# المُسْتقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

**يصدرها**

## مركز دراسات الوحدة العربية

**منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان**

**(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)**

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعاتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

## للحصول على إصدارات المركز

**1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:**

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه تكلفة البريد الجوي):**

□ **120 دولاراً أمريكياً** للمؤسسات في أقطار الوطن العربي.

□ **80 دولاراً أمريكياً** للأفراد في أقطار الوطن العربي.

□ **150 دولاراً أمريكياً** للمؤسسات خارج الوطن العربي.

□ **120 دولاراً أمريكياً** للأفراد خارج الوطن العربي.

**2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:**

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد الجوي).

**3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر** يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

**4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن**، التي تزيد على 900 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** لا تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الأربعون | السبعون والأربعمئة | نيسان/أبريل 2018

# المحتويات

## ■ دراسات

### □ فلسطين ما بين الوعدين: وعد بلفور

**ووعد طرمب 1917 ـ 2017** ..... عقل صلاح 7

تلقي هذه الدراسة الضوء على وعد بلفور الذي أُعلن عام 1917، وتبحث في الدواعي والأهداف التي أدت إلى إعلانه، كما تحلل الموقفين البريطاني والفلسطيني الرسميين في الماضي والحاضر، كما تتناول المسار التاريخي للصراع العربي- الإسرائيلي على مدار قرن منذ وعد بلفور حتى اليوم، في ظل الدعم الأمريكي والبريطاني السافر لإسرائيل، في الوقت الذي تتراجع أولوية القضية الفلسطينية في السياسات العربية.

### □ فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية

**إنقاذ اقتصاد أم إغراق مجتمع؟** ..... عبد اللّه البريدي 30

تبحث هذه الدراسة في الأبعاد النظرية والتطبيقية للمدرسة النيوليبرالية وفي أهم الفخاخ التي وقعت بها الدول التي اعتمدتها في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. وتركز الدراسة على تجارب دول الخليج العربية مع هذه الخيارات وتسعى لطرح مقاربات أولية حول مدى صلاحية أو نجاعة النيوليبرالية لتكون ركيزة للإصلاح والتنويع الاقتصادي في الأقطار الخليجية في ضوء المعطيات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في هذا المجتمعات.

رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **مستقبل أكراد سورية ما بين التحالفات الإقليمية والتوازنات الدولية** ..... أحمد عبد الحافظ فواز 47

مثّل الأكراد على مدى عقود مكوناً أساسياً من مكونات الشعب السوري، واندمجوا في مواقع مهمة في هيكلية المجتمع والدولة على مختلف المستويات المدنية والعسكرية. غير أن الأحداث التي تشهدها سورية والمنطقة منذ عام 2011 دفعت الأكراد إلى الرهان على حسابات أخرى تعزز استقلاليتهم كشعب له هويته الخاصة وكيانه السياسي الخاص به. تقدم هذه الدراسة قراءة وصفية ـ تحليلية لوضع أكراد سورية وخياراتهم المصيرية في ضوء الصراعات وموازين القوى التي تشهدها المنطقة ولم تستقر على مشهد واضح بعد.

□ **استقلال القضاء التونسي بعد الثورة** ..... ماهر عبد مولاه 71

لا يزال موضوع استقلال القضاء واحداً من أهم قضايا الإصلاح السياسي في كثير من بلدان العالم، وبخاصة في العالم الثالث، ومن ضمنه البلدان العربية، التي لا تزال السلطة التنفيذية في معظمها تهيمن على القضاء. تبحث هذه الدراسة في تجربة القضاء في تونس، ودور ثورة 2011 في تعزيز استقلال السلطة القضائية الذي تم تكريسه في الدستور التونسي الجديد عام 2014. ولكن يبقى النجاح في هذا التكريس الدستوري لاستقلال القضاء متوقفاً على الممارسة الفعلية للسلطة السياسية ومدى احترامها هذا الاستقلال.

## ■ التسلح والصراعات العسكرية في الشرق الأوسط (ملف)

تعد منطقة الشرق الأوسط أكثر المناطق توتراً في العالم وأكثرها تفجراً للصراعات المسلحة، والأعمال الإرهابية والانقسامات السياسية والتدخلات العسكرية، وخوض الحروب بالوكالة. كل ذلك يمهد الطريق إلى جعل هذه المنطقة أكثر تكثيفاً لعمليات التسلح وشراء الأسلحة في العالم. يقدم هذا الملف خمس أوراق بحثية حول قضايا التسلح والصراعات العسكرية في الشرق الأوسط، وبخاصة في السنتين الأخيرتين، وهي أوراق قدمت في الأساس في ندوة «التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2017» التي نظمها المعهد السويدي بالإسكندرية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية في 11 و 12 شباط/فبراير 2018 في الإسكندرية.


□ **الإنفاق العسكري والتسلح في العالم والمنطقة والوطن العربي** ..... أحمد السيد النجار 86

□ **حول بعض قضايا التسلح في الشرق الأوسط** ..... وحيد عبد المجيد 109

□ **النزاع المسلّح وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** ..... أمين حطيط 116

□ **اتجاهات الإنفاق العسكري والتسلّح في المنطقة العربية وعلاقتها بالسلم والأمن الإقليمي** ..... بشير رجب الصفصاف 127

□ **النزاع المسلح وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط** ..... يوسف مكي 145


## ■ مقالات وآراء


□ **تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن** ..... شيماء حسن 155

## ■ كتب وقراءات


□ **المسألة الدينية ومسارات التحول السياسية والاجتماعية في الدول المغاربية** ..... سعيد جليل 163

□ **من طريق الحرير الجديد إلى الجسر البري العالمي** ..... جلة سماعين 169

(ترجمة حسين العسكري)

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... كابي الخوري 177

**الكتب العربية:** الأتراك، الإيرانيون، الأكراد والعرب: تكامل أم انتحار؛ مجلس الأمة الجزائري: بعده التمثيلي ودوره في الاستقرار المؤسسي؛ السينما والمجتمع في الوطن العربي: القاموس النقدي للمخرجين؛ مأزق النظام السياسي وأزمة قوي التغيير في لبنان؛ تأثير الثقافة السياسية في الأنظمة الاستبدادية والديمقراطية.

**الكتب الأجنبية:** American Islamophobia: Understanding the Roots and Rise of Fear; Russian Roulette: The Inside Story of Putin's War on America and the Election of Donald Trump; Rise and Kill First: The Secret History of Israel's Targeted Assassinations; Why Liberalism Failed; The Growth Delusion: Wealth, Poverty, and the Well-Being of Nations.

**التقارير البحثية:** Averting Disaster in Syria's Idlib Province; An Arms Race Toward Global Instability; Youth Unemployment: The Middle East's Ticking Time Bomb.


## ■ مؤتمرات


□ **تقرير عن:**

**الندوة الشبابية العربية الثامنة: «دور الشباب في مناهضة التطبيع ومقاطعة العدو وداعميه»** ..... 187

بيروت، 23 ـ 24 شباط/فبراير 2018

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: لوحة حروفية للخطاط المغربي الصدّيق.

# فلسطين ما بين الوعدين:
# وعد بلفور ووعد طرمب، 1917 ـ 2017

**عقل صلاح**(*)

كاتب وباحث فلسطيني مختص بالحركات الأيديولوجية.

## مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على وعد بلفور الذي تم إعلانه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917 من حيث الدواعي والأهداف التي أدت إلى إصداره، وتحلل أساساً الموقفين البريطاني والفلسطيني الرسمي في الماضي والحاضر. تتناول الدراسة المسار التاريخي للصراع العربي ـ الإسرائيلي على مدار قرن منذ وعد بلفور، وهذا يعد أمراً حيوياً، في ظل الدعم الأمريكي والبريطاني الواضح والمستمر لإسرائيل في الوقت الذي تتراجع أولوية القضية الفلسطينية في السياسات العربية. وتحلل الدراسة أيضاً عوامل التراجع والانحدار العربي والفلسطيني الرسميين، متطرقة إلى مستقبل القضية الفلسطينية والقدس بعد 24 سنة من توقيع اتفاقية أوسلو وبعد إصدار الوعد الثاني من جانب الرئيس الأمريكي دونالد طرمب في 6 كانون الأول/ديسمبر 2017 الذي نص على الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ـ إسرائيل ـ وعلى نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة.

بناء على ما تقدم، تسعى الدراسة للإجابة عن كثير من الأسئلة، ومن أهمها:

- هل شكل وعد بلفور البذرة التي انطلق منها الصراع العربي ـ الإسرائيلي المستمر حتى الآن؟
- ما الفائدة من وراء طلب الرئيس الفلسطيني محمود عباس من بريطانيا الاعتذار عن وعدها البلفوري لليهود؟
- ما الأسباب التي تقف وراء رفض الحكومة البريطانية الاعتذار عن هذا الوعد؟

(*) البريد الإلكتروني: salah.nablus@yahoo.com.

• هل تقوم السلطة الفلسطينية بمقاضاة بريطانيا قانونياً كما أعلنت أكثر من مرة، بعدما رفضت بريطانيا الاعتذار؟

**بدأت فكرة إقامة وطن لليهود في فلسطين تتبلور في نهاية القرن الثامن عشر، عندما اقترح نابليون بونابرت هذه الفكرة على يهود فرنسا من أجل تشجيعهم على تمويل الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام 1798 ـ 1801.**

• كيف تحول هذا الوعد إلى حقيقة على أرض الواقع؟

• ما موقف جامعة الدول العربية من الوعدين، ومن الموقفين البريطاني والأمريكي الحاليين؟

• بعد قرار طرمب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ـ إسرائيل ـ ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة وغيرها من القرارات المتطرفة والعنصرية بحق الشعوب العربية والإسلامية، هل ما زالت أمريكا راعية السلام المزعوم؟

• كيف ستواجه السلطة الفلسطينية الضغط العربي، وبالأخص السعودي، عليها للقبول بما يسمى «صفقة القرن»؟

على الرغم من أن هذا الموضوع كان وما زال مهماً، إلا أن أهميته قد ازدادت في الذكرى المئوية بسبب التعنُّت البريطاني. ففي كلمات الانحياز الصريح لخصت تيريزا ماي رئيس وزراء المملكة المتحدة، وبحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، خلال الاحتفال بالذكرى المئوية لإعلان وعد بلفور بالتالي[1]:

«يسعدني أن أكون معكم هنا في هذه الليلة وأن أكون مع اللورد بلفور في هذه الأمسية الخاصة، وبخاصة ونحن نحتفل بمرور مئة سنة على رسالة كتبها عمك العظيم... رسالة فتحت الباب للمساعدة في جعل الوطن اليهودي حقيقة... علينا أن نأخذ بالاعتبار السياق الذي كُتبت فيه هذه الرسالة... عندما كانت بريطانيا لا تزال متورطة في خضم الحرب العالمية الأولى وكانت فكرة إقامة وطن قومي للشعب اليهودي تبدو كحلم بعيد بالنسبة إلى الكثيرين؛ لكن وفي تلك اللحظات تحديداً كانت لدى اللورد بلفور رؤية لإصدار هذا الإعلان العميق حول استعادة الشعب المضطهد لوطن سليم وآمن».

هذه الكلمات تنم عن اعتزاز وفخر المملكة بالدور الذي أدّته في تأسيس دولة إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني. لقد مضى قرن على بلفور وما زالت الكارثة مستمرة، والشعب الفلسطيني يدفع ثمن هذا الوعد، وما زالت تمعن دولة الوعد بالدعم المعنوي والسياسي والعسكري

(1) أفلام وثائقية، التلفزيون العربي، وثائقيات العربي، عزيزي اللورد روتشيلد، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <http://alaraby.tv/video/26872266>.

لدولة الاحتلال، وترفض حتى الاعتذار عن الجريمة النكراء التي ارتكبتها بحق فلسطين، المتمثلة بتوطين إسرائيل لتمزيق الوطن العربي[2].

إن أطماع الغرب في فلسطين قديمة العهد لما يمثّله موقعها الجغرافي من أهمية استراتيجية اقتصادية وعسكرية ودينية، وقد كانت بريطانيا على رأس الدول الاستعمارية الطامعة في السيطرة على المنطقة، حيث ازدادت رغبتها في السيطرة على المنطقة العربية من أجل تأمين مصالحها وحماية طريقها إلى الهند[3].

## أولاً: ظروف تبلور وعد بلفور

تبلور الوعد تعبيراً عن مصالح الدول الغربية التي كانت تريد التخلص من اليهود في أوروبا، فالفلسطينيون كانوا وما زالوا ضحايا حسابات ومصالح دول عظمى، حيث جاءت ملابسات إصدار وعد بلفور في وقت كانت فلسطين تحت حكم الإمبراطورية العثمانية المترهلة، وفي ظل صعود الحركة الصهيونية، وتراجع القضية القومية العربية.

### 1 ـ سايكس ـ بيكو وبلفور والانتداب البريطاني على فلسطين

بدأت فكرة إقامة وطن لليهود في فلسطين تتبلور في نهاية القرن الثامن عشر، عندما اقترح نابليون بونابرت هذه الفكرة على يهود فرنسا من أجل تشجيعهم على تمويل الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام 1798 ـ 1801. إلا أن هزيمة نابليون في 1799 في عكا على يد العثمانيين وبمؤازرة الأسطول البريطاني أدت إلى تراجع الحملة، وفشل أول مشروع استيطاني صهيوني[4].

أما بريطانيا التي تبرعت بفلسطين للحركة الصهيونية بإعلان الوعد إلى ليونيل دي روتشيلد، لم تكن تحتل فلسطين التي كانت لا تزال تحت سيطرة الدولة العثمانية. ففي سنة 1838 لم يتجاوز عدد الجالية اليهودية في فلسطين 6500 نسمة، إلا أن كلاً من بريطانيا وفرنسا عبر قنصليتيهما اللتين أنشئتا في القدس قامتا بمساعدة اليهود على الهجرة إلى فلسطين. ومن ثم طلبت بريطانيا من الدولة العثمانية سنة 1845 طرد الفلسطينيين لتوطين اليهود مكانهم. وبعد عشر سنوات تم شراء أول قطعة أرض في فلسطين بتمويل من زعيم الجماعة اليهودية في بريطانيا وأحد الأثرياء البريطانيين. وفي سنة 1891 عرض اللورد البريطاني اليهودي غوشن على الحكومة العثمانية

(2) جريدة **القدس**، 2017/10/30، ص 14.

(3) آمال شعراوي، «وعود ما قبل الوعد.. تخطيط بريطانيا قبل وعد بلفور،» الميادين، 17 تموز/يوليو2017، <https://www.almayadeen.net/articles/blog/717844>.

(4) عبير بسام، «وعد بلفور وتقسيم المنطقة: هل تغيرت الأهداف اليوم؟،» الميادين، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://www.almayadeen.net/articles/blogculture/834263>.

توطين اليهود في فلسطين مقابل مبلغ كبير من المال لكن مشروعه، رفض. وفي سنة 1900 قام روتشيلد بتسليم جميع مشروعاته في فلسطين إلى جمعية الاستيطان اليهودي[5].

**إن الدولة القومية لليهود التي تم تأسيسها أضحت أداة لقتل الفلسطينيين وتشريدهم واغتصاب أراضيهم، وما وعد بلفور في الحقيقة إلا كارثة على الشعب الفلسطيني.**

لم تكن الحركة الصهيونية قبل الحرب العالمية الأولى مراهنة على بريطانيا، فقد كانت تتوسل السلطان محمد الخامس من أجل توطينها في فلسطين بتدخل ومساعدة من ألمانيا[6]، وخلال الحرب العالمية الأولى قسمت بريطانيا وفرنسا، من خلال اتفاق سايكس بيكو سنة 1916، الإمبراطورية العثمانية بينهما، إلا أنهما لم تستطيعا الاتفاق حول فلسطين[7].

وفي الثامن من كانون الأول/ديسمبر 1917 احتلت القوات البريطانية القدس، وفي أيلول/سبتمبر 1918 استكملت احتلال باقي فلسطين، وظلت السلطات البريطانية تحكم فلسطين لمدة سنتين، حيث أخذت بريطانيا على عاتقها تهيئة فلسطين كي تصبح وطناً قومياً لليهود[8].

أرسلت الحكومة البريطانية وزير خارجيتها آرثر جيمس بلفور[9] في 5 نيسان/أبريل 1917 بمهمة رسمية للاتصال بممثلي المصارف الأمريكية من أجل إبلاغهم رسمياً بأن بريطانيا ستتبنى مشاريعهم المتصلة بالصهيونية السياسية مقابل تعهدهم بإدخال أمريكا الحرب إلى جانب بريطانيا، وهذا ما تم تنفيذه من قبل الطرفين، حيث أرسل اللورد ليونيل وولتر دي روتشيلد أحد قادة الحركة الصهيونية إلى الحكومة البريطانية نصاً يتضمن فقرتين للموافقة عليه، وهو ما أصبح فيما بعد يعرف بوعد بلفور[10]. وكان بلفور معارضاً للهجرة اليهودية إلى شرق أوروبا خوفاً من انتقالها إلى بريطانيا. وفي سنة 1906 حين التقى بلفور بالزعيم الصهيوني حاييم وايزمان أُعجب بشخصيته، فرأى في الصهيونية قوة تستطيع التأثير في السياسة الخارجية الدولية؛ وبالأخص

(5) قاسم عز الدين، «بعد ألف بلفور وبلفور،» الميادين، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://www.almayadeen.net/analysis/834167>.

(6) المصدر نفسه.

(7) جيمس بار، **خط في الرمل: بريطانيا وفرنسا والصراع الذي شكل الشرق الأوسط**، ترجمة سلافة الماغوط (لندن: دار الحكمة، 2015)، ص 5 ـ 6.

(8) أحمد عبد الوهاب، «100 عام على وعد بلفور... متى تعتذر بريطانيا للفلسطينيين،» 30 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201710301027075224>.

(9) ولد آرثر جيمس بلفور في 25 تموز/يوليو 1848 في ويتنغهام، وبدأ حياته السياسية سنة 1874 حين انتخب لأوّل مرة في البرلمان، وتقلد العديد من الحقائب الوزارية في الفترة ما بين 1887 و1902. وعمل رئيساً لوزراء بريطانيا بين سنتي 1902 ـ 1905، لمزيد من المعلومات، انظر: «بلفور والصهيونية وفلسطين،» **العربي الجديد**، 1/11/2017، <https://www.alaraby.co.uk/specialpages/2017/11/1>.

(10) وليام غاي كار، **أحجار على رقعة الشطرنج**، ترجمة سعيد جزائرلي (بيروت: دار الكتاب العربي، [د. ت.])، ص 177 ـ 178.

قدرتها على إقناع الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون بالمشاركة في الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا. وحين تولّى منصب وزارة الخارجية في حكومة لويد جورج في الحقبة من 1916 إلى 1919 أصدر وعده المعروف بـ «وعد بلفور» عام 1917 انطلاقاً من تلك الرؤية[11].

**إن الاستيلاء البريطاني على فلسطين جاء ضمن سياسة استعمارية يسودها التفكير العنصري، الذي يرى تفوق بعض الأعراق على البعض الآخر. ويعتبر وعد بلفور البذرة التي انطلق منها النزاع الذي لا يزال يؤرق المجتمع الدولي حتى الآن.**

وفي 11 أيلول/سبتمبر 1922 أقرت عصبة الأمم الانتداب بصفة رسمية على أساس وعد بلفور. وغطت منطقة الانتداب المنطقة التي تقع فيها اليوم كل من «دولة إسرائيل» وقطاع غزة، بالإضافة إلى منطقة شرق الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية). وفي 22 تموز/يوليو من العام نفسه أعلنت شروط الانتداب البريطاني لفلسطين، وجاء فيها أن الانتداب مسؤول عن تنفيذ إعلان بلفور[12]. لم يكن وعد بلفور جزءاً من سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين فقط، وإنما أصبح جزءاً أصيلاً من مواثيق الأمم المتحدة وقراراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية[13].

خلاصة القول، إن وعد بلفور هو نقطة التحول الكبرى ليس في المشروع الصهيوني فقط، وإنما في تغيير مستقبل الوطن العربي، من خلال زرع دولة إسرائيل مكان دولة فلسطين.

## 2 ـ الهدف من وعد بلفور

إن وعد بلفور الذي منحته بريطانيا لليهود مهّد لتأسيس دولة قمعية واستعمارية في المنطقة، وإن الهدف من إقامة تلك الدولة الصهيونية كان تفتيت الوطن العربي. وقد أصبحت تلك الدولة الصهيونية الآن عبئاً ومصدراً للإرهاب. إن الدولة القومية لليهود التي تم تأسيسها أضحت أداة لقتل الفلسطينيين وتشريدهم واغتصاب أراضيهم، وما وعد بلفور في الحقيقة إلا كارثة على الشعب الفلسطيني[14]. لقد ثبت الانتداب البريطاني الكيان الصهيوني في فلسطين من خلال أربع منهجيات

(11) «بلفور والصهيونية وفلسطين»، **العربي الجديد**، مصدر سابق.

(12) محمود العلي، «القصة الكاملة للوعد المشؤوم،» **العربي الجديد**، 1/11/2017، <https://www.alaraby.co.uk/specialpages/2017/11/1>.

(13) إياد حميد، «بريطانيا ترفض الاعتذار عن بلفور،» **العربي الجديد**، 1/11/2017، <https://www.alaraby.co.uk/specialpages/2017/11/1>.

(14) أحمد البيومي، «خلال الجلسة الخامسة لمنتدى الجزيرة، مشاركون: وعد بلفور أسس دولة قمعية واستعمارية في المنطقة،» موقع الشرق، 16 نيسان/أبريل 2017، <http://www.al-sharq.com/news/details/483011>.

رئيسية: انتزاع الأراضي الفلسطينية؛ دعم الهجرة اليهودية؛ تشجيع ودعم المشروعات الاقتصادية اليهودية؛ وقمع الشعب الفلسطيني[15].

إن فكرة ومشروع إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين، فكرة استعمارية غربية نفذتها بريطانيا، وتتلخص أهداف المشروع البريطاني في عدد من النقاط لعل أهمها[16]:

أ ـ التخلص من وجود اليهود في أوروبا؛

ب ـ إنشاء قاعدة عسكرية لتأمين مصالحهم في مستعمراتهم جنوب آسيا؛

ج ـ إقامة حاجز يمنع تواصل ووحدة مشرق الوطن العربي، مع مغربه.

إن الاستيلاء البريطاني على فلسطين جاء ضمن سياسة استعمارية يسودها التفكير العنصري، الذي يرى تفوق بعض الأعراق على البعض الآخر[17]. ويعتبر وعد بلفور البذرة التي انطلق منها النزاع الذي لا يزال يؤرق المجتمع الدولي حتى الآن[18].

## 3 ـ دور روتشيلد والدول الغربية في بلورة وعد بلفور

يعتبر روتشيلد كبير أغنياء اليهود في حقبة الحرب العالمية الأولى وما بعدها وهو مول إقامة مستوطنة «تل أبيب» سنة 1907؛ حينها كان الفلسطينيون يعيشون ظروف الفقر المدقع، ويفتقرون إلى المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وممنوعين من التواصل مع محيطهم العربي بعد تقسيمه بين الاستعمارين البريطاني والفرنسي[19]. وقد أصبح روتشيلد عضواً في مجلس العموم البريطاني في الحقبة 1929 ـ 1945[20].

عملت بريطانيا خلال عشرات السنين التي تلت الوعد، على جعله ممكناً وعملياً، وتسابقت الدول الكبرى من أجل الاعتراف بدولة إسرائيل، ومن ضمنها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وغيرها[21]. وقام بلفور بزيارته الأولى لفلسطين سنة 1925 حينما شارك في افتتاح الجامعة العبرية، وعمت وقتها التظاهرات معظم فلسطين احتجاجاً على قراره المشؤوم[22].

---

(15) هيثم أبو الغزلان، «مئوية تصريح بلفور وهزيمة «إسرائيل» القادمة،» الميادين، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://www.almayadeen.net/articles/blog/834716>.

(16) قيس قيس، «في ذكرى وعد بلفور: الكيان الصهيوني بين الوعد والوهم،» الميادين، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://www.almayadeen.net/files/834439>.

(17) إياد حميد، «بريطانيا اليوم... هل هي نفسها التي أعلنت وعد بلفور؟،» **العربي الجديد**، 2/11/2017، <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/11/1>.

(18) المصدر نفسه.

(19) رولا حسنين، «لماذا انكسر الفلسطينيون أمام وعد بلفور: وما فائدة «اعتذار بريطانيا»؟،» الوطن، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، <http://www.wattan.tv/news/190359.html>.

(20) كار، **أحجار على رقعة الشطرنج**، ص 193.

(21) جريدة **القدس**، 30/10/2017، ص 14.

(22) الجزيرة نت، «جيمس آرثر بلفور: صاحب الوعد المشؤوم،» 3 تشرين الأول/أكتوبر 2004، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6c6448f6-88e6-4fef-ae96-a195991961ee>.

من جهة أخرى، يؤكد المؤرخ الفلسطيني جوني منصور معارضة وزير الخارجية البريطاني بلفور نفسه أجزاءً كبيرة من صيغة الوعد الأصلية، التي قدمها اللورد ليونارد روتشيلد، وجاء فيه «فلسطين تكون وطناً قومياً لليهود». لذلك تم تغيير نص الوعد ليصبح «وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»[23].

بعد فرض بريطانيا انتدابها على فلسطين لم يستطع الفلسطينيون وقف تدفق قطعان المستوطنين رغم الثورات المتواصلة. ومن ثم سلّمت بريطانيا كل مؤسسات دولة الانتداب إلى اليهود. في المقابل نسفت بريطانيا كل بيت فلسطيني كانت تجد فيه بندقية، أو طلقة نارية واحدة، واعتبرت تدخل الجيوش العربية عملاً عدائياً ضدها[24].

أدّت فرنسا أيضاً دوراً حيوياً في إقامة دولة إسرائيل، من خلال مساعدة اليهود على تنظيم الهجرة بأعداد كبيرة[25]؛ إضافة إلى إقرارها بحق بريطانيا في الانتداب على فلسطين وتخليها عن بند أساسي في اتفاقية سايكس ـ بيكو ينص على أن تكون الأراضي الفلسطينية تحت السيطرة الدولية. وقد باركت إيطاليا هذا الوعد لاحقاً، واشترطت ألّا يتعرض الصهاينة للطوائف غير اليهودية في القدس، وعلى هذا المنوال سارت روسيا بسبب رغبتها في حماية أملاك ونفوذ الكنيسة الأرثوذكسية[26]. وكان للولايات المتحدة الأمريكية أيضاً دور ريادي في توطين اليهود في فلسطين في عهد الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، الذي ظل وفياً لالتزامه ودعمه للوعد إضافة إلى تقديم الدعم المالي للحلفاء ضد الدولة العثمانية وحلفائها[27]. وبعد ضعف بريطانيا ورثت الولايات المتحدة الوصاية على الكيان الصهيوني عبر الدعم اللامحدود منها وفرضت مساعدتها مادياً وعسكرياً على بعض الدول[28].

ولكن مع بداية حرب 1948، قام اليهود بتظاهرة توجهت إلى بيت بن غوريون مطالبين بالعودة إلى الدول الأوروبية لأنهم لا يشعرون بالأمان في فلسطين، فطلب منهم أن يمهلوه عدة أيام. خلالها تدخلت بريطانيا مع الحكام العرب، وتم فرض الهدنة الأولى في حزيران/يونيو 1948، بعد أن كان المجاهدون على أبواب تل أبيب، وحاصروا المستعمرات. استقدم بن غوريون صفقة أسلحة تشيكية كانت سبباً في تحول الحرب لمصلحة العدو. ومنذ ذلك الوقت حرص الغرب على استمرار تفوق إسرائيل العسكري، وهذا مكّن إسرائيل من توجيه ضربة ساحقة للعرب سنة 1967، حيث تم احتلال الضفة الغربية، وغزة، والجولان، وسيناء[29].

---

(23) ناهد درباس، «نضال محمد وتد، فيديو مؤرخ فلسطيني: الوكالة اليهودية حاولت استصدار وعد من ألمانيا وفرنسا قبل بلفور،» **العربي الجديد**، 2/11/2017، <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/11/1>.

(24) قيس، «في ذكرى وعد بلفور: الكيان الصهيوني بين الوعد والوهم،» مصدر سابق.

(25) بار، **خط في الرمل: بريطانيا وفرنسا والصراع الذي شكل الشرق الأوسط**، ص 8.

(26) فيصل جلول، «وعد بلفور: أكاذيب شنيعة ذات كلفة مصيرية باهظة،» الميادين، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://www.almayadeen.net/articles/opinion/834713>.

(27) بسام، «وعد بلفور وتقسيم المنطقة: هل تغيرت الأهداف اليوم؟،» مصدر سابق.

(28) قيس، «في ذكرى وعد بلفور: الكيان الصهيوني بين الوعد والوهم،» مصدر سابق.

(29) المصدر نفسه.

### 4 ـ الدور العربي تجاه وعد بلفور

عقد فيصل بن الشريف حسين مع حاييم وايزمان في عمان سنة 1918 اتفاقية يعطي فيها وعوداً لليهود بمنحهم تسهيلات بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين[30]. أضف إلى ذلك أن ابن سعود قام بإخماد ثورة 1936 ضد البريطانيين، حيث بعث رسالة إلى أمير الأردن عبد الله بن الشريف حسين، يقترح فيها توجيه نداء بمشاركة الملك غازي في العراق والإمام يحيى في اليمن من أجل وقف إضرابات الفلسطينيين وفسْح المجال أمام الحكومة البريطانية لإنصافهم. على هذا المنوال، يبيّن ميخائيل كهنوف، وهو مسؤول سابق في الموساد، في كتابه **المملكة العربية السعودية والصراع في فلسطين**، أن تقبّل عبد العزيز لفكرة وجود اليهود على أرض فلسطين ورفض مقاومتهم لا يعود فقط لتواطئه مع بريطانيا، بل للحؤول دون سيطرة حاكم الأردن الشريف عبد الله بن الحسين على فلسطين بكاملها[31].

## ثانياً: الظرف الفلسطيني إبان إصدار الوعد

لقد كان الفلسطينيون ضعفاء إبان إصدار الوعد، وما زال ذات الذنب يلاحقهم، وما زال الفلسطينيون يرفضون الوعد الذي أعطى مَن لا يملك ما لا يستحق، حيث لم يقبل الفلسطينيون بوعد بلفور بل قاوموه مع مقاومتهم للاحتلال الإنكليزي في ثورة البراق سنة 1929، وثورة القسام سنة 1936، ولكن موازين القوى في تلك المرحلة كانت تخدم اليهود أكثر مما تخدم الفلسطينيين، وما زال النضال الفلسطيني مستمراً للرد على وعد بلفور من أجل إقامة الدولة الفلسطينية[32].

يذكر عضو المجلس الثوري لحركة فتح تيسير نصر الله، أننا أخفقنا كثيراً في التعامل مع وعد بلفور خلال العقود الماضية، فلم نكن نعي تماماً كيفية التعامل مع القرارات الدولية، لماذا لم نقم بملاحقة بريطانيا في المحاكم الدولية على كل ما سببته لنا من معاناة من جراء الوعد؟ ويؤكد نصر الله أن الحقوق لا تسقط بتقادم السنين عليها[33].

أما ليلى نقولا، فقد بيّنت أن الوثائق التاريخية تفيد بأن الفلسطينيين وعوا مبكراً خطورة هذا الوعد، لكن المفاوضين باسم الفلسطينيين اتّخذوا الأمر بحُسن نيّة، واعتبروا أن المفاوضات هي الوسيلة الفضلى للمواجهة[34].

---

(30) جمال علي، **ذاكرة أمة: قراءة في ملفات الصراع العربي الإسرائيلي** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2009)، ص 370.

(31) علي فواز، «وعد بلفور: هل تواطأ عبد العزيز مع الإنكليز؟،» الميادين، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://www.almayadeen.net/analysis/834854/84>.

(32) حسنين، «لماذا انكسر الفلسطينيون أمام وعد بلفور: وما فائدة «اعتذار بريطانيا»؟،» مصدر سابق.

(33) **جريدة القدس**، 30/10/2017، ص 3.

(34) ليلى نقولا، «وعد بلفور: مسؤوليتنا أيضاً،» الميادين، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://www.almayadeen.net/articles/opinion/834953>.

## 1 ـ الموقف الفلسطيني ومطالبة بريطانيا بالاعتذار

أكد عضو المجلس الثوري لحركة فتح والمتحدث باسمها أسامة القواسمي، أن بريطانيا ارتكبت أبشع جريمة بحق الإنسانية عندما سولت لها نفسها منح هذا الوعد وتطبيقه... لقد كان مبررها في ذلك الوقت هو حل مشكلة اليهود في العالم وإقامة كيان لهم، فكان الأولى على بريطانيا أن تعطيهم مما يملكون، لا أن يجودوا عليهم من أرض فلسطين[35].

على هذا المنوال أعلن نبيل شعث، المستشار السياسي للرئيس الفلسطيني، أن تصريحات رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي حول وعد بلفور توتّر العلاقات مع لندن، مطالباً بريطانيا بالاعتراف بدولة فلسطينية على حدود عام 1967[36].

في هذا السياق، قال رئيس دائرة شؤون اللاجئين زكريا الآغا، إن إعلان الاحتفال يصب في اتجاه معاداة الشعب الفلسطيني... مؤكداً أن رفض بريطانيا الاعتذار وإصرارها على الاحتفال بالذكرى المئوية للوعد سيقابله الحراك الفلسطيني الرسمي من خلال مقاضاتها، ومتابعة هذا الملف أمام المحاكم الدولية[37]. أما المجلس الوطني الفلسطيني فقد طالب بريطانيا بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه ما حل بالشعب الفلسطيني من نكبات وويلات وتشريد ولجوء[38].

تجدر الإشارة، أن الرئيس عباس كان قد طالب بريطانيا بمناسبة الذكرى الـ 69 للنكبة الفلسطينية في 15 أيار/مايو 2017، بالاعتذار عن إصدارها وعد بلفور، وقال الرئيس إن الظلم التاريخي الذي لحق بشعبنا وما زال يتفاقم، قد بدأ من الناحية العملية مع وعد بلفور، ودعا الحكومة البريطانية إلى تحمل مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية، بأن تبادر إلى تقديم الاعتذار للشعب الفلسطيني الذي دفع ثمناً باهظاً دماً وتشرداً، نتيجة لهذا الوعد[39]. وفي هذا السياق، صرح وزير الخارجية رياض المالكي، أنه سيتم رفع قضايا قانونية على بريطانيا، في حال إصرارها على الاحتفال بمئوية وعد بلفور[40].

---

(35) القدس ـ دوت كوم، «فتح: وعد بلفور جريمة مستمرة منذ مئة عام بحق الشعب الفلسطيني،» 14 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <http://www.alquds.com/articles/1507990777397271400>.

(36) الميادين نت، «نبيل شعث للميادين: تصريحات تيريزا ماي حول وعد بلفور توتّر العلاقات مع لندن،» 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://www.almayadeen.net/news/politics/833137>.

(37) وكالة الأنباء ـ وفا، «الآغا يشجب إصرار بريطانيا على الاحتفال بمئوية وعد بلفور ورفضها الاعتذار عنه،» 19 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=rogQNEa800639369178arogQNE>.

(38) الميادين نت، «الفلسطينيون يطالبون بريطانيا بتحمل مسؤولياتها بذكرى «وعد بلفور»،» 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://www.almayadeen.net/news/politics/712417>.

(39) هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية، «في ذكرى النكبة ... الرئيس الفلسطيني يطالب بريطانيا بالاعتذار عن «وعد بلفور»،» 15 أيار/مايو 2017، <http://www.trtarabic.tv/->.

(40) «فلسطين: سنقاضي بريطانيا حال إصرارها على الاحتفال بمئوية وعد بلفور،» **اليوم السابع**، 22/10/2017، <http://www.youm7.com/story/2017/10/22>.

إن الاعتذار الذي طلبه الرئيس عباس من بريطانيا لا قيمة له، فعلى بريطانيا أن تتوقف عن دعم إسرائيل، وأن تقدم كل الدعم المطلوب للفلسطينيين، وعليها أن تدفع ثمن خطئها، وإن الاعتذار الذي رفضت تقديمه إلى الفلسطينيين لا يكفي، حيث عليها الاعتراف بالدولة الفلسطينية[41]. وفي السياق إياه، يرى فيليب هول، القنصل البريطاني العام في القدس، أن اعتراف بريطانيا بفلسطين أشد أهمية من اعتذارها، وأن هذا الأمر قد يدفع دولاً أوروبية أخرى لاتخاذ الخطوة ذاتها، ويعكس لإسرائيل وجود عواقب لخرقها القوانين الدولية[42].

## 2 ـ موقف الحكومتين البريطانية والإسرائيلية بعد قرن على الوعد

ردت رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017 على طلب الاعتذار بأن بريطانيا ستحتفل حتماً بالذكرى المئوية للوعد، مؤكدة أن بريطانيا تفتخر بدورها في تأسيس دولة إسرائيل[43]. أما رئيس الوزراء الإسرائيلي فقد بيّن في مستهل لقائه مع نظيرته البريطانية ماي في لندن بأنه فخور بهذا الحدث التاريخي الكبير في التاريخ اليهودي والبريطاني، وشكرها على دعوتها له للاحتفال بهذا «الحدث»[44].

ويلخص العضو في مجلس اللوردات، النائب السابق في حزب العمال، نورمان وارنر موقف الحكومة البريطانية الحالية من فلسطين بأنها غير قادرة على الاعتذار عن وعد بلفور، ولا الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ومجلس اللوردات بمجمله داعم لإسرائيل ومعتنق لرؤيتها[45].

وعليه، يمكن تلخيص أسباب رفض الحكومة البريطانية الاعتذار عن وعد بلفور[46] بالتالي:

أ ـ أن الاعتذار عن وعد بلفور سيفتح الباب أمام العديد من المطالب الأخرى التي تعود إلى العهد الإمبراطوري البريطاني. فإرث بريطانيا الاستعماري لا يقتصر على الشرق الأوسط فحسب، بل يمتد إلى مناطق أخرى في العالم.

ب ـ تبرير الحكومة بأن إعلان بلفور وعد تاريخي «لا يمكن تقييمه كلياً وتقييم ما تبعه إلا من قبل المؤرخين».

ج ـ كما تحاول ماي بناء علاقات وثيقة مع الدول الحليفة من خارج الاتحاد الأوروبي، ومنها دولة إسرائيل.

د ـ سياستها الخارجية التي لا تزال منحازة وبشكل سافر لمصلحة الاحتلال.

---

(41) حسنين، «لماذا انكسر الفلسطينيون أمام وعد بلفور: وما فائدة «اعتذار بريطانيا»؟،» مصدر سابق.

(42) حميد، «بريطانيا ترفض الاعتذار عن بلفور،» مصدر سابق.

(43) وكالة معاً الإخبارية، «تيريزا ماي: سنحتفل بمئوية وعد بلفور ونفتخر بإسرائيل،» 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=927148>.

(44) ياسين بوتيتي، «في مئوية بلفور.. نتنياهو يحل ضيفاً على لندن،» 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://arabic.rt.com/middle_east/907981>.

(45) حميد، «بريطانيا اليوم... هل هي نفسها التي أعلنت وعد بلفور؟،» مصدر سابق.

(46) المصدر نفسه.

### 3 ـ مواقف تنظيمات المقاومة من الوعد

أكدت حركة حماس أن وعد بلفور باطل وجائر، وطلبت من بريطانيا التوقف عن دعم الكيان المحتل، والتكفير عن جريمتها التاريخية بحق شعبنا، والكف عن الانحياز للاحتلال ودعم حق شعبنا في استعادة حقوقه الوطنية كافة[47]. وعلى المنوال نفسه، أكد القيادي في حركة الجهاد الإسلامي يوسف الحساينة، أن ما يجري من استيطان وتهويد وهدم للمنازل، جاء نتيجة وعد بلفور الآثم[48].

بالمنطق عينه أكدت حركة فتح أن الوعد المشؤوم هو وعد باطل، وأن الإنكليز بالفعل لا يملكون حقاً في أرض فلسطين ليعدوا به الآخرين، ويتسببوا بشكل مباشر بنكبة الشعب وتشريده وقتله وذبحه[49]. أما ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، فقد طالب كل الفاعليات العربية والأوروبية والدولية، بإقامة ورش عمل تتناول وعد بلفور، ولا سيَّما أنه بعد مرور قرن، هناك محاولات جادة لتصفية قضية فلسطين[50]. بينما دعت الجبهة الديمقراطية، بريطانيا إلى الاعتذار للشعب الفلسطيني والتكفير عن تلك الجريمة بإعادة الحقوق لأصحابها[51].

كما أكد عضو المكتب السياسي في حزب الله، محمود قماطي، أن كل ما يجري من محاولات للطعن بهذا الوعد وإسقاطه والوصول إلى قرار عربي أو دولي أو موقف تجاه هذا الوعد ومطالبة بريطانيا بالاعتذار عنه، هو أمر جيد لكني أؤكد باسم المقاومة أن كل ذلك لن يعيد فلسطين وربما يكون مخرجاً لبريطانيا من أزمتها[52].

## ثالثاً: قانونية وعد بلفور

إن وعد بلفور باطل إجرائياً وقانونياً وديمغرافياً ودينياً وحضارياً، وإن رفض بريطانيا الاعتذار عنه هو هروب من فضح الأُسس والأهداف والمصالح التي يقوم عليها الانحياز البريطاني إلى جانب دولة الاحتلال، وتنصلٌ من تحملها المسؤولية عن قرارها الذي جاء في سياقٍ استعماري محض[53].

---

(47) الرسالة نت، «حماس: وعد بلفور باطل وجائر،» 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، <http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=22920>.

(48) وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، «الجهاد: وعد «بلفور» باطل ولا مقام لليهود في أرض فلسطين،» 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، <https://paltoday.ps/ar/post/219915>.

(49) القدس ـ دوت كوم، «فتح: وعد بلفور جريمة مستمرة منذ مئة عام بحق الشعب الفلسطيني،» مصدر سابق.

(50) جريدة **السفير**، 30/10/2016، ص 4.

(51) دنيا الوطن، «الجبهة الديمقراطية تدعو بريطانيا المسؤولة عن وعد بلفور لتحمل مسؤولياتها اتجاه شعبنا وأسراه،» 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/11/03/454621C>.

(52) جريدة **السفير**، 30/10/2016، ص4.

(53) عاطف شعث، «الذكرى المئوية الأولى لصدور وعد بلفور المشؤوم،» وكالة معاً الإخبارية، 21 آب/أغسطس 2017، <https://maannews.net/Content.aspx?id=919823>.

وقد أكد أيمن سلامة، أستاذ القانون الدولي العام، إن بريطانيا مهما قدمت من جبر واعتذار للشعب الفلسطيني، فإن ذلك لن يطهر الفعل البريطاني المنتهك لقواعد القانون الدولي[54]. بينما بيّن عبد الحسين شعبان «أن العرب لم يجابهوا وعد بلفور بشكل قانوني إلا مؤخراً، على نحو محدود، وهذا تقصير عربي وفلسطيني ينبغي تجاوزه على صعيد السياسات والتحالفات لاحقاً»[55]. أما جار الله البشير فقد طالب بريطانيا ليس فقط بالاعتذار، بل بمباشرة كل الإجراءات السياسية والقانونية لإعادة الحقوق إلى أصلها[56].

## 1 ـ مقاضاة بريطانيا قانونياً

لقد تسارعت وتيرة تصريحات القيادة الفلسطينية حول مقاضاة بريطانيا مع اقتراب الذكرى المئوية لوعد بلفور. فقد أوضح حسن العوري، المستشار القانوني للرئيس عباس، أن السلطة تريد مقاضاة بريطانيا على جريمتها، إلا أنه لا مجال للتوجه للقضاء الدولي، ولا لمحكمة العدل العليا، ولا للمحكمة الجنائية الدولية، فليس أمام السلطة وفقاً للعوري إلا التوجه للقضاء البريطاني[57]. وهنا يبرز تساؤل منطقي: هل سيكون القضاء البريطاني نصيراً للقضية الفلسطينية ضد سياسة دولته؟ وعليه يمكن القول بأن كل تصريحات القادة الفلسطينيين حول مقاضاة بريطانيا قانونياً لرفضها الاعتذار ذهبت مهب الرياح وكانت فقط من باب الاستهلاك الإعلامي ولا تمت للواقع السلطوي الفلسطيني بصلة.

## 2 ـ قرار تقسيم فلسطين سنة 1947

كانت فاتحة قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية القرار الرقم 181، الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 الذي قسّم فلسطين إلى دولتين، بالإضافة إلى كيان منفصل يتألف من مناطق القدس وبيت لحم. فقرار التقسيم ساهم في تفكيك الوطن الفلسطيني، وأرسى قواعد جديدة لتقسيم فلسطين، لا تنسجم مع عدد الفلسطينيين ولا مع حجم ممتلكاتهم، ولا مع علاقتهم بأرضهم وترابهم الوطني، وركز على أن تكون القدس كياناً خاصاً، إلا أن القرار أعطى اليهود حق

---

(54) عبد الوهاب، «100 عام على وعد بلفور... متى تعتذر بريطانيا للفلسطينيين،» مصدر سابق.

(55) الجامعة اللبنانية، ندوة، بعنوان «مقاومة نتائج وعد بلفور»، حيث تطرقت بشكل أساسي إلى أهمية الجانب القانوني في التصدي لوعد بلفور، بيروت، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://www.almayadeen.net/news/politics/834755>.

(56) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مؤتمراً بعنوان «وعد بلفور: مئوية مشروع استعماري.. أي مستقبل للمشروع الصهيوني؟!،» بيروت، بتاريخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://www.alzaytouna.net/2017/11/18/%d9%85%d8%a4%d8%aa%d9%85%d8%b1-%d9%88%d8%b9%d8%af-%d8%a8%d9%84%d9%81%d9%88%d8%b1-%d9%85%d8%a6%d9%88%d9%8a%d8%a9-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b9%d9%85%d8%a7%d8%b1%d9%8a/>.

(57) نائلة خليل، «مئوية وعد بلفور... لا مجيب على الاتصالات الفلسطينية،» **العربي الجديد**، 2/11/2017، <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/11/1>.

إقامة كيان قومي لهم على أكثر من نصف مساحتها، وذلك على حساب سكانها الأصليين وحقوقهم الفردية والجماعية، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية[58].

### 3 ـ قضية اللاجئين الفلسطينيين التي خلقها الوعد

تعاظمت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين فقدوا بيوتهم وأرضهم، بل وهويتهم الوطنية، ليتحولوا بأكثريتهم إلى مجموعات وكتل بشرية من اللاجئين. فبعد حرب 1948 التي نجم عنها تشريد نحو 940 ألف فلسطيني، كما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الموجّه إلى الدورة الرابعة للجمعية العامة، في حزيران/يونيو 1949، استمرت عملية طرد الفلسطينيين وكان الاعتقاد السائد لدى المهجّرين أن رحيلهم مؤقت، وأنهم سيعودون إلى بيوتهم وأرضهم خلال أسابيع، وتوّجت الجهود الدولية بإصدار الأمم المتحدة القرار 194 في 11 كانون الأول/ديسمبر 1948، الذي تضمّن الحق القانوني للاجئين في العودة، غير أن الكيان الصهيوني أوضح للمجتمع الدولي على الدوام، وبشكل قاطع ونهائي، أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم لن تتحقق أبداً[59].

فعلياً لم تبدأ النكبة الفلسطينية في سنة 1948، بل بدأت مع إعلان الوعد المشؤوم، حيث بدأت بريطانيا والحركة الصهيونية بتنفيذ الوعد، من خلال بناء المؤسسات الصهيونية في فلسطين وفتح باب الهجرة لليهود ووضع اليهود في الوظائف الرئيسية والمفتاحية، وهو أمر ترافق مع عمليات الاقتلاع، وتفريغ للمناطق الرئيسية في فلسطين من سكانها الأصليين[60].

## رابعاً: الدور الفلسطيني في مقاومة وعد بلفور

يقوم الفلسطينيون في كل عام بإحياء الذكرى في كل محافظات الوطن ومخيمات الشتات وأماكن وجود الفلسطينيين، من خلال تنظيم المسيرات والوقفات أمام السفارات الفلسطينية في دول العالم لتأكيد موقفها الرافض للوعد، ومن أجل الضغط على حكومة بريطانيا لتقديم اعتذارها والاعتراف بالدولة الفلسطينية.

ففي الذكرى المئوية لوعد بلفور تظاهر الفلسطينيون في الضفة المحتلة والقطاع والخارج، وهتف المتظاهرون «يا إنكليز، يا استعمار، بدنا منكم اعتذار»، و«يا بلفور وعدك باطل أنت مجرم وأكبر قاتل»، و«الانتداب الانتداب.. أسس دولة للإرهاب»، وحمل المتظاهرون أعلاماً فلسطينية وأعلاماً سود[61].

أشار معن بشور إلى أن ما شهدته الأمة من فعاليات ومؤتمرات وأنشطة بمناسبة ذكرى وعد بلفور على مستوى العالم بأسره لدليل على امتداد وتجذُّر القضية الفلسطينية، على الرغم من

---

(58) العلي، «القصة الكاملة للوعد المشؤوم،» مصدر سابق.

(59) المصدر نفسه.

(60) درباس، «نضال محمد وتد، فيديو مؤرخ فلسطيني: الوكالة اليهودية حاولت استصدار وعد من ألمانيا وفرنسا قبل بلفور،» مصدر سابق.

(61) بوتيتي، «في مئوية بلفور.. نتنياهو يحل ضيفاً على لندن،» مصدر سابق.

نفوذ الصهيونية العالمية وتأثيرها[62]. وفي إطار الحملة الفلسطينية لمنع الاحتفال البريطاني ـ الإسرائيلي بمئوية وعد بلفور كتب طلبة المدارس في فلسطين 100 ألف رسالة إلى الحكومة البريطانية تطالب بالاعتذار للفلسطينيين عن وعد بلفور والاعتراف بحقهم بدولة فلسطينية مستقلّة[63].

ونظم مركز العودة الفلسطيني الكائن في لندن، حملة توقيعات في إطار المبادرة التي تدعو بريطانيا لتقديم اعتذار رسمي عن وعدها، حيث بلغ عدد موقِّعي الحملة نحو 100 ألف شخص؛ وهو ما يفتح الطريق لتلك المطالب لتدرج على أجندة نقاشات البرلمان البريطاني[64]. كما عرض المركز فيلماً قصيراً «100 طريق بلفور»، وهو فيلم من إنتاج منظمة أصوات يهودية مستقلة، يشرح التداعيات طويلة الأمد للوعد[65].

يتعين على الفلسطينيين في ظل الدعم البريطاني لإسرائيل العمل على إتمام المصالحة، وتدعيم كل السياسات التي ترمي إلى مقاومة الاحتلال ومواجهة سياسة التطبيع. إضافة إلى محاكمة الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه في المحاكم الدولية، ومغادرة مظلة أوسلو وإعادة بناء منظمة التحرير على أسس الشراكة الوطنية والعمل الجاد على انضمام حركتَي حماس والجهاد الإسلامي لها، وإعادة الاعتبار للثقافة الوطنية والقومية من خلال المدارس والجامعات والمراكز والأحزاب لتكون قاعدة انطلاق في مواجهة ثقافة التطبيع ومحو التاريخ الثقافي الوطني الفلسطيني، والتمسك بالثوابت الوطنية.

## خامساً: الواقع العربي والمشروع الصهيوني من وعد بلفور إلى وعد طرمب

لقد فشلت الدول العربية في مواجهة المشروع الصهيوني منذ إعطاء الوعد وحتى الآن، إضافة إلى كشف زيف أقنعة الخطابات الغربية التي تنادي بالديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها[66].

---

(62) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مؤتمراً بعنوان «وعد بلفور: مئوية مشروع استعماري.. أي مستقبل للمشروع الصهيوني؟!،» مصدر سابق.

(63) نسرين سلمي، «في ذكرى وعد بلفور: 100 ألف رسالة فلسطينية إلى الحكومة البريطانية،» الميادين، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2017، الميادين، <https://www.almayadeen.net/reports/834103/100>.

(64) الميادين نت، «الفلسطينيون يطالبون بريطانيا بتحمل مسؤولياتها بذكرى «وعد بلفور»،» مصدر سابق.

(65) إياد حميد، «بريطانيا تستعدّ لإحياء الذكرى المئوية لوعدها المشؤوم «بلفور»: الخطيئة الأصلية،» **العربي الجديد**، 17/10/2017، <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/10/17>.

(66) نادية مصطفى، «المشروع الصهيوني والنظام الدولي عبر مائة عام من وعد بلفور،» **قضايا ونظرات**، تقرير ربع سنوي يصدر عن مركز الحضارة للدراسات السياسية، العدد 7 (تشرين الأول/أكتوبر 2017)، ص 8.

## 1 ـ العرب وإسرائيل وسياسات بلفور المستمرة

إن إعلان تحالف استراتيجي بين العرب وإسرائيل هو نتيجة للتردي العربي الرسمي والمساندة الدولية الخارجية للمشروع الصهيوني، إضافة إلى التلاعب بالنظم السياسية العربية والضغط عليها للاستسلام[67].

يكشف سامي مبيض في مقدمة كتابه الذي صدر حديثاً بعنوان **غرب كنيس دمشق** عن اجتماع سري عُقد في تل أبيب بين موشي شاريت قبل استقالته من رئاسة الحكومة الإسرائيلية وسلفه الأب المؤسس للدولة العبرية دايفيد بن غوريون الذي قال إن إسرائيل تحتفل قريباً بالذكرى العاشرة لاستقلالها، وإنها لا يمكن أن تستمر وتنمو في ظل نهضة كل من سورية ولبنان والعراق على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فاقترح شاريت بث الفوضى وإشعال نار الفتنة في جميع هذه الدول، وأن يبدأ الخراب من العراق، لكن بن غوريون رفض. ثم اقترح شاريت أن يبدأ بلبنان، إلا أن بن غوريون عارضه مجدداً. ثم اقترح أن يبدأ بسورية، فوافقه بن غوريون[68]. والوضع اليوم في كل من سورية والعراق ولبنان وغيرها من الدول العربية يؤكد أن هذا الدمار الحاصل هو من صنيعة إسرائيل وأدواتها الداعشية وهو مخطط قديم.

وفي ما يتعلق بموقف السلطة الفلسطينية، فقد طالب الرئيس عباس الحكومة البريطانية بتقديم اعتذار رسمي عن وعد بلفور، مما يوحي برغبة السلطة في رفض ومعارضة وعد بلفور ومفرزاته السياسية والميدانية، إلا أن الموقف الرسمي الفلسطيني لم يقم بأي خطوة عملية تتوافق مع هذه المطالب[69].

لقد نظم مؤتمر بدعوة من الاتحاد العالمي لعلماء المقاومة في الذكرى المئوية لوعد بلفور، تم فيه الإجماع على عدد من النقاط أهمها[70]:

أ ـ تحميل بريطانيا المسؤولية عما حصل ويحصل في فلسطين والمنطقة من آثار نتجت من وعد بلفور، وعليها أن تتراجع عن هذا الوعد، وأن تعتذر لشعب فلسطين وللأمة العربية والإسلامية.

ب ـ إن المقاومة هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين.

أما بالنسبة إلى موقف جامعة الدول العربية، فقد طالب أمينها العام أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون، بإعلان الاعتراف بدولة فلسطين، مبيناً أن دولة إسرائيل قامت بناء على الوعد ولكن أين الدولة الفلسطينية التي تحدث عنها القرار 181 لسنة 1947[71].

---

(67) المصدر نفسه، ص 8.

(68) محمد حجيري، «غرب كنيس دمشق»... أيديولوجيا الخراب وأوهام السلام،» المدن، 10 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://www.almodon.com/culture/2017/12/105>.

(69) حيّان جابر، «وعد بلفور بين القبول والرفض،» **العربي الجديد**، 2107/11/1، <https://www.alaraby.co.uk/specialpages/2017/11/1>.

(70) قناة المنار، «البيان الختامي للمؤتمر العالمي لعلماء المقاومة ـ الوعد الحق .. فلسطين بين وعد بلفور والوعد الإلهي،» 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <http://www.almanar.com.lb/2852639>.

(71) جريدة **الحياة الجديدة** (رام الله)، 2017/10/29.

لقد استطاعت بريطانيا خلال السنوات المئة الماضية تمزيق العرب، ونجحت بالاستفراد وتحويل القضية الفلسطينية من قضية العرب والمسلمين الأولى، إلى قضية تخص الفلسطينيين وحدهم. وإن نجاح المقاومة اللبنانية بطرد الاحتلال من جنوب لبنان، ونجاح المقاومة الفلسطينية بطرد الاحتلال من غزة ما هو إلا دليل على ضعف وهشاشة الاحتلال. وهو ما أقر به نتنياهو في جلسة دينية في منزله حيث قال: «إن وجودنا ليس بديهياً، وإنه سيبذل كل ما في وسعه للدفاع عن الدولة، والمملكة الحشمونية ـ دولة يهودية قديمة دامت 80 سنة ـ وإن علينا بدولة إسرائيل أن نتخطى هذه الفترة». وكأنه يحذر شعبه، بأن 100 سنة لم تكن كافية لتثبيت دولته، ولا لإخماد المقاومة[72].

## 2 ـ صفقة القرن والدور السعودي

لقد أعد جاريد كوشنر، كبير مستشاري الرئيس طرمب، خطة سلام بين العرب وإسرائيل بالاتفاق مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان. تتضمن خطة كوشنر تنازلات كبرى من أطراف عربية على رأسها السعودية والإمارات عن العديد من الثوابت في القضية الفلسطينية، تهدف إلى إنشاء دولة فلسطينية مدعومة مالياً من قبل عدد من الدول على رأسها السعودية، ومن هذه التنازلات حكم ذاتي وتبادل للأراضي مع مصر والأردن[73].

وفقاً لصحيفة **نيويورك تايمز** اقترح بن سلمان على الرئيس عباس خلال زيارة مفاجئة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، الحصول على دولة غير متصلة في الضفة والقطاع من دون أن تكون لديهم السيادة الكاملة على الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم؛ ولن يتم إخلاء معظم المستوطنات اليهودية في الضفة؛ ولن يحصل الفلسطينيون على القدس الشرقية عاصمة لدولتهم؛ ولن يُسمح للاجئين بالعودة إلى إسرائيل، على أن تقام عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية في أبو ديس، وتضاف أجزاء من شبه جزيرة سيناء المصرية إلى غزة مقابل أراض في الضفة سيتنازل عنها الفلسطينيون. وقد رفضت مصر في السابق اقتراحات كهذه، حيث أعلن الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك أنه رفض الفكرة عندما طرحها نتنياهو عليه في عام 2010[74]. وبنفس المنطق أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أن حل القضية الفلسطينية لن يكون على حساب مصر[75].

---

(72) خالد معالي، «100 عام على الوعد المشؤوم،» **العربي الجديد**، 1/11/2017، <https://www.alaraby.co.uk/specialpages/2017/11/1/100>.

(73) ««صفقة القرن» ونقل السفارة.. من يدير ملف الخارجية الأميركية؟،» التلفزيون العربي، 4 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://pages.alaraby.tv>.

(74) ألكسندر فولبرايت، «السعوديون يتجهون صوب رؤية نتنياهو في الشأن الفلسطيني،» 4 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://www.dresslily.com/halter-strappy-string-bikini-set-product2069489.html? lkid=1815833&gclid>.

(75) «السيسي: حل القضية الفلسطينية لن يكون على حساب مصر،» موقع مصراوي، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <http://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2017/11/8/1187572>.

تجدر الإشارة إلى أن السعودية أمهلت الرئيس عباس مدة شهرين لقبول الخطة أو مواجهة ضغوط تطالبه بالتنحي عن منصبه لشخص أكثر استعداداً لقبول الاقتراح[76]. وقد أفاد موقع «ميدل إيست» في15 كانون الأول/ديسمبر 2017، أن السعودية مارست ضغطاً على الرئيس عباس والملك عبد الله الثاني، من أجل عدم المشاركة في القمة الإسلامية التي عُقدت في تركيا في13 كانون الأول/ديسمبر 2017 لبحث إعلان طرمب إزاء القدس، من أجل إضعاف القمة وإفراغها من جوهرها، ولكنهما رفضا[77].

**إن علاقة أمريكا مع العرب هي علاقة قائمة على المصلحة، فأمريكا لن تقدم للعرب شيئاً ولن تقف في صفهم؛ فهدفها فقط حماية إسرائيل، لذلك تقوم باستغلال بعض العرب من أجل تدمير بلدان عربية وإثارة القلاقل وإسقاط رؤساء في بعض الدول التي تشكل خطراً عليها.**

## 3 ـ وعد طرمب والتبعية العربية للإدارة الأمريكية

بعد قرن على وعد بلفور تم إعلان وعد جديد يمكن أن يطلق عليه الوعد الثاني، ولكن هذه المرة جاء الوعد من أمريكا (وعد طرمب) الذي يمنح القدس لإسرائيل من خلال الاعتراف بالقدس عاصمة لها، ونقل السفارة الأمريكية إليها. لقد تكرر مشهد بلفور «الذي أعطى من لا يملك ما لا يستحق». والمهم أن وعد طرمب لا يمكن أن يحدث لولا الموقف العربي المتخاذل والموافق على هذا القرار، وأكبر دليل على ذلك أن كل المواقف العربية الرسمية بعد اتخاذ القرار لم تتجاوز الاستنكار والشجب.

وترى إسرائيل أن القرار الأمريكي لا يحمل سوى دلالة رمزية فقط بالنظر إلى سيطرة إسرائيل واقعيّاً على المدينة. لقد أصدر الكونغرس الأمريكي هذا القرار في سنة 1995، وعلى مدار 22 عاماً أجّل الرؤساء الأمريكيون تنفيذه بصورة روتينية كل ستة أشهر. وإسرائيل منذ احتلالها كامل أرجاء المدينة سنة 1967 عكفت على تعزيز هيمنتها على القدس، وبلغت المحاولات أوجَها في سنة 1980 بإصدار «قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل»[78].

يقودنا هذا إلى تساؤل مفاده، لماذا الآن؟ لأن إسرائيل لا تتوقع حدوث ردود فعل فلسطينية لا يمكن السيطرة عليها، ولقد عبّر عن ذلك رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي السابق

(76) فولبرايت، المصدر نفسه.

(77) وكالة وطن للأنباء، «باحتجازها للمصري، السعودية تضرب مفاصل الاقتصاد الفلسطيني والأردني، وتنفذ الخطة (ب) من تصفية القضية الفلسطينية،» 16 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://www.wattan.tv/news/229788.html>.

(78) محمد يونس، «شرعنة الاحتلال: لماذا تتمسك إسرائيل بنقل السفارة الأمريكية للقدس؟،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 7 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3488>.

«عاموس يادلين»، بقوله إن الفلسطينيين والعرب والأتراك «يهدّدون بمسدس فارغ»[79]. وإن اتصال طرمب بقادة فلسطينيين وعرب لم يكن لإعلامهم بقراره نقل سفارته إلى القدس، وإنما لتحذيرهم من القيام بأي خطوات ضد القرار. وتبعية أغلبية الحكومات العربية والإسلامية لأمريكا تؤكد أن هذه الدول تغلّب مصالحها على أي اعتبارات دينية أو قومية.

وهذا ما أكده الوزير الإسرائيلي يسرائيل كاتس، أن الإدارة الأمريكية قامت مسبقاً بالتنسيق مع قادة من الدول العربية بشأن قرار طرمب، وذلك لضمان احتواء رد الفعل الفلسطيني على القرار[80]. وعلى المنوال نفسه، أكد رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال غادي إيزنكوت أن هناك توافقاً مع السعودية لمواجهة الخطر الإيراني[81].

يتجلى مما سبق أن الموقف الرسمي العربي ـ الإسلامي تجاه قرار طرمب يؤكد أن علاقة بعض الأطراف العربية والإسلامية مع إسرائيل أهم من المقدسات الإسلامية ومن القضية الفلسطينية. فردود الفعل الرسمية العربية والإسلامية على القرار لم تصل إلى مستوى الشجب والاستنكار، فاجتماع رؤساء الدول العربية والإسلامية في قمة إسطنبول لم ينتج منه حتى قرار واحد على المستوى الرسمي يؤكد رفض هذه الدول المجتمعة قرار طرمب؛ على سبيل المثال لم يتم قطع العلاقات مع إسرائيل وأمريكا، أو سحب سفرائهم من أمريكا وإسرائيل، أو حتى طرد السفراء الإسرائيليين والأمريكيين من بلادهم. إضافة إلى أن بعض الدول العربية متواطئة مع هذا القرار، وتريد منع أي حراك ضده. فقد كشف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح محمد اشتية أن دولاً عربية أفشلت عقد قمة عربية طارئة[82]. فالتضامن العربي مع القضية الفلسطينية كان باهتاً جداً[83]. ويتبدى ذلك من خلال تصريح لوزير خارجية البحرين خالد بن أحمد آل خليفة، في 21 كانون الأول/ديسمبر 2017، بيَّن فيه أن قضية فلسطين قضية جانبية وليس من المفيد إثارة الخلاف مع أمريكا بشأنها[84].

إن علاقة أمريكا مع العرب هي علاقة قائمة على المصلحة، فأمريكا لن تقدم للعرب شيئاً ولن تقف في صفهم؛ فهدفها فقط حماية إسرائيل، لذلك تقوم باستغلال بعض العرب من أجل تدمير بلدان عربية وإثارة القلاقل وإسقاط رؤساء في بعض الدول التي تشكل خطراً عليها. ومن ثم بعد أن

---

(79) المصدر نفسه.

(80) صالح النعامي، «وزير إسرائيلي: قرار ترمب بشأن القدس جاء بالتنسيق مع قادة عرب،» **العربي الجديد**، 2017/12/6، <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/12/6>.

(81) عبد اللطيف السعدون، «عن «الربيع العبري» وأهله،» **العربي الجديد**، 2017/12/20، <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/12/19>.

(82) «فتح: دول عربية أفشلت عقد قمة حول القدس،» جريدة **الشروق**، 2017/12/19، <https://www.al-sharq.com/article/19/12/2017>.

(83) محمد العرابيد، «رئيس مؤتمر «فلسطينيو الخارج»، القاسم: السلطة لم تتخذ قرارات جريئة تواجه تحديات القضية،» الرسالة.نت، 21 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://alresalah.ps/ar/post/173395>.

(84) «وزير خارجية البحرين يعتبر فلسطين «قضية جانبية»،» **القدس العربي**، 2017/12/21، <http://www.alquds.co.uk/?p=847953>.

تقوم بتدمير الوطن العربي ستتخلى عمن ساعدها وساندها من الدول العربية التي ستلتحق بدورها بقطار الدمار، لأن أمريكا وإسرائيل معنيتان بالسيطرة على المنطقة العربية وفق قاعدة فرِّق تسد.

وفي هذا الصدد، يتساءل الكاتب الأمريكي توماس فريدمان هل بإمكان طرمب تقدير التأثير المدمر نتيجة ما يفعله حالياً في الضفة الغربية؟[85]. ولكن الباحث يخالف فريدمان الرأي، فبناء على معطيات لدى إسرائيل، قامت بالإيعاز لأمريكا لتوقيت تنفيذ قرار نقل السفارة إلى القدس، فكل من إسرائيل وأمريكا تدركان ما تفعلان؛ فإسرائيل متأكدة تماماً أن التوقيت مناسب ولن يكون هناك أي حراك ولو حتى بالكلمة على المستوى العربي الرسمي، فقد عملت بكل جهدها في الدول العربية على المستوى الرسمي والشعبي خلال الفترة السابقة، على شيطنة الفلسطينيين ونقل القضية الفلسطينية من قضية محورية للعرب والمسلمين إلى قضية هامشية.

## 4 ـ الردود العربية والفلسطينية على وعد طرمب

تباينت ردود الفعل العربية والفلسطينية الرسمية وغير الرسمية والإسلامية والمسيحية تجاه الموقف من وعد طرمب.

فعلى مستوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية، صرح الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في إثر إعلان طرمب: «نشعر أنه بعد مئة سنة من وعد بلفور الأول أتانا وعد بلفور ثان»، مضيفاً أنه «استهانة بكل دول العالم لصالح إسرائيل واعتداء على مشاعر المسلمين والمسيحيين»[86]، واصفاً القرار بالأحمق والغاشم[87]. وفي السياق نفسه، أكد رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية أن عملية السلام قبرت للأبد، داعياً إلى انتفاضة[88]. وعلى هذا المنوال، جاء رد «الجهاد الإسلامي» وحركة حماس على القرار بأن الإدارة الأمريكية أثبتت أنها شريكة للكيان الصهيوني في عدوانه وجرائمه بحق شعبنا ومقدساتنا. كما أكد الجانبان أن طريق الانتفاضة والمقاومة هو السبيل الوحيد لتحرير أرضنا ومقدساتنا[89]. وبالمنطق نفسه أكدت الجبهة الشعبية أن القرار هو بمثابة إعلان حرب على الشعب الفلسطيني، ومقدمة لتنفيذ المخططات التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية والرد على القرار يفرض علينا التمسك بالمصالحة [90]. ودعت الجبهة الديمقراطية

---

(85) توماس فريدمان، «نتنياهو وخطر تقنين الاستيطان،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 19 شباط/فبراير 2017 <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2495>.

(86) «السيد نصر الله: القرار الأميركي بنقل السفارة إلى القدس عدوان سافر يرتب على الجميع مسؤوليات المواجهة،» قناة المنار، 7 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://almanar.com.lb/3030938>.

(87) «كلمة الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله،» يوتيوب، 11 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://www.youtube.com/watch?v=vg9bFzsJvtk>.

(88) جريدة **القدس**، 19/12/2017، ص 1.

(89) وكالة معاً الإخبارية، «هذا هو رد الجهاد وحماس على ترمب،» 18 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=933549>.

(90) أحمد جمعة، «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الرد على قرار ترمب يفرض علينا التمسك بالمصالحة،» **اليوم السابع**، 9/12/2017، <http://www.youm7.com/story/2017/12/9>.

الشعوب العربية وقواها السياسية إلى تحمل مسؤولياتها القومية نحو القدس، والضغط على قادة دولها لاتخاذ إجراءات على مستوى المسؤولية القومية بما فيها مقاطعة الولايات المتحدة[91].

أما على المستوى الفلسطيني الرسمي، فقد صرح الرئيس عباس بأن إعلان طرمب «لا يحمل أي شرعية، وسنتخذ إجراءات قانونية وسياسية ودبلوماسية ضده»[92]. وبيَّن رئيس الوزراء رامي الحمد الله أن القرار هو إنهاء لدور أمريكا كراعٍ لعملية السلام وأن المصالحة الفلسطينية هي الخيار لإنقاذ القدس. أما رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون فقد شدد على أن هذا القرار العدواني مرفوض جملة وتفصيلاً ولا يملك طرمب الحق في تقرير وضع القدس كعاصمة لإسرائيل[93]. أما رئيس دائرة المفاوضات الفلسطينية صائب عريقات فقد صرح بأن الإعلان يدمر عملية السلام[94].

وفي السياق نفسه طالب صالح رأفت، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بوقف جميع أوجه تفكيك العلاقات الفلسطينية مع الولايات الأمريكية ومقاطعتها سياسياً واقتصادياً، كما دعا إلى إغلاق السفارات الأمريكية في العواصم العربية وفرض مقاطعة اقتصادية شاملة للولايات المتحدة الامريكية، مطالباً الدول المنتجة للنفط بوقف تصديره إلى أمريكا وسحب ودائعها المالية من بنوكها وطرد القواعد العسكرية من بلدانها[95].

وعلى المستوى الإسلامي والمسيحي، حذر شيخ الأزهر الإمام الأكبر أحمد الطيب من التداعيات الخطيرة للقرار لما يشكله ذلك من إجحاف وتنكُّر للحق الفلسطيني والعربي الثابت في مدينتهم المقدسية، وتجاهل لمشاعر المسلمين والمسيحين[96]. وقد رفض شيخ الأزهر على نحو قاطع طلباً رسمياً سبق ووافق عليه للقاء نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس في 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، بعد قرار طرمب[97]. وبالمنطق نفسه، أعلن البابا تواضروس، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، رفضه لقاء بنس للسبب نفسه[98]. وقال المطران عطا الله حنا رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس إن طرمب فقدَ إنسانيته ومسيحيته واستفزّ المسيحيين عندما أعلن قراره[99]. أما عكرمة صبري خطيب المسجد الأقصى فقد لخص الموقف العربي، بأن التعليمات الصادرة من الدول العربية هي الرضوخ للقرار الأمريكي والاتفاق على التنديد والاستنكار والشجب ليمر القرار

---

(91) «الجبهة الديمقراطية: ترمب يصفع العالم ويسطو على القدس،» صحيفة **بانورام**، 2017/12/7، <http://www.panet.co.il/article/1998570>.

(92) جريدة **القدس**، 2017/12/19، ص 1.

(93) جريدة **القدس**، 2017/12/8، ص 1 ـ 2.

(94) جريدة **القدس**، 2017/12/7، ص 1.

(95) صالح رأفت، «رأفت يدعو إلى وقف العلاقات الفلسطينية والعربية مع الولايات المتحدة الأمريكية،» الموقع الرسمي لعضو اللجنة التنفيذية صالح رأفت، 9 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://www.msad.ps/2017/12/blog-post_9.html>.

(96) جريدة **القدس**، 2017/12/7، ص 1.

(97) جريدة **القدس**، 2017/12/9، ص 1.

(98) جريدة **القدس**، 2017/12/10، ص 1.

(99) جريدة **القدس**، 2017/12/8، ص 1 ـ 2.

بسهولة[100]. في السياق نفسه عُقد مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس في القاهرة في 17 ـ 18 كانون الثاني/يناير 2018، بمشاركة أكثر من 86 دولة وبحضور شيخ الأزهر، والرئيس عباس، وبابا الإسكندرية وغيرهم من الشخصيات الدينية والسياسية[101]؛ حيث أكد المشاركون من علماء الدين الإسلامي ورجال الدين المسيحي وحاخامات يهود رفضهم قرار طرمب، مشددين على ضرورة العمل لمواجهة القرار الباطل[102].

أما على مستوى جامعة الدول العربية، ففي 9 كانون الأول/ديسمبر 2017، عقدت جلسة طارئة لوزراء خارجية جامعة الدول العربية لبحث قرار طرمب. حيث صرح رئيس الجامعة أبو الغيط بأن «قرار واشنطن بشأن القدس مستنكر ومرفوض ولا يمكن تبريره»، مضيفاً أن «القدس بحسب القانون الدولي أرض محتلة لا سيادة لدولة الاحتلال عليها، والقرار في جوهره شرعنة للاحتلال»[103]. وفي 6 كانون الثاني/يناير 2018 عقد في عمان اجتماع الوفد العربي الوزاري المصغر المكلف متابعة تداعيات قرار طرمب، ولكن السعودية ومصر طلبتا مباشرة من وزير الخارجية الفلسطيني عدم مطالبتهما بتبني أي موقف ضد الولايات المتحدة الأمريكية[104].

وقد عبّر عن الموقف الواجب جبران باسيل، وزير الخارجية والمغتربين اللبناني، حيث قال: «إن شرف القدس من شرفنا» وحذر من التخاذل، وطالب بإجراءات ردعية ضد القرار من ضمنها العقوبات الاقتصادية والمالية، كما رأى أن الأمة العربية حوّلت نفسها إلى أمة فاشلة، معتبراً أن البعض أراد هذه الأمة أن تكون منعدمة[105]. وفي هذا السياق، وضح أمين عام المؤتمر القومي العربي زياد حافظ، أن قرار طرمب هو بمثابة عدوان واضح على العرب بوجه عام والمسلمين والمسيحيين بوجه خاص، ويشكّل تحوّلاً نوعياً في مسار الصراع العربي ـ الصهيوني، ويُسقط القناع عن الموقف الأمريكي وينهي الرهان على صدقية الوساطة الأمريكية على الأقل عند الذين ما زالوا يراهنون على ذلك[106].

---

(100) محمد صلاح، «خطيب الأقصى: قرار ترمب بنقل السفارة للقدس لا يقل خطورة عن وعد بلفور،» موقع «الخليج 365»: نبض الخليج العربي، 8 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://www.gulf365.co/gulf/709643.html>.

(101) ياسر خليل، «مؤتمر الأزهر لنصرة القدس ينطلق بمشاركة 86 دولة وحاخامات،» **النهار**، 17/1/2018، <https://www.annahar.com/article/734830>.

(102) جريدة **القدس** 18/1/2018، ص 1 ـ 14.

(103) مصطفى عنبر، «أبو الغيط: القدس عاصمة للدولة الفلسطينية ولا تتأثر بأي قرار مجحف،» **اليوم السابع**، 9/12/2017، <http://www.youm7.com/story/2017/12/9/3547605>.

(104) «ضغوط عربية للتخلي عن القدس بقيادة السعودية ومصر،» **العربي الجديد**، 8/1/2018، <https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/1/7>.

(105) «باسيل يطالب العرب بإجراءات ردعية ضد أميركا بينها العقوبات الاقتصادية،» الميادين نت، 9 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://www.almayadeen.net/news/politics/844562>

(106) زياد حافظ، «القدس والرئيس الأميركي،» **رأي اليوم**، 9/12/2017، <http://www.raialyoum.com/?p=792415>.

**إن النظام العربي في وعد بلفور كان عاجزاً عن الدفاع عن القضية الفلسطينية، بينما كان هذا النظام عند إعلان وعد طرمب متخاذلاً متآمراً على القضية الفلسطينية والقدس.**

أما على المستوى الدولي والقانوني، فقد صوّت أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 كانون الأول/ديسمبر 2017 بأغلبية كبيرة لصالح مشروع قرار يحث الولايات المتحدة على سحب اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل. بدعم 128 دولة، ومعارضة تسع دول فقط، بينما امتنعت 35 دولة عن التصويت، الأمر الذي يعني رفض القرار[107].

وعلى المستوى الأكاديمي والبحثي نظم مركز دراسات الوحدة العربية، في 21 كانون الأول/ديسمبر 2017، حلقة نقاشية مصغرة حول «القدس ومستقبل القضية الفلسطينية»، بمشاركة عدد من الباحثين والمثقفين والناشطين اللبنانيين والعرب، وقد خلص المجتمعون إلى أهم النقاط التي يمكن أن تُبنى هذه الرؤية عليها ومنها[108]:

أ ـ التوحد نحو هدف واحد وهو فلسطين كلها من النهر إلى البحر.

ب ـ آليات دعم الداخل الفلسطيني لتستمر الانتفاضة، وجميع أوجه المقاومة، مع الأخذ في الحسبان الحصار الاقتصادي والسياسي للداخل الفلسطيني.

ج ـ الاستفادة من السلطة الفلسطينية كأداة تنفيذية في الحراك الدبلوماسي.

أما على مستوى الحراك الشعبي الفلسطيني، فقد استشهد 21 فلسطينياً واعتقل المئات وأصيب أكثر من 5 آلاف بالمواجهات المستمرة التي اندلعت مع الاحتلال وتم هدم عدد من منازل المقاومين منذ إعلان طرمب وحتى 18كانون الثاني/يناير 2018 [109].

وبعد أربعين يوماً من إعلان قرار طرمب عُقدت الدورة الثامنة والعشرون للمجلس المركزي الفلسطيني في رام الله في 14 ـ 15 كانون الثاني/يناير 2018، في ظل مقاطعة حركة حماس والجهاد الإسلامي، واتخذ المجلس عدداً من القرارات من أهمها[110]:

(1) تعليق الاعتراف بإسرائيل حتى تعترف بدولة فلسطين على حدود عام 1967.

(2) أن الإدارة الأمريكية بهذا القرار قد فقدت أهليتها كوسيط وراعٍ لعملية السلام.

(3) وقف التنسيق الأمني بكل أوجهه، وبالانفكاك من العلاقة التبعية الاقتصادية.

ويذكر أن المجلس المركزي الذي عقد في 5 آذار/مارس 2015 وصادق على قرار وقف التنسيق وغيره من القرارات لم يتم تطبيقها.

---

(107) جريدة **القدس**، 2017/12/22، ص 1.

(108) انظر: «القدس ومستقبل القضية الفلسطينية ودور المجتمع المدني العربي» (حلقة نقاشية)،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 468 (كانون الأول/ديسمبر 2017)، ص 14 ـ 28.

(109) «ارتفاع شهداء فلسطين إلى 21 بعد قرار ترمب،» الجزيرة نت، 18 كانون الثاني/يناير 2018، <http://www.aljazeera.net/news/alquds/2018/1/18>.

(110) جريدة **القدس**، 2018/1/16، ص 1 ـ 16.

وعليه، المطلوب من السلطة البحث عن خيار بديل للمفاوضات، وقلب الطاولة لعودة القضية الفلسطينية للاهتمام الدولي والإقليمي، ولكن السلطة التي لا تؤمن بغير طريق المفاوضات عاجزة في ظل القيادة الفلسطينية الحالية عن اتخاذ قرار مصيري واستراتيجي كما فعل الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي توصل إلى نتيجة مفادها أنه لا حل للقضية الفلسطينية ولا وجود لدولة في الأفق، وما يعرض هو أقل من حكم ذاتي، فعمل على إطلاق انتفاضة الأقصى عام 2000[111]. وأهم رد فعل من وجهة نظر الباحث على هذا القرار الأمريكي والتخاذل العربي هو: قطع التنسيق الأمني وإتمام المصالحة، وبناء منظمة التحرير على أسس الشراكة الوطنية؛ وإعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد وعاصمتها مدينة القدس، وإعادة النظر بالمشروع السلمي برمته؛ ومقاطعة إسرائيل ومغادرة مظلة أوسلو؛ والتوجه للأمم المتحدة للمطالبة بالاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية أو أن تتسلّم الأمم المتحدة المسؤولية عن فلسطين ورفض الرعاية الأمريكية للسلام في المنطقة بعد وقاحتها في الانحياز التام للاحتلال ونكران كل القواعد والقوانين الدولية تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني.

## خاتمة

إن أي قراءة موضوعية لما جريات الأحداث، منذ وعد بلفور إلى وعد طرمب، لا بد أن تقودنا إلى جملة من النتائج؛ لعل أبرزها أن من يمتلك القوة يكون قادراً على التأثير في صناعة التاريخ، وأن من يمتلك الحق دون القوة لن يلتفت إليه أحد في عالم لا تعنيه كثيراً قضايا الضمير والعدل إن لم تتوافق مع مصالحه.

إن نتائج وعد بلفور وآثاره الكارثية ما زالت مستمرة ومتصاعدة، فدولة الاحتلال أقيمت على أغلبية أرض فلسطين التاريخية، إضافة إلى استمرار الاحتلال بالتوسع الاستيطاني وتهويد القدس، والهدم والقتل والاعتقال وتشريد ملايين الفلسطينيين في الشتات، حيث لم تكتفِ بتشريدهم وإنما قامت بملاحقتهم في مخيمات الشتات واستهدفتهم وشردتهم إلى الغربية معتمدة على المقاول الداعشي، ومن قبله على جيش لبنان الجنوبي وعملاء إسرائيل الذين نفذوا مجزرة صبرا وشاتيلا من أجل طمس حق العودة وضرب المقاومة الفلسطينية. في المقابل تقوم الدول العربية بالتطبيع مع إسرائيل، حتى أصبح قادة الاحتلال يتفاخرون بعلاقاتهم السياسية مع أغلبية الدول العربية والخليجية. بل وصل بالبعض العربي إلى وصف حركات المقاومة الفلسطينية والعربية بمنظمات إرهابية، في الوقت الذي تشارك فيه الاحتلال العدوان على بقية الدول العربية التي تشكل حلف المقاومة والممانعة، وهذا كله بمباركة من بريطانيا وأمريكا، من أجل استمرار مخططات السيطرة والهيمنة على الوطن العربي وسرقة ثرواته.

في النهاية، نخلص إلى قاعدة أساسية حكمت الواقع العربي الرسمي إبان إصدار وعد بلفور ووعد طرمب، هي أن النظام الرسمي العربي في وعد بلفور كان عاجزاً عن الدفاع عن القضية الفلسطينية، بينما كان هذا النظام عند إعلان وعد طرمب متخاذلاً متآمراً على القضية الفلسطينية والقدس □

---

(111) عقل صلاح، «ترامب قلب الطاولة على السلطة الفلسطينية،» **رأي اليوم**، 2017/2/27، <http://www.raialyoum.com/?p=629508>.

# فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية
# إنقاذ اقتصاد أم إغراق مجتمع؟(*)

**عبد الله البريدي(**)**

باحث وأكاديمي سعودي.

إن هذه الدراسة، في أبعادها المفاهيمية النظرية، هي بحث هادئ مختصر حول بعض فخاخ النيوليبرالية وشيء من خطاياها الكبار في سياقاتها التطبيقية في تجارب دولية عديدة (في المركز والأطراف). أما في جوانبها التطبيقية، فهي ساعية لطرح مقاربات أولية حول مدى صلاحية أو نجاعة النيوليبرالية لتكون ركيزة للإصلاح والتنويع الاقتصادي في الأقطار الخليجية وفق معطياتها المجتمعية والاقتصادية، ما يجعلها تتلمس أبرز آثار النيوليبرالية وانعكاساتها وتكاليفها اقتصادياً ومجتمعياً بالتطبيق على الأقطار الخليجية، وتستكشف مدى إمكان ابتكار أو حتى تلفيق عقيدة اقتصادية تلائم ظروف هذه الأقطار وتستجيب لحاجاتها الحالية والمستقبلية، بما يكرس التنمية والاستقرار المستدامين على أسس صلبة. تتأسس هذه الدراسة على مبدأ، أو مسلمة، أن الاقتصاد علم اجتماعي بامتياز، وهو أمر لا يسوّغ الفصل بين الاقتصاد والسياسة، مهما كانت الدواعي أو المسوغات، نظرية أم عملية.

وفي سعيها للإجابة عن الأسئلة، تطبق الدراسة منهجاً وصفياً نقدياً تفسيرياً في إطار تحليلي يلوذ بقدر من التشخيص الثقافي الحضاري، بما يمكّن من إخضاع النيوليبرالية ـ بوصفها مفهوماً مترحلاً متغوِّلاً – لملاحظات تراكمية في بُعديها الأجنبي والأهلي وبنظرة تحليلية تستمزج آراء كبار الاقتصاديين والاجتماعيين، مع إيلاء عناية خاصة للآراء العلمية والنقدية لمفكري الخليج العربي ومحلليهم حول مسائل الدراسة وقضاياها الكبار، وتدعيم كل ما سبق بالإحصاءات والأرقام والتواريخ ذات الدلالة التفسيرية والتقويمية الجيدة.

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي سيصدر للمؤلف قريباً عن مركز دراسات الوحدة العربية، تحت العنوان نفسه.

(**) البريد الإلكتروني: beraidi2@yahoo.com.

## أولاً: النيوليبرالية؛ النشوء والهيمنة والسيرورة والخطايا

**مع سعي النيوليبرالية لفرض هيمنتها في المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية والوطنية والمؤسسات التكوينية (التعليمية) أيضاً، نوّعت هذه النيوليبرالية المزاعم التنظيرية في الأطر الاقتصادية وما يتبعها من مسائل وملفات اجتماعية.**

تتمثل ركائز النيوليبرالية (أو الليبرالية الجديدة) بحرية السوق (أي عدم التدخل الحكومي في السوق)، والفردانية الشخصية، والخصخصة. من دون الإيغال في استتباع صفحات الماضي وتقليبها بشأن تاريخ هذه النيوليبرالية، يمكننا افتتاح مسرح تاريخ الاقتصاد السياسي على مشهد الكساد العظيم سنة 1929 متذكرين أن شخصية محورية عبّرت عن إيمانها بأن السبب الرئيس لهذا الكساد هو الحريات المفرطة للسوق، والمراكمة الفاحشة للثروات الخاصة (وهو الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت)[1]. وقد شكل ذلك منعطفاً تاريخياً لانشراخ الليبرالية الكلاسيكية. وفي هذا إعلان لبداية ولوج «الكينزية» الكلاسيكية بوصفها العقيدة الاقتصادية الناجعة التي يجب أن تحل محل ليبرالية «دعْهُ يعمل دعْهُ يمر». وبالفعل، حلق الاقتصاد الأمريكي ـ ومعه حليفه الأوروبي ـ في سماء «كينزية» لا تؤمن بأن السوق قادر على التصحيح الذاتي، الأمر الذي يستوجب قدراً جيداً من التدخل الحكومي[2]. كان ذلك بُعيد الحرب العالمية الثانية، وتحققت نتائج اقتصادية مذهلة وفق العديد من المؤشرات. وفي سبعينيات القرن العشرين أصيب الاقتصاد بركود متوقع، إلا أنه تحول إلى ركود تضخمي خطير غير منتظر[3]. إبان العقود «الكينزية» الزاهية، وحينها لم تكن الليبرالية نائمة ولا مستسلمة، بل كانت تُعِدّ أبطالها من العلماء والباحثين (مثل هايك وفريدمان) للإغارة من جديد على «الكينزية» بقالب النيوليبرالية (الزاعم بتجاوزه ليبرالية آدم

(1) ديفيد هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ترجمة مجاب الإمام (الرياض: مكتبة العبيكان، 2008)، ص 297.

(2) معتز بالله عبد الفتاح، «الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة،» ورقة قدمت إلى: **دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 176.

(3) يشير الركود التضخمي (Stagflation) إلى الوضع الاقتصادي الذي يعاني: (1) ارتفاع كبير في الأسعار (تضخم)، و(2) بطالة مرتفعة مزمنة (ركود). اتحاد هذين العاملين من شأنه إحداث تأثيرات سلبية مدمرة، وقد يعجز النظام الاقتصادي الكلي عن مواجهة هذا النوع الفتاك من الركود. في أواخر الفترة الكينزية أصيب الاقتصاد الأمريكي والأوروبي (المرتبط به) بهذا النوع من الركود. انظر مثلاً: Lazaros Houmanidis, "Keynesianism and Stagflation," *International Journal of Social Economics*, vol. 14, nos. 7/8/9 (1987), pp. 211 - 212, and J. O. N. Perkins, "Using the Macroeconomic Mix to Stop Stagflation," *Journal of Economic Studies,* vol. 7, no. 1 (1980), pp. 28 - 30.

**إن النيوليبرالية تميل إلى إعادة توزيع الثروات أكثر من خلقها، فهي تهندس السوق بما يراكم الثروات الخاصة على نحو يخلق تفاوتاً متصاعداً ولامساواة غير مسبوقة.**

سميث والسماح بتدخل حكومي معقول)[4]، وتحقق لليبرالية مرادها في الثمانينيات بعد استفحال الركود التضخمي وعجز «الكينزية» عن إيجاد حلول ناجعة سريعة، فطبقت تاتشر ومعها ريغان نهجاً متطرفاً من النيوليبرالية، فكان ذلك للأسف على حساب دولة الرعاية الاجتماعية؛ ليس ذلك فحسب، بل صاحبه ارتفاع في البطالة وخلق للطبقية واتساع للتفاوت واللامساواة مرة أخرى، وتفكيك للنقابات، وخصخصة للمشاريع العامة، وخفض للضرائب على الشركات ونحو ذلك[5].

مع سعي النيوليبرالية لفرض هيمنتها في المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية والوطنية والمؤسسات التكوينية (التعليمية) أيضاً[6]، نوّعت هذه النيوليبرالية المزاعم التنظيرية في الأطر الاقتصادية وما يتبعها من مسائل وملفات اجتماعية، إلا أن الأكثر أهمية هو الجوانب التطبيقية المتحققة فعلياً، حيث إنها تفند كثيراً من هذه المزاعم. ومن أهم هذه الحيثيات المفندة ما يتعلق بحرية السوق، حيث أثبتت دراسات عديدة ـ بحجج منطقية وحجج عملية ـ أن تقييد السوق ليس شراً محضاً، بل إن ثمة فوائد عملية لا يمكن تحقيقها إلا بتدخل حكومي رشيد[7]، معرِّية استخفاف النيوليبرالية بالعدالة الاجتماعية وعدم احتفائها بها، إنْ تنظيراً أو تطبيقاً[8]. على أن هذه الدراسة تشدد على وجوب تحقيق التوازن في المعالجة التحليلية النقدية؛ إذ لا يسوغ التوجه نحو ملكنة هذه الليبرالية أو شيطنتها، في نهج ينأى من الأطر الأيديولوجية الضيقة أو المُضيِّقة للمعالجات التحليلية النقدية المحايدة المستقلة.

---

(4) أولريش شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ العدد 371 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010)، ص 37ـ38.

(5) من طرائف النيوليبرالية: يحكى أن ريغان خفّض الضرائب بشكل ملموس زاعماً أن ذلك سيحقق عائدات ضريبية أعلى، وهو ما دعا نائب الرئيس آنذاك جورج بوش إلى تسمية هذا النهج «اقتصاد الشعوذة»، انظر: جوزيف إ. ستيغلتز، **التسعينيات الهادرة**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت: دار الفارابي، 2005)، ص 187.

(6) انظر مثلاً: أوزوالدو ريفيرو، **خرافة التنمية الاقتصادية: اقتصاديات مستنفدة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة نقولا عزقول (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2003)، ص 79ـ91، وهارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 76ـ77.

(7) انظر مثلاً: جاستن فوكس، **خرافة عقلانية السوق**، ترجمة خالد غريب علي (القاهرة: هنداوي للتعليم والثقافة، 2015)، ص 216ـ222، وهاـجوون تشانج، **23 حقيقة يخفونها عنك بخصوص الرأسمالية**، ترجمة محمد فتحي كلفت (الدوحة: دار بلومزبري، 2013)، ص 177.

(8) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 9ـ30؛ هارفي، المصدر نفسه، ص 72ـ75؛ بول كروغمان، **ضمير ليبرالي**، ترجمة محمد محمود التوبة (الرياض: مكتبة العبيكان، 2009)، ص 257ـ278، وانظر أيضاً: مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، ترجمة محمد هناد؛ مراجعة الزبير عروس [و] عبد الرحمن بوقاف (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 130ـ182.

وفي مسار تحليلي نقدي لهذه المزاعم التنظيرية، يمكن استعراض خمس من الخطايا العملية المتحققة لهذه الليبرالية الجديدة، مع الإشارة إلى التوسل بصيغ منكرة للتعبير عن هذه الخطايا، من أجل إشارة مضاعفة إلى كل من: الدهاء والتفنن في اقتراف الليبرالية الجديدة لهذه الخطايا من جهة أولى، ولانهائية مخادعتها من جهة ثانية. وهذه الخطايا هي:

## 1 ـ طبقية جائرة

يقرر جون ستيورات مل قدسية العدالة الاجتماعية وتربعها الواجب على سلّم الأخلاق[9]، ويشدد إدموند فيلبس على حاجة الناس إلى أن يكون الاقتصاد جيداً وعادلاً في آن[10]. إن التحليل المتأني لكثير من المؤشرات، يجعلنا نقرر أن النيوليبرالية تميل إلى إعادة توزيع الثروات أكثر من خلقها، فهي تهندس السوق بما يراكم الثروات الخاصة على نحو يخلق تفاوتاً متصاعداً ولامساواة غير مسبوقة. هنالك شواهد ومؤشرات إحصائية عديدة تعضد ذلك، ومنها أن ثروة 1125 ملياردير اً– وفق مجلة **فوربس 2008** – تلامس 4400 مليار دولار، وهي تعادل ما يحصل عليه نحو 3 مليارات شخص (أو ما يمثل سكان كل من الهند وباكستان وبنغلادش وتايلاند وماليزيا وفيتنام والفيليبين والقارة الأفريقية بأكملها)[11]. وقد أثبت مثل هذا التفاوت واللامساواة في الاقتصاد الليبرالي الأمريكي في عدة دراسات علمية رصينة، كما في كتابَي: **ثمن التفاوت** و**الانقسام الكبير** لجوزيف ستيغلتز. وتؤكد المؤشرات الاقتصادية والإحصائية في مثل هذه الدراسات كذب نبوءة الرئيس الأمريكي «جون كيندي» حين زعم أن: «التيار سيحمل القوارب كلها نحو الأعلى»[12].

وثمة مؤشرات وشواهد أخرى في الاقتصاد الليبرالي الألماني كما في أبحاث ماركوس غرابكا، التي يؤكد فيها تآكلاً مطرداً للطبقة الوسطى وارتفاعاً مقلقاً لمعدلات البطالة في ألمانيا، ويثبت تحذير الباحثين الألمان من الخطورة البالغة للامساواة والطبقية المتنامية، وإمكان أن يقود ذلك إلى تفتيت الوحدة والاستقرار الاجتماعيين[13]. وتُعَد أبحاث الفرنسي توماس بيكيتي في كتابه الذي ذاع صيته: **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**؛ بالغة الثراء والتنوع، حيث شمل الكتاب تحليلاً لبيانات تغطي ثلاثة قرون تقريباً، مما يزيد دلالتها وعمقها في تتبع دراسة أثر تراكم رأس المال والثروات الخاصة وأثر التفاوت واللامساواة وتمظهراتها. ومن بين المؤشرات الدالة ما خلص إليه بيكيتي من أنه في عام 1987 كان هنالك 5 مليارديرات مقابل كل 100 مليون شخص (يحوزون 0.4 بالمئة من إجمالي الناتج العالمي)، وارتفع عددهم إلى 30 (مع حيازة نحو 1.5 بالمئة) في

---

(9) ساندل، المصدر نفسه، ص 37.

(10) إدموند فيلبس، «ما خطب اقتصادات الغرب،» **الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد 182 (آذار/مارس– نيسان/أبريل، 2016)، ص 46.

(11) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 25.

(12) المصدر نفسه، ص 13.

(13) المصدر نفسه، ص 22ـ25.

عام 2013 واستمرار نمو ثرواتهم سنوياً بمعدل 6.4 بالمئة[14]، مشيراً إلى أن قوى السوق تواصل تحكمها في آليات إنماء الثروات الخاصة، الأمر الذي قد يخلق زعزعة للاستقرار والأمن[15]. ما سبق، يجعلنا نؤكد حقيقة وجود خلل بنيوي في النيوليبرالية من شأنه تكريس تصاعد الطبقية واللامساواة، وهذا ما يقودنا إلى هذه المقولة المكبسلة: النيوليبرالية تمنحنا جميعاً حرية متوهمة، وتُكسب الكثيرين منا فاقة أكيدة.

## 2 ـ لاتكافلية اجتماعية

اللاتكافلية الاجتماعية هي الخطيئة الثانية التي نعرض لها في هذه الدراسة. فالنيوليبرالية هي فلسفة منمية للاقتصاد بقوالب داروينية نيتشوية، مستخدمة قوتها لإضعاف برامج الرعاية الاجتماعية، وتمجيد الفردانية بصيغها الصراعية الذاهبة إلى تحميل الضعفاء والفقراء الفشل في تحصيل الثروات والمنافع، متخذة ذلك متكأً للنيل من سقوف الإنفاق العام الداعم للخدمات العامة الضرورية أو الأساسية، حتى لو قاد ذلك إلى تفشي الطبقية والفقر وإنهاك بيّن للتكافل الاجتماعي، ونمو مربك للبطالة[16]، وهي ميَّالة بإفراط إلى خصخصة المشاريع العامة. وهنا نذكّر بمقولة ذاع ذكرها إبان الليبرالية التاتشرية المتطرفة حيث كان بعض البريطانيين يطالب بضرورة وقف «التفريط في فضيات العائلة»[17]، مؤكدين أهمية مثل هذه المقولة، إذ قد يحتاج الخليجيون إليها قبل شروعهم في خصخصة بعض ذهبياتهم.

## 3 ـ «حبائل مديونية»

تعمد النيوليبرالية إلى تقوية مؤسساتها المالية من أجل بسط نفوذها، وتمكين المصارف الكبرى من اللعب بالأوراق الرابحة وفق المعطيات؛ ففي الرخاء تلوذ هذه المصارف برايات القوة: «نحن من الأهمية بحيث لا يجوز إخضاعنا للتوجيه الحكومي»؛ وفي الشدة تلجأ إلى التخويف: «نحن كبار جداً إلى درجة لا تسمح أبداً بتركنا نسقط»[18]. وبعد تأمين مكائن الديون (المصارف) على هذا النحو، تتصيد النيوليبرالية الدول والمؤسسات بحبائل الديون، ومنها تجارب دول في أمريكا اللاتينية كالأرجنتين، التي كانت ديونها في عام 1976 ما يقارب 7 مليارات دولار فقط، لتصبح 139.3 مليار في عام 1996، مع تخصيص نحو 90 بالمئة من هذه المديونية لمصلحة الأنشطة المالية المغامرة

---

(14) توماس بيكيتي، **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة وائل جمال وسلمى حسين (القاهرة: دار التنوير، 2016)، ص 461ـ463.

(15) المصدر نفسه، ص 29ـ31، 259ـ271، 295ـ298 و316ـ322.

(16) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 104.

(17) المصدر نفسه، ص 103، وونورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديموقراطية**، ترجمة صدقي حطاب، عالم المعرفة؛ العدد 336 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 30.

(18) Ximena de la Barra, "Sacrificing Neoliberalism to Save Capitalism: Latin America Resists and Offers Answers to Crises," *Critical Sociology*, vol. 36, no. 5 (2010), p. 64.

(وهي لعبة أخرى للنيوليبرالية)[19]. ولكي تمارس النيوليبرالية التصيُّد بالديون بكل احترافية، تسعى ـ كما في الولايات المتحدة الأمريكية ـ لوضع برامج تكوينية من شأنها تأهيل ما بات يسمى «قتلة اقتصاديين»(Economic Hit Men, EHM) ، ومن بينها التجربة المثيرة لأحد هولاء القتلة – وهو جون بركنز (John Perkins)[20]، وتتورط هذه الليبرالية الجديدة بنفس مكيافيلي قذر في دعم عمليات للتزوير في الانتخابات أو دفع رُشى لتمرير فساد هنا أو هناك[21].

**في خضم الحمّى الليبرالية الجديدة، تنزع الوجودية الاستهلاكية إلى تسليع كل شيء، بما في ذلك «سلعنة الطبيعة» حتى لو أدى ذلك إلى تدمير البيئة ونسف مكوناتها وأنظمتها وتنوعها الحيوي.**

## 4 ـ احتجاجات مجتمعية

هنالك صور متكاثرة للحراك الاحتجاجي ضد الممارسات التنموية الليبرالية الجائرة بيئياً والمنمية للروح الاستهلاكية بين البشر، في ظل تهميش أو تعطيل جوهر الممارسات الديمقراطية الحقيقية[22]، مع الإشارة إلى أن البعض يتهم النيوليبرالية بدعم الاستبداد كما في حالات الأرجنتين وأندونيسيا والصين وتشيلي [23]، ويمكن التذكير هنا بمقولة صدق فيها ألن غرينسبان حين أكد على أن النمو الاقتصادي المعاصر هو في مصلحة الطبقات الغنية، محذراً من التوترات الاجتماعية التي قد تقود إلى تحولات اقتصادية مربكة[24].

## 5 ـ سَوْقَنَة وَسَلْعَنَة

ثمة دعوة متأصلة في النيوليبرالية إلى الاستهلاكية المفرطة، مكرسة لـ«وجودية ليبرالية»، تتمثل بـ«أنا أتسوق فأنا موجود»، أو «أنا ما أشتري»[25]. ولتأكيد هذه الوجودية الاستهلاكية، نعرض لبعض المؤشرات الاستهلاكية في الوطن العربي، حيث وصل الإنفاق الاستهلاكي كما في عام 2014 إلى ما نسبته 64.4 بالمئة (60.1 بالمئة في 2013)[26]. أما في الخليج العربي فقد لامس

---

(19) Miguel Teubal, "Rise and Collapse of Neoliberalism in Argentina: The Role of Economic Groups," *Journal of Developing Countries*, vol. 20, nos. 3-4 (2004), p. 176.

(20) جون بركنز، **اعترافات قاتل اقتصادي**، ترجمة بسام أبو غزالة (عمّان: دار ورد، 2012)، ص 40.

(21) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 193.

(22) هيرتس، **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديموقراطية**، ص 223ـ244.

(23) هارفي، المصدر نفسه، ص 195.

(24) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 311.

(25) هارفي، المصدر نفسه، ص 278، وهيرتس، **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديموقراطية**، ص 135.

(26) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 2014)، الفصل الثاني، ص 28.

هذا الإنفاق 865.5 مليار دولار في عام 2014 مقابل 780 ملياراً في 2013، مرتفعاً بنسبة 11 بالمئة[27]. وفي خضم الحمّى الليبرالية الجديدة، تنزع الوجودية الاستهلاكية إلى تسليع كل شيء، بما في ذلك «سلعنة الطبيعة» حتى لو أدى ذلك إلى تدمير البيئة ونسف مكوناتها وأنظمتها وتنوعها الحيوي. ولتحقيق ما سبق بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة والفاعلية، تعقد الليبرالية عقداً مع «غول التقنية»[28]، وتغض الطرف عن الآثار السلبية، ومنها أن التقنية تأتي أحياناً على حساب تشغيل الإنسان، وحينها تهتف الليبرالية: لا تقلقوا فالسوق قادر على خلق وظائف جديدة.

## ثانياً: تنويع الاقتصاد الخليجي.. الجفوة والفجوة!

لئن كان الجزءان الأولان مشدودين للأطر النظرية والمفاهيمية في النيوليبرالية، فإن هذا الجزء ينشط لتهيئة قاعدة معرفية لتأسيس منصات التطبيق على الاقتصاد الخليجي، حيث نعرض فيه أبعاداً أساسية في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي العربي، مركزين على المسائل ذات العلائق المباشرة بالتنويع الاقتصادي الخليجي.

لا جدال حول الأهمية الكبيرة للنفط بوصفه المصدر الرئيس لاقتصاد كثير من الأقطار الخليجية، بطريقة لا تجعلنا مبالغين بتقرير تورط الاقتصاد الخليجي بريعية النفط (الكربون) عبر النسب العالية للإسهام النفطي الريعي (يصل إسهامه إلى نحو 90 بالمئة في بعضها). ومع القول بآثاره السلبية اقتصادياً وبيئياً، يتعين التحذير المباشر من هجمات الهيدروجين على كربون الخليجيين[29]، ولا سيَّما بعد التطور الكبير في تصنيع هذه البدائل وانخفاض تكاليفها ومخاطرها مع مرور الوقت، مقابل انخفاض أثمان النفط وتقلبات أسعاره وارتفاع آثاره البيئية المدمرة وتكاليفها المباشرة وغير المباشرة. وفي سياق الطاقات المتجددة، نذكّر بالتجربة الأيسلندية الجسورة التي تتوشح بتحد مفاده: سنصبح المملكة العربية السعودية لاقتصاد الهيدروجين[30]. وهو ما يفرض تساؤلاً جوهرياً: هل ثمة يقظة طاقوية خليجية؟ هنالك ممارسات رائدة في بعض

---

(27) المركز الإحصائي الخليجي، **الحسابات القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2014** (الإصدار آب/أغسطس 2016)، ص 23 و53.

(28) انظر: هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 112ـ135، ووليام هلال، «المورد الذي لا ينضب: إحكام السيطرة على الطاقة الهائلة للمعرفة،» في: وليام هلال وكنيث تايلر، **اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية-اجتماعية لعالم متغير**، ترجمة حسن بدر وعبد الوهاب رشيد (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 127ـ151.

(29) هي استعارة رمزية لتهديد بدائل الطاقة المتجددة للنفط كالوقود الهيدروجيني والنووي والحراري والهوائي.

(30) فيجاي فيتيسواران، **الطاقة للجميع: كيف ستغير ثورة الطاقة أسلوبنا في الحياة**، ترجمة إيهاب عبد الرحيم، عالم المعرفة؛ العدد 321 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2005)، ص 376، انظر أيضاً: كولن كامبيل [وآخرون]، **نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ العدد 307 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004)، ص289ـ292.

الأقطار الخليجية في هذا المضمار، إلا أنها غير كافية مع التشديد على ضرورة حسن توجيه الأموال الكافية أوقات الطفرة والوفرة للمشروعات الاستراتيجية الطاقية ونحوها، مع التشديد الجازم على أهمية الادخار الحقيقي، ومشيراً إلى أن معدل الإدخار الخليجي هو بالسالب وتحديداً (ـ 5 بالمئة) في الفترة ما بين 1997 و 2002، (أي أن الخليج العربي استهلك موارده أكثر من استثمارها)، على أنه قد تحول إلى (+ 5 بالمئة) في الفترة 2005ـ2011، وهذا أمر إيجابي إلا أنه أقل كثيراً مما يجب (يبلغ الادخار في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 10 بالمئة)[31] .

ويتخلق سؤال آخر حول الصناعات التحويلية الخليجية؟ مقعّداً للأهمية الاستراتيجية لهذه الصناعات في بناء اقتصاد قوي متماسك، يشدد الاقتصادي الخليجي يوسف اليوسف على هذه الصناعات لكونها تخلق استقراراً في الأداء الاقتصادي وتحد من آثار الصدمات الاقتصادية والسياسية، وتوفر مقومات النمو الذاتي المستدام للاقتصاد الخليجي[32]. هنالك بعض المؤشرات الخليجية الإيجابية في الفترة 2010 ـ 2014 ، إلا أنها إنجازات دون المأمول، مع وجود مشاكل بنيوية كمشكلة العمالة.

وفي اتجاه تعزيز التنويع الاقتصادي الخليجي، يتعين علينا التعرف الجيد إلى الثورة الصناعية الثالثة وفق طروحات تأسيسية لكبار المنظِّرين كجيرمي ريفكن الذي يرى أنها تقوم على خمسة أعمدة، وهي: التحول إلى الطاقات المتجددة، تحويل الأبنية إلى محطات صغيرة، تخزين الطاقات المتقطعة وغير المنتظمة، استخدام الشابكة لجعل مصفوفات الطاقة متداخلة متبادلة، تحول أسطول النقل إلى عربات تعمل بالكهرباء وخلايا الوقود. ليس هذا فحسب، إذ تتزايد أهمية تعضيد الأبعاد الاستراتيجية والاحترافية في مجال التنويع الاقتصادي الخليجي، مع التشديد على الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد المعرفي، بما في ذلك بناء مقومات تأسيس مدن المعرفة والتعامل الذكي مع ملفات استراتيجية (كالبيانات الكبيرة والذكاء الصناعي) والتي يمكن أن تكون رافداً لتنويع الاقتصاديات الخليجية.

## ثالثاً: الاقتصاد الخليجي.. تسييسه ولبْرَلته

التحليل المتأني للعديد من المؤشرات ذات الصلة، يجعلنا نقر بنجاحات تنموية خليجية وبالأخص في مجالات البنى التحتية والمؤسسات التعليمية والصحية والمصرفية، مع قدرة عالية

---

(31) أسامة نجوم، «تقرير البنك الدولي 2014 – التنمية المتنوعة والحصول على أقصى ما يمكن من الموارد الطبيعية في الدول الأورو-آسيوية،» (المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، تقارير، آب/ أغسطس 2015)، ص 6، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art598.aspx> .

(32) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 176ـ180.

على الاندماج في الاقتصاد المعولم[33]. وهذا التحليل نفسه يلجئنا إلى الإقرار بأن «الاقتصاد المسيس» هو النمط الأكثر شيوعاً وتأثيراً في الممارسات الاقتصادية العربية (ومنها الخليجية)[34].

**إن العولمة الاقتصادية أسهمت في دفع الأقطار الخليجية نحو مزيد من تبني النيوليبرالية، والتخلي شيئاً فشيئاً عن أدوار دولة الرفاه الاجتماعي.**

بلورت الأقطار الخليجية رؤى وبرامج للإصلاح والتنويع الاقتصادي منذ 2008، على أن ثمة تشابهاً كبيراً من جهة الأهداف والبرامج والآليات والشعارات؛ والعامل الاقتصادي هو حجر الزاوية في الرؤى الخليجية وبرامجها التحولية. ومثل هذا الاشتغال يمكن أن يعد مؤشراً إيجابياً على الاهتمام النوعي بملف التنويع الاقتصادي مقارنة بعقود خلت، ويبقى التحدي الأكبر دائراً حول مدى قدرتها على الانعتاق بهذه الأقطار من الريعية والانفكاك من قبضة الكربون، والحؤول دون خسارة المزايا النسبية الفعلية، في سياق لا يمكن من بلورة مزايا تنافسية مستدامة.

وفي ما يخص مظاهر لبرلة الاقتصاد الخليجي ومراحلها، فإنه يمكننا ممارسة نوع من التوصيف العام لهذه المراحل بوصفه شكلاً لتحقيب تأريخي أولي. في هذا الاتجاه، تم الخلوص إلى أربع مراحل متماوجة نظراً إلى كونها تتداخل كالموجات، وهذه المراحل هي:

## 1 ـ المرحلة الأولى: ما قبل الليبرالية الخليجية

تركز هذه المرحلة على خليج ما قبل النفط (عهد التكوين الخليجي) ، وتندرج فيها الفترة التي سبقت ظهور النفط والفترة الأولى التي تلته أيضاً (أي ما قبل ارتفاع أثمانه). وقد تم تدوين ملاحظة تاريخية جوهرية، تسوّغ وصف هذه المرحلة بـ «ما قبل الليبرالية»، وتتمثل بغياب وجودي للنيوليبرالية في مرحلة التكوين الخليجي؛ حيث إن الاقتصاد العالمي محكوم آنذاك بـ«الكينزية» الكلاسيكية، مع الإشارة إلى أنه قد ترتب على ظهور النفط ظاهرتان، وهما: تشكل طبقات اقتصادية جديدة شديدة الثراء، وتشكل طبقات وسطى جديدة ظاهرة المهنية.

## 2 ـ المرحلة الثانية: الليبرالية الخليجية الضمنية الجزئية

بان الوجود الضمني الجزئي لليبرالية الخليجية في بواكير تطبيق الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية، فحين نستعرض نصوصاً من هذه الخطط والبرامج، فإننا نجد أنها تتضمن إشارات واضحة للأفكار التأسيسية للنيوليبرالية كحرية السوق والخصخصة (كما ظهرت في نصوص خطط التنمية السعودية الصادرة ابتداءً من عام 1970). على أننا ننبه إلى عدم دقة تحميل مثل النصوص

(33) انظر مثلاً: مهران كامورا، **تقرير الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج** (الدوحة: كلية الشؤون الدولية، جامعة جورجتاون بقطر، 2012)، المقدمة.

(34) انظر مثلاً: جورج قرم، «الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 426 (آب/أغسطس 2014)، ص 19.

التنموية السابقة ما لا تحتمل، وهو ما يستلزم تحليلاً مضاعفاً يتضمن: تحليل الكلمات وفق الوثائق الرسمية، وتحليل الأفعال وفق التطبيق الاقتصادي. ومع الأخذ في هذا الاحتراز المنهجي الفاعلية فإن مثل تلك النصوص تؤشر على ثلاثة أمور: الفاعلية الانتشارية للفكر الليبرالي الجديد، والتبعية الاقتصادية للأقطار الخليجية للمنظومة الاقتصادية الغربية، وسعة تأثير الاستشارات الأجنبية. وبعد تحليل بعض الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، تم الخلوص إلى أن هنالك أربعة أسباب تجعل من فكرة الليبرالية الخليجية الضمنية الجزئية معقولة وربما مبررة في هذه المرحلة، وهي: (1) المحافظة السياسية والاجتماعية؛ (2) محدودية الذهنية الخليجية؛ (3) تفعيل الذهنية الأجنبية؛ (4) التشرذم الليبرالي الخليجي.

## 3 ـ المرحلة الثالثة: الليبرالية الخليجية الصريحة الجزئية

ثمة عدة مؤشرات تلمح لاجتياز الاقتصاد الخليجي التطبيق الجزئي للنيوليبرالية لتتحوّل إلى عقيدة اقتصادية خليجية صريحة، وإن بشكل جزئي. وفي اتجاه معزز لهذا التوصيف، يشير باحث سياسي خليجي إلى أن العولمة الاقتصادية أسهمت في دفع الأقطار الخليجية نحو مزيد من تبني النيوليبرالية، والتخلي شيئاً فشيئاً عن أدوار دولة الرفاه الاجتماعي[35]. وبعد تحليل تفصيلي للرؤى الاقتصادية الخليجية، يمكن القول إنها تتضمن العديد من الشواهد الدالة على الاتصاف بهذه النزعة الصريحة الجزئية، ومنها غلبة الجوانب الاقتصادية، والحضور الطاغي للأفكار التأسيسية للنيوليبرالية كالسوق المفتوحة، والتنافسية الشرسة، والخصخصة الواسعة، وخفض الإنفاق العام وتقليل برامج الرعاية الاجتماعية.

## 4 ـ المرحلة الرابعة: نحو ليبرالية خليجية صريحة كلية

ثمة إيراد منهجي محتمل حول صعوبة وربما تعذر التبني الصريح الكلي للنيوليبرالية من قبل الأقطار الخليجية لاعتبارات مجتمعية سياسية. إلا أنه يمكن الرد عليه، بمقاربتين: إحداهما نظرية (إذ إنه وفق النظرية لا شيء يمنع من حدوث هذا الأمر، وإن على سبيل الاحتمال القليل، ولو أخذ وقتاً طويلاً نسبياً) وثانيهما عملية (إذ إنه لا يقصد بالصريح الكلي وصول التطبيق الخليجي إلى مستويات الليبرالية الغربية الجديدة كما في أمريكا وبريطانيا وألمانيا مثلاً، ولا حتى مقاربتها، وإنما جرعات أكبر من التبني للنيوليبرالية. نعم، يكفي أن تكون جرعات غير مسبوقة تاريخياً مقارنة بعقود خلت، ويكفي أيضاً أنها قد تلامس أبعاداً لم تكن تلامسها في أوقات مضت)[36]. ومن بين التمظهرات التي تؤشر إلى حدوث أو قرب حدوث هذا السيناريو على افتراض إمكانية وقوعه، ما يلي: ضمان حريات أعلى للسوق مع الميل إلى فتح الأسواق للشركات الأجنبية العملاقة،

---

(35) سرحان العتيبي، «العولمة والشرعية ودولة الرفاه: دول مجلس التعاون الخليجي،» **النهضة** (القاهرة)، السنة 6، العدد 2 (2005)، ص 84.

(36) لعل من الواضح أنه لا يلزم اتسام جميع الاقتصادات الخليجية بمثل هذا الأمر أو غيره، فتحليلنا في هذا الكتاب، وإن مال إلى المستوى الكلي التجميعي، لا يلزم منه القول بأنه يتوجب انطباقه على جميع الاقتصادات الخليجية، فبعض المسائل قد تحصل في بعض الأقطار أو حتى في قطر واحد فقط.

والتوسع الأشد في الخصخصة حتى مع ظهور إشكاليات اقتصادية واجتماعية، والتورط بمغامرات استثمارية وتنموية بما في ذلك الاستدانة الخارجية، لمبررات استثمارية وتأسيس مشاريع عملاقة، وتعزيز النزعات الفردانية، والتقتير على برامج الرعاية الاجتماعية، وتشجيع الأنماط الاستهلاكية؛ وثمة احتمال بتبني بعض الأطر الليبرالية في الفضاء السياسي وفق دواعي الضرورة الاجتماعية.

## رابعاً: خمسة تنبيهات للخليجيين

في ضوء ما سبق تقريره حول فخاخ النيوليبرالية وخطاياها وآثارها السلبية الواقعية والمحتملة، نسطر في هذا الجزء خمسة من التنبيهات العامة للخليجيين، ونضمّن كل واحد منها ثلاثة تنبيهات، لتكون الحصيلة 15 تنبيهاً فرعياً. وقد جاءت التنبيهات في قوالب نصح استشاري على قاعدة افعل كذا أو تجنب كذا.

### 1 ـ تجنَّب الإفقار

يتعين التحذير مجدداً من انتهاج فلسفة اقتصادية تجذر اللامساواة والطبقية بمعدلات أعلى مما هو قائم، ويمكننا عرض بعض من ملامح التراجيديا الليبرالية كما في التجربة الألمانية، فعلى سبيل المثال تم خفض ضرائب الشركات بنحو 50 بالمئة، وزيادة الضرائب على العاملين بنحو أربعة أضعاف بدءاً من 1975 [37]. وهنا نشير إلى قلق نخبة من الاقتصاديين الخليجيين تجاه النزعة الضريبية الجديدة (مثل: ضريبة القيمة المضافة) في هذه الأقطار وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية السلبية، ومنها التأثير السلبي في نمو الطبقة الوسطى. وفي خضم التنبيه بتجنب الإفقار، تأتي ثلاثة تنبيهات فرعية، وهي:

أـ لا تُراكم مشاعر الحرمان؛

بـ لا تُزاوج المال بالسلطة؛

جـ لا تركز على بثور الشباب.

### 2 ـ «حاذر الغرماء»

هنا نعيد التذكير بنهج النيوليبرالية في توريط الدول بالديون، ونسوق بعض الإحصاءات المدعِّمة لذلك، ومنها أنه في عام 2004 بلغت ديون الدول النامية 2,5 تريليون دولار، وفوائدها السنوية تزيد على 375 ملياراً. وهذا المبلغ أكثر مما تنفقه هذه الدول على الصحة والتعليم وأكثر عشرين مرة من المعونات الأجنبية[38]. أما الوطن العربي فوفقاً **للتقرير الاقتصادي العربي**

(37) هورست أفهيلد، **اقتصاد يغدق فقراً: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه**، عالم المعرفة؛ العدد 335 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 61ـ72.

(38) بركنز، **اعترافات قاتل اقتصادي**، ص 22.

**الموحد لعام 2014**، بلغت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي 22.3 بالمئة[39]. وفي سياق هذا التنبيه، تم وضع ثلاثة تنبيهات فرعية، وهي:

أـ تفادَ الديون ما أمكن؛

بـ تحوّط في استثمار الأرصدة السيادية؛

جـ احمِ البورصات الخليجية.

### 3 ـ «تحاشَ المغامرات»

هذه هي لافتة التنبيه الثالث للخليجيين، وتحتها نـحُذّر مما يمكن وصفه بالمغامرات غير المحسوبة، ومنها الاستثمار في ما ينعته «وارين بافت» بـ «الأسلحة المالية للدمار الشامل»[40] (أي الأدوات والهندسة المالية). وقد جلبنا تحذيرات من داخل الرواق الليبرالي ذاته، كالتحذير الوارد من «مكتب المحاسبة العامة» التابع للكونغرس الأمريكي من المغامرات المالية وتأكيد المكتب خطورتها البالغة[41]. ولقد تم تضمين هذه اللافتة التحذيرية التنبيهات الآتية:

أ ـ لا تغامر كثيراً في مجال الاقتصاد الجديد (ومنه المعرفي)؛

ب ـ لا تقر تشريعات تسمح بمغامرات مالية؛

ج ـ لا تضع بيضاتك في سلة واحدة.

### 4 ـ «توقَ الكواسر»

للتحذير من الشركات العملاقة العابرة للقارات الساعية لإزالة البعد الوطني (Denationalized) ، أو إضعافه، صيغ هذا التنبيه، وذلك أنها تبسط هيمنتها على الاقتصاد المعولم وتبيع منتجاتها وخدماتها في قارات عديدة ودول نائية، ومما يؤكد ضخامة هذه الشركات أنه في سنة 2003 قامت شركة وولمارت بتحول هيكلي، قُدِّرت قيمته بما يفوق الدخل القومي للنمسا، وبمقارنة تحليلية، تم الخلوص إلى أن دخول أكبر 10 شركات متعددة الجنسيات يتجاوز دخول أفقر 100 دولة في العالم[42]. وتأسيساً على هذا التحذير، وضعت التنبيهات التالية:

---

(39) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014**، ص ج.

(40) تاشارلز أيزنستاين، «لست مديناً: لن أدفع – كل شيء قيل لك عن الدين خاطئ،» **الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد 182 (آذار/مارس- نيسان/أبريل 2016)، ص 83.

(41) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 284ـ285، وجدير بالذكر أن تمرير القوانين المشجعة على المغامرات المالية حدث في دول أخرى، كألمانيا التي ألغت الضرائب على المتاجرة برزم القروض في عام 2003، المرجع نفسه: ص 287ـ293.

(42) ورويك موراي، **جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**، ترجمة سعيد منتاق، عالم المعرفة؛ العدد 397 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ص 153.

أ ـ لا تتوسع في الخصخصة؛

ب ـ لا تجتذب الشركات الكبيرة؛

ج ـ لا تجعل الخصخصة منفذاً للإثراء.

### 5 ـ اتقِ الدخلاء

لتقليل الأضرار الناجمة من الاستعانة غير المبررة بالأجانب، يجيء هذا التنبيه الخامس، إذ نحذر مما يسميه البعض «النصح الخائب»، الذي قد يكون في شكل وصفات ليبرالية كما حصل من جراء تقديم نصح ليبرالي تسبب في تدمير التجارب الناجحة في بعض الدول الأوروبية في مجال «الزراعة الجماعية»، بمزاعم كثيرة مثل: ضعف الكفاءة والإنتاجية[43]. ومثل هذا هو ما دعا غونار ميردال إلى التقليل من احتمالات نجاح استشارات اقتصادية تقدم على غرار كتب الطبخ، وفقاً لتعبيره[44]. وفي السياق الخليجي، وضعت ثلاثة تنبيهات عملية، وهي:

أ ـ لا تغرَّنك الكاريزما الاستشارية؛

ب ـ لا تغرَّنك الاستشارات ذات الطابع المؤسسي الدولي؛

ج ـ ما حك جلد تنميتك إلا ظفر مفكريك المحليين.

## خامساً: هل في الليبرالية «المحدودة» حل؟

في معرض البحث عن إجابة لهذا السؤال المعقد، تجدر الإشارة إلى زيادة الوعي الشعبي المؤيد لتقييد السوق وتدخل الحكومة لتحقيق أهداف مجتمعية عليا، ويعده البعض نزوعاً نحو طريق ثالث في الاقتصاد، عادين إياه ميلاً نحو «كينزية جديدة» [45] أو «اقتصاد اجتماعي» أو «رأسمالية اجتماعية» أو «ليبرالية اجتماعية»، ونحو ذلك من اللافتات التي تعبر عن الروح المتطلعة لأن تكون وثّابة فعّالة في انعتاقها من قبضة السوق. ويؤيد بعض الباحثين العرب هذا الانتهاج الثالث أو الجديد مشددين على ضرورة تقليل الجرعات الليبرالية والتحلي بـ «الأنَفة التنموية» المعززة للاستقلالية في التنمية الاقتصادية، تخطيطاً وعملاً[46]. وفي هذا السياق، نجدد تأكيد عدم صلاحية

---

(43) روبرت ماك انتير، «الطريق نحو الدمار: السيطرة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاديات الانتقالية،» في: هلال وتايلر، **اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية ـ اجتماعية لعالم متغير**، ص 377ـ 383. انظر: ألبر داغر، «ضد النيو ـ ليبرالية: خلفية نظرية لـ «اقتصاد اليوم التالي»،» **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 422 (نيسان/أبريل 2014)، ص 110ـ111.

(44) جميس أنغريسانو، «نحو تطوير نموذج اقتصادي للقرن الحادي والعشرين: دروس من شومبيتر وميردال وهايك،» في: هلال وتايلر، المصدر نفسه، ص 343ـ350.

(45) De la Barra, "Sacrificing Neoliberalism to Save Capitalism: Latin America Resists and Offers Answers to Crises," p. 639.

(46) عبد الله البريدي، **التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي** (الرياض: مكتبة العبيكان، 2015)، ص 31.

النيوليبرالية للدول الريعية (كالخليجية) لعدة عوامل، ومنها[47]: صعوبة التخلي عن وظائف الدولة التقليدية؛ تقليل رعوية الدولة الاجتماعية قد يؤثر سلباً في الاستقرار السياسي والأمني؛ عدم القدرة على فرض ضرائب من دون تبني النهج الديمقراطي

ومن أجل التعريف بنماذج يمكن إدراجها ضمن الليبرالية المحدودة، نعرض للنموذجين الاسكندنافي والصيني. وفي خضم تحليل النموذج الاسكندنافي، نفند مزاعم وجود نسخ ليبرالية أكثر إنسانية مثل «الليبرالية الرحيمة» (المتبناة من قبل كلينتون وبلير وشرودر)[48]. يذهب عدة باحثين إلى أن الدول الاسكندنافية أفلحت في: الجمع بين الاقتصادين الاجتماعي والليبرالي في طريق ثالث، يقوم على تدخل حكومي متوازن مع ضمان رعاية اجتماعية شاملة (إنفاق حكومي ضخم)؛ ومحاربة فعالة للفقر والبطالة ضمن منظور اجتماعي (وليس اقتصادياً فقط)[49]؛ مع قدرتها الجيدة على تنويع اقتصاداتها بطرق عديدة ومنها الاقتصاد المعرفي وتحقيق مستويات عالية من الديمقراطية[50]. على أن الاسكندنافيين يحذرون من تخلق مشاكل اقتصادية من جراء تبني الرفاهية الاجتماعية، وهذا ما يجعلهم في قمة الفطنة للمشاكل والتحديات مع استعدادية عالية لمعالجتها. ومن بين التحديات الكبار قبالة التجربة الاسكندنافية، تعزيز التنافسية الدولية لدى الشركات الاسكندنافية (يدخل فيها تعزيز «أنظمة الابتكار العابر للدول» (Supernational Innovation Systems) ، وتحسين برامج التعليم والبحث العلمي والشراكات والتحالفات، والتطوير المستمر للسياسات والتشريعات [51].

يرى البعض في النموذج الصيني قالباً تطبيقياً لليبرالية المحدودة بنكهة محلية براغماتية صرفة. وحينما نقلّب شيئاً من صفحات حكاية الصينيين مع الانفتاح الاقتصادي والتغيير الاجتماعي، تكون الصفحة الأولى مبدوءة منذ أن أعلن دنغ شياو بينغ عن برنامج كبير للانفتاح عام 1978، والذي بدا متوسلاً بعض الشيء بالكونفوشيوسية لتحقيق الغايات الاقتصادية، حيث تم التعويل على منظومتها الأخلاقية كالطاعة والخضوع والعمل الدؤوب[52]، مع قدرة الصين على الاستفادة

---

(47) يعقوب الشيحي، «الليبرالية العالمية الجديدة والدولة الريعية في المجتمعات العربية،» **شؤون عربية** (القاهرة)، العدد 137 (2009)، ص 197ـ202.

(48) منال لطفي، «المشروع النيوليبرالي في أوروبا والمواطن منعدم القيمة السوقية،» **الديمقراطية** (القاهرة)، السنة 15، العدد 60 (2015)، ص 158ـ163.

(49) انظر مثلاً: هادي حسن، «النموذج الاجتماعي الديمقراطي: دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا،» في: **دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية**، ص 239. انظر: Erling Barth, Karl O. Moene and Fredrik Willumsen, "The Scandinavian Model: An Interpretation," *Journal of Public Economics*, vol. 117 (September 2014), p. 61.

(50) Barth, Moene and Willumsen, Ibid., p. 60.

(51) Mats Benner, "The Scandinavian Challenge: The Future of Advanced Welfare States in the Knowledge Economy," *Acta Sociologica*, vol. 46, no. 2 (June 2003), pp. 133-136.

(52) عبير الغندور، «الإصلاح السياسي الصيني في الربع قرن الأخير: خطوة على طريق تبني النموذج الليبرالي، أم صوب تأسيس نموذج بديل،» **النهضة** (القاهرة)، السنة 11، العدد 2 (2010)، ص 137.

المثلى من الفوائض العمالية الضخمة[53]، وهو ما يتطلب هجر الوصفات الليبرالية المخفضة لمعدلات تشغيل الأيدي العاملة، منحازة لخيار التشغيل والتوظيف والإنتاج الكبير عبر الاجتذاب الحذر للشركات الأجنبية الكبيرة (وهنا نلاحظ اقتراباً من الكينزية في هذا الاتجاه). ومما يجدر ذكره أن النموذج الصيني آمن بضرورة إدخال قدر من الإصلاح الدستوري؛ فقد أجرت الحكومة الصينية عدة تعديلات كما في أعوام: 1988، 1993، 1999، 2004 [54]. كما أن الصين أقدمت على إصلاحات سياسية جيدة ومحاربة بدت أكثر جدية للفساد، مع إيمانها القاطع بضرورة تحقيق الاستقرار الاجتماعي والمحافظة عليه سواء بتأمين الحاجات الأساسية للشعب أو الحرص الكبير على تشغيل مرتفع للصينيين.

**نشدد هنا على ضرورة الاعتناء بمسألة العقد الاجتماعي في ظل ركني المشروعية (للدولة) والشرعية (للحكام)، والتأكيد أن هذا العقد يعين على تثبيت المشروعية والشرعية معاً في إطار تعاهدي تعاضدي تراكمي سلمي.**

ومع صبغة الحذر والتمرحل الصيني في التغيير والإصلاح، فإن النيوليبرالية أوصلت بعض أدوائها متخطية سور الصين العظيم، فقد زاد معدل التفاوت والطبقية (ارتفع «معامل جيني» خلال ثلاثة عقود من 0.2 إلى نحو 0.46)[55]، وتشكلت طبقة «أمراء المال والأعمال» [56]، وشاعت الروح الاستهلاكية المفرطة (مثال: الصين الأكبر عالمياً من حيث استهلاك السيارات الفارهة)، والأخطر من ذلك التقليل المستمر للرعاية الاجتماعية، لعدة أسباب من بينها التوسع المتنامي في برامج الخصخصة. وكل ما سبق يدفع البعض إلى التقرير بأن الصين قد تعاني تصدعاً اجتماعياً عميقاً (حدثت عدة تظاهرات خطيرة وكبيرة متوالية)[57].

وبعد استعراض ملامح في التجربتين السابقتين، نعرض لبعض الأفكار العملية التي نراها معينة للخليجيين في السيرورة نحو نهج ثالث أو متوازن، ومن بينها وجوب مراعاة الأطر الاجتماعية جنباً إلى جنب مع الأطر الفنية، والابتعاد من أنماط التقليد الببغائي أو المحاكاة الشكلانية في الرؤى والبرامج الاقتصادية ، والتوقي من أي نموذج اقتصادي يؤدي إلى «النمو المفقر» (أي نمو الدولة وفقر الأفراد)، والاستعانة بكل المدارس والأطياف الفكرية وتدعيم دور الجامعات ومراكز البحوث.

(53) هارفي، الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)، ص 232ـ233.

(54) طلال بنّان، «تجربة الصين في الإصلاح والعصرنة معضلة التوفيق بين النظرية الشيوعية والممارسة الرأسمالية،» **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة** (الرياض)، السنة 25، العدد 1 (2011)، ص 266.

(55) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق**، ص 349.

(56) هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، ص 234ـ235.

(57) المصدر نفسه، ص 234ـ246.

## سادساً: الإصلاح أنفاس الاقتصاد

نعاود في هذا الجزء التشديد على التوأمة المؤبدة بين الاقتصاد والسياسة، نافين الصبغة العلمية للاقتصاد ومثبتين من ثم صبغته الاجتماعية. تمتاز التجربة الكورية الجنوبية بعدة مزايا في مسار الإصلاح والتنمية، حيث تمكنوا من التقدم التنموي وفق ما يسميه الباحث نموذج «المستبد النهضوي» ؛ المتجسد بما صنعه «بارك شانغ-هي» (سيطر على الحكم بانقلاب يوم 16 أيار/مايو 1961، وبقي بقبضته الحديدية حتى اغتياله في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1979). أخرج بارك شانغ-هي كوريا الجنوبية من عزلتها عبر تطبيع شجاع مع اليابان الصناعية، وأعلن في 1973 عن برنامج إصلاح اقتصادي ضخم؛ استهدف رفع نصيب الفرد إلى 1000 دولار والصادرات إلى 10 مليارات بحلول 1980، وقد حقق المجتمع الكوري ذلك في نهاية 1977، مع تحقيق نجاحات ملموسة في تحويل المجتمع الكوري من الطور الزراعي إلى الطور الاستثماري بوصفه وسيطاً ينقله إلى الطور الصناعي، وقد حققت الرأسمالية الصناعية الجديدة (المجمعات الصناعية العملاقة Chaebols) قفزة هائلة في المجال التصنيعي، في ظل دهاء سياسي أفلح في جلب مساعدات أجنبية في مجالات مستهدفة. ومع الوقت، استطاع هذا المجتمع العمل على دمقرطة الاستبداد وتغذية السير في مسار الإصلاح السياسي الشامل.

نشدد هنا على ضرورة الاعتناء بمسألة العقد الاجتماعي في ظل ركني المشروعية (للدولة) والشرعية (للحكام)[58]، والتأكيد أن هذا العقد يعين على تثبيت المشروعية والشرعية معاً في إطار تعاهدي تعاضدي تراكمي سلمي، وفق منظومة الثوابت أو المواضعات السياسية والاجتماعية المستقرة[59]، التي لا يسوغ أن يكون من بينها ما يصفه باحث سياسي خليجي بـ «شرعية العولمة» أو «شرعية الإنجازات»[60]، بل الشرعية المتجددة؛ وفق مفاهيم الدولة الحديثة ومتطلباتها (ومن ضمنها مراجعة العقد الاجتماعي وتطويره).

وحين نحلل آراء نخبة من المفكرين والباحثين الخليجيين، نجد أنهم يقرّون بضرورة إقدام الأقطار الخليجية على الإصلاح السياسي والتشريعي الجاد، وإن على مراحل متدرجة، ولكنها بقالب مقنع ملموس، مع الاحتفاظ بأقدار كافية من دولة الرعاية الاجتماعية، وتعديل سلم أولويات الحكومات الخليجية وتصحيحها، والانعتاق من نمط «الاقتصاد المسيَّس» والحذر من مغبة «النمو المفقر» وتراكم الإحباط الشعبي أو حتى «الاحتباط»، وهو: «اجتفاف» الأمل في العقول وتيبس

---

(58) حول فكرتي الشرعية والمشروعية، انظر: رضوان السيد، **مقالة في الإصلاح السياسي العربي** (بيروت: دار النهار، 2004)، ص 16.

(59) انظر: عبد الله البريدي، «العقد الاجتماعي والهوية والاقتصاد المسيس: تأثير تضافري مربك لدول الخليج العربي،» ورقة قدمت إلى: «المؤتمر السنوي الثالث لمراكز الأبحاث العربية: دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية»، الذي نظّمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 6-8 كانون الأول/ديسمبر 2014.

(60) العتيبي، «العولمة والشرعية ودولة الرفاه: دول مجلس التعاون الخليجي،» ص 96-97.

الفأل في النفوس، أو بعبارة قاصدة، هو: موت دماغي للأمل الإصلاحي، كما في تعبير عبد الله البريدي [61].

وفي السياق الإصلاحي الخليجي، نشدد على ضرورة العمل على رشدنة الخصخصة الخليجية، من خلال منظومة من الضوابط الحاكمة العادلة المعينة على تحديد مجالات الخصخصة ومعاييرها الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك المعاونة على توزيع الثروات على نحوٍ عادل ومن ثم خفض سقوف الاحتجاجات الاجتماعية المحتملة، مع التشديد على حتمية رفع الكفاءة الحكومية وخطورة الاستسلام التام للقطاع الخاص بحجة الكفاءة والفاعلية العالية[62].

وفي الخاتمة، نقدم «مشاريع استنتاجات»، ومن أهمها: أن المدارس الاقتصادية كلها عرجاء؛ فلا يستقيم من ثم الاعتماد على واحدة بمفردها، وأن النيوليبرالية ليست شراً محضاً، بيد أن خيرها قليل وفخاخها كثيرة، ولا سيما للدول الريعية كالأقطار الخليجية، لاعتبارات مجتمعية وسياسية، مع ممارسة هذه الليبرالية لعبة خطرة تتمثل بالعبث في «الإعدادت الداخلية» للمجتمعات الخليجية، وهو ما يتسبب في إرباك منظومتها الاجتماعية والسياسية، وكل ذلك يدفع باتجاه التقرير بأنه لا يناسب هذه الأقطار سوى أنماط مصطفاة من «الاقتصاد الاجتماعي» مع تطعيمه ببعض آليات الليبرالية، والسعي لتقوية القطاع الخاص وجعله أكثر تنافسية وإبداعاً واستدامة، والحرص على الخصخصة الرشيدة المتوازنة، التي تمارس انحيازاً إيجابياً لفئات الطبقات الوسطى والأجيال الشابة، وتعضيد مقومات بناء الاقتصاد المعرفي، والعمل على ترشيد النفقات من خلال «قدوات ترشيدية» من جانب المسؤولين الخليجيين أنفسهم، هذا مع أهمية تعزيز التكتل الخليجي وعزل القضايا السياسية عن الاقتصادية، بما يقوي الاقتصادات الخليجية ويجعلها أكثر تماسكاً وتنافسية وتكاملاً. أخيراً، نشدد على مسيس الحاجة إلى خلق «لحظة تاريخية خليجية» بممارسة إصلاح سياسي تشريعي جيد، مع ضرورة تفعيل الإفادة من طبيعة العلاقة الجيدة بين الشعوب والحكام في الخليج العربي التي تعد أحد أهم «الذخائر المجتمعية».

---

(61) عبد الله البريدي، ««الاحتباط» .. موت دماغي للأمل الإصلاحي،» موقع الجزيرة نت، المعرفة، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2014، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/10/13/الاحتباط-موت-دماغي-للأمل-الإصلاحي>

(62) طاهر كنعان، «الفضاءات الثلاثة في دولة الإنتاج،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 1، العدد 1 (تموز/يوليو 2012)، ص 8-15.

# مستقبل أكراد سورية ما بين التحالفات الإقليمية والتوازنات الدولية

**أحمد عبد الحافظ فواز**(*)

أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

## مقدمة

أعلن قائد «وحدات حماية الشعب» الكردية في الثالث من كانون الأول/ديسمبر 2017 أن «قوات سوريا الديمقراطية» – وهو تحالف متعدد الأعراق والديانات يهيمن عليه المكوِّن الكردي من وحدات حماية الشعب – حررت مناطق الضفة الشرقية لنهر الفرات من «داعش»، وذلك عبر دعم أمريكي وروسي. وإذا ما أضيفت إلى تلك المناطق عفرين شمال حلب ومساحات شاسعة مما يطلَق عليه «سورية المفيدة الاقتصادية» ـ لاحتوائها على آبار النفط والغاز ومصادر المياه وثلاثة سدود – يصبح إجمالي ما يسيطر عليه الأكراد 23 بالمئة أو ما يقارب ربع مساحة سورية. غير أن التصريح الأمريكي عن السعي لتشكيل قوة حدودية في شمال سورية أثار غضب تركيا التي تدخلت بقواتها في عفرين لمنع تنفيذ تلك الخطة.

صحيح أن المعارك لم تصل إلى نهايتها بعد ومن الوارد أن تتغير نسبة تلك الأراضي التي يسيطر عليها الأكراد، لكن يبقى أنها تحققت في وقتٍ تتراوح أعداد الأكراد فيه ما بين سبعة وعشرة بالمئة من إجمالي سكان سورية[1]. لذا فإن هذه المكاسب التي حققها أكراد سورية جعلت منهم عنصراً فاعلاً على أرض المعركة جعل الولايات المتحدة تطالب بضمهم – من جديد – إلى مفاوضات النظام السوري مع المعارضة. كما جاءت تلك التطورات في ظل تبدل للمواقف وتغيير للتحالفات

(*) البريد الإلكتروني: ahmed.fawaz@feps.edu.eg.

(1) كما هو الحال في الدول التي يستوطنها الأكراد، لا توجد إحصاءات دقيقة عن عددهم الفعلي. ففي سورية تصل بعض الكتابات بتلك النسبة إلى 15 بالمئة من إجمالي عدد السكان. لكن يرجح محمد جمال باروت نسبة الأكراد بنحو 8 بالمئة من عدد سكان سورية، وهم يتوزعون في مناطق من محافظة الحسكة في الشمال الشرقي إلى عفرين وعين العرب (كوباني)، إضافة إلى تجمعات في بعض أرياف ومدن سورية الداخلية كدمشق وحلب. لمزيد من التفاصيل عن تاريخ وأوضاع أكراد سورية المعاصرة، انظر: محمد جمال باروت [وآخرون]، **مسألة أكراد سورية: الواقع – التاريخ – الأسطرة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

حيال الأزمة السورية، كان من بينها زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لإيران في تشرين الأول/أكتوبر 2017 واجتماعه بمرشدها الأعلى ورئيسها، وهي الزيارة التي عكست بداية تقارب تركي- إيراني بعد فترة من المواجهة غير المباشرة في سورية؛ حيث وقف الطرفان خلال الحرب السورية على طرفي نقيض ودعم كل واحدٍ منهما طرفاً مناوئاً للآخر في القتال. فإيران دعمت الرئيس بشار الأسد ونظامه ـ سواء عبر حليفها حزب الله أو قوات الحشد الشعبي العراقية أو مقاتلين من الحرس الثوري الإيراني – في حين قدمت تركيا الدعم لبعض جماعات المعارضة المسلحة السورية.

**مع دخول الأكراد طرفاً في المعارك ونجاحهم في السيطرة على أراضٍ ذات أغلبية كردية في النصف الثاني من عام 2012 بدأت مطالبهم تتطور لتشمل الدعوة إلى الفدرالية والحكم الذاتي ومطالبات بالاعتراف دستورياً بالأكراد كقومية ثانية – بعد العرب – في البلاد.**

لم يكن ذلك التقارب جديداً على الطرفين اللذين نجحا من قبل في صياغة أشكال للتفاهم وتلاقي المصالح، وكانت كلمة السر دائماً هي الأكراد. فعلى الرغم من تعارض مصالح الطرفين في سورية ووقوف أحدهما ضد الآخر إلا أن التداعيات المحتملة لاستفتاء كردستان العراق آنذاك ومخاطر قيام دولة كردية مستقلة على حدودهما دفعت كليهما إلى العمل على تجاوز الخلافات ودعم النظام العراقي والتنسيق معه للتعامل مع الأزمة التي خلقها مسعود البارزاني لبغداد عقب إجرائه استفتاءً حول استقلال كردستان العراق رغم ضغوط المجتمع الدولي وتحذيراته.

ألقى استفتاء أكراد العراق بظلاله أيضاً على وضع أقرانهم في سورية وطموحاتهم التي كانت تطالب بحكم ذاتي في روج آفا (كردستان سورية أو غرب كردستان باللغة الكردية). فعلى الرغم من الدور الذي اضطلع به الأكراد في كلٍ من سورية والعراق في قتال تنظيم الدولة، والدعم الأمريكي والروسي لهم؛ إلا أن تسليط الأضواء على الاستفتاء وما خلّفه من حرب كلامية بين أربيل وبغداد، وما أنتجه من تحولات في التحالفات الإقليمية نتيجة استشعار الخطر من الطموحات الكردية، ثم أخيراً تنحّي مسعود البارزاني عن رئاسة كردستان بعد فشل المواجهة مع بغداد، ساهمت جميعها في ظهور مجموعة من التوازنات والتفاعلات الجديدة التي أضحى على أكراد سورية أخذها في الاعتبار إذا ما أرادوا لأنفسهم دوراً في سورية ما بعد التسوية.

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات، منها: كيف تطور دور الأكراد في الصراع السوري؟ كيف انعكس تزايد أهمية دور أكراد سورية على طموحاتهم ومطالبهم السياسية؟ هل يمثل الصعود الكردي في سورية نواة لمشروع إقليمي كردي يغير خرائط المنطقة؟ وينبثق من هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها: ما هي حدود التوافق الكردي ـ الكردي على مثل هذا المشروع؟ كيف يمكن أن تنعكس المحددات الجغرافية (الامتداد الجغرافي) والديمغرافية (كالتوزيع السكاني) على المشروع سواءٌ بالتحفيز أو بالإعاقة؟ كيف تعاملت القوى الإقليمية

والدولية مع الطموحات الكردية في سورية؟ وأخيراً كيف انعكس استفتاء الاستقلال في كردستان العراق وتبعاته على المشروع الكردي في سورية؟

## أولاً: تطور دور الأكراد في إطار المسألة السورية

نتناول هنا الموقف الكردي من الصراع في سورية والدور الذي أدته القوات الكردية ـ عبر مشاركتها في قوات سوريا الديمقراطية – في الحسم العسكري لملف تنظيم الدولة.

### 1 ـ الموقف الكردي من الصراع في سورية

عندما اندلعت المواجهات بين النظام والمعارضة في سورية منعت الأحزاب الكردية أنصارها من الانخراط في الاحتجاجات إيماناً منها بأن الأزمة ستدفع النظام إلى تقديم تنازلات مستمرة للأكراد بما يحقق مطالبهم السياسية. وبالفعل اجتمع الرئيس السوري بشار الأسد بشيوخ العشائر الكردية في 5 نيسان/أبريل 2011 ووعدهم بمنح الأكراد الجنسية وأصدر بعدها بيومين مرسوماً تشريعياً يقضي بمنح المسجلين في سجلات أجانب الحسكة الجنسية العربية السورية. كما انتقلت صلاحية منح تراخيص البناء إلى محافظة الحسكة بدلاً من دمشق لتمكين الأكراد من استغلال الأراضي والعقارات بمحل إقامتهم[2].

تلك التنازلات التي أبدى النظام السوري استعداده لتقديمها للأكراد شجعتهم على التحفظ وعدم التصريح في بيانات أحزابهم بالرغبة في إسقاط النظام. ولعل ذلك ما قد أرجع إليه بعض المحللين انسحاب الأحزاب الكردية من اجتماع المعارضة السورية في إسطنبول في 27 آذار/مارس 2012 الذي خرجت عنه وثيقة العهد الوطني. بينما أرجعت تلك الأحزاب انسحابها لرفض المشاركين تضمين الوثيقة عبارة سورية دولة متعددة القوميات في الوقت الذي رأت فيه بقية الأطراف الاكتفاء بالتشديد على حل المسألة الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً ضمن وحدة سورية أرضاً وشعباً[3].

لكن مع دخول الأكراد طرفاً في المعارك ونجاحهم في السيطرة على أراضٍ ذات أغلبية كردية في النصف الثاني من عام 2012 بدأت مطالبهم تتطور لتشمل الدعوة إلى الفدرالية والحكم الذاتي ومطالبات بالاعتراف دستورياً بالأكراد كقومية ثانية – بعد العرب – في البلاد، وإلغاء صفة العربية من اسم الدولة ليصبح الجمهورية السورية. ومع اتساع السيطرة على مناطق مثل عفرين وكوباني (عين العرب) وديريك (المالكية) وغيرها، أقام الأكراد بنية إدارية وأمنية تحت سيطرة واسعة لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) ورفعت الأعلام الكردية على المؤسسات بتلك المدن[4]. وفي عام 2013

---

(2) المصدر نفسه، ص 102ـ104.

(3) المصدر نفسه، ص 138ـ139.

(4) تتوسط كوباني المنطقتين اللتين تتركز بهما الجماعة الكردية في سورية، محافظة الحسكة في الشرق ومنطقة عفرين في الغرب. وتشكل المنطقة تاريخياً معقلاً لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وقد لجأ إليها عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني في عام 1979 حينما هرب من تركيا. لمزيد من التفاصيل، انظر، خورشيد دلي، «أكراد سوريا.. فرصة ومخاطر،» الجزيرة (6 آب/أغسطس 2012): <https://goo.gl/24gJda>.

تأسست حركة المجتمع الديمقراطي التي تتألف من تحالف يضم حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب الاتحاد السرياني وحزب السلام الديمقراطي الكردي السوري مع بعض الجمعيات المدنية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه أعلنت الحركة عن إنشاء إدارة مستقلة بتلك الأراضي الواقعة تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي[5]. وفي 17 آذار/مارس 2016 أعلنت قوى كردية سورية نظاماً فدرالياً في المناطق التي تسيطر عليها شمال البلاد؛ وهي مقاطعات كوباني، وعفرين، والجزيرة[6].

حينما أعلن إقليم كردستان العراق رسمياً عن إجراء استفتاء الاستقلال في موعده المقرر في 25 أيلول/سبتمبر 2017، جاء ذلك الحدث وتبعاته الإقليمية والدولية ليغطي على حدث آخر تزامن معه في الجوار السوري كان الأكراد أيضاً فاعله الرئيس ألا وهو إجراء انتخابات المجالس المحلية التي نظّمها حزب الاتحاد الديمقراطي في المناطق التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديمقراطية»[7]. بدأت تلك الانتخابات في 22 أيلول/سبتمبر 2017 كمرحلة أولى من ثلاث مراحل، وفيها يتم اختيار رؤساء نحو 3700 لجنة محلية للأحياء والشوارع، التي أطلق عليها الكوميونات[8]. ويعرف الكوميون بأنه «وحدة اجتماعية سياسية اقتصادية تؤسس على مبدأ المشاركة العامة وعلى أساس الديمقراطية المباشرة»[9].

بدأت انتخابات المرحلة الثانية في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2017 لاختيار رؤساء مجالس الإدارة المحلية وأعضاء المقاطعات المكوَّن منها كل إقليم. وشهدت النتائج اكتساحاً واضحاً لقائمة «الأمة الديمقراطية» التي يتزعمها حزب الاتحاد الديمقراطي السوري، وتنافس معها قائمة «التحالف الوطني الكردي»، وقائمة «التحالف الوطني السوري»، وقائمة «حزب الوحدة الكردي (يكيتي)» إلى جانب قائمة «المستقلون». واستمر غياب المجلس الوطني الكردي الذي كان أعلن قبيل انتخابات المرحلة الأولى مقاطعة تلك الانتخابات التي اعتبرها تكريساً لنهج التفرد والتسلط. وانضم إلى حركة المقاطعة الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي والمنظمة الآشورية[10].

---

(5) فابريس بالونش، «المسار الكردي نحو الاشتراكية في سوريا،» معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (16 أيار/مايو 2017)، <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-kurdish-path-to-socialism-in-syria>.

(6) «أكراد يعلنون نظامهم الفيدرالي بسوريا.. وأميركا لا تعترف،» العربية نت (17 آذار/مارس 2016)، <https://goo.gl/iBacj5> (accessed 15 December 2017)

(7) ماجد كيالي، «المعارضة السورية وإشكاليات المسألة الكردية،» الجزيرة (17 تشرين الأول/أكتوبر 2017)، <https://goo.gl/4JCQep>.

(8) «أكراد سوريا ينظمون انتخابات والائتلاف السوري يندد،» الجزيرة (22 أيلول/سبتمبر 2017)، <https://goo.gl/ssT428>.

(9) عدنان علي، «انتخابات أكراد سورية: فرض أمر واقع بقوة السلاح وتحذيرات من المشاريع الانفصالية،» **العربي الجديد** (22 أيلول/سبتمبر 2017) <https://goo.gl/4LsQsg> (accessed 15 December 2017)

(10) كمال شيخو، «قائمة «الاتحاد الديمقراطي» الكردي فازت بمحليات «فيدرالية الشمال»،» **الشرق الأوسط**، 6/12/2017.

أما انتخابات المرحلة الثالثة والنهائية التي خُطِّط إجراؤها في مطلع عام 2018 فهي لاختيار أعضاء «مجلس الشعوب الديمقراطية» الذي سيمنح صلاحيات تشريعية واسعة، وكذلك «مؤتمر الشعوب الديمقراطية» الذي يعمل على رسم السياسة العامة للنظام الفدرالي في شمال سورية[11]. ولكن في 17 كانون الثاني/يناير 2018 أعلنت مسؤولة بالإدارة الذاتية الكردية إرجاء تلك المرحلة إلى موعد لاحق لأسبابٍ تنظيمية[12]. وكان ذلك متوقعاً في ظل التوترات مع أنقرة ثم اندلاع العمليات العسكرية في عفرين، وبدا واضحاً أن التأجيل حتمي مع صعوبة إجراء أي انتخابات في عفرين من ناحيةٍ، والحرص على عدم استفزاز النظام السوري في فترة يحتاج الأكراد فيها إلى دعمه من ناحيةٍ أخرى.

تلك المطالبات الكردية والتطورات المتلاحقة لمكاسبهم على الأرض جعلت قطاعات من المعارضة السورية تنظر إليهم على أنهم يسعون بالأساس لمصلحتهم الخاصة لا لمصلحة سورية ككل؛ وبخاصة في إثر مواقفهم الأولية من الصراع التي رأوا فيها حياداً غير مبرر أحياناً، وتعاوناً مع النظام السوري أحياناً أخرى. ناهيك بمخاوف أنقرة – الداعمة لبعض قطاعات المعارضة ـ من تنامي دورهم على الحدود مع تركيا، وهي المخاوف التي قادت إلى تدخل تركيا عسكرياً في عفرين.

## 2 ـ أكراد سورية والحسم العسكري لملف «الدولة الإسلامية»

شكل ظهور تنظيم الدولة تهديداً للنظامين العراقي والسوري، واعتبر في الوقت ذاته تحدياً لحكومة كردستان العراق عقب اقتراب التنظيم من حدود الإقليم ودخوله في مواجهات مسلحة مع قوات البشمركة الكردية. واستغل مسعود البارزاني – رئيس الإقليم – ذلك الظرف التاريخي ليلفت أنظار الداخل الكردي بعيداً من قضايا مثل انتهاء فترته الرئاسية في آب/أغسطس 2013، وكذلك المد الاستثنائي الذي انتهى في آب/أغسطس 2015. واستمر البارزاني – حتى تنحّيه في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 2017 ـ يحكم الإقليم ويتم تأجيل أي حديث عن الإصلاح تحت دعوى الحرب على الإرهاب، وضرورة توحيد جهود الجبهة الداخلية. كما استغلت حكومة كردستان العراق آنذاك ـ وحتى ما قبل إجراء الاستفتاء ـ ضعف الحكومة المركزية لتفرض سيطرتها على المناطق المتنازع عليها مع المركز والتي نجحت قوات البشمركة في تحريرها من قبضة تنظيم الدولة.

لذلك وُصف صعود تنظيم الدولة الإسلامية بالفرصة الذهبية لأكراد العراق. فقد تمكنت حكومة الإقليم من السيطرة على كركوك التي كانت ولا تزال أحد أبرز نقاط الخلاف بين بغداد وأربيل[13]. وتعني السيطرة عليها إضافة موارد نفطية هامة للإقليم وبذلك أضحى أكراد العراق أكثر نفوذاً

(11) المصدر نفسه.

(12) «مسؤولة كردية: إرجاء الانتخابات في «فدرالية شمال سوريا»،» آر تي العربية (17 كانون الثاني/يناير 2018)، <https://goo.gl/4zSZKN>.

(13) لمزيد من التفاصيل حول أهمية كركوك، انظر: Ahmed Fawaz, *Opportunity, Identity, and Resources in Ethnic Mobilization: The Iraqi Kurds and the Abkhaz of Georgia* (Lanham, MD: Lexington Books, 2017), pp. 61-62.

من ذي قبل[14]. لكن قرار قيادة الإقليم إجراء استفتاء للاستقلال، ورفض بغداد لنتيجة الاستفتاء ونجاحها – بدعم إقليمي ودولي – في استعادة السيطرة على كركوك وغيرها من المناطق التي سيطرت البشمركة عليها سابقاً؛ ساهمت جميعها في خسارة أربيل المكاسب التي تحققت لها عبر قتال تنظيم الدولة.

**حرصت دمشق وحلفاؤها من جهة، ووحدات حماية الشعب وحلفاؤها من جهة أخرى، على تجنب الصدام في أغلب الأوقات خلال الحرب. ولم تظهر بوادر التوتر إلا عندما تنافس الطرفان على انتزاع أراض من تنظيم الدولة الإسلامية في محافظة دير الزور في شرق البلاد.**

لكن ما إن دخل أكراد سورية في مواجهة تنظيم الدولة، وسارعت قوى التحالف وروسيا لتقديم الدعم لهم، حتى أدرك الأكراد أن الفرصة التي توافرت لأقرانهم في العراق ليست ببعيدة منهم، وأن الأوضاع على أرض المعارك تتيح لهم تحقيق مكاسب غير مسبوقة.

حينما هاجم داعش سنجار في شمال العراق في آب/أغسطس 2014، نظر بعض الأكراد إلى تلك المواجهة على أنها «حرب للسيطرة على المناطق والهوية». فالمنطقة هي الموطن التاريخي للإيزيديين، والتقى فيها للدفاع عنها معاً وللمرة الأولى قوات كردية من العراق وسورية وإيران وتركيا؛ بل تحدثت تقارير صحافية عن وصول القوات الكردية السورية قبل وصول البشمركة إليها فيما وصفه بعض الأكراد بمعركة الشرف والكرامة[15]. فقد رأى بعض المحللين الأكراد أن الإعلان عن سعي تنظيم الدولة للتقدم نحو أربيل قد ولّد حالة من التضامن الكردي لم تتوافر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[16]. لكن لم تنتظر قوات البشمركة كثيراً لرد الجميل لأقرانهم في سورية. ففي تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه هاجم تنظيم داعش منطقة كوباني (عين العرب)[17]، فتوجهت قوات بشمركة كردستان العراق لمساندة إخوانهم الأكراد في الدفاع عن كوباني[18].

(14) Sirwan Kajjo, "The Rise of ISIS, a Golden Opportunity for Iraq's Kurds," Carnegie Endowment for International Peace (19 June 2014), <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=55954>.

(15) خورشيد دلي، «الأكراد وداعش.. حروب الهوية والسيطرة،» الجزيرة (21 آب/أغسطس 2014)، <https://goo.gl/s52ESw>.

(16) سيروان قجو، «مستقبل الأكراد في ظل صعود تنظيم الدولة الإسلامية،» الجزيرة للدراسات (15 تشرين الأول/أكتوبر 2015)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/20141015101321937850.htm> (accessed 10 January 2016).

(17) خورشيد دلي، «معركة كوباني.. التداعيات والمآلات،» الجزيرة (10 تشرين الأول/أكتوبر 2014)، <https://goo.gl/hsJokL>.

(18) كوباني هو الاسم الكردي (تحريفاً لكلمة كومباني أي شركة بالإنكليزية) لمدينة عين العرب. وتقع على بعد نحو 160 كم عن محافظة حلب شمال غرب سورية على الحدود السورية- التركية. وتاريخياً، كانت كوباني عبارة عن قريتين متجاورتين (كانية عربان وكانية مرشد)، وتحوّلت مع مرور الوقت إلى مركز تطوّر فيما بعد إلى مدينة أُلحقت بها نحو 440 قرية صغيرة، ويقطنها أكثر من ثلاثمئة ألف نسمة أغلبهم من الأكراد السنة. لمزيد من =

تلك المواجهات مع تنظيم الدولة دفعت الأحزاب الكردية للخروج بتصريحات فُسِّرت بدعمها للنظام مثل تصريح صالح مسلم – زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي – أنهم «لا يتمنون خسارة النظام السوري للحرب طالما ظلت التنظيمات الجهادية تجول في الأراضي السورية وعليه سيكون سقوط الأسد بمثابة الكارثة للجميع بما في ذلك مشروع الحكم الذاتي في روج آفا»[19]. بالطبع لم يلقَ ذلك التصريح قبولاً سواء لدى تركيا أو قطاعات المعارضة السورية ـ وبخاصةٍ تلك التي لا ترى للرئيس بشار الأسد مكاناً في سورية ما بعد التسوية ـ حتى وإن كان التصريح يربط ذلك البقاء باستمرار وجود التنظيمات الجهادية في البلاد.

حرصت دمشق وحلفاؤها من جهة، ووحدات حماية الشعب وحلفاؤها من جهة أخرى، على تجنب الصدام في أغلب الأوقات خلال الحرب. ولم تظهر بوادر التوتر إلا عندما تنافس الطرفان على انتزاع أراضٍ من تنظيم الدولة الإسلامية في محافظة دير الزور في شرق البلاد[20]. لكن الانتكاسة التي تعرضت لها طموحات أربيل من تبعات الاستفتاء دفعت أكراد سورية إلى التعامل بمزيد من الحذر والبراغماتية مع البيئة المحيطة؛ ليتجنبوا مصير إخوانهم في كردستان العراق. فاستمرت الأحزاب الكردية في النأي بنفسها عن لغة التصعيد مع النظام السوري.

تلك الطبيعة الحذرة والبراغماتية استغلتها وسائل إعلامية مقرَّبة من النظام بعد نجاحات الأكراد في قتال داعش لتعلن عن مفاوضات لانضمام قوات سوريا الديمقراطية إلى جيش النظام[21]. وعلى الرغم من نفي مصادر كردية تلك الأنباء إلا أنها تبقى ذات دلالة عن غياب العداء المباشر، أو وجود نقاط تلاقٍ بين أكراد سورية والنظام الحاكم؛ وهو ما عرَّضهم لاتهامات متكررة من جانب المعارضة السوريةٍ بعدم الانحياز إلى مطالب «الشعب السوري» وخروجهم عن الاصطفاف الوطني.

كما ظهر التقارب وتلاقي المصالح أيضاً في مطالبة الأكراد بدعم دمشق في مواجهة الهجوم التركي على عفرين، فاستجاب النظام بالسماح للمقاتلين الأكراد بالوصول إلى عفرين عبر أراضٍ خاضعةٍ لسيطرته[22]. ثم خرجت تصريحات عن وحدات حماية الشعب بأن مئات المقاتلين الموالين للنظام السوري انتشروا على الخطوط الأمامية في عفرين للمساعدة على صد الهجوم التركي[23]. بل إن المناطق ذات الأغلبية الكردية التي أعلن الأكراد فيها الحكم الذاتي لا يسيطرون عليها على

---

= التفاصيل عن معركة كوباني، انظر: «معركة عين العرب وأطرافها.. تغطية إخبارية جديدة،» الجزيرة، بوابة المعرفة (10 كانون الأول/ديسمبر 2014)، <https://goo.gl/Ld1eZV>.

(19) Partick Cockburn, "Syria Civil War: Kurdish Leader Says Collapse of Assad Regime "Would be a Disaster" Despite Its Treatment of His People," *Independent*, 24/9/2015, <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/syria-civil-war-kurdish-leader-says-collapse-of-assad-regime-would-be-a-disaster-despite-its-10515922.html>.

(20) «أكراد سوريا يجرون انتخابات محلية في مناطق حكمهم الذاتي «روج آفا»،» يورو نيوز العربية (22 أيلول/سبتمبر 2017)، <http://arabic.euronews.com/2017/09/22/elections-in-kurdish-led-areas-in-syria>.

(21) «سوريا الديمقراطية تنفي قرب انضمامها لقوات النظام،» **الشرق الأوسط**، 2017/12/11.

(22) «أنباء عن دعم النظام للأكراد في عفرين،» **الشرق الأوسط**، 2018/2/11.

(23) «مقتل أكثر من 400 مدني بغارات النظام في الغوطة الشرقية،» **الشرق الأوسط**، 2018/2/22.

نحوٍ كامل. فعلى الرغم من تولي الإدارة الذاتية تسيير شؤون المواطنين وإدارة المؤسسات وتقديم الخدمات إلا أن النظام لا يزال يحتفظ بمربعين أمنيين في كلٍ من الحسكة والقامشلي[24].

## ثانياً: أكراد سورية والبعد الإقليمي

يبدأ هذا الجزء بعرضٍ موجزٍ لعلاقة أكراد سورية بأكراد الجوار، وبخاصة في العراق وتركيا. ثم ينتقل إلى تحليل الموقف الإقليمي من أكراد سورية. وسيتم التركيز هنا على الدور التركي وكيف أثّر وتأثر بوضع الأكراد في سورية. وبالطبع لا ينفي ذلك أهمية أدوار الفاعلين الإقليميين الآخرين في الصراع السوري كإيران والعراق والسعودية. لكن التحليل يركز على تركيا لكونها لاعباً إقليمياً انخرط علناً ومباشرة في الصراع وتأثرت سياساته حيال القضية – إلى حدٍ كبير ـ بتطور دور الأكراد في سورية.

### 1 ـ علاقات أكراد سورية بأكراد الجوار

اعتمد أكراد سورية تاريخياً على تجارب أقرانهم في المحيط الإقليمي في استلهام حراكهم السياسي القومي. على سبيل المثال كان من بين تأثيرات التمرد الكردي الذي قاده الملا مصطفى البارزاني – مؤسس الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ في العراق أن نشأ في سورية أول حزب سياسي كردي يحمل الاسم نفسه. ويضاف إلى الدعم الأيديولوجي أيضاً التمويل الإقليمي الذي حفظ للأحزاب الكردية في سورية القدرة على البقاء[25].

ظلَّ حزب العمال الكردستاني معروفاً بعلاقاته الوطيدة مع أكراد سورية الذين شكلوا – حسب بعض التقديرات – ثلث قوات الحزب التي اتخذت من جبال قنديل في شمال العراق ملاذاً لها، وأعفى النظام السوري الشباب الذين انضموا إلى حزب العمال من الخدمة العسكرية. كما قدمت الحرب في سورية الفرصة لهذه القوات للتمركز شمال سورية، وعندما اندلعت المعارك في دمشق وحلب في صيف 2012 وانسحب الجيش السوري من بعض المناطق الكردية سيطر عليها مقاتلو حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي السوري). هذا الأخير رغم حداثة إنشائه في عام 2003 إلا أنه يعتبر الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني[26].

أعلن عبد الله أوجلان ـ زعيم حزب العمال الكردستاني – في عام 2005 عن تبني «البلدية التحررية» كأيديولوجيا سياسية للحزب وهو ما عُدَّ اعتناقاً لأفكار المنظر الأمريكي موراي بوكتشين. يُعدُّ بوكتشين مفكراً يسارياً متطرفاً سعى للقضاء على الرأسمالية من خلال مفهوم «البلدية التحررية»؛ حيث يعيش الأفراد على نطاق أصغر، وينتجون طعامهم محلياً، ويستخدمون الطاقة

---

(24) «مربعان أمنيان للنظام السوري في الحسكة والقامشلي... بإدارة كردية،» **الشرق الأوسط**، 2018/3/9.

(25) قجو، «مستقبل الأكراد في ظل صعود تنظيم الدولة الإسلامية».

(26) **الشرق الأوسط**، 28 / 7 / 2012. وانظر كذلك فيكن شيتريان، «فرصة الأكراد التاريخية: حكم ذاتي في العراق، مفاوضات مع تركيا،» لوموند ديبلوماتيك (أيار/مايو 2013).

المتجددة، ويديرون شؤونهم الخاصة عبر اللامركزية[27]. لذا فقد جاءت انتخابات روج آفا بمراحلها الثلاث والكيانات السياسية التي تمخضت عنها لتعكس استلهام أفكار أوجلان على أرض الواقع[28].

كما لم يقتصر دعم أكراد العراق لإخوانهم في سورية على تدريب قواتهم المسلحة، بل سعوا أيضاً لإنجاح تجربتهم الانتخابية عبر مراقبة الانتخابات بوفد من برلمان إقليم كردستان العراق ضم ممثلين عن الكتل الرئيسة، الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والتغيير، كما شارك قياديون من حزب الشعوب الديمقراطي التركي[29].

## 2 ـ تركيا وأكراد سورية

أدّت القضية الكردية دوراً هاماً في صياغة العلاقات السورية ـ التركية. فقد سعت دمشق في فترات خلافاتها مع أنقرة إلى إيواء عناصر حزب العمال الكردستاني ووفرت الملاذ الآمن لقائده عبد الله أوجلان. لكن تركيا في عام 1998 صعّدت من لهجتها حيال دمشق وحشدت قواتها على الحدود مع سورية مهددة إياها بالحرب. وبالفعل ارتدعت سورية فطردت زعيم الحزب من أراضيها ووقعت مع تركيا «بروتوكول أضنه» الذي اتفقتا فيه على التعاون في مواجهة حزب العمال الكردستاني. وفي العام التالي نجحت تركيا في القبض على أوجلان في كينيا بمساعدة أمريكية[30]. التزم النظام السوري بالاتفاق إلى درجة أنه – بحسب محلل استخباري تركي – كان إذا ما أراد تسليم أحد مشتبهي حزب العمال الكردستاني فإنه كان يسلّم لأنقرة أقارب الشخص أيضاً. وقد أسهم ذلك في تحسين العلاقات ما بين الدولتين[31].

بوجهٍ عام اتسمت العلاقات التركية- السورية قبل اندلاع الصراع السوري في عام 2011 بالبراغماتية والودية. لكن ما إن فشل قادة أنقرة في إقناع دمشق بالحاجة الملحّة للإصلاح حتى غيَّرت تركيا من سياستها باتجاه دعم تغيير النظام السوري. وخلال الفترة من 2011 حتى آب/ أغسطس 2016 كان للسياسة التركية ثلاث أولويات في سورية: أولاً، إطاحة النظام السوري عبر دعم جماعات المعارضة السورية؛ ثانياً، مساعدة الإخوان المسلمين في سورية على الوصول إلى الحكم. ثالثاً، العمل على منع قيام دولة كردية مستقلة بشمال سورية ترتبط بحزب العمال الكردستاني. غير أن تركيا وجدت نفسها مضطرة منذ حزيران/يونيو 2015 وبضغوط أمريكية، إلى السماح للتحالف الدولي باستخدام قاعدة إنجيرليك العسكرية بأراضيها لتوجيه ضربات لتنظيم

(27) بالونش، «المسار الكردي نحو الاشتراكية في سوريا».

(28) «أكراد سوريا يجرون انتخابات محلية في مناطق حكمهم الذاتي «روج آفا»».

(29) شيخو، «قائمة «الاتحاد الديمقراطي» الكردي فازت بمحليات «فيدرالية الشمال»».

(30) Soner Cagaptay, "Arab Spring Heats up Kurdish Issue," The Washington Institute (March 2012), <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/arab-spring-heats-up-kurdish-issue> (accessed 22 May 2013).

(31) Soner Cagaptay and Tyler Evans, "The End of Pax Adana," The Washington Institute (25 August 2012) <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-end-of-pax-adana> (accessed 17 May 2017).

الدولة[32]. هذه الضربات كان من المفترض أن تدعم جماعات المعارضة السورية التي تقاتل التنظيم إلا أنها قادت أيضاً إلى تخفيف الضغط عن النظام. لذلك فإن تداعيات الحرب السورية على تركيا انعكست في التهديد الذي شكله تنظيم الدولة من ناحية، والخطر الذي يمثله تنامي دور قوات حماية الشعب الكردية قرب الحدود التركية من ناحية أخرى[33]. القلق التركي حيال كلا التهديدين يؤكد أنه منذ تأسيس الجمهورية التركية في مطلع عشرينيات القرن العشرين يشغل البعد الأمني حيزاً هاماً من السياسة الخارجية للدولة[34].

لم يقتصر الأمر على العلاقات التركية ـ السورية، فقد كان للمسألة الكردية دور في صوغ السياسة الخارجية التركية حيال العديد من القضايا. فعندما توترت العلاقات الأمريكية ـ التركية نتيجة رفض تركيا استخدام أراضيها لاجتياح العراق سعت إيران للتقارب مع تركيا عبر تبادل المعلومات الاستخباري حول حزب العمال الكردستاني، بل ومهاجمة قواعده. فسعى الحزب للانتقام؛ وكما تأسس حزب الاتحاد الديمقراطي في عام 2003 كفرع سوري ظهر في العام ذاته الفرع الإيراني، وهو حزب الحياة الحرة الكردستاني الذي أخذ في مهاجمة إيران من قواعد تمركز حزب العمال بجبال شمال العراق[35]. وفي عام 2007 انضمت إيران إلى بروتوكول أضنه السابق الإشارة إليه فيما رأت فيه أنقرة ما يجب أن يكون جزءاً من استراتيجية إقليمية أوسع للحجم أنشطة حزب العمال[36].

لكن تغير الأوضاع الاستراتيجية في المنطقة واندلاع القتال في سورية ودعم تركيا للمعارضة السورية قاد عملياً إلى إنهاء البروتوكول؛ حيث عادت إيران مجدداً إلى دعم حزب العمال الكردستاني الذي استأنف هجماته على تركيا في صيف 2011 والتي استمرت على الرغم من توجيه أنقرة الضربات المتتالية لمواقع الحزب سواء داخل تركيا أو خارجها[37]. لكن عادت إيران مرة أخرى لتعيد النظر في ذلك الدعم الذي تمنحه لحزب العمال بعد قيام مسعود البارزاني بإجراء استفتاء استقلال كردستان العراق في سبتمبر/أيلول 2017. قادت هذه الخطوة من جانب أربيل إلى توافق في المصالح بين إيران وتركيا مع استشعار الخطر المحيط باحتمال قيام دولة كردية على حدودهما فاضطر الطرفان إلى اتخاذ خطوات لمنع ذلك، وكان منها زيارة الرئيس التركي لطهران ومقابلته المرشد الأعلى ورئيس الجمهورية الإيرانية في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2017.

---

(32) Toni Alaranta, "Turkish Troops in Syria: Is it all about the Kurds from Now on?," The Finnish Institute of International Affairs, *FIIA Briefing Paper,* no. 214 (February 2017), p. 3.

(33) Emel Parlar Dal, "Impact of the Transnationalization of the Syrian Civil War on Turkey: Conflict Spillover Cases of ISIS and PYD-YPG/PKK," *Cambridge Review of International Affairs,* vol. 29, no. 4 (2016), p. 1396.

(34) Cenap Çakmak, "Turkish–Syrian Relations in the Wake of the Syrian Conflict: Back to Securitization?," *Cambridge Review of International Affairs*, vol. 29, no. 2 (2016), p. 695.

(35) Cagaptay, "Arab Spring Heats up Kurdish Issue."

(36) Cagaptay and Evans, "The End of Pax Adana."

(37) Cagaptay, "Arab Spring Heats up Kurdish Issue."

كما تأثرت السياسة التركية في سورية بعلاقتها المعقدة بروسيا. فبعد إسقاط تركيا الطائرة الحربية الروسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 على الحدود التركية- السورية تصاعدت نبرة الخطاب العدائي الروسي نحو تركيا حتى بدا الأمر تمهيداً لمواجهة عسكرية بين الطرفين. لكن من جانبها سعت تركيا للتهدئة حتى نجحت في تطبيع العلاقات بنهاية عام 2016. وكان من متطلبات ذلك التطبيع خفض الدعم للجماعات المعارضة للنظام السوري. وتمثل ذلك أيضاً بانسحاب جماعات معارضة من حلب ونقل نشاطها لمواجهة تنظيم الدولة في أماكن أخرى[38]. وجاء التقارب التركي- الإيراني ليمنح أنقرة المزيد من التفاهم مع موسكو؛ فلم تبدِ الأخيرة معارضةً حيال التدخل التركي في إدلب في تشرين الأول/أكتوبر 2017، وبينما يعتبر ذلك موافقة منها ودعماً غير مباشر، توقفت القوات الروسية عن قصف المدينة خلال العملية؛ بل تواردت أنباء عن وجود دعم جوي روسي.

تدخلت القوات التركية في إدلب لدعم الجيش السوري الحر وكان الهدف المعلن للعملية، بحسب وزير خارجية تركيا، هو وقف الاشتباكات تماماً بحيث تتولى بلاده مراقبة وقف إطلاق النار ومن ثم التمهيد للمرحلة السياسية في سورية عبر المفاوضات[39]. لكن الهدف الحقيقي لذلك التدخل تمثل بما صرح به الرئيس التركي بوجود محاولة جدية لتأسيس دولة كردية بالمنطقة الحدودية في سورية، وهو ما لن تسمح به بلاده[40]. لذلك، فما دام حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وذراعه العسكرية وحدات حماية الشعب (YPG) هما القوة المسيطرة على شمال سورية فسوف تظل تركيا تنظر إلى تلك المناطق على أنها امتداد لحزب العمال الكردستاني «الإرهابي» على الجانب السوري من الحدود؛ لذا فتركيا ترى أنهم سيكونون هدفاً مشروعاً لعمليات مكافحة الإرهاب[41]. بل وصفته تركيا بأنه جماعة إرهابية غير عادية. وحينما سُئل أردوغان عن العملية العسكرية في إدلب، حذّر من تزايد قوة وحدات حماية الشعب الكردية، التي تسيطر على مناطق في شمال سورية بالقرب من الحدود التركية. وقال إنه لن يسمح بوجود «ممر إرهابي» من شرق سورية إلى البحر المتوسط، مشيراً إلى المناطق الخاضعة للمقاتلين الأكراد[42]. بيد أنه بعد يومين فقط ـ فيما بدا كمحاولة لاستمالة أوروبا – أعلن رئيس وزراء تركيا بن علي يلدريم أن العمليات العسكرية التركية في إدلب تستهدف الحؤول دون تدفق موجة هجرة جديدة لتركيا[43].

لكن يظل الهاجس الأمني عاملاً أساسياً في السياسة الخارجية التركية حيال سورية. ففي 20 كانون الثاني/يناير 2018 بدأت تركيا عمليتها العسكرية في عفرين تحت اسم «غصن الزيتون»،

---

(38) Alaranta, "Turkish Troops in Syria: Is it all about the Kurds from Now on?," p. 3.

(39) «جاويش أوغلو: نشر قوات بإدلب لوقف الاشتباكات،» الجزيرة (8 تشرين الأول/أكتوبر 2017)، <https://goo.gl/ks2Rn6>.

(40) «أردوغان: العملية التركية بإدلب تمضي دون مشاكل،» الجزيرة (8 تشرين الأول/أكتوبر 2017)، <https://goo.gl/huhaqM>.

(41) Alaranta, "Turkish Troops in Syria: Is it all about the Kurds from Now on?," p. 5.

(42) أردوغان: العملية العسكرية بإدلب السورية تسير دون مشاكل، دويتش فيله DW (8 تشرين الأول/أكتوبر 2017)، <http://p.dw.com/p/2lTj0> (accessed 9 October 2017).

(43) «تركيا تبرر معاركها في إدلب سوريا بـ«صد الهجرة»،» **الشرق الأوسط**، 10/10/2017.

وذلك بعد أيام من إعلان التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش بقيادة الولايات المتحدة عزمه تشكيل قوة حدودية قوامها 30 ألف عنصر في شمال وشرق سورية تضم مقاتلين من وحدات حماية الشعب[44]. فقد رأت تركيا في ذلك الإعلان مؤشراً إلى تحول التحالف التكتيكي بين واشنطن وأكراد سورية إلى تحالف استراتيجي[45]. وتحظى عفرين بأهمية كبرى سواء للأكراد أو لتركيا وذلك لموقعها الاستراتيجي في شمال غرب سورية. فبالنسبة إلى الأكراد هي إحدى المقاطعات الكردية الثلاث في سورية، والمحافظة عليها والدفاع عنها يأتي للرغبة في وصلها بالمناطق الكردية الأخرى بالبلاد. أما بالنسبة إلى أنقرة فيمر عبر المنطقة خط سكك حديد قادم من تركيا التي أنشأته قبيل الحرب العالمية الأولى ليصل إلى مدينة حلب؛ وتعني السيطرة على عفرين تحقيق التواصل الجغرافي على جميع المناطق الحدودية الواقعة بين مدينة جرابلس غرب الفرات والبحر المتوسط، وبالتالي منع الأكراد من وصل مناطقهم بعضها ببعض[46].

رغم إعلان عدة أطراف فاعلة في الصراع السوري أن الهدف من التدخل العسكري هو محاربة الإرهاب إلا أنه كان لكل طرفٍ تعريفه للإرهاب ومن يمارسه. ففي الوقت الذي تتحدث موسكو وواشنطن عن مواجهة تنظيم داعش، تركزت التصريحات التركية على القوات الكردية المدعومة من حزب العمال. ويضاف إلى التصريحات التركية السابقة تصريحات أخرى مثل تأكيد وزير الخارجية التركي في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 أن ما يحدث في الرقة يُظهر أن قوات سورية الديمقراطية معنية بالسيطرة على الأراضي السورية وليس قتال مسلحي داعش[47].

لكن التحول في موازين القوى بسورية أضعف قدرة تركيا على صياغة مجرى الصراع بما يتمشى مع أهدافها طويلة المدى[48]. وصل الأمر إلى حد خروج تقارير صحافية ترى أن تركيا ربما تقدم تنازلات لروسيا منها قبول بقاء الرئيس الأسد مقابل تهميش الأكراد، واستندت في ذلك إلى تصريح وزير خارجيتها مولود جاويش أوغلو في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 قائلاً: «لا بد أولاً من التحدث إلى المعارضة، والواقع أن روسيا وإيران لم تعودا الدولتين الوحيدتين اللتين تقولان بأن الأسد يمكنه البقاء؛ فالسعودية وفرنسا تقولان نفس الشيء، وعلينا أن لا نكون عاطفيين أكثر من اللازم، وهذا لا يعني أن الحصول على إجماع بشأن مصير الأسد سيكون أمراً سهلاً»[49]. ثم جاء اليوم التالي للتصريح ليصور طبيعة العلاقة بين تركيا وأكراد سورية عندما أفادت وسائل إعلام تركية أن موقع مراقبة أمنية للجيش التركي تعرض لهجوم بقذائف الهاون من قوات كردية سورية،

---

(44) «تركيا: انعدام الثقة يمنع مناقشة منطقة آمنة بسوريا مع واشنطن،» **الشرق الأوسط**، 25/1/2018

(45) «صحف بريطانية: عن ماذا يدافع الأكراد في عفرين؟،» الجزيرة (30 كانون الثاني/يناير 2018)، <https://goo.gl/LMkwWy>.

(46) ««الوحدات الكردية»... عذر تركيا للتدخل في عفرين السورية،» **الشرق الأوسط**، 18/1/2018.

(47) «أنقرة: «قسد» تسعى للتوسع لا قتال «داعش»،» آر تي العربية (16 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، <https://arabic.rt.com/features/910399>.

(48) "Turkey's Diminishing Policy Options in Syria," *Strategic Comments,* vol. 22, Comment 7 (April 2016), p. vi.

(49) «لوموند: تركيا لا تستبعد بقاء الأسد مقابل تهميش الأكراد،» الجزيرة (20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، <https://goo.gl/2CiyT8>.

في مدينة إدلب. وكان الموقع ضمن عدة مواقع أرسلت لها تركيا قواتها في تشرين الأول/أكتوبر 2017 تنفيذاً لاتفاق «مناطق خفض التوتر» للحد من الصراع، الذي تم التوصل إليه مع روسيا وإيران[50].

## ثالثاً: أكراد سورية والتوازنات الدولية

يتناول هذا الجزء بالتحليل الموقفين الأمريكي والروسي من الصراع في سورية، وإن كان التركيز سينصب على رؤية كل طرف منهما لدور الأكراد في المعادلة السورية.

### 1 ـ الموقف الأمريكي من أكراد سورية

أسهم ظهور داعش على الساحة السورية عام 2014 في تطور وضع الأكراد في سورية، الذي ترتب عليه أيضاً إيجاد نقاط للتوافق بين الموقفين الروسي والأمريكي؛ حيث تلاقت وجهتا النظر الأمريكية والروسية حول ضرورة التصدي لداعش (تنظيم الدولة).

على الرغم من أن عملية تسليح أكراد سورية بدأت في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، عبر إلقاء 50 طناً من الأسلحة والمعدات والذخائر على الميليشيات الكردية في مدينة عين العرب (كوباني) عام 2014، وهو ما أثار حفيظة أنقرة؛ إلا أنه لم يخلق أزمة آنذاك بين الولايات المتحدة وحليفتها تركيا[51]. بل إن تركيا وجدت نفسها مضطرة إلى السماح بمرور قوات البشمركة العراقية لدعم مقاتلي حزب الاتحاد الديمقراطي السوري[52]. وكان أحد أبرز تداعيات معركة كوباني فرار ما يقرب من 200 ألف كردي سوري من كوباني إلى تركيا[53].

لكن في أيار/مايو2017 أعلنت إدارة طرمب في بيان مكتوب للمتحدثة الرسمية باسم وزارة الدفاع (البنتاغون) دانا وايت أن الرئيس الأمريكي قد فوّض وزارة الدفاع تسليح قوات سورية الديمقراطية بما تحتاج إليه للدفاع عن الرقة في مواجهة تنظيم الدولة[54]. امتد القرار أيضاً ليشمل قيام قوات المارينز الأمريكية بتدريب ما يزيد على ثلاثة آلاف عنصر منها، هذا فضلاً عن تدريب عناصر من الشرطة المدنية بالقرب من الرقة (العاصمة السورية لداعش) وهو ما أغضب تركيا التي

---

(50) «هجوم كردي على موقع مراقبة للجيش التركي بسوريا،» **الشرق الأوسط**، 20 / 11/ 2017، <https://goo.gl/NZLT1p>.

(51) عبد المنعم المشاط، «التداعيات الإقليمية لتسليح أكراد سوريا،» **الخليج** (ملحق الأسبوع السياسي) (25 أيار/مايو2017)، <http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/83f1fc89-9bbf-4866-870f-f37ceb145d3b>.

(52) محمد عبد القادر، «على وقع كوباني وداعش.. مستقبل القضية الكردية في تركيا،» معهد العربية للدراسات (28 تشرين الأول/أكتوبر 2014)، <http://goo.gl/zTDJvO>

(53) Parlar Dal, "Impact of the transnationalization of the Syrian Civil War on Turkey: Conflict Spillover Cases of ISIS and PYD-YPG/PKK," p. 1412.

(54) "US to Arm Kurdish Fighters against Isis in Raqqa, Despite Turkish Opposition," *The Guardian*, 9/5/2017, <https://www.theguardian.com/world/2017/may/09/us-arm-kurdish-fighters-syria-isis-raqqa-trump> (accessed 27 November 2017).

تعتبر الميليشيات الكردية منظمات إرهابية مرتبطة بحزب العمال الكردستاني التركي[55]. يضاف إلى ذلك أن علاقة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالرئيس الأمريكي طرمب ليست على ما يرام في ظل انتقادات الأول لتصريحات الأخير حول الإسلام خلال حملته الانتخابية، وكذلك تصريحه لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، في 22 تموز/يوليو 2016 عن موقفه من القضية الكردية وخططه في سياسته الخارجية قائلاً: «أنا من أنصار الكرد»[56].

جاءت تصريحات السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة، نيكي هيلي، في آذار/مارس 2017 حول الأولويات الأميركية في سورية، لتشكل تلاقياً وتناقضاً – في آن واحد ـ مع الأولويات الروسية التي أعلنها نائب وزير الخارجية الروسي مبعوث الرئيس بوتين إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ميخائيل بوغدانوف. فكلاهما اتفق على هدف إخلاء سورية من الإرهابيين. لكن في الوقت الذي أكدت فيه هيلي ضرورة إخراج «إيران ووكلائها» من سورية، كان بوغدانوف يرى أن هذا قرار سيادي يُتخَذ لاحقاً طبقاً لما ترتئيه الحكومة السورية حينذاك[57].

لكن كما انعكست نجاحات الجيش العراقي في مواجهة تنظيم الدولة واستعادة العديد من المناطق التي كان يفرض سيطرته عليها على دفع الولايات المتحدة إلى التخلي عن أكراد العراق في قضية الاستفتاء، فإذا بالرئيس طرمب ـ فيما بدا محاولة من إدارته لرأب الصدع الذي شهدته العلاقات مع أنقرة – يجري اتصالاً هاتفياً بالرئيس التركي أردوغان في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 ليعلن عقبه وزير الخارجية التركي أن الرئيس الأمريكي أكد خلال الاتصال أنه قد أعطى تعليمات واضحة بعدم منح الأكراد مزيداً من الأسلحة. وقد جاءت تلك التصريحات بعدما فقد تنظيم الدولة السيطرة على مناطق حيوية عدة بسورية[58]. ولكن في السياق ذاته أكد بكر بوزداغ ـ نائب رئيس الوزراء التركي – أن وعود طرمب ستفقد قيمتها إذا لم تنفذ[59].

لكن يبدو أن وعود طرمب لم تترجم مباشرةً إلى أوامر لوزارة الدفاع حيث اكتفى وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس في الأول من كانون الأول/ديسمبر 2017 بقوله إنه يتوقع أن يتحول التركيز على الاحتفاظ بالأراضي بدلاً من تسليح المقاتلين الأكراد السوريين مع دخول العمليات الهجومية ضد تنظيم داعش في سورية مراحلها الأخيرة[60]. جاء ذلك التصريح بعد يومين فقط من تقارير عن طلب مسؤولين أمريكيين في جنيف مشاركة «قوات سوريا الديمقراطية» في المفاوضات التي لا تضمهم حتى حينه؛ بسبب اعتراض أنقرة ومعارضين سوريين[61]. على الرغم من خروج

(55) عبد المنعم المشاط، «التداعيات الإقليمية لتسليح أكراد سوريا».

(56) فؤاد عليكو، «الرئيس الأمريكي ترامب والقضية الكردية،» آرا نيوز (10 كانون الأول/ديسمبر 2016).

(57) راغدة درغام، «إيران و«داعش» والأكراد في الصفقة الأميركية – الروسية،» **الحياة**، 23/3/2017.

(58) "Turkey "Very Happy" as U.S. Stops Arming Kurds in Syria," NBC News (25 November 2017), <https://www.nbcnews.com/news/world/u-s-stop-arming-kurds-syria-n823866> (accessed 27 November 2017).

(59) «أنقرة تطلب من واشنطن الكف عن تزويد الأكراد بالسلاح،» **الشرق الأوسط**، 27 / 11 / 2017.

(60) «واشنطن تدرس وقف تسليح وحدات حماية الشعب الكردية،» **الشرق الأوسط**، 1 /12/ 2017.

(61) «واشنطن تطرح ضم الأكراد إلى «جنيف»،» **الشرق الأوسط**، 29/11/2017.

تصريحات عن إدارة الرئيس أوباما ترفض الاعتراف بإعلان أكراد سورية الفدرالية في آذار/مارس 2016، إلا أنه بعد عام ونصف العام من ذلك الإعلان ظهرت تقارير صحافية وتصريحات لمسؤولين أمريكيين بإدارة طرمب تتحدث عن دعم أمريكي للأكراد في إدارة المناطق التي يسيطرون عليها عبر تقديم المعونة والاستشارة في الأعمال الإنشائية والإدارية بتلك المناطق[62]؛ بل ترى بعض التحليلات أن إدارة طرمب تتعمد انتهاج سياسة التأرجح إلى حد الغموض، وأنها تمارس نوعاً من المناورة السياسية مع تركيا في ظل صعوبة تخليها حالياً عن أكراد سورية[63].

انعكس الدعم الأمريكي لأكراد سورية أيضاً على موقف القوى الكردية من الوجود الأمريكي بسورية حيث أعرب زعماء أكراد سوريون في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، عن تأييدهم استمرار قوات أمريكية في سورية ما بعد داعش، وبرروا ذلك بالحاجة إلى ضمانات دولية من أجل الوصول إلى تسوية سياسية عادلة، وهو ما تستطيع واشنطن – في اعتقادهم – القيام به. وبرأيهم أيضاً أنه حتى الوصول إلى تلك التسوية سيعمل الوجود الأمريكي على الوقوف أمام التدخلات الإيرانية والتركية بسورية[64]. لذلك لم يكن مستغرباً تصريح سبان حمو – قائد وحدات حماية الشعب – بوجود خمس قواعد عسكرية أمريكية في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد[65].

**إن كلاً من موسكو وواشنطن رأت في الأكراد ورقة يمكن توظيفها في القضية السورية. فبالنسبة إلى الأولى اعتبرتها حليفاً علمانياً يمكن الاعتماد عليه في قتال تنظيم الدولة؛ وبالنسبة إلى الثانية اعتبرتها ورقة ضغط سواء لاحتواء وتطويق تركيا أو ضد نظام الرئيس بشار الأسد.**

## 2 ـ الموقف الروسي من أكراد سورية

توافقت روسيا والولايات المتحدة على أهمية الأكراد في المعادلة السورية. وكما قدمت الولايات المتحدة لهم السلاح والتدريب فقد حرصت روسيا على إعطائهم دوراً مركزياً في مسودة دستور لسورية تحمل بموجبه اسم «الجمهورية السورية» وليس «الجمهورية العربية السورية». بل إن أحد المراقبين أشار إلى أن «من يضمن الأكراد في سورية هو روسيا»[66]. وصرح المتحدث باسم وحدات حماية الشعب للإعلام الغربي في آذار/مارس 2017 أن روسيا تقدم دعمها إلى أكراد سورية عبر

(62) علي، «انتخابات أكراد سورية: فرض أمر واقع بقوة السلاح وتحذيرات من المشاريع الانفصالية».

(63) لمزيد من التحليل عن استراتيجية تسليح الأكراد، انظر، خورشيد دلي، «حسابات تسليح «قسد» بين واشنطن وأنقرة،» الجزيرة (13 كانون الأول/ديسمبر 2017)، <https://goo.gl/SjWhti> .

(64) «أكراد سورية يرحبون ببقاء قوات أميركية لمواجهة التدخل الإيراني والتركي،» **الحياة**، 2017/11/16.

(65) «ربع سوريا تحت سيطرة الأكراد... و5 قواعد أميركية،» **الشرق الأوسط**، 2017/12/3.

(66) درغام، «إيران و«داعش» والأكراد في الصفقة الأميركية – الروسية».

قاعدة في شمال غرب سورية. أنكرت موسكو تلك الادعاءات بينما آثرت واشنطن الصمت[67]. لكن الإنكار الروسي لا يعكس بالضرورة عدم صحة التصريح، وإنما قد يعني عدم رغبة روسيا في الكشف عن أشكال دعمها للأكراد حتى لا يؤثر ذلك في علاقات حالية أو مخطط لها بأطراف إقليمية بالمنطقة، أو حتى تستمر في سياستها التي تقتضي أحياناً عدم كشف كل الأوراق والاحتفاظ بقدر من السرية للمناورة.

تفضل موسكو عادةً أن يكون التوقيت الذي تعلن فيه الدعم محققاً لأهداف أو لإيصال رسالةٍ ما. فعندما أعلن قائد «وحدات حماية الشعب» الكردية في الثالث من كانون الأول/ديسمبر 2017 أن «قوات سوريا الديمقراطية» حررت مناطق الضفة الشرقية لنهر الفرات من «داعش»، بدعم أمريكي وروسي، أرادت روسيا أن تؤكد أن الدور الأكبر كان لها؛ فجاء تأكيد وزارة الدفاع الروسيةً قيام طائراتها بمئات الطلعات لدعم تلك القوات وأن «جميع أنشطة الفصائل المسلحة شرق الفرات ينسقها المركز الروسي في [قاعدة] حميميم في سوريا»[68].

ربما كان الخطاب الأمريكي أوضح في دعمه لأكراد سورية؛ مثلما حدث في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2017، عندما أبلغت واشنطن المبعوث الدولي لسورية ستيفان دي ميستورا بضرورة ضم الأكراد إلى عملية التفاوض السياسية. لكن ذلك تزامن أيضاً مع تقارير عن مباحثات بين فنيين روس وأكراد حول مبادئ الدستور وإمكان تحول سورية لدولة اتحادية على غرار النموذج الروسي. كما صاحب ذلك تسليم قوات سوريا الديمقراطية مطار منغ بشمال حلب إلى القوات الروسية[69].

لكن موسكو لم تشعر بالارتياح لتزايد التقارب بين واشنطن والأكراد. فعندما أعلنت الولايات المتحدة عن قوة حدودية بمشاركة قوات كردية خرجت تصريحات عن الكرملين تصف التصرفات الأمريكية بكونها لا تفهم الأوضاع على الأرض أو أنها استفزاز متعمد. جاءت تلك التصريحات عقب اتهامات كردية لموسكو بخيانتها للأكراد بالسماح بالعملية التركية في عفرين[70]. وفيما اعتُبر رداً على الاتهامات الكردية أعلنت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أن بلادها لا تتحمل مسؤولية عرقلة عملية استعادة الأراضي من قبل القوات النظامية، وأنها ليست هي التي عملت على تشكيل قوات تقوم بتنفيذ مهام تدخل حصراً في اختصاص الدولة السورية في المنطقة[71]. ولم يمنع ذلك التوتر الواضح روسيا من توجيه الدعوة إلى ممثلين أكراد للمشاركة في مؤتمر

---

(67) Eric Czuleger, "The Emerging Post-Caliphate Syrian Battlespace," *Geopolitical Futures* (22 March 2017), p. 2, <https://geopoliticalfutures.com/emerging-post-caliphate-syrian-battlespace/>.

(68) «روسيا: قدمنا دعماً للأكراد في قتالهم ضد داعش شرق الفرات،» العربية (5 كانون الأول/ديسمبر 2017)، <https://goo.gl/w7Lrzp>.

(69) إبراهيم حميدي، «واشنطن تضغط لضم أكراد سوريا إلى المفاوضات،» **الشرق الأوسط**، 2017/10/29.

(70) «قائد كردي ينتقد روسيا ويصفها بعديمة المبادئ،» الجزيرة (22 كانون الثاني/يناير 2018)، <https://goo.gl/9z9gz8>.

(71) «روسيا قلقة بشأن عفرين وتنفي خيانتها الأكراد،» الجزيرة (31 كانون الثاني/يناير 2018)، <https://goo.gl/5MSm3T>.

سوتشي[72]. لكن موسكو استجابت للشروط التركية باستبعاد حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية.

ما يمكن استخلاصه مما سبق أن كلاً من موسكو وواشنطن رأت في الأكراد ورقة يمكن توظيفها في القضية السورية. فبالنسبة إلى الأولى اعتبرتها حليفاً علمانياً يمكن الاعتماد عليه في قتال تنظيم الدولة؛ وبالنسبة إلى الثانية اعتبرتها ورقة ضغط سواء لاحتواء وتطويق تركيا أو ضد نظام الرئيس بشار الأسد حليفها يمكن اللجوء إليها عند الحاجة. كما تسعى روسيا إلى إظهار أكراد سورية كبديل للمعارضة السورية؛ بديل علماني على استعداد للتفاوض والتعاون مع العالم الأوسع ضد تنظيم الدولة وغيره من المتطرفين. وإذا ما تم ذلك فسيساعد على نزع الشرعية ـ ليس عن الجماعات المعارضة السنية فقط ولكن عن قوى المعارضة المعتدلة داخل الجيش السوري الحر أيضاً، المتحالفة ضد الرئيس بشار الأسد[73].

لكن بعض المحللين الروس يرون أن التدخل في سورية يهدف إلى أبعد من إنقاذ الأسد. فقد أتاح الصراع في سورية الفرصة لموسكو أن تختبر أكثر من 200 نوع من الأسلحة الجديدة التي ابتكرها الجيش الروسي مؤخراً. وهو ما أكده تصريح الجنرال فاليري غريسموف، رئيس هيئة الأركان الروسية، بأنه «جرى إصلاح الغالبية العظمى من مواطن الخلل في أسلحتنا». ثم أضاف قائلاً «إن نجاحنا في اختبار كفاءة أسلحتنا في مناخ الحرب الحقيقي ميزة هائلة»[74]. كما أن سعي روسيا لأن تكون لاعباً رئيساً في القضايا التي ترى فيها ارتباطاً بأمنها القومي بمفهومه الواسع جعلها تسعى لامتلاك العديد من أدوات التأثير والضغط، مما دفع الأطراف المحلية والإقليمية في الصراع السوري إلى إعادة تقييم علاقاتها مع روسيا وتجنب مواجهتها؛ بل والسعي للتقارب معها، بعد أن نجحت موسكو في دعم نظام الرئيس الأسد والحفاظ على بقائه. حتى إن السعودية التي توترت علاقاتها لفترات مع روسيا ووقفت على الجانب المناوئ للنظام قام حاكمها الملك سلمان في الخامس من تشرين الأول/أكتوبر 2017 بزيارتها، فيما اعتُبر أول زيارة رسمية يقوم بها عاهل سعودي إلى موسكو. عكست هذه الزيارة مجموعة من التغيرات في التوجهات السعودية كان من بينها ما عبَّر عنه ديمتري بيسكوف ـ المتحدث الإعلامي للكرملين – بأنه «يؤسس لتقارب في المواقف بين موسكو والرياض حول الأزمة السورية»[75].

وفي إطار سعي روسيا لدور أساسي في الصياغة النهائية لاتفاق التسوية في سورية ونجاح تجربة جولات أستانا في فرض مناطق خفض التصعيد، دعت روسيا بالتزامن مع التحضير لجولة جنيف الثامنة إلى مؤتمر للحوار الوطني السوري في مدينة سوتشي الروسية. هذا المؤتمر حددت

---

(72) «روسيا تدعو أكراد سوريا لمؤتمر سوتشي،» **الشرق الأوسط**، 2018/1/22.

(73) Clemens Hoffmann, Can Cemgil and Kamran Matin, "Syria's Kurds Have Ended up at the Heart of Middle Eastern Geopolitics – Here's Why," The Conversation (9 March 2017), <http://theconversation.com/syriaskurdshaveendedupattheheartofmiddleeasterngeopoliticshereswhy74193>.

(74) ليونيد بيرشيدسكي، «أهداف روسيا أبعد من إنقاذ الأسد،» **الشرق الأوسط**، 2018/1/8.

(75) Taha Abd Elwahed, "Saudi-Russian Summit Next Thursday," *Asharq Al-Awsat English*, 3/9/2017.

موسكو له 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 ثم عادت لترجئه إلى تاريخ لاحق، ويفترض أنه سيسعى لمناقشة صياغة دستور جديد والتحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وبدا من أهدافه أيضاً الحفاظ على الرئيس بشار الأسد على رأس السلطة وتهميش – أو حتى نسف – عملية جنيف بمرجعياتها الدولية عبر إرغام الأطراف على السلام وبدء عملية سياسية تضع روسيا ملامحها العامة[76].

وفي هذا الإطار وفي ظل النجاحات التي حققتها قوات النظام السوري مدعومة بالتدخل الروسي، وسعياً لاستغلال ذلك على طاولة المفاوضات، جاء تصريح الرئيس الروسي بوتين في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 بأنه تم بلوغ «مرحلة جديدة» في الأزمة السورية لكن الوصول إلى حل سلمي سيتطلب تنازلات من كل الأطراف بمن فيهم النظام السوري[77]. وبينما بدا تلميحاً بقرب فشل جولة جنيف الثامنة وإلقاء اللائمة على المعارضة السورية بالتسبب في ذلك، أعلن مندوب روسيا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، أليكسي بورودافكين، في الأول من كانون الأول/ديسمبر 2017 أن تلك الجولة لم تحقق تقدماً ملحوظاً، لأن وفد المعارضة جاء ليناقش إقالة الرئيس بشار الأسد وهو ما اعتبره المندوب «مطلباً عبثياً» وليس موقفاً تفاوضياً ولا يمكن تقبُّله[78]. في المقابل ألقى ستيفان دي ميستورا ـ المبعوث الدولي إلى سورية ـ باللائمة على وفد النظام الذي أراد فقط مناقشة قضية مكافحة الإرهاب، وبالتالي فشلت تلك الجولة في ظل تبادل الاتهامات بين الأطراف.

على الرغم من انعقاد مؤتمر سوتشي في نهاية كانون الثاني/يناير 2018 إلا أنه لم يكن أفضل حظاً من مفاوضات جنيف. فقد غابت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وانسحب عشرات المعارضين من المؤتمر قبل انعقاده. كما كشفت تقارير صحافية عن وجود فجوة كبيرة بين موقفي دمشق وموسكو إزاء تشكيل اللجنة الدستورية، حيث يرفض النظام في سورية أي رعاية دولية للجنة ويتمسك بتشكيلها في دمشق ووفق آليات البرلمان السوري، في حين وزعت روسيا البيان الختامي للمؤتمر وهو ينص على أن يشكل المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا اللجنة ويحدد مرجعياتها[79].

## رابعاً: الدولة الكردية، الطموح والمعوقات

التوافق الكردي حول ضرورة مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية لا ينفي حقيقة أن الأكراد عموماً يتسمون بالانقسام حول قضاياهم الداخلية وعلاقاتهم الإقليمية. يناقش هذا الجزء قضية إقامة الدولة الكردية سواء داخل العراق وسورية أو الدولة الجامعة لأكراد المنطقة.

---

(76) سامر إلياس، «هل تصلح تجارب موسكو بالقوقاز لحل الأزمة السورية؟،» الجزيرة (4 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، <https://goo.gl/zBW7Rc>.

(77) «بوتين: الحل في سوريا يستدعي تنازلات من كل الأطراف،» **الشرق الأوسط**، 2017/11/22.

(78) «روسيا: «جنيف 8» لم تحقق تقدما بسبب شروط المعارضة التعجيزية،» سبوتنيك نيوز بالعربية (1 كانون الأول/ديسمبر 2017)، <https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201712011028001423>.

(79) «وثيقة روسية تحذّر من «دولة كردية» وتراجع دمشق عن «التسوية»،» **الشرق الأوسط**، 2018/2/18.

## 1 ـ الدولة الكردية في العراق وسورية

**الحرب الأهلية التي شهدتها كردستان العراق في منتصف تسعينيات القرن العشرين تلقي بظلالها بين الحين والآخر على أكراد سورية. فالتشرذم الكردي في سورية كان أحياناً يعني أن السلاح قد يستخدمه بعضهم ضد بعض.**

السيطرة التي يمارسها الحزبان الكبيران في شمال العراق – الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني (حتى وفاته) – على الإقليم واقتسام مناصبه السياسية وموارده الاقتصادية بينهما، انعكست أيضاً على علاقاتهما الخارجية. فمن المحللين من يرى أن البارتي – الحزب الديمقراطي الكردستاني – هو جزء من محور يضم الأردن وتركيا (قبل استفتاء الاستقلال الكردي) والسعودية وقطر (قبل تداعيات الأزمة الخليجية الأخيرة)[80]. بينما تدفع العلاقات التاريخية حزب الاتحاد الوطني الكردستاني إلى التحالف مع محور إيران وسورية[81].

كما أن القول بتأييد الأكراد في كردستان العراق لِحقهم في تقرير مصيرهم وتأسيس دولتهم لم يكن ينفي اختلافهم حول توقيت إنشاء تلك الدولة، وهو أمر سينعكس على شكل وماهية الدولة. فالمؤيدون كانوا يرون آنذاك أن الظرف التاريخي زاد من الوعي الإثني للأكراد بذواتهم، وجعل منهم عاملاً حاسماً في السياسات العراقية، سواءٌ في إدارة منظومة الحكم أو محاربة الإرهاب. ونجحت كردستان في اكتساب تأييد قوى غربية، فاعتقد البارزاني أن هذه القوى لن تمانع منح الأكراد فرصة تأسيس دولة تصبح منطقة عازلة ما بين الشرق الأوسط المضطرب والمدخل الشرقي لأوروبا المتمثل بتركيا. لكن التصريحات التي صاحبت الإعلان عن الاستفتاء وما أعقب إجراءه أظهرت اعتراضات دولية لقيام دولة كردستان.

---

(80) لكن توترت علاقة البارتي بتركيا عقب إعلان حكومة كردستان إجراء استفتاء للاستقلال عن العراق. أما عن الأزمة الخليجية فقد بدأت باتهامات لقطر من بعض جيرانها الخليجيين بدعم الإرهاب والسعي للتدخل في شؤون تلك الدول وزعزعة استقرارها. وقد نجم عن ذلك أن قطعت السعودية والإمارات والبحرين واليمن ـ وانضمت إليهم مصر وبعض الدول الأخرى – العلاقات الدبلوماسية مع قطر.

(81) على الرغم من العلاقات المضطربة للنظام السوري مع أكراد سورية إلا أنه استضاف جلال طالباني الذي أعلن من دمشق في مطلع حزيران/يونيو 1975 تأسيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني. واستضافت العاصمة السورية مقارّ الحزب إلى أن انتقلت إلى السليمانية بكردستان العراق في عام 1977. هذا الدعم الذي تلقاه طالباني يمكن تفسيره آنذاك في سياق الخلاف الأيديولوجي الذي ساد بين حزب البعث السوري ونظيره العراقي. لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:
David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (London; New York: I. B. Tauris, 1996), pp. 343-344.

أما المعارضون لقيام دولة كردستان الآن فيرون أنها ستكون فقط تجسيداً لهيمنة حكم الفرد واحتكار السلطة وتفشي الفساد وقمع الرأي وتعطيل البرلمان بقرارات رئاسية. تبرز هنا تصريحات السياسي الكردي الراحل نوشيروان مصطفى – زعيم حركة التغيير الكردية «غوران» – الذي صرح منذ عدة سنوات: «نحن الشعب جميعاً نريد تأسيس الدولة المستقلة.. ولكننا لا نريد دولة شبيهة بالصومال، بل نريد دولة مثل الإمارات»[82]. ثم عاد ليؤكد معارضته لحكم الفرد أو العائلة قائلاً: «لا نريد دولة كالسعودية؛ حيث تسيطر جماعة أو أسرة على مقدرات الأمة. لا نريد شخصاً يعطي لنفسه الحق في البقاء على كرسي السلطة ويصبح فوق القانون»[83]. ولعل كون السليمانية معقلاً لكل من حزب الاتحاد وحركة غوران يفسر ضعف مشاركة مواطنيها في استفتاء الاستقلال مقارنة بالمدن الكردية الأخرى[84].

الحرب الأهلية التي شهدتها كردستان العراق في منتصف تسعينيات القرن العشرين تلقي بظلالها بين الحين والآخر على أكراد سورية. فالتشرذم الكردي في سورية كان أحياناً يعني أن السلاح قد يستخدمه بعضهم ضد بعض، مثلما هاجمت قوات تابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي متظاهرين من أنصار المجلس الوطني الكردي في عفرين في شباط/فبراير2012 [85]. وعلى الرغم من توقيع اتفاق عدم اعتداء بين المجلس والحزب في الشهر ذاته إلا أنهما لاحقاً تبادلا اتهامات بالاختطاف والضلوع في اغتيال شخصيات كردية[86]. ومع اتساع الهوة مجدداً بين الطرفين في أواخر عام 2016، تطورت الأمور إلى سجن عدد من قيادات المجلس الوطني الكردي على يد قوات الأمن الكردية «الأسايش» التابعة للإدارة الذاتية[87]. وعندما قررت قوى كردية (يتزعمها حزب الاتحاد الديمقراطي) إجراء انتخابات في المناطق التي تسيطر عليها على ثلاث مراحل تبدأ في أيلول/سبتمبر 2017 ـ كما أشرنا سابقاً ـ قاطعها المجلس الوطني الكردي الذي رأى أنها تزيد

---

(82) شيرزاد شيخاني، «سجل أنا ضد الدولة الكردية المستقلة،» إيلاف (6 نيسان/أبريل 2017)، <http://elaph.com/Web/Opinion/2017/4/1141977.html>.

(83) "Gorran: Independent Kurdistan Should Not Mirror a Saudi-like Power Structure," *Ekurd Daily Newspaper*, 18/5/2017, <http://ekurd.net/kurdistan-not-mirror-saudi-2017-05-18>.

(84) بلغت نسبة المشاركة الإجمالية في استفتاء كردستان نحو 72 بالمئة، وسجلت السليمانية وحلبجة أقل نسبة بنحو 55 بالمئة. لمزيد من التفاصيل، انظر: «بدء فرز الأصوات في اقتراع استفتاء انفصال كردستان العراق ونسبة المشاركة تتجاوز 72 بالمئة،» آر تي العربية (25 أيلول/سبتمبر 2017)، <https://goo.gl/ckQz6M>.

(85) المجلس الوطني الكردي هو ائتلاف سياسي يضم 15 حزباً وفصيلاً من أكراد سورية، وقد تشكّل المجلس الوطني الكردي في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2011، في أربيل، برعاية رئيس إقليم كردستان العراق آنذاك مسعود البارزاني. جاء ذلك للوقوف أمام سيطرة منافسه الاتحاد الديمقراطي الكردي ـ الموالي لحزب العمال الكردستاني التركي– على المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال سورية، وتشكيله ميليشيا مسلحة وهيئات حكم محلي. تنحدر أغلب فصائل المجلس من الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري، أول حزب كردي يتأسس في سورية عام 1957. لكن يعاب على المجلس محدودية تأثيره في الشارع الكردي. لمزيد من التفاصيل، انظر: «تعرف على المجلس الوطني الكردي،» الجزيرة (25 آب/أغسطس 2017)، <https://goo.gl/zdSRYX>.

(86) "Syria's Kurds: A Struggle Within a Struggle," *Crisis Group Middle East Report,* no. 136 (22 January 2013), p. 32.

(87) زانا عمر، «حرب كردية أهلية باردة... أم تبادل أدوار؟،» **النهار** (بيروت)، 29/11/2016.

الخصومات وتعكس تفرداً بالسلطة. وفي تصريح عكس حجم الاختلاف بين المجلس وحزب الاتحاد الديمقراطي قال رئيس المجلس الوطني الكردي وعضو الائتلاف المعارض، عبد الحكيم بشار: «إن عدد القتلى الكرد المخالفين سياسياً على يد ميليشيات الاتحاد الديمقراطي خلال ثلاث سنوات تجاوز عدد قتلى الكرد على يد النظام خلال نصف قرن»[88]. وهناك أيضاً أحزاب تختلف سياسياً مع الطرفين، سواء المجلس الوطني الكردي أو حزب الاتحاد الديمقراطي وأحزاب الإدارة الذاتية. من تلك الأحزاب الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي الذي يرى رئيسه أن حقوق الأكراد لا يمكن إقرارها إلا بالاتفاق بين مكونات الشعب السوري[89].

ومن ثم فإن المطالبة المتكررة لأكراد سورية بإدارة أمورهم عبر الحكم الذاتي ـ في صورة تتشابه إلى حدٍ ما مع أقرانهم بالعراق – تصطدم بتلك الخلافات الداخلية وذلك التنافس الواضح بين أكراد سورية، وهو ما يلقي بظلاله أيضاً على صعوبة الاتفاق على شكل الدولة التي يمكن أن تجمعهم معاً إذا ما اختاروا المضي قدماً نحو كيانٍ مستقلٍ.

كما ترى بعض الكتابات العربية أن الطبيعة المعقدة إثنياً وطائفياً للمجتمع السوري تدحض أطروحات بعض الأحزاب والقوى الكردية في سورية، التي ترى تلك التحليلات أنها تبالغ في ما يخص نسبة الأكراد في محاولة منها لإعادة استنساخ تجربة أكراد العراق، وطرح «الفدرالية» على أسس عرقية في سورية. وأن الواقع الديمغرافي والجغرافي للمناطق التي يقطنها الأكراد في سورية والمعلومات حول أعدادهم وتاريخهم في المنطقة وأحقيتهم في مناطق بعينها تشير إلى أن الأمر أكثر تعقيداً مما يبدو وأن الأكراد في تلك المناطق ما هم إلا مكوِّن ضمن مكوِّنات أخرى تشترك معهم في الحقوق التاريخية[90].

بل إن الأوضاع الديمغرافية والعوامل الأيديولوجية تجعل من استنساخ تجربة كردستان العراق في روج آفا السورية ليس بالأمر اليسير. فنمط الحكم في أربيل يعتمد على تبني الخطاب القومي الكلاسيكي المدعوم بالإرث النضالي الكردي لعائلة البارزاني وسيطرة أعضاء كبرى العائلات على النخبة السياسية في مشهد تكاد تغيب عنه النساء. لكن ديمغرافيا كردستان سورية تشير إلى خليط عرقي وديني لا يستقيم معه خطاب قومي كلاسيكي سيضع الأكراد حتماً في مواجهة مع جيرانهم العرب[91]. وبينما يبدو تبايناً عن الطبيعة المحافظة لمجتمع كردستان العراق وبخاصةً في أربيل،

---

(88) عبد الرحمن خضر وجلال بكور، «المجلس الوطني الكردي يرفض أي فيدرالية من طرف واحد في سورية،» **العربي الجديد**، 2017/9/21، <https://goo.gl/BhqFsU> .

(89) «عبد الحميد درويش: مصلحة الأكراد في اتفاق بين المكونات السورية،» **الشرق الأوسط**، 27/2/2018.

(90) مهند الكاطع، «الجغرافية البشرية للأكراد في سوريا،» معهد العالم للدراسات (9 تموز/يوليو 2016)، <http://alaalam.org/ar/politics-ar/item/332-5681679>.

(91) عمر، «حرب كردية أهلية باردة... أم تبادل أدوار؟».

تبرز في روج آفا أدوار النساء الكرديات التي تناقلت التقارير الصحافية أدوارهن العسكرية في مواجهة تنظيم الدولة[92].

## 2 ـ الدولة الكردية الجامعة

إذا كان ذاك هو الحال في ما يخص الانقسامات الداخلية للأكراد في الدول التي يحملون جنسياتها، وهو ما انعكس على تصوراتهم لدولهم المستقبلية، فالوضع ليس أفضل حالاً؛ بل أكثر تعقيداً عند الحديث عن دولة كردية جامعة. فإدراكاً منهم بحساسية وضع الأكراد في السياسة التركية كان ساسة كردستان العراق ـ وبخاصة مسعود البارزاني – حرصاء أثناء الصراع في سورية على توجيه رسائل طمأنة إلى تركيا بين الحين والآخر تؤكد عدم التدخل في شؤون دول الجوار عبر الورقة الكردية. فبينما يمكن اعتباره رداً على اتهامات للبارزاني بتحريضه أكراد سورية على المطالبة بنظام فدرالي مقارب لكردستان العراق كشرط للمشاركة في الثورة ضد النظام السوري[93]، صرح البارزاني بأن: «كل جزء من أجزاء كردستان له خصوصية، ولهذا السبب تختلف طريقة حل الأوضاع لكل جزء، وعلى كل جزء أن يدرك الواقع السائد في الجزء الذي يعيش فيه الأكراد. لذا فنحن لا نستطيع أن نصدِّر النموذج الذي لدينا في العراق إلى سورية أو إلى أي جزء آخر». لكن يلاحظ أنه استخدم مصطلح كردستان على إطلاقه. لكن رغم نفيه وجود برنامج لاتحاد إقليم كردستان العراق وكردستان سورية إلا أنه استدرك قائلاً: «لكن من يدري ماذا سيحدث في المستقبل؟ وإنه حق طبيعي لكل أمة أن تتوحد لكن ذلك يتحقق سلمياً وعن طريق الحوار»[94].

لم تمنع تصريحات البارزاني تقديم الدعم والتدريب لأكراد سورية الذين زاد نفوذهم وسيطرتهم على مناطق بشمال سورية بصورة مكّنتهم في آذار/مارس 2016 من إعلان الحكم الذاتي عبر نظام فدرالي في روج آفا (كردستان سورية) التي تضم ثلاث مقاطعات كردية هي كوباني (ريف حلب الشمالي) وعفرين (ريف حلب الغربي) والجزيرة (الحسكة)[95]. لكن هناك خلاف واضح حول ماهية روج آفا. فهي بالنسبة إلى البعض تعد رمزاً للمساواة بين الجنسين ومعقلاً لكفاح بطولي ضد داعش، وهي وللبعض الآخر قاعدة لميليشيا ماركسية تستغل الأطفال

(92) من بين تلك التقارير، انظر، على سبيل المثال: "Why Kurdish Women Joined The Fight Against ISIS," WBUR, Boston's NPR News Station (26 June 2017), <http://www.wbur.org/hereandnow/2017/06/26/kurdish-women-fight-isis> (accessed 27 November 2017), and Ghazi Balkiz and Angela Dewan, "The Women Fighters Who Helped Defeat ISIS in Raqqa," CNN (22 October 2017), <http://edition.cnn.com/2017/10/20/middleeast/raqqa-kurdish-female-fighters/index.html> (accessed 27 November 2017).

(93) وفيق السامرائي، «خيارات سنة العراق.. بين المالكي وبارزاني،» **الشرق الأوسط**، 30/11/2012.

(94) رئيس كردستان لمجلة *l'essentiel* الفرنسية. نقلاً عن موقع حكومة كردستان الإقليمية (9 تشرين الأول/أكتوبر2012). غير أنه بعد 5 سنوات من ذلك التصريح اختار البارزاني المضي قدماً في إجراء الاستفتاء على استقلال كردستان العراق، وعرض الدخول في الحوار فقط بعد ظهور نتيجة الاستفتاء.

(95) «أكراد سوريا يعلنون نظامهم الفدرالي،» إيلاف (6 نيسان/أبريل 2017)، <http://elaph.com/Web/News/2016/3/1078245.html>.

كجنود بعد غسل أدمغتهم بأيديولوجية عبد الله أوجلان. أما تركيا فلا ترى فيها سوى دولة حزب العمال الكردستاني التي تأسست على الجانب السوري من الحدود بدعم أمريكي[96].

كما أن التصريحات السابقة للبارزاني أظهرت في جانبٍ منها أن الأمر لا يخلو من تنافس حول من يتحدث باسم الأكراد إقليمياً؛ فالبارزاني كان دوماً ما يسعى لجعل أربيل هي مفتاح الحل والمتحدث الرسمي لأكراد المنطقة، في حين يرى حزب العمال الكردستاني أنه الأقوى والأجدر بتحمل هذه المسؤولية، أو على الأقل يمكنه القيام بدور مماثل لأربيل[97]. ولعل ذلك يفسر تصريح مسعود البارزاني في أيلول/سبتمبر 2016 الذي أشار فيه إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي احتكر الوضع في سورية ومنع أنشطة التنظيمات الأخرى. لكنه أيضاً في الوقت ذاته ألمح إلى أن التقسيم في سورية قائم ولن تعود البلاد موحدة كما كانت عليه من قبل[98]. ولعل من تداعيات ذلك التنافس أن تولد لدى أكراد سورية وإيران الشعور بسعي أكراد العراق وتركيا لفرض الوصاية عليهم.

## خاتمة

يعود التوتر الذي يشوب العلاقة بين أكراد سورية والمعارضة السورية ـ في جانب كبير منه ـ إلى غياب الثقة بين الطرفين وتبادل الاتهامات؛ فالأكراد لا يشعرون بالارتياح لتلقي المعارضة دعماً من تركيا التي تعلن صراحةً رفضها لدولة كردية على حدودها، أو تنامي دور وحدات حماية الشعب التي ترتبط بحزب العمال التركي الذي تتهمه أنقرة بالإرهاب. في المقابل ترى المعارضة السورية أن الأكراد ينظرون فقط إلى مصلحتهم الخاصة، وفي سعيهم لتلك المصلحة ربما يلجأون إلى ابتزاز الآخر، سواء كان الآخر هو النظام السوري أو المعارضة.

إنَّ فشل قادة كردستان العراق في الذهاب إلى ما بعد الاستفتاء والحكم بإلغائه من المحكمة العليا العراقية جعل من الحديث عن دولة كردية تجمع أكراد المنطقة – على الأقل في المدى القريب– ضرباً من الخيال. وهناك العديد من العوامل التي ستقف حائلاً أمام الحلم الكردي. فبالإضافة إلى المواقف الإقليمية الرافضة لتلك الدولة، فإن التباينات الثقافية والأيديولوجية بين الأشقاء الأكراد تجعل من الصعب إيجاد نظام سياسي يناسبها ويجمعها في إطار واحد. فرغم كون أكراد العراق وأكراد سورية على سبيل المثال الأقرب إلى بعضهما من حيث العلاقات الثنائية ـ وإلى حدٍ ما اللغة ـ إلا أن التوجهات الأيديولوجية ونظم الحكم والإدارة لأكراد البلدين تتباين بشدة.

فبالنظر إلى أربيل التي يسيطر عليها البارزانيون وأنصار الحزب الديمقراطي الكردستاني نجد أن الخطاب السائد تغلب عليه القومية الكلاسيكية الممزوجة بالتفاخر بنضال القيادات الكردية عبر تاريخهم وتبرز أدوار الذكور من النخب القبلية والعائلات المحافظة ويتراجع دور النساء وتسيطر التبعية للقائد والزعيم. أما في روج آفا فالخليط العرقي والديني الذي يميزها وسيطرة وحدات حماية

---

(96) Alaranta, "Turkish Troops in Syria: Is it all about the Kurds from Now on?," p. 6.

(97) خورشيد دلي، «الأكراد والربيع العربي،» الجزيرة (18 أيار/مايو2012)، <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/d2cd424e-1409-4fef-812e-7538e2321343>.

(98) مسعود البارزاني، في حوار خاص لقناة فرانس 24، بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2016، <https://goo.gl/Fby9hi>.

الشعب المرتبطة بأفكار عبد الله أوجالان التي يسيطر عليها مفاهيم المجتمع الديمقراطي، كلها من الأمور التي تجعل القومية الكلاسيكية غير مناسبة لتأسيس نظام حكم ملائم[99].

كان من بين تداعيات استفتاء كردستان العراق أن أدرك أكراد سورية خطورة الاعتماد بشكل كامل على حليف واحد كالولايات المتحدة التي تخلت عن أقرانهم في أربيل، وهو ما دفع القادة الأكراد ليرددوا مقولتهم الشهيرة: «ليس للكردي صديق سوى الجبل». لذا أدرك أكراد سورية أهمية تلاقي المصالح وعملوا على أخذ الحيطة تحسباً لأية مواءمات بين أطراف النزاع وحلفائهم تطيح بهم من المعادلة السورية، فقاموا بفتح قنوات اتصال والاستعانة أيضاً بالروس الذين وفروا لهم دعماً لوجستياً أتاح لهم تحقيق مكاسب على حساب تنظيم الدولة. لكنهم أيضاً أدركوا أن للدعم الروسي حدوداً ترتبط بعلاقة موسكو بأطراف إقليمية مثل تركيا، وأن موسكو في لحظاتٍ ما ستعطي الأولوية لمصلحتها مع نظام الرئيس الأسد مثلما بدا واضحاً في معركة عفرين. في السياق ذاته أضحى لزاماً على الأكراد عدم الاستهانة بالفاعلين الإقليميين وقوتهم على أرض سورية وهي القوة التي خلقت أوضاعاً وتوازنات لا يمكن تجاهلها □


صدر حديثاً

## الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية

**د. باسل البستاني**

بدأ الموقف المعارض لهيمنة النيوليبرالية فعلياً في تتابع أيضاً مع «نهج التنمية البشرية» (1990)، تبعته أجندة «الأهداف الإنمائية للألفية» (2000 – 2015)، ونموذج «الثروة الشاملة» (2012)، وأجندة «أهداف التنمية المستدامة» (2016 – 2030)، وانفتاح دينامية «صناديق الثروة السيادية» كآلية على الصعيد المالي الدولي.

هذا الكتاب يوّثق ويحاور بالتفصيل انطلاقة ومسار زخم التيارين الإنساني والنيوليبرالي بكل مكوناتهما، لينتهي برصد تعاظم القناعة بأن نظام الرأسمالية النيوليبرالية قد بلغ مداه وأنه يسير نحو نهايته. في مقابل وجود علائم لارتقاء البديل المتمثّل بكينونة ثلاثية مدمجة اقتصادية واجتماعية وبيئية تلتئم في حاضنة الاستدامة. إنها بشائر ولادة نهج «التنمية الإنسانية الشاملة». وتلكم هي بداية حصاد المواجهة.

**238 صفحة**
**الثمن: 12 دولاراً**
**أو ما يعادلها**


(99) عمر، «حرب كردية أهلية باردة... أم تبادل أدوار؟».

# استقلال القضاء التونسي بعد الثورة

**ماهر عبد مولاه(*)**

أستاذ مساعد في المعهد العالي للدراسات التجارية، صفاقس – تونس.

**«ما دام القضاء والعدالة في البلاد بخير فكل البلاد بخير»(**)**

ونستون تشرشل

## مقدمة

يقول المفكر عبد الرحمن بن خلدون: «الظلم مؤذن بخراب العمران...»، وقد حرصت عدة حضارات على استنباط مفاهيم ووضع بعض الآليات والمؤسسات للحؤول دون تفاقم الانتهاكات. من بين أهم المؤسسات والآليات المتعارف عليها في هذا المجال، القضاء العادل[1].

يضطلع القضاء العادل بدور جوهري في المحافظة على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي كما يسهم بقسط كبير في إنعاش الاقتصاد بما أنه يشجع رجال الأعمال على الاستثمار (الداخلي والخارجي) دون خشية على أموالهم من السطو عبر الفساد والرشوة، وخصوصاً في غياب وسائل ردع ناجعة.

**يضطلع القضاء العادل بدور جوهري في المحافظة على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي كما يسهم بقسط كبير في إنعاش الاقتصاد بما أنه يشجع رجال الأعمال على الاستثمار (الداخلي والخارجي) دون خشية على أموالهم من السطو عبر الفساد والرشوة.**

(*) البريد الإلكتروني: maherabdmouleh@gmail.com.

(**) سأل رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل مستشاريه عن حال القضاء في بلاده إبان الحرب العالمية الثانية بعد أن دُمِّرت البنى التحتية ووصل الاقتصاد البريطاني إلى الحضيض...، فأجابوه أنه بخير فقال مقولته الشهيرة هذه.

(1) John Rawls, *Théorie de la Justice*, traduite de l'anglais par Catherine Audard (Paris: La Découverte, 2003), p. 17.

**يُعدُّ تخصيص باب للسلطة القضائية (الباب الخامس)، في دستور 2014 مؤشراً مهمّاً؛ إذ لا يمكن الحديث عن استقلال القضاء من دون الإقرار بأنّ القضاء سلطة شأنها شأن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.**

لذلك يجب أن يتمتع القضاء بمبادئ تُمكّن القاضي من ممارسة مهنته بكل حرية، للمساهمة في إقامة العدل بين الناس وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة، من دون خوف أو خشية من ردود أفعال أصحاب السلطة والنفوذ والجاه[2].

ومن بين المبادئ الرئيسية التي طوّرها بعض الفلاسفة وعلماء القانون والسياسة في مجال العدالة، مبدأ استقلال القضاء، وذلك في إطار نظرية الفصل بين السّلط. مع العلم أن السلطة القضائية كانت محل جدل في ما يتعلق بمكانتها صلب السّلط، إذ اعتبرها الكثير من كبار المفكرين المعاصرين جزءاً من السلطة التنفيذية.

لقد كُرِّس استقلال القضاء على مستوى القانون الوضعي المعاصر في الفصل 16 من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن عام 1789. كما اعتنى المجتمع الدولي بهذه المسائل، فوقع تكريس الجمّ من المبادئ على مستوى النصوص والاتفاقيات الدولية (الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة)، حتى تكون مرجعاً قانونياً وأخلاقياً للدول. نذكر في هذا الصّدد، الفصل 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والمادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1966). كما تطرقت اتفاقيات إقليمية و«إعلانات» متعددة إلى مبدأ استقلال القضاء والمحاكمة العادلة ومبدأ حياد القاضي.

أما على مستوى القانون الداخلي، فيُعتبر القضاء المستقل من أهم الركائز الدستورية. لذا خصّص الدستور التونسي لسنة 1959 باباً للسلطة القضائية، لكن هذا لم يمنع هيمنة السلطة التنفيذية على المؤسسة القضائية، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الانحرافات وأصبح من الضروري إدخال إصلاحات كبيرة على المؤسسة القضائية.

يندرج الدستور الجديد (لسنة 2014) في هذا السياق، إذ وردت في الباب الخامس العديد من التنصيصات المتعلقة باستقلال القضاء. واشتمل هذا الباب على ما يقارب 23 فصلاً (مقابل 20 فصلاً للسلطة التشريعية و31 فصلاً للسلطة التنفيذية)، تعلقت بالسلطة القضائية واستقلال القضاء. كما ورد الكثير من المبادئ الداعمة لاستقلال القضاء موزعة بين توطئة الدستور والأبواب المتعلقة بالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والهيئات الدستورية التي وضعها المجلس الوطني التأسيسي كضمانات دستورية.

---

(2) ماهر عبد مولاه، **حقوق الإنسان والحريات العامة في تونس** (تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014)، ص 214 وما بعدها.

فهل أن هذه التنصيصات الدستورية الواردة في الدستور التونسي الجديد كافية للارتقاء بالقضاء التونسي من قضاء تابع وخاضع (قبل الثورة)[3]، إلى قضاء مستقل وناجع؟

وهل من شأن تكريس استقلال القضاء كما ورد في الدستور تمكين هذا الجهاز من سلطات واسعة قد تؤدي إلى تغوُّله (على غرار ما اصطُلح عليه بحكومة القضاة)، وبالتالي إحداث إخلالات في التوازن داخل أجهزة الدولة ووحدتها؟

وهل تتعلق مسألة استقلال القضاء بالدستور بمعزل عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال عنصرين رئيسيين:

نبرز أولاً سعي المجلس الوطني التأسيسي وكذلك مجلس نواب الشعب إلى إنشاء قضاء مستقل من خلال بعض الضوابط التي أُقرّت في هذا المجال.

وسنتطرق في الجزء الثاني إلى البحث في العناصر التي تفيد سعي السّلط إلى ممارسة نوع من الرقابة على السلطة القضائية بغية إحداث نوع من التوازن، مع إبراز بعض الصراعات المترتبة على التنصيص على استقلال القضاء.

**إن السلطة القضائية في الدستور الجديد لا تقتصر على القضاء العدلي مثلما هو الحال في دستور 1959، بل تشمل القضاءين الإداري والمالي، والمحكمة الدستورية والنيابة العمومية بما أنها جزء من القضاء العدلي حسب الفصل 115 من الدستور.**

## أولاً: ضوابط استقلال القضاء

يتجلى تكريس استقلال القضاء من خلال العديد من التنصيصات المتعلقة بإنشاء سلطة قضائية في بُعدَيها الهيكلي والوظيفي، ومن خلال إيجاد آليات تضمن استقلاليتها.

### 1 ـ القضاء سلطة مستقلة في بعديها الهيكلي والوظيفي

يُعدُّ تخصيص باب للسلطة القضائية (الباب الخامس)، في دستور2014 مؤشراً مهمّاً؛ إذ لا يمكن الحديث عن استقلال القضاء من دون الإقرار بأنّ القضاء سلطة شأنها شأن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. لذا لم يكتفِ المجلس الوطني التأسيسي بالتنصيص على السلطة القضائية من خلال هذا العنوان، بل شدد في صلب الفصل 102 على أنّ القضاء سلطة. كما ذُكرت السلطة القضائية ثلاث مرات صلب القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء.

ولا يُعَد الاعتراف بسلطة القضاء سابقة في القانون التونسي، إذ إن دستور1959 خصص بدوره باباً (الباب الرابع)، اعتبر فيه القضاء سلطة، من دون الإشارة إلى ذلك من خلال الفصول

(3) Maher Abdmouleh, *Partenariat Euro-méditerranéen, promotion ou instrumentalisation des droits de l'homme* (Paris: L'Harmattan, 2010), p. 32.

الأربعة (الفصول 64 و 65 و 66 و67)، المخصصة لهذا الباب[4]. كما لم تقع الإشارة إلى السلطة القضائية من خلال قانون المجلس الأعلى للقضاء ولا ضمن بقية النصوص القانونية التي كانت تنظم سير العدالة. واستمر تهميش السلطة القضائية حتى في الفترة الانتقالية (2011 ـ 2014)، إذ نص الفصل 17 من المرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 آذار/مارس 2011 المتعلق بتنظيم السلط العمومية، على السلطة القضائية، دون إحداث تغييرات على القوانين التي يجري بها العمل، التي تتمحور حول استقلال القضاء، وقد أثار ذلك استياءً كبيراً.

وقد جاء التركيز على إقرار السلطة القضائية تحت الضغوط التي مارسها القضاة من خلال توصيات المرصد التونسي لاستقلال القضاء الذي أنشئ في الفترة الانتقالية في إثر تعليق العمل بالدستور وحل المجلس الأعلى للقضاء (كانون الأول/ديسمبر 2012).

**بالرغم من أهمية مبدأ استقلال القضاء تبقى لثقافة الدولة وسياستها الكلمة الأخيرة، إذ تفيد العديد من التجارب أن هذا التنصيص لصالح استقلال القضاء لا يؤدي بالضرورة إلى الاستقلال الفعلي.**

تجدر الإشارة إلى أن السلطة القضائية في الدستور الجديد لا تقتصر على القضاء العدلي مثلما هو الحال في دستور 1959، بل تشمل القضاءين الإداري والمالي، والمحكمة الدستورية والنيابة العمومية بما أنها جزء من القضاء العدلي حسب الفصل 115 من الدستور. وبهذا تكون المنظومة الهيكلية القضائية قد اكتملت على مستوى الشكل، وأوكلت إليها مهمات حساسة أهمها إقامة العدل وعلوية الدستور وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات (الفصل 102). واللافت للانتباه أن الدستور قد خصّ السلطة القضائية، دون سواها، بحماية الحقوق والحريات من خلال الفصل 49 الذي يُعتبر من الفصول المفصلية في دستور2014 [5].

ويرى بعض الفقهاء أن هذه الوظيفة (حماية الحقوق والحريات)، الموكولة للقضاء تندرج في مفهوم الدولة نتيجة استئثارها بالفصل في النزاعات والخصومات وتحقيق العدالة...، بدلاً من أخذ الأفراد حقوقهم ودفع خلافاتهم بأنفسهم. لا يمكن تحقيق هذه الأهداف من دون إرساء مبادئ استقلال القضاء «وعدم إنشاء محاكم مؤقتة أو استثنائية أو خاصة، بل يجب أن يكون النظام القضائي موحداً ماسكاً بزمام السلطة القضائية بمفرده وذلك كونها تتمتع بالولاية العامة على الأشخاص والأموال جميعاً ولها حقّ الفصل في المنازعات كافة»[6]. وتمشياً مع هذا التصور نص الفصل 110 من الدستور التونسي الجديد على منع إحداث محاكم استثنائية. ونذكر في هذا المقام أن السلط التونسية بادرت سنة 1987 (تاريخ إزاحة الحبيب بورقيبة عن السلطة واعتلاء زين

(4) رياض الجمل، «استقلال القضاء اليوم،» **مجلة بحوث ودراسات قانونية**، العدد 6 (2011)، ص 97.
(5) عبد مولاه، **حقوق الإنسان والحريات العامة في تونس**، ص 85.
(6) المصدر نفسه.

العابدين بن علي سدة الحكم)، بإلغاء محكمة أمن الدولة التي تُعتبر محكمة استثنائية بما أنها تنظر في القضايا ذات الطابع السياسي. وكانت بمثابة سيف مسلط على رقاب المعارضة السياسية.

انطلاقاً من التنصيصات الدستورية التي أشرنا إليها، نستخلص أنّ وظيفة السلطة القضائية متنوعة، ومتشعبة ومنصهرة في دينامية المطالب التي نادى بها الشعب والقضاة أنفسهم وبخاصة بعد الاحتجاجات التي أدت إلى تغيير النظام السياسي التونسي[7]. ولكن الضامن للممارسة الفعلية لتلك الوظيفة هو استقلال القضاء. فالإقرار بأن القضاء سلطة لا يكفي لضمان استقلاليته، بل يجب تجسيد ذلك المبدأ على مستوى الممارسة القانونية، كما يقر بذلك المعنيّون مباشرة بالشأن القضائي وأبرز الفقهاء مثل جيرار كورني (Gérard Cornu).

على هذا الأساس أقرّ المجلس الوطني التأسيسي ضمن دستور 2014 العديد من النصوص ذات الصلة. فجاء في التوطئة أن الدولة «تضمن علوية القانون واحترام الحريات وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات». يُفهم من ذلك أن استقلال القضاء جزء لا يتجزأ من منظومة متكاملة تُصان فيها الحقوق والحريات تطبيقاً لمفهوم الديمقراطية الحديثة وبناءً للنظام الجمهوري مثلما أشارت إليه التوطئة في سياق آخر «تأسيساً لنظام جمهوري ديمقراطي تشاركي، في إطار دولة مدنية السيادة فيها للشعب عبر التداول السلمي على الحكم بواسطة الانتخابات الحرة وعلى مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينهما...».

إلى جانب التوطئة، تضمنت بعض الأحكام الدستورية العديد من التنصيصات الهادفة إلى إنشاء قضاء مستقل، فورد صلب الفصل 109 تحجير كل تدخل في سير القضاء. كما أشار القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء في ستة مواضع تقريباً إلى استقلال القضاء (وكذلك استقلال القاضي)، وهذا مؤشر مهمّ.

توازياً مع هذه التنصيصات، نصّ الدستور في الإطار نفسه على بعض المبادئ المتعلقة بالقاضي. فورد بالفصل 102 أنّ «القاضي مستقل لا سلطان عليه في قضائه لغير القانون». وإلى جانب هذا النص الجوهري الذي من شأنه حماية القاضي، هناك عناصر أخرى من شأنها تعزيز استقلاليته، على غرار التشديد على النزاهة والحياد (الفصل 103).

بالرغم من أهمية مبدأ استقلال القضاء تبقى لثقافة الدولة وسياستها الكلمة الأخيرة، إذ تفيد العديد من التجارب أن هذا التنصيص لصالح استقلال القضاء لا يؤدي بالضرورة إلى الاستقلال الفعلي، فالكثير من البلدان العربية رغم تضمينها استقلال القضاء لا تزال تشكو بعض الممارسات التي تنال من استقلال القضاء والفصل بين السلط، وقد يصل الحدّ إلى تبرير الدمج بين السلط.

ففي تونس، حاول البعض تبرير ضرورة خضوع القضاء للسلطة التنفيذية في إثر الاستقلال معتبراً أن الدولة الفتية بحاجة إلى سلطة قوية (ومركزية)[8] لرفع تحديات التنمية والقضاء على

(7) الجمل، المصدر نفسه، ص 94.

(8) المصدر نفسه، ص 97.

الأمية والتخلف والنعرات القبلية. لكن هذا التمشي أضرّ بمؤسسات الدولة وبالتنمية، وأصبح القضاء في بعض الأحيان وسيلة لإضفاء نوع من الشرعية على الفساد والاستبداد وانتهاك الحقوق والحريات العامة. واللافت للانتباه أن الضغوط المسلطة على القضاء لا ترد من جانب السلطة التنفيذية فحسب، ذلك أن الإعلام والمجتمع المدني وكذلك العائلة، تنهضُ بدور في هذا المجال.

وحتى خلال الفترة الانتقالية (بعد الثورة)، كان القضاء في تونس موضع تجاذبات، من خلال التدخلات والضغوط التي مورست عليه[9]. على سبيل المثال، اعتبر البعض أن الإجراءات التي أقدم عليها وزير العدل والتي قام بموجبها بعزل 82 قاضياً، تعد انتهاكاً صارخاً لمبدأ استقلال القضاء. وقد كان لهذه العوامل أثر لدفع المعنيين بالشأن القضائي (وبخاصة القضاة) الضّغط من أجل وضع ضمانات دستورية قصد التصدي للانحرافات ومحاولات نسف مبادئ استقلال القضاء.

## 2 ـ ضمانات استقلال القضاء

تتمثل أهم الضمانات المكرسة لفائدة استقلال القضاء في تلك المتعلقة بالانتداب وصولاً إلى التقاعد، في تفعيل دور المجلس الأعلى للقضاء وفي إقرار مبدأ الاستقلالين المالي والإداري.

### أ ـ ضمانات لفائدة القاضي

تندرج عدة عناصر ضمن الضمانات التي يتمتع بها القاضي، وتتعلق أساساً بالانتداب، والترقية، والنقلة، والحصانة الجزائية، والعزل، ونظام التقاعد...

في ما يخصّ التسمية فإنها تتمّ بأمر رئاسي بناء على رأي مطابق من المجلس الأعلى للقضاء (الفصل 106). ورغم الانتقادات التي استهدفت هذا الفصل، فإن اللجوء إلى المجلس الأعلى للقضاء والتقيّد برأيه (رأي مطابق)، يعتبر مسألة جوهرية من بين الضمانات التي وردت بالدستور. وتتم كذلك تسمية القضاة السامين بأمر رئاسي بالتشاور مع رئيس الحكومة، بناء على ترشيح حصري من المجلس الأعلى للقضاء (الفصل 106 من الدستور). مرة أخرى يتعرض الفصل 106 للنقد من جانب البعض، وذلك في ما يخص مدلول الترشيح الحصري.

لا يُنقل القاضي إلا برضاه ولا يُعزل، كما لا يمكن وقفه عن العمل، أو إعفاؤه، أو تسليط عقوبة تأديبية عليه، إلا في الحالات، وطبق الضمانات، التي يضبطها القانون، وبموجب قرار يعلله المجلس الأعلى للقضاء. وإذا كان التنصيص على أنّ القاضي لا ينقل إلا برضاه ضماناً مهماً من أجل استقلال القضاء، كونه يمنحه الشعور بالطمأنينة في ممارسته لمهنته، إلا أنّ حسن تسيير هذا المرفق العمومي يتطلب في بعض الأحيان نقل القاضي، ولو بدون رضاه (نقل لضرورة العمل)، مثلما نص على ذلك الفصل 48 من قانون المجلس الأعلى للقضاء.

كما يتمتع القاضي بحصانة جزائية، فلا يمكن تتبعه أو إيقافه ما لم ترفع عنه، إلا وفي حالة التلبس فيجوز إيقافه وإعلام مجلس القضاء الراجع إليه بالنظر الذي يبت مطلب رفع الحصانة

(9) عبد مولاه، المصدر نفسه، ص 44.

(الفصل 104 من الدستور). ويبت المجلس القضائي (العدلي، الإداري أو المالي)، مطلب رفع الحصانة حسب صريح الفصل 45 (الفقرة الأولى) من قانون المجلس الأعلى للقضاء.

هذه الضمانات تهم القضاء العدلي والإداري والمالي وتشمل النيابة العمومية المنضوية تحت السلطة القضائية.

وفي إطار مبدأ حياد القاضي، حرص المجلس التأسيسي على تأكيد هذا المبدأ من خلال الفصل 103 من الدستور الذي نص على أنه «يُشترط في القاضي الكفاءة. ويجب عليه الالتزام بالحياد والنزاهة، وكلّ إخلال منه في أدائه لواجباته موجب للمساءلة. كما نصت الفقرة الثانية من الفصل 45 من قانون المجلس الأعلى للقضاء على أن هذا الأخير يعتمد عند النظر في المسار المهني للقضاة على مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية والكفاءة والحياد والاستقلالية. ويراعي لهذه الغاية المقتضيات والمبادئ الواردة بالدستور والمعاهدات الدولية والمعايير والشروط المنصوص عليها بالأنظمة الأساسية للقضاة.

وللتذكير فإن مجلس نواب الشعب تراجع في آخر قراءة لمشروع قانون المجلس الأعلى للقضاء عن التذكير ضمن الفصل 32 على منع القاضي من الانتماء إلى الأحزاب السياسية ووجوب تقديم تصريح على الشّرف بعدم الانتماء وعدم العضويّة في مكاتب الهيئات التّمثيليّة مع تقديم ما يفيد الاستقالة عند الاقتضاء.

هذه التنصيصات التي تهدف إلى التّحقّق من حياد القاضي لا تعني أنّ هذا الأخير هو مجرد تكنوقراط (Technocrate)، غير مطلع على الواقع السياسي والحقوقي، فالدولة لا تسهر على تكوينه في المواد القانونية تلك التي تمكنه فقط من الاضطلاع بوظيفته، بل يتلقى كذلك تكويناً و«رسكلةً» في حقوق الإنسان. وقد تعزز هذا التمشي في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتعاون «مع مكتب الأمم المتحدة للإنماء والتوصل إلى إبرام اتفاقية دعم قدرها إجمالاً حوالي 4 مليار دولار تخصص للرسكلة والتكوين وتوفير بعض التجهيزات»[10].

كما أن الوضع المعنوي والمادي له تأثير بالغ في القاضي. وفي هذا الشأن يقول أحد القضاة المتحمسين لإنشاء قضاء مستقل بعد الثورة، «... لا بدّ من أن يعيش القاضي في ظروف مريحة من الناحية المادية حتى يتخلص من الضغوط من مختلف الجهات التي يمكن أن تؤثر في أداء القاضي واستقلاليته وحتى لا يتعرض شريف لظلم ولا ييأس ضعيف من عدله. فالجانب المادي مهمّ في حياة القاضي باعتباره يفصل في نزاعات وملفات تتضمّن أطرافاً لها من الجاه والقدرة المادية ما يكفي للتأثير على سير القضايا وحتى لا يظلّ الباب مفتوحا أمام هؤلاء كان لزام الاعتناء بالقاضي من الناحية المادية درءا لأية شبهات ودرءاً لأية إغراءات من الممكن أنّ تطاله»[11].

لهذه الاعتبارات، ورد بالفصل الرابع من قانون المجلس الأعلى للقضاء أن الجلسة العامة (الهيكل الجامع للمجالس القضائية الثلاثة) تضبط المنح والامتيازات المخوّلة لأعضاء المجلس

---

(10) بوابة العدل في تونس، ص 1، <http://www.e_justice.tn/index.php?id=1195>.

(11) إيمان بن عزيزة، «استقلال القضاء اليوم في تونس: ما هي شروط تحقيقه،» **الشروق**، 2011/6/7، ص 1.

وتصدر قراراً في ذلك ينشر بالرائد الرسمي. وبهدف تجسيد هذه المبادئ المعلنة، قد وقع التنصيص صلب الدستور على بعث المزيد من الآليات والهيئات، أهمها المجلس الأعلى للقضاء.

**ب- ضمانات من خلال المجلس الأعلى للقضاء**

ما لا شك فيه أن أهم مؤشر على خضوع القضاء التونسي للسلطة التنفيذية قبل الثورة يتمثل بتركيبة المجلس الأعلى للقضاء، إذ «كان الرئيس السابق يترأسه ويعيّن أغلبية أعضائه، فيما كانت وزارة العدل تديره. وكان المجلس طبقاً للقانون الأساسي للقضاة هو المسؤول عن تعيين القضاة وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم، وكانت السلطة تستخدمه أداة لردع القضاة المعارضين[12]. لذا كان أهم مطلب لأغلب القضاة والسياسيين والأكاديميين...، هو صياغة قانون أساسي جديد لا يتيح للسلطة التنفيذية التلاعب بالمؤسسة القضائية.

وبالعودة إلى الدستور والقانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء نجد أن هذا المجلس يتكون من أربعة هياكل هي:

- مجلس القضاء العدلي؛
- مجلس القضاء الإداري؛
- مجلس القضاء المالي؛
- والجلسة العامة للمجالس القضائية الثلاثة.

يضمن المجلس الأعلى للقضاء حسن سير القضاء واستقلالية السلطة القضائية - في نطاق صلاحياتها - طبق أحكام الدستور والمعاهدات الدولية المصادق عليها (الفصل الأول من قانون المجلس الأعلى للقضاء). وتقترح الجلسة العامة للمجالس القضائية الثلاثة الإصلاحات وتبدي الرأي في مقترحات ومشاريع القوانين المتعلقة بالقضاء التي تعرض عليها وجوباً، ويبتّ كل من المجالس الثلاثة في المسار المهني للقضاة وفي التأديب (الفصل 114 من الدستور). وهذا ما أقرّه كذلك قانون المجلس الأعلى للقضاء ضمن الفصل 45.

وفي إطار التأديب، من المهم التذكير بأن الهيئة الوقتية للقضاء العدلي، رغم دورها الذي لا يعدو أن يكون مؤقتاً، اتخذت (أواخر شباط/فبراير 2016) بعض القرارات الجريئة تمثلت بعزل 22 قاضياً بتهمة «قبول منافع مادية وفقدان مقومات الحياد والنزاهة والأمانة...»[13]، مع الحرمان من المرتب بتهمة «الإخلال بمبادئ الحياد وإتيان سلوك يمس من شرف القضاء وكرامة القاضي»[14]. هذه القرارات غير المسبوقة تقيم الدليل على وجود إرادة للتصدي للفساد وأن ما قيل أن هذا السلك (من خلال الهيئة الوقتية للقضاء العدلي)، فاقد للاستقلالية ويخضع للمحاباة...، عارٍ من الصحة.

---

(12) «تونس - المجلس الأعلى للقضاء إرث لبن علي وينشط بعد الثورة،» تورس، 21 أيار/مايو 2011، ص1، <http://www.turess.com/alhiwar/18141>.

(13) صباح الشابي، «عزل وتوبيخ 55 قاضياً ورفع الحصانة عن 40 آخرين... لهذه الأسباب،» **الصباح** (تونس)، 2016/2/25، ص 6.

(14) المصدر نفسه.

بالرجوع إلى المجلس الأعلى للقضاء، هناك العديد من المبادئ التي تعتبر مكسباً في إطار ضمانات استقلال القضاء، مثل إقرار مبدأ الانتخاب. في هذا السياق ينص الفصل 112 من الدستور على أن كل هيكل من الهياكل القضائية يتركب على النحو التالي:

ثلثا أعضائه قضاة أغلبهم منتخبون وبقيّتهم معيّنون بالصفة، والثلث المتبقّي من غير القضاة، هم من المستقلّين من ذوي الاختصاص، على أن تكون أغلبية أعضاء هذه الهياكل من المنتخبين. ويباشر الأعضاء المنتخبون مهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات. ينتخب المجلس الأعلى للقضاء رئيساً له من بين أعضائه من القضاة الأعلى رتبة. وتكريساً لهذا التوجّه الدستوري، ورد بالفصول 10 و11 و12 من القانون الأساسي للمجلس الأعلى للقضاء، بأن المجالس القضائية الثلاثة (العدلي، الإداري والمالي)، تتكون من 15 عضواً، من بينهم 6 قضاة منتخبين من نظرائهم و4 قضاة معيَّنين بالصفة والبقية من المستقلّين.

## ج- الاستقلال المالي والإداري

من المتعارف عليه أن الاستقلال المالي والإداري هو أحد أسس استقلالية المؤسسات، حتى لا تكون خاضعة لطرف من الأطراف. ويندرج هذا العنصر ضمن المعايير الدولية لاستقلال القضاء الصادرة عن مركز دعم العمليات الانتقالية الدستورية بكلية الحقوق بجامعة نيويورك.

**إنّ «إزالة مظاهر تبعية القضاء للسلطة السياسية يفترض حتماً إرساء دعائم قضاء مستقل عن جميع الضغوط التي تمارسها السلطة التشريعية وخاصة السلطة التنفيذية». لكن يجب أن لا تؤدي تلك الاستقلالية إلى الإخلال بالتوازنات داخل أجهزة الدولة.**

وجاء إذن الفصل 113 من الدستور التونسي الجديد ليؤكد هذا التوجه، إذ ينص على أن المجلس يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي والتسيير الذاتي، ويعدّ مشروع ميزانيته ويناقشه أمام اللجنة المختصة بمجلس نواب الشعب.

في نفس السياق ينص الفصل الأول من القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء على أن هذا الأخير مؤسسة دستورية ضامنة في نطاق صلاحياتها حسن سير القضاء واستقلالية السلطة القضائية طبق أحكام الدستور والمعاهدات الدولية المصادق عليها. ويتمتّع المجلس الأعلى بالاستقلال الإداري والمالي والتسيير الذاتي وله السلطة الترتيبية في مجال اختصاصه.

إن مجمل العناصر التي أتينا عليها تفيد أن استقلال القضاء في تونس مكسب، ومطلب حقوقي ناضلت من أجله أجيال، منذ نشأة دولة الاستقلال (1956) إلى اليوم بما أن بعض التشريعات ما زالت قيد الدّرس، والتي يُنتظر أن تُسهم في تكريس المنظومة القضائية المنشودة. لكن رغم هذا الإجماع الظاهر على تكريس هذه المبادئ الكونية، شكّل استقلال القضاء موضوع جدال داخل المجلس الوطني التأسيسي ومجلس نواب الشعب والأسرة القضائية والقطاعات التي تعمل وتسهم في إقامة العدالة والدفاع عن الحقوق والحريات، خاصة قطاع المحاماة. وقد أبدى البعض نوعاً من التحفظ عن الصياغة المتعلقة أساساً بتركيبة المجلس الأعلى للقضاء مع تأكيده ضرورة إرساء قضاء مستقل ومتوازن ينسجمُ مع متطلبات وحدة الدولة والمجتمع المدني ودولة القانون...، كل هذا يقتضي إخضاع القضاء لنوع من الرقابة دون المساس بالاستقلالية.

## ثانياً: واقع الضغوط على استقلال القضاء

إنّ «إزالة مظاهر تبعية القضاء للسلطة السياسية يفترض حتماً إرساء دعائم قضاء مستقل عن جميع الضغوط التي تمارسها السلطة التشريعية وخاصة السلطة التنفيذية»[15]. لكن يجب أن لا تؤدي تلك الاستقلالية إلى الإخلال بالتوازنات داخل أجهزة الدولة، لأن ذلك يمكن أن يؤثر سلباً في وحدة الدولة ومبادئ العدالة ودولة القانون والمحاكمة العادلة. لهذه الأسباب يعارض العديد من الباحثين البارزين مبدأ استقلال القضاء على غرار ليون ديغوي وموريس هوريو وميشال تروبيه وشارل إيزنمان (Léon Duguit, Maurice Hauriou, Michel Troper, Charles Eisnmann) ويقرّون بوجود سلطتين (تشريعية وتنفيذية)، لا ثالث لهما، أما القضاء فهو مكلف بتسيير المرفق العام القضائي.

لاستقلال القضاء هناك علاقة وثيقة بمفهوم الدولة ونظام الحكم فيها القائم على تعدد وترابط الوظائف والهياكل المكلفة بتحقيق هذه الوظائف وبضرورة أن يكون كل هيكل مسؤولاً عن أعماله. والحديث عن المسؤولية في هذا الإطار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم دولة القانون التي تعني أن الدولة هي التي تضع قواعد الحكم وفي نفس الوقت تلتزم هي ذاتها بالخضوع لها. ومن هذا المنظار يرى البعض ضرورة إخضاع السلطة القضائية لنوع من الرقابة.

يبدو أن المجلس الوطني التأسيسي في تناوله للسلطة القضائية كان واعياً بضرورة «تقييد» صلاحيات السلطة القضائية، إذ نصت توطئة الدستور على ضرورة تأسيس «نظام جمهوري ديمقراطي تشاركي، في إطار دولة مدنية السيادة فيها للشعب عبر التداول السلمي على الحكم بواسطة الانتخابات الحرة وعلى مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينها».

هذه الرقابة المعلنة بالبحث عن التوازن، التي تتم من خلال المجلس الأعلى للقضاء والتي لم تُرض القضاة الذين يتوقون إلى سلطات أشمل، لم تمنع بعض الأوساط (من سياسيين وحقوقيين)، من السعي لمزيد تقليص سلطات هؤلاء.

### 1 ـ استقلالية القضاء وضرورة الرقابة

رغم الإرادة الظاهرة داخل المجلس الوطني التأسيسي ومجلس نواب الشعب لإنشاء قضاء مستقل، باعتباره سلطة تضاهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، فإنّ بعض الأحكام الدستورية والفصول المتعلقة بقانون المجلس الأعلى للقضاء، تشير إلى ضرورة وضع بعض القيود وممارسة رقابة على الجهاز القضائي. هذه الرقابة ليست بدعة، بما أنها تندرج ضمن المعايير الدولية، وهي ما يعبَّر عنها بواجب المساءلة مثلما ورد في الوثيقة التوجيهية الصادرة عن مركز الديمقراطية بنيويورك، الفقرة (د)، التي نصت على ضرورة خضوع القضاة دوماً للمساءلة بشأن سلوكهم، إذ من الممكن صرف أو تأديب القضاة فقط لدواعي سوء السلوك الفعلية، أو غياب الأهلية، أو عدم القدرة؛ وذلك بالاستناد إلى معايير موضوعية ومقاييس يتم تحديدها مسبقاً وعبر إجراءات

(15) نذير بن عمو، «الفصل بين السلطات واستقلال القضاء،» **الصباح** (تونس)، 2014/1/16، ص 10.

تتضمّن مراجعة قضائية صحيحة. هذه التنصيصات هي في حقيقة الأمر دعامة لدولة القانون، التي قوامها خضوع جميع السلط للمساءلة ولا أحد فوق القانون (سيادة القانون).

تنسحب هذه الرقابة على المجلس الأعلى للقضاء، بما أنه يضم بعض الأعضاء من غير القضاة وكذلك قضاة معينين بالصفة. ولتعزيز هذه الرقابة سعت السلطة التأسيسية إلى تقليص عدد القضاة المنتخبين صلب القضاء العدلي والإداري والمالي، إذ نصت مشاريع الدساتير الثلاثة المعتمدة تباعاً في كانون الأول/ديسمبر 2012 وفي نيسان/أبريل 2013 وفي حزيران/يونيو 2013 على أن الهياكل القضائية تتركب في نصفها من قضاة منتخبين وفي النصف المتبقي من غير القضاة. لكن أمام إصرار القضاة من خلال نقابتهم وجمعيتهم وبعض الأحزاب أقرّت الصيغة الرسمية المعتمدة في كانون الثاني/يناير 2014، على أن كل هيكل من الهياكل القضائية يتركب في ثلثيه من القضاة. وهنا تتجلى الإرادة لإخضاع المؤسسة القضائية في إطار البحث عن نوع من التوازن.

إن هذه المقاربات المرتبكة تنطبق على المحكمة الدستورية (المنضوية صلب السلطة القضائية)، إذ تخلى المجلس الوطني التأسيسي في النسخة الرسمية للدستور عن مبدأ الانتخاب الذي كان معتمداً في المشاريع الدستورية الآنف ذكرها، واعتمد مبدأ تعيين أعضاء المحكمة (الفصل 118 من الدستور). وهذا قد يدلّ على الرغبة في الإبقاء على الموروث الذي ميز المجلس الدستوري السابق وكذلك المجلس الأعلى للقضاء.

إن التوفيق بين متطلبات الاستقلالية وفرض نوع من الرقابة على السلطة القضائية يمثل مصدر جدال بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية. وهذا الجدال يمتد إلى النيابة العمومية؛ إذ إنه استناداً إلى الفصل 115 من الدستور فإن «النيابة العمومية التابعة للقضاء العدلي، تشملها الضمانات التي يكفلها الدستور. ويمارس قضاة النيابة العمومية مهامهم المقررة بالقانون في إطار السياسة الجزائية للدولة طبق الإجراءات التي يضبطها القانون». وانتقد بعض الأساتذة التنصيص على النيابة العمومية ضمن هذا الفصل، واعتبروا أنه كان من الضروري تخصيص فصل مستقل لذاتها. كما اعتبر البعض أن التنصيص على أنّ قضاة النيابة العمومية يمارسون مهامهم المقررة بالقانون في إطار السياسة الجزائية، فيه مساس باستقلاليتهم، ولا سيَّما أنّ النيابة العمومية، حسب منطوق الفصل 21 من مجلة الإجراءات الجزائية، مطالبة بتقديم طلبات كتابية طبقاً للتعليمات التي تتلقاها حسب الشروط الواردة بالفصل 23 وتتولى بسط الملاحظات الشفاهية بما تراه متمشياً مع مصلحة القضاء.

وتعتبر وظيفة النيابة العمومية من الوظائف التي تكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى السلطات التي تتمتع بها مثل إثارة الدعوى العمومية وحفظ الشكايات وتنفيذ الأحكام... لهذا فهي محل خلاف حتى في الدول الديمقراطية. وبالرجوع إلى بعض التجارب المقارنة، نجد دولاً عريقة في الممارسة الديمقراطية، مثل فرنسا، تبقى فيها وضعية القضاء الواقف (النيابة العمومية)، محل انتقاد، لأنه لا يستجيب لمبدأ استقلال القضاء ودولة القانون، وهذا ما صرحت به المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي اعتبرت أنّ النيابة العمومية في فرنسا ليست سلطة قضائية. وقد أصدرت محكمة التعقيب الفرنسية حكماً في نفس السياق، واعتبرت كذلك نقابة القضاة الفرنسية أنّ النيابة العمومية تخضع للسلطة التنفيذية وأن القضاة هم مجرد موظفين. هذه التعليمات التي تصدر من السلطة

التنفيذية للنيابة العمومية وتبدو أنها «شر لا بد منه»، تكشف تأثير السلطة التنفيذية في عمل النيابة العمومية، وهذا من شأنه أن ينال أحياناً من استقلالية القضاء.

هذا السجال حول استقلال السلطة القضائية لا يتوقف عند مسألة إجراءات تقتضيها أحياناً «هيبة الدولة» والمصلحة العامة المتمثلة أساساً بحُسن تسيير المرفق العمومي القضائي ودولة القانون، فهناك بعض الأطراف والأوساط التي ترغب في ممارسة السيطرة على المؤسسة القضائية وهو ما أثار في تونس جدلاً واسعاً.

## 2 ـ استقلالية القضاء تثير الجدل

أثار استقلال السلطة القضائية في تونس جدالاً حاداً، لا على المستوى السياسي فحسب (بحكم الترابط الطبيعي والمعقد بين استقلال القضاء والسياسة)، بل كذلك على مستوى العلاقة بين جناحَي العدالة، أي القضاة والمحامين.

### أ ـ نحو فرض وصاية على القضاء

لا يمكن فهم العلاقة المتوترة بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية إلا من خلال التجارب المريرة على امتداد عشرات السنين. فالرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة جرَّد القضاء من مقوِّمات السلطة وأخضعه لمحاربة خصومه السياسيين (أحزاب ونقابات وجمعيات ومستقلين...)، الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، جعل القضاء أداة، وظّفها بخاصة في محاربة المعارضة على اختلاف أنواعها (يميناً ويساراً). لكن الآلة العنيفة التي استعملها كل من بورقيبة وبن علي لم تمنع العديد من القضاة من التصدي لبعض القرارات الجائرة وعدم الخضوع لبعض الإملاءات وبخاصة تلك التي تتعلق بالحقوق والحريات. وهنا نخص بالذكر القضاء الإداري التونسي الذي استطاع فرض العديد من المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان منذ سنة 1981 من خلال قضية بيار فلكون (Pierre Falcon).

في الفترة الانتقالية واصلت السلطة التنفيذية ضغوطها «ومن ثمة يرى القضاة وهياكلهم النقابية والمدنية أن القانون الأساسي للمجلس الأعلى للقضاء، سواءٌ في نسخته التي تقدمت بها الحكومة إلى مجلس نواب الشعب أو في النسخة التي توصلت إليها لجنة التشريع العام في المجلس وتمت مناقشتها في الجلسة العامة، لا يستجيب للدستور بل يناقضه ولا سيَّما عندما يتحول المجلس الأعلى للقضاء إلى مجرد منشأة تشرف إدارياً على شؤون القضاة، فاقدة وظيفتَي التفقد والإشراف على المعهد الأعلى للقضاء، اللذين تحافظ السلطة التنفيذية على توليهما...»[16].

وفي السياق نفسه صرح أحد نواب البرلمان أن «المسكوت عنه في خطاب الكتلتين الكبيرتين أثناء مناقشات لجنة التشريع العام، أو في أثناء الجلسة العامة، هو الخشية من تغوّل القضاء وبناء «جمهورية القضاة»، وفق الإيتيمولوجيا المتداولة في كواليس المجلس. وكثيراً ما تتم المقارنة مع القضاء الإيطالي، خصوصاً بعد أن سيطرت عليه المافيا، وحوّلته إلى أداة تضرب به من تشاء، وتحقق عبره ما تشتهيه من المنافع العينية والرمزية»[17].

---

(16) سالم لبيض، «النزاع على القضاء في تونس،» **العربي الجديد** (الدوحة)، 2/6/2015، ص 6.

(17) المصدر نفسه، ص 6.

وربما للأسباب التي أتينا عليها – ولغيرها ـ أبى وزير العدل السابق الحضور إلى مجلس نواب الشعب لمناقشة مشروع القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء، معتبراً أنه يرفض المشاركة في المداولات ذات الصلة ما دام هذا المشروع لا يؤسس قضاء مستقلاً. هذا الموقف لوزير العدل كان السبب، المعلن، لإقالته من منصبه.

وما يشير إلى النية الخفية للالتفاف بعض الشيء على استقلال القضاء هو ما ذكرته رئيسة نقابة القضاة من تضمين مشروع قانون المجلس الأعلى للقضاء الفصل 88 (قبل حذفه)، الذي جاء ضمن الأحكام الانتقالية، والذي ينص على أن دخول هذا القانون (المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء) حيز التنفيذ، لا يتم إلا بعد إحداث المحكمة الإدارية العليا والمحاكم الابتدائية والاستئنافية الإدارية ومحاكمة المحاسبات... كل هذا يتطلب وقتاً طويلاً، وبالتالي تتجه النيات للابقاء على الهيئة الوقتية للقضاء العدلي.

كما أن مصادقة مجلس نواب الشعب على مشروع القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء (23 آذار/مارس 2016) ، تخللته بعض الإخلالات الشكلية وربما الجوهرية أيضاً، ومرّ بعدّة مراحل وبمخاض صعب ومعقد. وهذا ما يفسر مراوحة هذا المشروع أكثر من سنة بين الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب ولجنة التشريع العام والهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين. ويجب التنويه بأن آخر مصادقة تمّت من دون مداولات وبإجماع النواب الحاضرين كافة [18]، وهو ما أثار بعض الاستغراب والاستفهامات، حيث إن هذه المرة الأولى يقع إقرار مشروع قانون بالإجماع (باستثناء القوانين المتعلقة بامتيازات نواب الشعب...).

على كل، يبقى هذا القانون موضوع جدال من حيث ربما وجود إرادة داخل مجلس نواب الشعب، وأيضاً على مستوى السلطة التنفيذية لفرض نوع من الرقابة على المجلس الأعلى للقضاء من خلال تمكين السلطة التنفيذية من ممارسة بعض الاختصاصات التي تمسّ استقلال القضاء وبالتالي فرض نوع من الوصاية. هذه القراءة نلتمسها من مواقف القضاة (رغم التباين بين هياكلها)، وبخاصة من الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين التي عجزت عن حسم النزاع في هذا الشأن لعدم حصول الأغلبية المطلقة. وتم إرجاع القانون إلى رئيس الجمهورية الذي ختمه (من دون استيفاء جميع الإجراءات المتاحة لدفعه من شوائب عدم الدستورية)، بعد استشارة بعض الكفاءات الذين كانت مواقفهم بدورها متباينة في مدى خضوع القانون لمقتضيات الدستور.

كما نشير في إطار هذا الجدال القائم حول السلطة القضائية والمجلس بصراعات وتجاذبات بين قطاع القضاء والمحامات.

### ب ـ تركيبة المجلس الأعلى للقضاء تثير حفيظة المحامين

إن الصراعات حول استقلال القضاء لم تعن السلطة التنفيذية فحسب، بل أصابت خاصة سلك المحامين. وقد تجلى ذلك الصراع على مستوى صياغة الدستور، إذ وقع التنصيص في الباب المخصص للسلطة القضائية على ما يفيد بأن «المحاماة مهنة حرة مستقلة تشارك في إقامة العدل والدفاع عن الحقوق والحريات. يتمتع المحامي بالضمانات القانونية التي تكفل حمايته وتمكنه

(18) حظي القانون بمصادقة 132 نائباً هم كل من حضروا جلسة التصديق من إجمالي 217 نائباً يعدهم البرلمان.

من تأدية مهامه»[19]. نعتقد أن وضع فصل يخص المحاماة في هذا الباب لا يجدي على مستوى الشكل. في الحقيقة لا نستطيع الإلمام بهذه الخلفية إلا بالرجوع إلى بعض الممارسات بين القضاة والمحامين على امتداد سنوات؛ ففي بعض المناسبات أقدم قضاة على إيقاف محامين بحجة حسن تسيير مرفق العدالة، وإحالتهم على التحقيق.

كما شكّل تكوين المجلس الأعلى للقضاء نقطة ساخنة «بين لسان الدفاع والهيئات القضائية قبل أن تصل الأمور إلى التصادم الحقيقي إبان بدء مناقشة مشروع قانون المجلس الأعلى للقضاء إذ تضاربت المصالح وتم إعلان حرب الهيمنة والتموقع داخل المجلس حيث يتهم كل طرف الآخر بمحاولة استئثاره بالقضاء لتتعمق القطيعة بينهم»[20].

وانعكس هذا التصادم (بين قطاع المحاماة والقضاء) على مستوى نسبة تمثيل المحامين صلب الهياكل القضائية، فبعد التذبذب على مستوى مشاريع القوانين في هذا الشأن، أقر القانون في نسخته الرسمية على أن يكون عدد المحامين صلب هيكل القضاء العدلي ثلاثة (الفصل 10)، وثلاثة محامين صلب مجلس القضاء الإداري (الفصل 11) ، ومحاميان صلب مجلس القضاء المالي (الفصل 12).

وقد نادت الهيئة الوطنية للمحامين بإنشاء هيئة مستقلة لمراقبة القضاة لمزيد من الشفافية على أن يكون قطاع المحاماة ممثلاً داخل المجلس بثلث الأعضاء. وبغض النظر عن الخلفية السياسية لهذه المواقف، فإن هذه الاقتراحات تستمد شرعيتها من القانون الدولي والقانون المقارن الساعيين إلى تشريك أعضاء مستقلين. وفي هذا المقام ترى اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون، المعروفة بلجنة فينيسيا، وهي الهيئة الاستشارية للمجلس الأوروبي في الشؤون الدستورية «أن الجزء الجوهري أو غالبية أعضاء المجلس القضائي يأتي عن طريق الانتخاب من جانب القضاة أنفسهم. وعلاوة على هذا فإن الميثاق الأوروبي بشأن النظام الأساسي للقضاة (1988) ينص على تدخل سلطة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، يكون نصف الجالسين فيها على الأقل من القضاة الذين انتخبهم نظراؤهم في أعقاب ترتيبات تكفل أوسع تمثيل ممكن للقضاة».

وفي الحقيقة إن القضاة لم يرفضوا تشريك بعض الاختصاصات، لكنهم اعتبروا المحامي جزءاً من السلطة القضائية ولا تتوافر فيه صفة الاستقلالية مثلما ينص عليه القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء.

وفي إطار مفهوم الاستقلالية يجب الإشارة إلى المغالطات السياسية التي سادت بلادنا على الأقل خلال الفترة الانتقالية، إذ تفيد بعض الدراسات حول المجتمع المدني في تونس أن أغلب الجمعيات ليست مستقلة[21]، بل إنها لا تعدو أن تكون امتداداً للأحزاب السياسية. هذا ما لا حظناه أيضاً من خلال تكوين ما يسمى «حكومة التكنوقراط» (حكومة مهدي جمعة خلفاً لحكومة علي

(19) الفصل 105 من الدستور.

(20) «كشف عنها المجلس الأعلى للقضاء: حرب المحامين والقضاة... إلى أين؟،» **الشروق** (تونس)، 2015/5/31، ص 4.

(21) «المجتمع المدني في تونس بين الآمال ولعبة السياسة،» <https://www.dissidentblog.org/org_rtl/node/576>.

لعريض)[22]، إذ إن الكثير من الوزراء الذين انضمّوا إلى الحكومة تحت لافتة الاستقلالية والكفاءات، لهم انتماءات صلب أحزاب سياسية.

## خاتمــة

من المؤكد أن السنوات العجاف التي مرّ بها القضاء التونسي (وسائر المؤسسات)، كان لها وقع بالغ التأثير في وضع الأسس الدستورية التي سيبنى عليها أهم جهاز كفيل بحماية الحقوق والحريات. من هنا تناول المجلس الوطني التأسيسي السلطة القضائية بنوع من الموضوعية والحساسية، إذ إن قراءة الأحكام الدستورية تفيد سعي السلطة التأسيسية إلى عدم تكرار التجارب الماضية التي أخضعت القضاء لإملاءات عديدة أفرغته من مضمونه. هذا ما جعل المؤسسين لمستقبل القضاء حرصاء على التنصيص على ضرورة الفصل بين السلط واستقلال القضاء، من دون إهمال الآليات والضمانات التي تحول دون الالتفاف على تلك المبادئ والقيم التي تمثل أسس دولة القانون والمحاكمة العادلة...

لم يغفل المجلس التأسيسي أيضاً عن دسترة الضمانات التي خص بها السلطة القضائية، فوقع التنصيص على المجلس الأعلى للقضاء الذي أُسندت إليه الكثير من المسائل بالغة الحساسية التي تخص القاضي طوال مسيرته المهنية من حيث الانتداب والترقية والنقلة والتأديب والعزل والتقاعد...

هذه المكاسب الدستورية لمصلحة القضاء (والمتقاضي) لم تحجب الخشية من تأسيس سلطة متغولة لا تخضع لأية رقابة وتبدو كأنها منفصلة عن الدولة. فوقع البحث عن شيء من التوازن من خلال إيجاد آليات تمكن الدولة من بسط نوع من النفوذ على السلطة القضائية من دون المساس باستقلاليتها.

ولا بد من الإقرار كذلك بأن استقلال القضاء في تونس أثار صراعاً معلناً بين القضاة والمحامين، من خلال سعي الطرفين لتعزيز بعض المواقع، وهذا يدل على أن استقلال القضاء يكتسي بعداً سياسياً. كما لاحظنا أن السلطة التنفيذية سعت في مناسبات كثيرة، وبخاصة في إطار تركيبة المجلس الأعلى للقضاء، إلى الحد من نفوذ السلطة القضائية واستقلالها وجعلها خاضعة لنوع من الوصاية (من خلال سياسة التوصيات والإملاءات...). يذكرنا هذا بالممارسات التي كانت عليها المؤسسة القضائية قبل الثورة. وهو مؤشر خطير يدل على أن التغيير الحقيقي في سير عمل المؤسسة القضائية واحترام القانون والممارسة الديمقراطية لا ينحصر في تغيير القوانين وإنما في تغيير العقليات والسلوك والثقافة من خلال استبطان كثير من المفاهيم. وهذا ينسحب كذلك على القضاة، فالنصوص (وآليات الرقابة مهما علت)، لا يمكنها أن تؤسس لقضاء مستقل في غياب السلوك الحضاري للقاضي والأخلاق والوعي والشعور بالمسؤولية الجسيمة، فالقاضي صورة للمجتمع فإن هو صلح، أصلح القضاء وإن هو فسد، أفسد القضاء... كل هذا يجعل نيل استقلال القضاء هدفاً صعباً، وعسيراً ومعقداً أيضاً.

---

(22) خلف علي لعريض حمادي الجبالي يترأس الحكومة، وفي إثر بعض الاحتجاجات قدم بدوره استقالته في 9 كانون الثاني/يناير 2014 وخلفه المهدي جمعة.

# الإنفاق العسكري والتسلح في العالم والمنطقة والوطن العربي

**أحمد السيد النجار(**)**

باحث وخبير اقتصادي في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

## مقدمة

شكل الإنفاق العسكري وتأثيره في التنمية الاقتصادية مادة ثرية للجدل العلمي والسياسي، وأحياناً الجماهيري. لكن الإنفاق العسكري ليس كتلة واحدة بل يتوزع على مجالات مختلفة ويؤثر في كل مجال من تلك المجالات بصورة متباينة عن باقي مجالات الإنفاق العسكري. وتتمثل مجالات الإنفاق العسكري بالإنفاق الجاري على الأجور وما في حكمها وصيانة المعدات والتغذية والنقل للجيش العامل والمجندين، والإنفاق على شراء الأسلحة المحلية، والإنفاق على استيراد الأسلحة من الخارج، والإنفاق على البحث والتطوير العلميين لتطوير الأسلحة والمعدات العسكرية، والإنفاق على البنية الأساسية العسكرية من مراكز تدريب وطرق ومحطات مياه وصرف واتصالات وقواعد عسكرية لكل الأسلحة البرية والبحرية والجوية والصاروخية وغيرها.

وكلما تضخم الجهاز الإداري في أي جيش متضمناً بطالة مقنَّعة كتلك المنتشرة في الأجهزة الإدارية في الأغلبية الساحقة من الدول النامية، وحتى في بعض البلدان الناهضة والمتقدمة، تزايد الإنفاق العسكري الموجّه لدفع الأجور وما في حكمها من دون أن يتحول ذلك الإنفاق إلى قوة عسكرية تتناسب مع حجمه. وهذا الإنفاق يتضمن هدراً صريحاً للموارد بقدر تلك البطالة المقنَّعة، ويؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري لتحقيق القوة العسكرية المطلوبة للدولة بتكلفة أعلى وبمستوى أعلى من إهدار الموارد على حساب التنمية الاقتصادية بقدر تلك البطالة المقنَّعة التي تؤدي إلى تشوهات في قيمة العمل؛ حيث يتم حشر من لا عمل لهم في «وظائف» غير موجودة فعلياً فيخلق مفاهيم مشوَّهة لدى قوة العمل عن قيمة العمل باعتبارها لا تعني بالضرورة العمل والكد والاجتهاد. كما أن البطالة

(*) في الأصل، أوراق هذا الملف قدمت إلى الندوة التي نظّمها المعهد السويدي بالإسكندرية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بمناسبة إصدار الترجمة العربية لكتاب «سيبري» السنوي، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، 2017** في مدينة الإسكندرية في مقر المعهد خلال الفترة 11 ـ 12 شباط/فبراير 2018.

(**) البريد الإلكتروني: elnaggar50@gmail.com.

المقنَّعة تشوِّه نظام الأجور حيث يتم توزيع مخصصات الأجور وما في حكمها على عدد أكبر من العاملين يزيد على ما يحتاج إليه إنجاز العمل فعلياً وتكون النتيجة تدني مستوى الأجور، أو تضخُّم الأجور وما في حكمها على حساب التوازن المالي للمؤسسة. كما أن البطالة المقنَّعة تؤدي إلى تشويه إنتاجية العمل، حيث تتم قسمة القيمة المضافة على عدد أكبر من العاملين يزيد على ما يحتاج إليه إنجاز العمل، فيؤدي إلى تدني متوسط إنتاجية العامل، والنظر إلى قوة العمل على أنها أدنى كفاءة وإنتاجية، رغم أن السبب يعود إلى تضخم الأعداد في صورة بطالة مقنَّعة.

ومن العبث والغباء اعتبار تضخم الجهاز الإداري في الجيوش في صورة بطالة مقنَّعة محركاً للطلب الفعّال والنمو من خلال الدخول الموزعة على العمالة الزائدة، نظراً إلى كل التشوهات التي تتسبب فيها تلك البطالة المقنَّعة. وقد استقر الاقتصاديون، وحتى السياسات العملية، على أن دفع الدول الغنية إعانات البطالة للعاطلين من العمل، وهي بالمناسبة تشكل طلباً فعّالاً منشطاً للاستثمارات والنمو أيضاً، أفضل من تكديسهم في بطالة مقنَّعة مشوَّهة لكل شيء. كما أن محرك النمو في الدول النامية هو المدخرات الممولة للاستثمارات الجديدة التي يوجد نقص فيها، وليس الطلب الفعّال لأنه ببساطة موجود فعلياً، سواء على المنتجات المحلية أو على السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية الأجنبية، الأمر الذي يسبب عجزاً كبيراً في الميزان التجاري في الأغلبية الكاسحة من تلك الدول، وبخاصة إذا استثنينا منه النفط والغاز والخامات المعدنية الأولية.

ويسهم التخلف التقني للأسلحة ولأساليب إدارة الجيوش في تضخم أعدادها ونفقاتها الجارية التي لا تؤدي إلى زيادة في مستوى التسليح والفاعلية العسكرية، بحيث تتحول تلك النفقات إلى استنزاف اقتصادي بلا مردود عسكري يتناسب مع حجمها. وأحياناً تكون تلك النفقات الجارية، وبخاصة ما يتعلق بالأجور وما في حكمها، نوعاً من شراء الحاكم لولاء المؤسسة العسكرية، أو شراء رضاء المجموعات العرقية والقبلية التي يتكون منها الجيش في البلدان الأقل تطوراً واندماجاً على الصعيد الوطني. كما يؤدي تضخم أعداد الجيوش إلى إخراج جزء من قوة العمل متمثلاً بالجيش العامل والاحتياطي والمجندين من معادلة تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويعتبر المثال الأبرز لضخامة تعداد الجيش وعدم حداثته تقنياً هو الجيش الصيني حتى ثمانينيات القرن الماضي قبل عملية تحديثه في العقود الثلاثة الأخيرة. وفي الحرب الصينية-الفيتنامية القصيرة عام 1979 كابد الجيش الصيني خسائر بشرية جسيمة بسبب عدم حداثته تقنياً رغم حجمه العملاق. ورغم اختراقه للحدود الفيتنامية بتكلفة باهظة، إلا أنه اضطر إلى الانسحاب سريعاً والعودة إلى الحدود الدولية. وأدت تلك الحرب، ومن بعدها خبرة حرب الولايات المتحدة وحلفائها على العراق عام 1991، إلى تنبيه الصين إلى أهمية تحديث قواتها وخفض أعدادها، وأن التفوق العددي الكبير الذي مكنهم من هزيمة الجيش الأمريكي، أو التعادل معه على الأقل، في الحرب الكورية 1950-1953 قد أصبح جزءاً من التاريخ لا يملك أي فاعلية في إدارة الحروب الحديثة وكسبها. وقد تمكنت الصين من خفض تعداد جيشها البالغ أكثر من 4 ملايين جندي في

أواسط ثمانينيات القرن العشرين إلى نحو 2 مليون جندي فقط في عام 2016[1]. وهذا الجيش الأصغر والأحدث في تسليحه وإدارته هو بالتأكيد أكثر فاعلية وقوة من الجيش القديم الضخم.

وبالنسبة إلى الجزء المخصص من الإنفاق العسكري للبحث والتطوير العلمي والتقني، فإنه يمكن أن يكون ذا فائدة عظيمة للاقتصاد لو تم نقل المنجزات العلمية والتقنية من المعامل العسكرية إلى الاقتصاد المدني. وفي هذا الشأن كان الغرب أكثر فاعلية من الاتحاد السوفياتي والشرق عموماً في نقل المنجزات العلمية من القطاع العسكري إلى القطاع المدني نتيجة إطار السرية والكتمان الذي أحاط به الاتحاد السوفياتي منجزاته العلمية العسكرية التي كانت مؤسسات الدولة هي التي تقوم بتحقيقها، وهو ما حرم القطاع المدني لديه إمكانات هائلة للتطور السريع.

وفي حالة اقتصار استخدام نتاج الأبحاث العلمية والتطويرات التقنية على الأسلحة، فإن تكلفة البحث والتطوير مقارنة بحجم الاستخدام تصبح عالية، وبخاصة للدول ذات الإنتاج المحدود من الأسلحة، التي لا تدخل ضمن كبار مصدِّري الأسلحة في العالم. بمعنى آخر، تتضاءل إنتاجية أو عائد تلك النفقات العسكرية على البحث والتطوير وتنطوي ضمنياً على إهدار جزئي للموارد التي كان من الممكن أن تذهب لتحقيق التنمية الاقتصادية. ومن المؤكد أن كبار مصدري الأسلحة في العالم، الذين يمكنهم البحث والتطوير العلميين والابتكارات الجديدة للأسلحة الأعلى فاعلية، تكون لديهم فرصة لتحسين موازينهم الخارجية من خلال عائد صادراتهم من الأسلحة. كما أن توسع تلك الصناعات، في ضوء الطلب الخارجي، يساعد على خلق المزيد من فرص العمل. وتؤدي الدخول الموزعة على العاملين في هذه الصناعات العسكرية التصديرية إلى خلق طلب فعّال على السلع والخدمات المدنية، مما يشجع المستثمرين على بناء استثمارات مدنية جديدة تستوعب عاملين جدداً، وتوزع دخولاً جديدة تشكل مدداً جديداً للطلب الفعّال فتتشكل دورة متتابعة من النمو التي يحركها ما يعرف بمضاعف الاستثمار.

كما أن القسم المخصص من الإنفاق العسكري لشراء الأسلحة يكون تأثيره أقل وطأة إذا كانت الأسلحة المشتراة محلية الصنع، حيث يضمن ذلك تشغيل قوة عمل محلية وتنشيط الطلب الفعّال المحرك للاقتصاد من خلال دخول قوة العمل العاملة في إنتاج الأسلحة. أما في حالة استيراد الأسلحة من الخارج كما هو الحال في البلدان العربية وأغلبية الدول النامية، فإن التأثير يكون سلبياً في ميزان المدفوعات والديون الخارجية للدولة. وتبعاً لذاك فإنه يؤثر سلبياً في أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الحرة الرئيسية وفي استقرار تلك الأسعار.

وكان من المفترض أن يكون الإنفاق العسكري والأمني سلعة عامة كلياً تتسم بكل سمات السلع العامة وهي الإتاحة بلا مقابل مباشر لكل المواطنين ويتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة. لكن انتشار المناطق السكنية المحمية بمعرفة ساكنيها أو شركات الأمن الخاصة التي تقوم بأعمال الحماية الشخصية، أو حماية النشاطات الجماهيرية، أو التجمعات السكنية في العديد من البلدان؛

(1) **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2017**، فريق الترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 399.

قد أدخل نوعاً من الخصخصة على خدمات الأمن، بينما بقي الإنفاق العسكري المكرس لحماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها محتفظاً بكل خصائص السلع العامة. وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن انخراط بعض الجيوش في الأعمال الاقتصادية المدنية التي لا تعتبر من مهام الجيوش وفقاً للقوانين والدساتير مع تمتُّع تلك الجيوش في نشاطاتها الاقتصادية المدنية بميزات خاصة، مثل الإعفاءات الضريبية وتخصيص الأراضي بلا مقابل أو بمقابل رمزي ومحدودية أجور العاملين من المجندين، هو نوع من التغول العسكري على القطاعات الاقتصادية المدنية العامة والخاصة. وبشكل أوضح هو نوع من عسكرة الاقتصاد وتكثيف الاستغلال للعمالة وبناء أساس اقتصادي للسيطرة العسكرية على الحياة السياسية. وهو نمط يقلل كفاءة تلك الجيوش المنخرطة في نشاطات اقتصادية وسياسية غير عسكرية، ويضر بقواعد العدالة في المنافسة في اقتصادات تلك البلدان وفي حياتها السياسية.

وهناك قادة عسكريون عظام لديهم مواقف رافضة لإقحام الجيوش في الأنشطة الاقتصادية المدنية. ويورد المشير محمد عبد الغني الجمسي، وزير الدفاع المصري الأسبق ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة المصرية في حرب أكتوبر 1973 في مذكراته، شهادة الفريق أول محمد فوزي وزير الدفاع الأسبق عن أسباب نكسة حزيران/يونيو 1967، حيث يورد ضمن تلك الأسباب «دخول القوات المسلحة في الإصلاح الزراعي والإسكان والنقل الداخلي وأعمال مباحث أمن الدولة والسد العالي وأشياء أخرى كثيرة. وكان للقوات المسلحة مندوبون في هذه الجهات يمثلون القمة أي المشير (عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة) وشمس (شمس بدران وزير الحربية)». ويضيف في شهادته «ويهمني في هذه النقطة من الناحية التاريخية القول إن انتشار سلطة القوات المسلحة في مختلف نشاطات الدولة أخرج القوات المسلحة أو قلل اهتمامها بمسؤوليتها الأساسية وهي إعداد القوات المسلحة للقتال»[2]. ويؤكد المشير محمد عبد الغني الجمسي أن الانضباط العسكري (قبل كارثة يونيو 1967) قد «وصل إلى الانهيار نتيجة حرب اليمن، وإقحام القوات المسلحة في مجالات عمل غير عسكرية»[3].

ونتيجة لتلك الرؤية فإن إحدى خطوات القيادتين السياسية والعسكرية المصرية لإعادة بناء القوات المسلحة المصرية بعد نكسة يونيو 1967 كانت «هي إبعاد قواتنا المسلحة عن كل عمل مدني سبق تكليفها به. فقد أُعيد الضباط الذين يعملون في قطاعات مدنية إلى وظائفهم العسكرية أو تم نقلهم نهائياً إلى وظائف مدنية. وتم إلغاء وحدات غير مقاتلة كانت مكلفة بأعمال مدنية من اختصاص وزارات أخرى. وبذلك احترفت القوات المسلحة عملها العسكري فقط»[4]. لكن هناك رؤى أخرى وممارسات عملية مناقضة لهذا الاتجاه.

---

(2) محمد عبد الغني الجمسي، **مذكرات الجمسي.. حرب أكتوبر 1973**، ط 2 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016)، ص 134.

(3) المصدر نفسه، ص 143.

(4) المصدر نفسه، ص 146.

وإذا افترضنا عالماً مثالياً لا توجد فيه نوازع للاستحواذ والغزو والاعتداء من دولة على دولة أخرى، فإن الإنفاق العسكري إجمالاً يصبح إهداراً حقيقياً للموارد. وبما أن العالم ليس كذلك، فإن النظرة الواقعية للأمور تقوم على أن تخصيص قدر معتدل ومقبول من الموارد للإنفاق العسكري يشكل ضرورة لتحقيق الأمن وضمان سلامة أراضي الدولة وحدودها، وبالتالي سلامة أصولها الاقتصادية القائمة فعلياً، أو التي يمكن أن تُقام من خلال الاستثمارات الجديدة. ويبقى تحديد ذلك القدر المقبول من الإنفاق العسكري هو المعضلة التي تواجه الاقتصاديين لأنه لا يرتبط فقط بالحجم الفعلي للتهديدات الخارجية، بل بتقدير السلطة لتلك التهديدات التي يمكن أن تنطوي على مبالغات كبيرة ترتبط بمصلحة المجمع الصناعي العسكري المحلي أو بمصلحة مستوردي الأسلحة من الخارج حفاظاً على عمولاتهم الكبيرة، حتى لو لم تكن هناك ضرورة حقيقية لذلك الإنفاق وتلك الواردات.

## أولاً: معضلة تقدير الحجم المقبول للإنفاق العسكري الذي لا يتعارض مع التنمية

من البديهي أن الموارد التي يتم تخصيصها للإنفاق العسكري تقتطع من إجمالي الإنفاق العام الذي كان من الممكن نظرياً أن يتم توجيهه لتمويل التنمية الاقتصادية أو لدعم الطبقات الفقيرة لتحقيق درجة مقبولة من العدالة الاجتماعية التي تشكل أساس الاستقرار المبني على التراضي وليس القمع. وتلك النسبة من الإيرادات العامة التي يتم تخصيصها للإنفاق العسكري تشكل بدورها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لذا فإن الطبيعي لدى أي قياس للإنفاق العسكري والحجم المقبول له أن يُنسب إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما تتم مقارنته بالإنفاق العام على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية لبيان الأولويات التنموية الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع الأولويات العسكرية للدولة.

لكن ذلك الإنفاق العسكري هو الذي يشكل في الوقت نفسه إحدى ضمانات السلام بين الدولة وجيرانها على قاعدة التوازن العسكري أو امتلاك قدرة ردع تمنع الدول المجاورة من التفكير في العدوان على تلك الدولة. وهذا السلام، أو استقرار الأمن بين الدولة وجيرانها، إضافة إلى الأمن الداخلي هما العنصران اللذان يتقدمان كل العناصر الباقية المكونة لشروط نمو الاستثمارات المحلية المحركة للنمو الاقتصادي وزيادة الناتج وخلق الوظائف أو جذب الاستثمارات والسياحة الأجنبية. وبالتالي فإن الإنفاق العسكري اللازم لضمان استقرار وأمان حدود الدولة لا يشكل اقتطاعاً من فرص التنمية الاقتصادية، بل يشكل ضرورة لتحقيق تلك التنمية ذاتها. إذاً، عندما يتم الحديث عن الإنفاق العسكري كاقتطاع من فرص التنمية الاقتصادية-الاجتماعية، فإن ذلك يتعلق فقط بتضخم ذلك الإنفاق فوق الحاجة الضرورية لضمان حماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها.

ويمكن اعتبار المتوسط العالمي للإنفاق العسكري هو المعدل المقبول في الظروف العادية، بينما تكون الدول المنخرطة في صراعات مباشرة، أو في سباقات تسلح مرتبطة باحتقانات في

علاقاتها الخارجية، مرشحة لتجاوز ذلك المعدل؛ لأن الإنفاق العسكري في أي دولة يتغير في قيمته المطلقة ونسبته من الإنفاق العام ومن الناتج المحلي الإجمالي في ضوء التحديات التي تواجهها الدولة، وفي ضوء تمتعها بحالة من السلام الداخلي، والسلام مع جيرانها، أو انخراطها في صراعات داخلية أو إقليمية أو عالمية.

وتشير بيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم (2017) إلى أن الإنفاق العسكري المخصص في الموازنة العامة للدولة (لا يشمل التمويل الذاتي من خلال النشاط الاقتصادي المدني للجيش في البلدان التي تسمح بذلك النشاط الاقتصادي المدني للجيش) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 قد بلغ نحو 2,3 بالمئة في المتوسط العالمي، ونحو 1,4 بالمئة في الدول الفقيرة، ونحو 1,8 بالمئة في دول الدخل المتوسط المنخفض، ونحو 2,1 بالمئة في دول الدخل المتوسط المرتفع، ونحو 2,4 بالمئة في دول الدخل المرتفع. وبلغ المعدل نحو 7,7 بالمئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونحو 3,3 بالمئة في الولايات المتحدة، ونحو 2 بالمئة في الصين، ونحو 5 بالمئة في روسيا. أي أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأعلى عالمياً في الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ المعدل في العام المذكور نحو 14,2 بالمئة في عمان، ونحو 13,5 بالمئة في السعودية، ونحو 7,3 بالمئة في العراق، ونحو 6,2 بالمئة في الجزائر، ونحو 5,7 بالمئة في الإمارات، ونحو 4,8 بالمئة في لبنان، ونحو 4,6 بالمئة في البحرين، ونحو 4,3 بالمئة في الأردن، ونحو 4 بالمئة في اليمن، ونحو 3,7 بالمئة في الكويت، ونحو 3,2 بالمئة في المغرب، ونحو 2,7 بالمئة في موريتانيا، ونحو 2,3 بالمئة في تونس، ونحو 1,7 بالمئة في مصر. كما بلغ نحو 5,4 بالمئة في الكيان الصهيوني، ونحو 2,3 بالمئة في إيران، ونحو 2,1 بالمئة في تركيا، ونحو 10,9 بالمئة في جنوب السودان في العام 2015 [5].

وكما هو واضح فإن البلدان العربية التي تقع ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي من أعلى بلدان العالم في الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا قارنّا تلك المنطقة عموماً بالمتوسط العالمي فإنها تبلغ أكثر من ثلاثة أمثال أو بالضبط 3,35 مثل متوسط معدل الإنفاق العسكري العالمي.

وتشير البيانات الأحدث من تقرير سيبري 2017 إلى أن الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ في عام 2016 نحو 16,7 بالمئة في عمان، ونحو 10,4 بالمئة في السعودية، ونحو 6,7 بالمئة في الجزائر، ونحو 6,5 بالمئة في الكويت، ونحو 5,8 بالمئة في الكيان الصهيوني، ونحو 4,8 بالمئة في كل من البحرين والعراق، ونحو 3,2 بالمئة في المغرب، ونحو 3 بالمئة في إيران، ونحو 2,3 بالمئة في تونس، ونحو 2 بالمئة في تركيا، ونحو 1,6 بالمئة في مصر[6]. كما بلغ الإنفاق العسكري الإماراتي نحو 5,7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام

(5) World Bank, *World Development Indicators 2017*, pp. 82-86.

(6) **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2017**، ص 147.

2015، وبلغ الإنفاق السعودي في ذلك العام نحو 13,5 بالمئة، في حين بلغ الإنفاق العماني 14,2 بالمئة في العام نفسه[7].

أما على صعيد القيمة المطلقة للإنفاق العسكري[8] فقد بلغت نحو 61,4 مليار دولار في السعودية عام 2016، وفي تقديرات أخرى وردت بنفس التقرير[9] بلغت نحو 63,7 مليار دولار. وفي الحالتين تأتي السعودية في المرتبة الرابعة عالمياً بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا. ويشكل الإنفاق العسكري للسعودية حقاً نموذجاً مذهلاً للإفراط غير المبرر في الإنفاق العسكري بصورة تشكل إهداراً صريحاً للموارد على حساب التنمية الاقتصادية. وبلغت القيمة المطلقة للإنفاق العسكري الصهيوني نحو 17,8 مليار دولار مما يضعه في المرتبة 15 عالمياً. ويبلغ إنفاق الكيان الصهيوني أكثر من ثلاثة أمثال أو بالضبط 3,3 مثل الإنفاق العسكري المصري رغم أن تعداد سكان مصر يبلغ أكثر من 12 مثل تعداد ذلك الكيان!

وباستثناء مصر وتركيا وتونس الأقل من المتوسط العالمي في الإنفاق العسكري، فإن الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة أعلى كثيراً من المتوسط العالمي بصورة تتفاوت من دولة لأخرى. وهو أعلى بشكل معتدل ومقبول من ذلك المتوسط في كل من إيران والمغرب. ويبلغ نحو 1,75 مثل المعدل العالمي في اليمن. كما يبلغ ما يتراوح بين ضعف المتوسط العالمي وثلاثة أمثاله في البحرين والعراق والكيان الصهيوني والكويت والجزائر والإمارات. ويزيد في السعودية عن أربعة أمثال المتوسط العالمي للإنفاق العسكري، بينما يزيد في عمان عن سبعة أمثال ذلك المتوسط العالمي.

## ثانياً: تضخم الإنفاق العسكري يرتب مصالح تدمِّر السلام العالمي وتستنزف ثروات الأمم

يؤدي تضخم الإنفاق العسكري لمواجهة تحديات مؤقتة أو لتحقيق التفوق العسكري الإقليمي أو العالمي بشكل مطلق إلى خلق شبكة من المصالح للمجمع الصناعي العسكري في استمرار هذا الإنفاق المرتفع حتى لو استدعى الأمر صناعة التوترات والصراعات والحروب والإرهاب لتبرير استمرار الإنفاق على شراء وتكديس واستهلاك الأسلحة، من دون أن يعني ذلك أن تغذية المجمع الصناعي العسكري هو السبب الوحيد لصناعة تلك التوترات والصراعات والحروب حيث تكون الأسباب الجيوسياسية والاقتصادية حاضرة وفي صدارة الأسباب في أحيان كثيرة.

لكن حتى في هذا الإطار لفهم القضية تتحول مصالح المجمع الصناعي العسكري والمؤسسة العسكرية إجمالاً وبخاصة في الدول الكبرى، وتحديداً في الولايات المتحدة، إلى عامل تخريب للسلام العالمي. ويرتبط ذلك المجمع بمصالح عميقة مع السياسيين الذين يمولهم في الدول

(7) World Bank, *World Development Indicators 2017*, pp. 85 - 86.

(8) **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2017**، ص 147.

(9) المصدر نفسه، ص 391.

الرأسمالية الغنية. كما يكون هو ذاته والمؤسسة العسكرية نفسها جزءاً مهماً من القوة المهيمنة سياسياً في الدول النامية وضمنها الدول العربية، أو حتى الجزء المهيمن فعلياً على الأقدار السياسية في بعض البلدان، وهي كارثة تؤدي إلى وأد السياسة والحريات نظراً إلى أن المؤسسة العسكرية هي في النهاية مؤسسة قائمة على سلطة الأوامر والتراتبية الصارمة المناقضة للحريات السياسية.

**قمة الانهيار الأخلاقي للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في اختراع أكاذيب دنيئة حول امتلاك العراق أسلحة دمار شامل مزعومة، لتبرير الغزو الإجرامي له عام 2003 خارج الشرعية الدولية، وتدمير دولته وبنيته الأساسية والصناعية.**

وعندما انتهت الحرب الباردة الثانية باتفاقيات خفض الأسلحة الاستراتيجية عام 1988، كان من الضروري أن يتراجع الإنفاق العسكري في الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة التي كان إنفاقها العسكري يبلغ قرابة 40 بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي آنذاك، وهو ما زال يمثل نحو 36 بالمئة من الإنفاق العسكري في العالم في عام 2016 حسب تقرير سيبري للعام 2017. وبعد نهاية الحرب الباردة الثانية تم اختراع حرب الخليج الثانية بتشجيع الولايات المتحدة للعراق على غزو الكويت وضمها للعراق. وبدلاً من بذل مساعٍ حقيقية لإخراج العراق من الكويت سلمياً تم تشكيل التحالف الأمريكي-الدولي للحرب ضد العراق وإخراجه من الكويت وتدمير قوته التي كان الكيان الصهيوني يراها تهديداً قوياً له.

وفي تلك الحرب استهلكت الولايات المتحدة قسماً هائلاً من مخزونات القذائف والقنابل والصواريخ التي راكمتها في زمن الحرب الباردة وتقادمت تقنياً. كما جربت أسلحتها الجديدة لاختبار فاعليتها في حرب كان من الممكن تفاديها وكان وقودها شعب عريق الحضارة. وفسح ذلك الأمر في المجال للمجمع الصناعي العسكري الأمريكي والمجمعات المناظرة في بلدان أوروبية أخرى، وبخاصة بريطانيا وفرنسا، لتطوير أسلحة جديدة وإحلالها مكان القديمة التي تم قصف العراق بها، وتجريب أسلحة جديدة.

ولإدراك مدى أهمية الاستهلاك الأمريكي من الأسلحة لحياة ونمو المجمع الصناعي العسكري الأمريكي يكفي أن نشير إلى أن مبيعات الأسلحة الأمريكية قد بلغت 216 مليار دولار عام 2014، ونحو 210 مليارات دولار عام 2015 بمجموع 426 مليار دولار في العامين المذكورين[10]. وإذا كانت صادرات الأسلحة الأمريكية خلال الفترة من عام 2012 حتى عام 2016 قد بلغت نحو 47469 مليون دولار بمتوسط سنوي يبلغ 9494 مليون دولار، فإن ذلك يعني أن المشتريات الأمريكية الحكومية والخاصة من الأسلحة التي يصنعها المجمع الصناعي العسكري الأمريكي قد بلغت في عامي 2014، و 2015 نحو 407 مليارات دولار. وبالتالي فإنه من المهم جداً للمجمع الصناعي العسكري الأمريكي أن يظل المجتمع الأمريكي قائماً على حرية الحيازة الفردية للأسلحة،

(10) المصدر نفسه، ص 487.

مهما كانت الجرائم التي يؤدي إليها ذلك، وأن تظل الولايات المتحدة متورطة في سباقات تسلح وصراعات وحروب لأن جيشها هو المشتري الرئيسي للأسلحة التي ينتجها ذلك المجمع.

أما تكلفة ذلك على الموازنة العامة للدولة وعلى دافعي الضرائب الأمريكيين فإنه أمر لا يهم المجمع الصناعي العسكري والسياسيين المتمولين منه، فضلاً عن أنه تم تعويض نفقات حرب الخليج عام 1991 من الدول الخليجية، والأمر نفسه ينطبق على الدول الأوروبية الكبرى، وبخاصة بريطانيا وفرنسا.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، كان أمام العالم فرصة تاريخية لتقليص النفقات العسكرية وتعزيز السلام العالمي بعد انتهاء الاستقطاب الدولي. وقد خفضت روسيا نفقاتها العسكرية حيث كانت تعاني اضطراباً وتراجعاً اقتصادياً رهيباً بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، بحيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الروسي نحو 19,4ـ بالمئة، 10,4ـ بالمئة، 11,6ـ بالمئة، 4,2ـ بالمئة، 3,4ـ بالمئة، 0,9 بالمئة، 4,5ـ بالمئة في الأعوام 1992، 1993، 1994، 1995، 1996، 1997، 1998 على التوالي[11].

كانت روسيا تنهار اقتصادياً تحت وطأة تدني أسعار صادراتها من النفط والغاز، وفي ظل الفوضى والتخريب اللذين أحدثتهما «السياسات» الاقتصادية ليلتسين وعصابات نهب الأموال والأصول العامة المحيطة به، إذا جاز تسميتها بالسياسات أصلاً، حاولت روسيا التقارب مع الغرب، بل والاندماج بالمنظومة الاقتصادية والسياسية وربما العسكرية الغربية بعد أن تحولت إلى دولة رأسمالية. لكنها جوبهت بالرفض لأن وجودها في وضع المنافس وليس الحليف يعد ضرورة لاستمرار الإنفاق العسكري المرتفع الذي يغذي المجمع الصناعي العسكري الأمريكي!

كما انخرطت الولايات المتحدة مجدداً في عمليات عسكرية كبرى ضد يوغسلافيا السابقة عام 1999 من دون حتى أن تمر على مجلس الأمن لتحصل على غطاء دولي يكسبها أي شرعية. وأدى ذلك العدوان وما سبقه من ضم حلف الأطلسي لبعض الدول الاشتراكية السابقة في شرق أوروبا إلى إعادة أجواء السباق العسكري بين روسيا والغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة. وتم اختراع الحرب على أفغانستان عام 2001، ليشكل الإنفاق الأمريكي عليها تغذية طويلة الأجل للمجمع الصناعي العسكري.

لكن قمة الانهيار الأخلاقي للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في اختراع أكاذيب دنيئة حول امتلاك العراق أسلحة دمار شامل مزعومة، لتبرير الغزو الإجرامي له عام 2003 خارج الشرعية الدولية، وتدمير دولته وبنيته الأساسية والصناعية، ونصب مقتلة مروِّعة لشعبه ونهب آثاره والسيطرة على قسم مهم من حقول نفطه بعقود إذعان فور وقوعه تحت الاحتلال. وكان ذلك السلوك الأمريكي نموذجاً لعربدة القوة الأشد خطراً على العالم من الإرهاب؛ لأنها ببساطة دمرت دولة ومجتمعاً وأوجدت يأساً مروِّعاً من الحصول على العدالة في العلاقات بين الأمم وخلقت فضاءً هائلاً لنمو الإرهاب وتعملقه. وكانت ذروة الانحطاط الأخلاقي للقوة الأمريكية الغاشمة هي أحداث التعذيب والانتهاك الجسدي والجنسي للمساجين العراقيين في سجن أبو غْريب، بحيث بدا

(11) International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook* (May 2000), p. 213.

الجيش الأمريكي كعصابات من المجرمين المضطربين نفسياً. وسوف تظل تلك الأحداث عاراً يلاحق الغرب والولايات المتحدة وجيشها العنصري الإجرامي أبد الدهر.

وأدى التدمير الأمريكي (من زاوية المصالح الأمريكية نفسها) للدولة العراقية وبناء نظام محاصصة عرقية وطائفية ومذهبية بفعل أمريكي مباشر، إلى ارتباط النظام العراقي الجديد بعلاقات قوية مع إيران وإلى تباعده تدريجياً عن المواقف الأمريكية. لقد أسقط الأمريكيون الثمرة العراقية العملاقة، لكنها وقعت في حجر إيران!

وكان الرد باختراع داعش وأخواتها بدعم خليجي وأمريكي. وأسقطت الطائرات الأمريكية بـ«الخطأ» المتكرر آلاف الأطنان من الأسلحة والمساعدات لذلك التنظيم. وفتحت تركيا حدودها لتمرير الإرهابيين الأجانب إلى داخل سورية ولتلقي النفط الذي سرقه تنظيم داعش وأمثاله من حقول النفط السورية والعراقية للإتجار به كآلية لتمويل تلك التنظيمات من جهة، ولتحقيق أرباح استثنائية من جهة أخرى من خلال شراء تركيا لذلك النفط المسروق بأسعار متدنية. وربما يكون من المفيد الرجوع إلى حديث وزير الخارجية القطري السابق حمد بن جاسم لبرنامج «الحقيقة» في قناة قطر (متاح على اليوتيوب) الذي فضح فيه التواطؤ الإجرامي بين قطر والسعودية والولايات المتحدة وتركيا ومجموعات الإرهابيين لتدمير سورية، وقال كلمته الشهيرة «تهاوشنا على الصيدة وفلتت الصيدة». والصيدة المقصودة هي سورية التي اعتبرها أجلاف المتآمرين القطريين والسعوديين، بكل تاريخها وتراثها الحضاري ودورها الثقافي والسياسي مجرد «صيدة» يتهاوشون عليها؛ حتى لو تسبب ذلك في تشريد الملايين وقتل مئات الألوف من أبناء الشعب السوري، وتبديد منجزات عشرات السنين من التنمية الاقتصادية التي دُمّرت وأصبحت ركاماً في حرب الدولة السورية مع قطعان الإرهابيين!! ولو كان هناك حساب دولي حقيقي لمجرمي الحرب فإن الحديث المسجل لذلك المجرم كفيل بجرِّه إلى المحكمة الجنائية الدولية مع شركائه السعوديين والأمريكيين والقطريين والأتراك.

**إن التاريخ السياسي ـ العسكري الحديث يشير بوضوح إلى أن الدولة الأكثر خطراً وإجراماً في استخدام الأسلحة النووية هي الولايات المتحدة ـ وليس أي أحد آخر ـ سواء من خلال قصفها بلا مبرر لليابان [...] أو عبر استخدام اليورانيوم المنضب في قصف العراق.**

وبقدر ما مثل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 خراباً وتدميراً مروِّعاً للاقتصاد العراقي، فإنه شكل فرصة استثنائية للمجمع الصناعي العسكري الأمريكي للعمل والتوسع في ضوء وجود طلب فعّال قوي من الجيش الأمريكي ومن جيوش دول الخليج والعراق والدول العربية عموماً، التي أصبحت الأغلبية الساحقة من دولها الكبيرة والصغيرة تابعة للولايات المتحدة، وتعمل على الهدف لتحويل مسارات الصراع في المنطقة، من صراع لاستعادة الحقوق الفلسطينية المسلوبة من الكيان الصهيوني ورعاته، إلى صراعات دينية ومذهبية ومفتعلة، ومولدة للتكفير والتطرف والعنف

والإرهاب، وتضع دول المنطقة العربية وجيرانها في صراعات لا تنتهي، فتغدو بحاجة دائمة إلى استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة وغيرها من الدول المصدِّرة للسلاح.

كما أن تعمُّد الولايات المتحدة استفزاز كوريا الشمالية وإطلاق تصريحات التدمير الشامل لها لافتعال سباق للتسلح تنخرط فيه كوريا الجنوبية وهي مستورد رئيسي للأسلحة الأمريكية، هو نوع من إبقاء وتنشيط سوق استيراد الأسلحة الأمريكية بسياسات تتسم بالخطورة على السلام العالمي، ولا بأس من تصوير الغرب لكوريا الشمالية على أنها شيطان يهدد العالم رغم أنها تدافع عن وجودها المهدد فعلياً.

ومن اللافت للنظر حقاً أن الكوريتين بادرتا بتخفيف التوتر والتقارب في عام 2017 بمبادرة مشاركة كوريا الشمالية مع شقيقتها الجنوبية في دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغ شانغ ودخولهما معاً في حفل الافتتاح بوفد موحد يحمل علماً أبيض عليه خريطة كوريا الموحدة. وفي مواجهة ذلك التقارب أوفدت الولايات المتحدة نائب الرئيس الأمريكي إلى كوريا الجنوبية لحضور حفل الافتتاح حيث صدم توقعات العالم بتصريحات استفزازية عن فرض عقوبات أمريكية جديدة هي الأشد قسوة على كوريا الشمالية، فوأد أي توقعات عن لقاءات أمريكية-كورية شمالية مباشرة خلال تلك الألعاب. وأكد نائب الرئيس الأمريكي استمرار التنسيق مع كوريا الجنوبية في الضغط على كوريا الشمالية في محاولة لقطع الطريق على أي نزوع كوري جنوبي للمصالحة مع الشمال، ولإبقاء التوتر مشتعلاً في شبه الجزيرة الكورية ومنع تطور مساعي السلام بين الكوريتين خارج السيطرة الاستحواذية الأمريكية. كما أن كوريا الشمالية التي تطور برنامجها النووي والصاروخي على قواعد علمية وتقنية بنتها بنفسها ولأغراض دفاعية، لم تفعل ما فعله الكيان الصهيوني العنصري الذي نشأ بالاغتصاب ويستمر بالعدوان والمسلح نووياً حتى الأسنان بمساندة حاسمة من الغرب، وبخاصة من فرنسا والولايات المتحدة في هذا المجال، دون أي مساءلة دولية له!!

كما أن التاريخ السياسي ـ العسكري الحديث يشير بوضوح إلى أن الدولة الأكثر خطراً وإجراماً في استخدام الأسلحة النووية هي الولايات المتحدة ـ وليس أي أحد آخر ـ سواء من خلال قصفها بلا مبرر لليابان المهزومة فعلياً وكلياً في الحرب العالمية الثانية لإرهاب دول العالم التي لم يكن أي منها يملك الأسلحة النووية آنذاك، أو عبر استخدام اليورانيوم المنضب في قصف العراق وربما القنابل النيوترونية الصغيرة في معركة بغداد عام 2003.

كما تم اختراع التنظيمات الإرهابية الدينية الكبرى بفعل وبقيادة الولايات المتحدة والسعودية في البداية، من خلال دعم تنظيم القاعدة وتمويله وتسليحه في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق في أفغانستان عام 1980 وما بعده، بمشاركة نشيطة ومعلنة في التبرعات والتجنيد من النظام الحاكم في مصر برعاية رئيسها الأسبق محمد أنور السادات، ومن دول خليجية وعربية وإسلامية أخرى. وأصبحت الحرب ضد الإرهاب مبرراً لاستنزاف الموارد العامة لتمويل الإنفاق العسكري وشراء الأسلحة على حساب الإنفاق الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

وفي ظل ضرورة الحرب ضد الإرهاب كآلية لتنشيط المخاوف العالمية والإقليمية والمحلية في كل دولة، التي تنشط طلبات الأسلحة وتغذي المجمعات الصناعية العسكرية في الدول الكبرى وبالذات في الولايات المتحدة، كانت المأساة والملهاة في آن أن يتم تشكيل تحالف لمحاربة الإرهاب،

يتكون من الرعاة الأساسيين للإرهاب مثل الولايات المتحدة وتركيا وبعض دول الخليج، وعلى رأسها السعودية، التي تعد مع إمارة قطر مصدراً رئيسياً لدعم وتمويل المجموعات الدينية التكفيرية المتطرفة والإرهاب. ورغم حدوث خلافات بين رعاة الإرهاب وتعديل في التحالفات إلا أن ذلك لا ينفي أنهم رعاة رئيسيون للإرهاب. ورغم أهمية المواجهة العسكرية والأمنية لقوى الإرهاب، إلا أن مقاومتها الأعمق تتمثل بالانتصار لقيم التحضر والتنوير وفصل الدين عن الدولة عبر المنظومات التعليمية والثقافية والفنية لإبقاء الدين في عليائه علاقة خالصة بين الإنسان وربه بعيداً من الاستغلال السياسي والاقتصادي الرخيص والمدمر لصورة الدين وللمجتمعات في آن؛ وكذلك عبر الانتصار لقيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة بين البشر بغض النظر عن الدين والمذهب والنوع واللون والأصل العرقي؛ والانتصار للتنمية الاقتصادية والتشغيل الذي يمكّن البشر من كسب عيشهم بكرامة من خلال ناتج عملهم وكدِّهم. لكن تلك المواجهة الأكثر عمقاً وديمومة لا تحدث، ولا يتم التوجه نحوها، حيث يجري إبقاء قضية الإرهاب ومكافحته كقضية أمنية وعسكرية؛ كون ذلك يوفر آلية للسيطرة الدولية والإقليمية والمحلية ولاستنزاف الموارد الاقتصادية للدول في الإنفاق على المواجهة المزعومة للإرهاب.

وتشير بيانات تقرير سيبري 2017 [12] إلى أن قيمة صادرات الأسلحة الأمريكية قد بلغت 47469 مليون دولار خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2016، وأن نحو 47 بالمئة منها قد توجهت إلى دول الشرق الأوسط. وتعتبر دول الخليج هي المتلقي الرئيسي لصادرات الأسلحة الأمريكية في العالم. وتشكل تلك الدول وتبعيتها للولايات المتحدة كنزاً استراتيجياً للمجمع الصناعي ـ العسكري الأمريكي.

وخلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2016 شكلت واردات الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية نحو 91 بالمئة من إجمالي واردات الكويت من الأسلحة، ونحو 52 بالمئة من إجمالي واردات السعودية الضخمة من الأسلحة، ونحو 61 بالمئة من واردات البحرين من الأسلحة، ونحو 62 بالمئة من إجمالي واردات الإمارات من الأسلحة، ونحو 68 بالمئة من واردات قطر من الأسلحة، ونحو 65 بالمئة من واردات عمان من الأسلحة. وشكلت واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الأسلحة الأمريكية نحو 53 بالمئة من إجمالي واردات تلك المنطقة[13]. وتصدرت السعودية دول المنطقة في قيمة وارداتها من الأسلحة الأمريكية. وتلك الصادرات الضخمة للأسلحة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبخاصة للسعودية تشكل تجسيداً لنجاح القراصنة الاقتصاديين الأمريكيين في ما سعوا إليه في هذا الشأن.

ويشير جون بركنز في كتابه اعترافات قرصان اقتصادي.. الاغتيال الاقتصادي للأمم؛ إلى أن واشنطن بدأت بعد نهاية الحظر النفطي العربي (1973) وما ترتب عليه من ارتفاع أسعار النفط وامتلاء خزائن آل سعود بمليارات الدولارات في التفاوض مع السعوديين فعرضت عليهم مقايضة المساعدة التقنية والمعدات والتدريبات العسكرية وفرصة للنهوض ببلدهم ليلحق

(12) **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2017**، ص 439 و442.
(13) المصدر نفسه، ص 150ـ149.

بركب القرن العشرين مقابل دولارات البترول. وأسفرت المفاوضات عن إنشاء اللجنة الأمريكية-السعودية للتعاون الاقتصادي التي تعتمد على الأموال السعودية لتمويل الشركات الأمريكية في بناء السعودية[14]. ويشير في موضع آخر إلى أنه تم تكليفه بتطبيق قدراته الإبداعية في تبرير استنزاف مئات الملايين من الدولارات من اقتصاد السعودية بشرط إدراج شركات الهندسة والبناء الأمريكية[15]. ويضيف في موضع آخر: «التطور الاقتصادي في المملكة سوف يستتبعه في الغالب نمو صناعة أخرى ألا وهي صناعة أمن شبه الجزيرة العربية فالشركات المدنية المتخصصة في الصناعات العسكرية والهيئات الصناعية التابعة للجيش الأمريكي سوف تتوقع عقوداً سخية وكذلك عقود صيانة وإدارة طويلة الأجل»[16].

**أدى تكديس الأسلحة وما أنتجه من تصاعد لغرور القوة إلى خلق آلية للبحث عن حروب لتلك الأسلحة المكدسة، وتورطت السعودية بالفعل [...] أدت إلى تصاعد حاجتها إلى المزيد من التسلح والإنفاق العسكري المتضخم في حلقة مفرغة من استنزاف الموارد الاقتصادية.**

وقد جاءت العقود الهائلة لصفقات السلاح التي وقعتها السعودية مع الولايات المتحدة عام 2017 بقيمة 460 مليار دولار تستورد بموجبها أسلحة أمريكية فوراً بقيمة 110 مليارات دولار، وصفقات أخرى بقيمة 350 مليار دولار على مدار 10 سنين[17]، كتجسيد حي لهذا الأمر. كما أنها حلقة من سلسلة متواصلة من عقود شراء السعودية للأسلحة الأمريكية بكميات كبيرة منذ أربعين عاماً. وإضافة إلى تلك الصفقات، هناك صفقات ضخمة قد تصل قيمتها إلى 50 مليار دولار بين شركة أرامكو السعودية من جهة وشركات جنرال إلكتريك، وهاليبرتون، وسكليمبرغر من جهة أخرى. كما عقدت إمارة قطر صفقة بقيمة 12 مليار دولار لشراء 36 طائرة من طراز إف 15 في حزيران/يونيو 2017، لتلحق بنحو 72 طائرة حربية تم التعاقد على شرائها بقيمة 21 مليار دولار عام 2016 [18]. وارتبطت الصفقات الأمريكية الضخمة لتوريد الأسلحة لمملكة عائلة سعود ولقطر في عام 2017 بالتوتر الذي نشب بين المملكة والإمارة حول من منهما ترعى الإرهاب، وسعي كل منهما لنيل رضا الولايات المتحدة والحصول على الغطاء السياسي أو «صكوك الغفران» منها، وقامت الأخيرة بابتزازهما معاً وهي تعلم علم اليقين أن كلاً منهما تموِّل وتدعم الإرهاب برعايتها ومشاركتها، لكنها استغلت الأزمة وحصلت في النهاية على الصفقات التي تريدها لمجمعها الصناعي العسكري ولشركاتها النفطية العملاقة!

---

(14) جون بركنز، **اعترافات قرصان اقتصادي.. الاغتيال الاقتصادي للأمم**، ترجمة ومراجعة مصطفى الطناني وعاطف معتمد؛ مراجعة شريف دلاور، ط 2 (القاهرة: دار الطناني للنشر، 2010)، ص 107.

(15) المصدر نفسه، ص 108.

(16) المصدر نفسه، ص 111.

(17) وكالة أنباء الشرق الأوسط، القاهرة 21 أيار/مايو 2017.

(18) موقع BBC العربي 15 حزيران/يوينو 2017.

وقد أدى تراكم تكديس الأسلحة لدى السعودية إلى تبني المملكة سياسات عدوانية تجاه بلدان مثل اليمن وسورية وليبيا، وإلى تبني سياسات هيمنة في منطقة الخليج بصورة لا تتسق مع الحجم الصغير للمملكة مما وضعها في مواجهة مع جارة كبيرة وطامحة للهيمنة الإقليمية بدورها وهي إيران. وبخاصة أن الأولى، أي السعودية دولة قبلية تابعة كلياً للولايات المتحدة وتتوافق مع الكيان الصهيوني وأهدافه، أما الثانية فهي دينية ذات سمات وطنية ومنخرطة في صراع مصالح وإرادات مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

لقد أدى تكديس الأسلحة وما أنتجه من تصاعد لغرور القوة إلى خلق آلية للبحث عن حروب لتلك الأسلحة المكدسة، وتورطت السعودية بالفعل في حروب في سورية وليبيا واليمن أدت إلى تصاعد حاجتها إلى المزيد من التسلح والإنفاق العسكري المتضخم في حلقة مفرغة من استنزاف الموارد الاقتصادية.

## ثالثاً: استنزاف الدول في إنفاق عسكري على حساب التنمية الاقتصادية

يُعد الاتحاد السوفياتي السابق المثال الأبرز تاريخياً للمبالغة في الإنفاق العام بصورة مدمرة للقدرة على النمو والتطور الاقتصادي والتقدم؛ فهو الذي استدرجته الولايات المتحدة الغنية، ومن ورائها الغرب الغني أيضاً، في سباق محموم للتسلح أدى إلى استنزاف موارده بلا مبرر وإضعافه اقتصادياً وإعاقة تطوره. وكانت الأسلحة النووية الموجودة بحوزته قادرة على تدمير الولايات المتحدة وحلفائها عدة مرات ـ وكأن مرة واحدة من التدمير الشامل لا تكفي!! ـ أي أنها لم تكن أسلحة للحماية الضرورية والردع بقدر ما كانت سباقاً مجنوناً بلا جدوى لمعادلة حجم ترسانة أسلحة التدمير النووي لدى الغرب.

والنموذج المقابل هو الصين التي احتفظت بأسلحة قادرة على تحقيق الحماية والردع من دون الدخول في سباقات تسلح نووي تستنزف طاقتها الاقتصادية حتى الآن على الأقل. وإن كان النظام السياسي الصيني يمكن أن يتغير كثيراً في ظل اتجاهه لفقدان أهم ميزة له كانت تتيح تداول السلطة والقيادة الجماعية وعدم استغلال السلطة في التنكيل بالمختلفين مع الرئيس داخل الحزب الشيوعي. وتلك الميزة كانت هي التداول الإجباري للسلطة داخل الحزب الحاكم عبر قصر فترة حكم أي رئيس على مدتين كل منهما 5 سنوات، حيث وافقت قيادة الحزب الشيوعي الصيني في شهر شباط/فبراير 2018 على فتح فترة حكم الرئيس بلا قيود زمنية، ثم ما لبث البرلمان الصيني أن أقر هذا التعديل في 2018/3/11، على نحوٍ يُتيح للرئيس الصيني الحالي شي جين بينغ البقاء في منصبه إلى أجل غير مسمى. وهذا ما يحوِّل الرئيس إلى دكتاتور مستبد وقادر على العصف بمعارضيه داخل الحزب وتكوين مجموعة من أهل الثقة تحيط به، وهو نموذج اقترن دائماً بالتوسع في الإنفاق العسكري كآلية لتعزيز السلطة وانتهى دائماً بانهيارات كارثية، لكن لا أحد يتعظ من دروس التاريخ!

أما اتفاقية إزالة القذائف ذات المدى المتوسط والمدى الأقصر التي ألزمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق بموجبها بتدمير كل القذائف البالستية الجوالة (كروز) ذات المدى من 500 كم حتى 5500 كم وقواعد إطلاقها بحلول حزيران/يونيو 1991، فقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1988 وتم تدمير 2692 قذيفة في الموعد المحدد. كما دخلت اتفاقية خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت 1) حيز التنفيذ عام 1994، ودخلت المرحلة الثانية (البديلة لستارت 2 التي لم تنفذ) حيز التنفيذ في الفترة من 2003 إلى 2011 [19]. ومن المؤكد أن تكلفة صناعة تلك الأسلحة، ومن بعدها تكلفة تدميرها بصورة آمنة، هي إهدار صافٍ للموارد الاقتصادية للدولتين، وهي في الوقت نفسه تغذية غير منطقية ومثيرة لشبهات المصالح التي تربط السياسيين بغول المجمع الصناعي العسكري في الدولتين.

كذلك ظلت دولة عربية مثل السعودية، منذ الطفرة النفطية الأولى عقب حرب أكتوبر 1973، تكدس الأسلحة وتحقق واحداً من أعلى مستويات الإنفاق العسكري في العالم بلا مبرر، وهو إهدار صريح للموارد الاقتصادية استرضاء لغول المجمع الصناعي العسكري الأمريكي والغربي عموماً النافذ لدى السياسيين في الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد سبقت الإشارة إلى حجم إنفاقها ونسبته للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي دول المنطقة والمتوسط العالمي. لكن النتيجة الأكثر فداحة على التنمية الاقتصادية تظهر في معدلات النمو المنخفضة حتى في السنوات التي سجل فيها سعر النفط الذي تعتمد عليه المملكة مستويات قياسية، إذ كان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي السعودي قد انخفض من 4,1 بالمئة عام 2015، إلى 1,7 بالمئة عام 2016. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي المبنية على بيانات رسمية سعودية إلى أن المعدل المذكور سينخفض إلى مجرد 0,1 بالمئة عام 2017. كما أن ميزان الحساب الجاري الذي أسفر عن فائض بلغ 9,8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة عام 2014 قد تحول إلى العجز عام 2015 مسجلاً عجزاً بلغ ـ 8,7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وعجزاً آخر بلغ ـ 4,3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنه سيحقق فائضاً محدوداً يبلغ 0,6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 [20]. وعندما يحدث هذا في بلد يمتلك ثروة نفطية هائلة تبلغ 266,6 مليار برميل، وينتج نحو 10,2 مليون برميل من النفط يومياً[21] فإنه يعكس حقيقة أن جزءاً مهماً من العوائد النفطية الهائلة تذهب للإنفاق العسكري والمغامرت العسكرية المدمرة كتلك المتواصلة منذ قرابة ثلاثة أعوام في اليمن.

---

(19) **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2017**، ص 793ـ792.

(20) IMF, *World Economic Outlook* (October 2017), pp. 247 and 262.

(21) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016** (أبو ظبي: صندوق المقد العربي، 2016)، ص 462 و464.

## رابعاً: الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية ومكافحة البطالة والفقر

في العادة تجري مقارنة حجم الإنفاق العسكري بحجم الإنفاق الاجتماعي لتقييم أولويات الحكومة في الجدل السياسي المحلي في كل دولة. كما أن الدول المانحة تنظر إلى حجم الإنفاق العسكري في الدول المتلقية للمساعدات عند اتخاذ القرار بتقديم المساعدات لهذه الدولة أو تلك[22].

تجدر الإشارة هنا إلى أنه عندما بدا في الأفق أن الحرب الباردة على وشك الانتهاء باتفاقيات خفض الأسلحة الاستراتيجية في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، ذهب البنك الدولي إلى أنه من الممكن الوصول بمخصصات الدفاع إلى نصف مستوياتها آنذاك من دون تعريض الميزان العسكري بين الدولتين العظميين للخطر، وأن الأثر الصافي لخفض تكاليف الدفاع على البلدان الصناعية والنامية يتوقف على كيفية استخدام «أرباح السلام»، فثمة تقدير متحفظ في الولايات المتحدة يؤخذ منه أن الوفورات على مدى السنوات الأربع القادمة (في الولايات المتحدة) ستبلغ نحو 45 مليار دولار، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف جملة ما ينفق في كل سنة على المعونة الأجنبية[23].

وفي الكيان الصهيوني، وهو أقرب إلى مؤسسة عسكرية منه إلى الدولة، كان الإنفاق العسكري يستقطع نسبة كبيرة تتجاوز ربع الناتج المحلي الإجمالي في فترات اشتعال الصراع مع البلدان العربية، وما زال مرتفعاً حتى الآن رغم اتفاقيات التسوية السياسية مع مصر والأردن وبرود الجبهة مع سورية ولبنان، حيث بلغ 5,8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016، مقارنة بنحو 1,6 بالمئة فقط بالنسبة إلى دولة كبيرة مثل مصر[24]. وهذا المستوى المرتفع من الإنفاق العسكري للكيان الصهيوني يرتبط بطبيعته ككيان نشأ باغتصاب أرض شعب آخر هو الشعب الفلسطيني، ويستمر بالعدوان بكل ما يوجده ذلك من احتقانات وصراعات مستمرة.

وكانت تلك القضية، أي الإنفاق العسكري على حساب التنمية الاقتصادية، واحدة من القضايا المهمة للنخبة السياسية والثقافية الصهيونية، وبخاصة عندما كانت الاستثمارات الأجنبية والتدفقات المالية من الخارج تتراجع لأي سبب.

ويرى شاوول زارحي أن «خفض النفقات العسكرية الهائلة التي تنعكس على اقتصاد البلد وتقلل الاستثمارات في سلع التجهيز، من شأنه أن يكون امتيازاً صافياً. فكلما كانت رؤوس الأموال الأجنبية تتدفق بغزارة، لم يكن الاهتمام الشديد بالنفقات العسكرية ضرورياً»[25]. وهنا نجد حالة خاصة حيث يوجد طرف خارجي من مصلحته تعزيز قوة الكيان الصهيوني العنصري كحل تاريخي

---

(22) انظر: Petter Stalenheim, Catalina Perdomo and Elisabeth Sköns, "Military Expenditure," in: *Sipri Yearbook 2007*, p. 271.

(23) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 1990**، ص 31.

(24) **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2017**، ص 147.

(25) شاوول زارحي، «أهمية السلام بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي،» في: **من الفكر الصهيوني المعاصر**، ترجمة محمود سويد [وآخرون]، سلسلة كتب فلسطينية؛ 11 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1968)، ص 477.

للمشكلة اليهودية في أوروبا، وكقاعدة متقدمة للغرب تقسم الوطن العربي ولديها القدرة العسكرية على وأد طموحات دوله الرئيسية. وفي هذه الحالة الخاصة كان الغرب يمول المشروع الصهيوني اقتصادياً وعسكرياً من دون أن تتعارض التنمية مع الإنفاق العسكري الهائل، إلا عندما يقل الدعم المالي والاستثماري الغربي (الأمريكي والألماني أساساً) في أوقات نادرة من عمر ذلك الكيان، أو عندما تتضاعف تكلفة الإنفاق العسكري بسبب الحروب وسباق التسلح.

وتشير البيانات إلى أن الإنفاق العسكري، كنسبة من الناتج القومي الإجمالي للكيان الصهيوني، قد بلغ 26 بالمئة عام 1970، وبلغ الإنفاق المحلي نحو 14 بالمئة فقط، والباقي كان عبارة عن قروض أجنبية. وبلغ إنفاق الكيان العسكري نحو 22 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عامي 1971 و 1972، وحصل في العامين المذكورين على منح خارجية تعادل 3 بالمئة من ناتجه، وعلى قروض تعادل 6 بالمئة من ناتجه. وبلغ إنفاقه العسكري نحو 32 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في الأعوام 1973، 1974، 1975، وحصل خلال تلك الأعوام على منح خارجية تعادل في المتوسط نحو 8 بالمئة من ناتجه القومي، وعلى قروض تعادل 7 بالمئة من ذلك الناتج[26].

وبعيداً من الحالة الخاصة للاقتصاد الصهيوني فإن إجمالي الإنفاق العسكري العالمي بلغ 1686 مليار دولار عام 2016. وبلغ الإنفاق العسكري للولايات المتحدة في العام المذكور نحو 611 مليار دولار بنسبة 36,2 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ في الصين نحو 215 مليار دولار في العام نفسه حسب تقديرات تقرير سيبري بما نسبته 12,8 بالمئة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي. وبلغ في روسيا نحو 69,2 مليار دولار بما نسبته 4,1 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ نحو 63,7 مليار دولار في السعودية بما نسبته 3,8 بالمئة من الإجمالي العالمي في العام المذكور. وبلغ في الهند نحو 55,9 مليار دولار بما يعادل 3,3 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ في فرنسا نحو 55,7 مليار دولار بما نسبته 3,3 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ في بريطانيا نحو 48,3 مليار دولار بما نسبته 2,9 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ نحو 46,1 مليار دولار في اليابان بما يعادل نحو 2,7 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ نحو 41,1 مليار دولار في ألمانيا بما يعادل 2,4 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ نحو 36,8 مليار دولار في كوريا الجنوبية بما يوازي 2,2 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ نحو 27,9 مليار دولار في إيطاليا بما يعادل 1,7 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ 24,6 مليار دولار في أستراليا بما نسبته نحو 1,5 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ 23,7 مليار دولار في البرازيل بما يعادل 1,4 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ نحو 22,8 مليار دولار في الإمارات بما يوازي نحو 1,4 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ نحو 18 مليار دولار في الكيان الصهيوني بما نسبته نحو 1,1 بالمئة من الإجمالي العالمي عام[27].

---

(26) جمعت وحسبت من بيانات مأخوذة من: جوئيل بينين، «الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية،» في: هشام شرابي، محرر، **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 319، والبيانات الأصلية مأخوذة من: Bank of Israel, *Annual Report 1983* (1984), p. 52.

(27) **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2017**، ص 391 ـ 392.

ولو قارنّا حصة الدول المذكورة آنفاً من الإنفاق العسكري العالمي، بحصتها من الناتج العالمي سيبدو بوضوح من هي الدول التي تتجاوز نفقاتها العسكرية حدود المعقول. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن الناتج القومي الإجمالي المحسوب بالدولار طبقاً لسعر الصرف السائد في عام 2015 قد بلغ في الولايات المتحدة نحو 17994 مليار دولار تعادل 23,2 بالمئة من الناتج العالمي، وبلغ في الصين نحو 10838 مليار دولار تعادل 14 بالمئة من الناتج العالمي، وبلغ في روسيا نحو 1676 مليار دولار تعادل 2,2 بالمئة من الناتج العالمي. كما بلغ في السعودية نحو 743 مليار دولار تعادل 1 بالمئة من الناتج العالمي، وبلغ في الهند نحو 2089 مليار دولار تعادل 2,7 بالمئة من الناتج العالمي، وبلغ في فرنسا نحو 2709 مليارات دولار تعادل 3,5 بالمئة من الناتج العالمي، وبلغ في بريطانيا نحو 2846 مليار دولار تعادل 3,7 بالمئة من الناتج العالمي، وبلغ في اليابان نحو 4931 مليار دولار تعادل نحو 6,4 بالمئة من الناتج العالمي، وبلغ في ألمانيا نحو 3740 مليار دولار تعادل 4,8 بالمئة من الناتج العالمي. كما بلغ في كوريا الجنوبية نحو 1390 مليار دولار تعادل 1,8 بالمئة من الناتج العالمي، وبلغ في إيطاليا نحو 1994 مليار دولار تعادل نحو 2,6 بالمئة من الناتج العالمي، وبلغ في أستراليا 1429 مليار دولار تعادل نحو 1,8 بالمئة من الناتج العالمي، وبلغ في البرازيل نحو 2076 مليار دولار تعادل نحو 2,7 بالمئة من الناتج العالمي، وبلغ في الإمارات نحو 395 مليار دولار تعادل نحو 0,5 بالمئة من الناتج العالمي، وبلغ في الكيان الصهيوني نحو 300 مليار دولار تعادل نحو 0,4 بالمئة من الناتج العالمي[28].

ويمكن تقسيم الدول الـ 15 الأعلى في النفقات العسكرية إلى مجموعتين: الأولى تزيد حصتها من النفقات العسكرية العالمية على حصتها من الناتج العالمي ولديها إفراط صريح في الإنفاق العسكري. وتضم تلك المجموعة كلاً من الولايات المتحدة وروسيا والسعودية والهند وكوريا الجنوبية والإمارات والكيان الصهيوني. ويصل ذلك الإفراط لمستويات بالغة الارتفاع في المملكة السعودية حيث تبلغ حصتها من النفقات العسكرية العالمية قرابة أربعة أمثال حصتها من الناتج العالمي أو بالضبط 3,8 مثل حصتها من الناتج العالمي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الإمارات والكيان الصهيوني حيث تبلغ حصة كل منهما من النفقات العسكرية العالمية قرابة ثلاثة أمثال حصة كل منهما من الناتج العالمي.

أما المجموعة الثانية فتضم الدول التي تقل حصتها في النفقات العسكرية العالمية عن حصتها في الناتج العالمي وهي معتدلة نسبياً في الإنفاق العسكري. وتضم تلك المجموعة كلاً من الصين وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا واليابان وأستراليا والبرازيل.

ويمكن مقارنة حصة الدول الأعلى في النفقات العسكرية عالمياً بحصتها من عدد سكان العالم لنرى هل هي فعلاً بحاجة إلى تلك النفقات أم أنها تنطوي على درجة من الإفراط ترتبط بالرغبة في الهيمنة والاستحواذ عالمياً أو إقليمياً أو شراء رضاء المجمع الصناعي العسكري الأمريكي النافذ سياسياً من جانب الدول التابعة لواشنطن.

---

(28) World Bank, *World Development Indicators 2017*, pp. 10-14.

في عام 2015 بلغ عدد سكان الولايات المتحدة نحو 321 مليون نسمة بما يوازي نحو 4,4 بالمئة من سكان العالم. وبلغ عدد سكان الصين نحو 1371 مليون نسمة بما يعادل 18,7 بالمئة من سكان العالم. وبلغ عدد سكان روسيا نحو 144 مليون نسمة بما يعادل نحو 2 بالمئة من سكان العالم. وبلغ عدد سكان السعودية، بمن فيهم العمال الأجانب الوافدون إليها، نحو 32 مليوناً بما يوازي 0,4 بالمئة من سكان العالم. وبلغ عدد سكان الهند 1311 مليون نسمة بما نسبته 17,9 بالمئة من سكان العالم. وبلغ في فرنسا 66,5 مليون نسمة يعادلون نحو 0,9 بالمئة من سكان العالم. وبلغ عدد سكان بريطانيا 65,1 مليون نسمة يمثلون 0,9 بالمئة من عدد سكان العالم. وبلغ عدد سكان اليابان نحو 127 مليون نسمة يمثلون 1,7 بالمئة من سكان العالم. وبلغ عدد سكان ألمانيا نحو 81,7 مليون نسمة يعادلون نحو 1,1 بالمئة من سكان العالم. كما بلغ عدد سكان كوريا الجنوبية نحو 50,6 مليون نسمة بما نسبته 0,7 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ عدد سكان إيطاليا نحو 60,7 مليون نسمة يعادلون نحو 0,8 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ عدد سكان أستراليا 23,8 مليون نسمة يعادلون نحو 0,3 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ عدد سكان البرازيل نحو 207,8 مليون نسمة يعادلون نحو 2,8 بالمئة من الإجمالي العالمي. وبلغ عدد سكان الإمارات نحو 9,2 مليون نسمة بما يعادل 0,1 بالمئة من سكان العالم، علماً بأن هذا الرقم يشمل العمال الوافدين الذين يبلغ عددهم أكثر من أربعة أخماس سكان الدولة. وبلغ عدد سكان الكيان الصهيوني نحو 8,4 مليون نسمة بما يوازي 0,1 بالمئة من إجمالي سكان العالم عام 2015 [29].

**لو التزمت الدول الغنية بتخصيص نسبة 0,7 بالمئة من ناتجها المحلية الإجمالية منذ أوصت الأمم المتحدة بذلك قبل قرابة أربعة عقود، ولو بالخصم من نفقاتها العسكرية المتضخمة، لما كان هناك فقير واحد في العالم.**

ولو قارنّا حصة الدول المذكورة في النفقات العسكرية العالمية بحصتها من عدد سكان العالم سنجد أن هناك دولاً تنفق أحجاماً ضخمة من الإنفاق العسكري لا علاقة لها بحجم سكانها وحاجاتها الدفاعية. وتضم تلك المجموعة كلاً من الولايات المتحدة وروسيا والسعودية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية وأستراليا والإمارات والكيان الصهيوني. والحالات الأكثر تطرفاً هي الإمارات التي تبلغ حصتها من الإنفاق العسكري العالمي نحو 14 مثل حصتها من سكان العالم، والكيان الصهيوني 11 مثلاً، والمملكة السعودية 9,5 مثل، والولايات المتحدة 8,2 مثل، وأستراليا 5 أمثال. وتبلغ حصة فرنسا وبريطانيا وكوريا الجنوبية وألمانيا وإيطاليا وروسيا واليابان بالترتيب من الإنفاق العسكري العالمي نحو 3,7 مثل، 3,2 مثل، 3,1 مثل، 2,2 مثل، 2,1 مثل، 2 مثل، و1,6 مثل حصتها من عدد سكان العالم.

أما الدول التي تقل حصتها في الإنفاق العسكري العالمي عن حصتها من عدد سكان العالم فتضم الصين والهند والبرازيل.

(29) المصدر نفسه.

ولو نظرنا على نحو موضوعي ومنصف فإن الإفراط في الإنفاق العسكري بكل تبعاته يتعلق أساساً بالولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والسعودية والكيان الصهيوني وروسيا وكوريا الجنوبية. ويضاف إليهم من دول المنطقة العربية وجيرانها كل من عمان والجزائر والكويت والبحرين والأردن التي تمت الإشارة إلى الإنفاق العسكري لكل منها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في موضع سابق.

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن هناك 766 مليون إنسان يعيشون بأقل من 1,9 دولار للفرد يومياً، أي بمتوسط دخل يبلغ 694 دولاراً للفرد سنوياً[30]. وبما أن خروج الفرد من الفقر المدقع إلى الحد الأدنى من الدخل المتوسط المنخفض يتطلب الصعود بالدخل الفردي لأكثر من 3,1 دولار يومياً أي نحو 1132 دولاراً للفرد سنوياً، فإن الفجوة التي ينبغي تجسيرها بين الفقر المدقع والحد الأدنى من الدخل المتوسط المنخفض تبلغ نحو 438 دولاراً للفرد. وتبلغ تكلفة إخراج كل الـ 766 مليون نسمة الفقراء فقراً مدقعاً في كل العالم إلى مستوى الدخل المتوسط المنخفض نحو 336 مليار دولار أو مجرد 19,9 بالمئة فقط من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي. بل إن دولة واحدة هي الولايات المتحدة لو خفضت نفقاتها العسكرية بهذا الرقم الكفيل بإخراج كل فقراء العالم من فقرهم فإنه سيظل لديها إنفاقاً عسكرياً بقيمة 275 مليار دولار، وهو أعلى بنحو 60 مليار دولار عن الدولة التي تليها في الإنفاق العسكري وهي الصين.

ولو التزمت الدول الغنية بتخصيص نسبة 0,7 بالمئة من نواتجها المحلية الإجمالية منذ أوصت الأمم المتحدة بذلك قبل قرابة أربعة عقود، ولو بالخصم من نفقاتها العسكرية المتضخمة، لما كان هناك فقير واحد في العالم، ولتوسع الطلب الفعال المنشط للاستثمار والإنتاج والنمو في كل العالم. وكان من الممكن لتلك الدول الاستغناء عن تلك النسبة الهامشية، ولو خصماً من نفقاتها العسكرية الكبيرة، مع ضمان حسن استخدامها وإيصالها مباشرة إلى الفقراء لتمويل مشروعات صغيرة وتعاونية لهم تحت إشراف حضانة متخصصة للأعمال لتمكينهم من مساعدة أنفسهم من دون المرور على البيروقراطيات الحكومية السياسية والإدارية الفاسدة. وللعلم فإن مجموع النواتج القومية في الدول الغنية قد بلغ نحو 49777 مليار دولار عام 2015 [31]. ونسبة 0,7 بالمئة من ذلك المجموع تعادل أكثر من 348 مليار دولار. لكنه عالم يتسم بالأنانية ويرغب الأثرياء فيه بالعيش في مستويات بالغة الارتفاع من الرفاهية من دون باقي العالم. وهناك مسؤولية أخلاقية على الدول الاستدمارية التي نهبت ثروات الدول الفقيرة والنامية وهدمت وشوَّهت البنى الاجتماعية والاقتصادية فيها عندما احتلتها في العهد الاستدماري مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال، أو حتى في الوقت الراهن مثلما فعلت الولايات المتحدة في كل مكان قامت بغزوه أو تمويل الإرهاب والتطرف فيه، أو إجباره عبر مختلف الآليات على اتباع سياسات اقتصادية لا تعمل لصالح الفقراء والطبقة الوسطى، بل تسحقهما لصالح الرأسمالية العالمية والمحلية مثلما هو الحال في مصر بعد تعويم الجنيه ورفع أسعار الطاقة من دون أن يتم رفع الأجور بصورة

(30) World Bank, *World Development Indicators 2017*, p. 25.

(31) المصدر نفسه، ص 14.

موازية بحيث أدى إلى تآكل الأجور الحقيقية وتدني مستويات معيشة الفقراء والطبقة الوسطى التي انحدرت الشرائح الدنيا منها تحت خط الفقر لتنضم إلى تصنيف الفقراء.

وباستثناء تونس والمغرب والسودان وتركيا، فإن البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي لها لا تتيح بيانات حديثة يعتد بها عن معدلات الفقر فيها للبنك الدولي، فضلاً عن أن الدول التي تتيح البيانات لا يمكن الوثوق بدقتها حيث تنزع أغلبية الأجهزة الإحصائية في الدول النامية ـ وبخاصة في المنطقة العربية ـ لتقديم بيانات بشأن القضايا التي يسهل التلاعب فيها مثل التضخم والفقر والبطالة بصورة تجمل الأداء الحكومي على نحوٍ مغاير لما يجري في الواقع فعلياً.

وبما أن البطالة هي مسبب رئيسي للفقر وعامل مهم في تزايده، فإن التنمية الاقتصادية التي تساعد على خلق الوظائف وتمكين البشر من كسب عيشهم بكرامة، والخروج من الدائرة الجهنمية للفقر، هي الطريق الحقيقي لمكافحة الفقر. لكن تحقيق تلك التنمية يتطلب تخصيص قسم أكبر من الموارد للاستثمار بدلاً من استنزافها في الإنفاق العسكري المرتبط بالتوترات والصراعات أو بفساد النخب الحاكمة.

ووفقاً للبنك الدولي، بلغ معدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى المستويات المسجلة عالمياً، حيث بلغ المعدل 11 بالمئة من قوة العمل؛ بينما بلغ المتوسط العالمي لمعدل البطالة نحو 6 بالمئة فقط من قوة العمل العالمية. وبلغ المعدل بناء على البيانات الرسمية العربية التي تنزع إلى خفض المعدل نحو 12 بالمئة في مصر، و11 بالمئة في الجزائر، ونحو 10 بالمئة في المغرب، ونحو19 بالمئة في ليبيا، ونحو 15 بالمئة في تونس، ونحو 13 بالمئة في الأردن، ونحو 12 بالمئة في موريتانيا، ونحو 25 بالمئة في فلسطين، ونحو 14 بالمئة في سورية، ونحو 7 بالمئة في لبنان، ونحو 16 بالمئة في العراق، ونحو 17 بالمئة في اليمن، ونحو 18 بالمئة في عُمان، ونحو 13 بالمئة في السودان، ونحو 6 بالمئة في السعودية، ونحو 4 بالمئة في الإمارات، ونحو 2 بالمئة في الكويت، ونحو 1 بالمئة في البحرين، بينما تنفرد قطر بعدم وجود أي بطالة فيها[32].

على صعيد آخر، تشير بيانات تقرير سيبري 2017 [33] (ص 417) إلى أن الإنفاق العام على الجيش بلغ نحو 23 بالمئة، 7 بالمئة، 11 بالمئة، 28 بالمئة 22 بالمئة، 13 بالمئة من إجمالي الإنفاق العام سنة 2016 في كل من الجزائر والعراق والكويت والسعودية وجنوب السودان وإيران بالترتيب. وبلغ الإنفاق العام على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق العام في تلك الدول بالترتيب في العام نفسه نحو 7,9 بالمئة، 4,8 بالمئة، 9,6 بالمئة، 12 بالمئة، 1,5 بالمئة، 3,2 بالمئة. وبلغ الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام سنة 2016 في تلك الدول بالترتيب نحو 16 بالمئة، 7,3 بالمئة، 9,1 بالمئة، 23 بالمئة، 3,7 بالمئة، 9,3 بالمئة[34].

---

(32) World Bank, *World Development Indicators 2017*, pp. 38-42.

(33) **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2017**، ص 417.

(34) المصدر نفسه، ص 417.

وباستثناء العراق، فإن الإنفاق على الجيش يفوق كثيراً الإنفاق على الصحة أو التعليم في الدول المذكورة في ما تقدم. وللعلم فإن الإنفاق العالمي على التعليم وفقاً لتقرير التعليم العالمي الصادر عن منظمة اليونيسكو قد بلغ نحو 14,1 بالمئة من إجمالي الإنفاق العام في العالم عام 2015. كما بلغ ذلك الإنفاق العالمي على التعليم نحو 4,7 بالمئة من الناتج العالمي عام 2015، مقارنة بنحو 2,9 بالمئة في الجزائر، ونحو 6,3 بالمئة في تونس، ونحو 1,3 بالمئة في الضفة وغزة (فلسطين المحتلة عام 1967)، ونحو 2,6 بالمئة في لبنان، ونحو 5 بالمئة في عمان، ونحو 2,7 بالمئة في البحرين، ونحو 3,6 بالمئة في قطر، ونحو 4,8 بالمئة في تركيا، ونحو 5,8 بالمئة في الكيان الصهيوني[35]. كما يبلغ الإنفاق الحقيقي على التعليم في مصر في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي الجاري 2017ـ2018 نحو 106,6 مليار جنيه تعادل 2,6 بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام المذكور[36]. وباستثناء تونس وعمان من الدول العربية وتركيا والكيان الصهيوني، فإن الإنفاق العام على التعليم في باقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي قدمت بيانات عن هذا الإنفاق للمؤسسات الدولية، يقل عن المتوسط العالمي للإنفاق العام على التعليم. وترتيباً على ذلك، فإن التعليم كبوابة للتنوير والتحضر والتقدم العلمي والتقني يبقى محاصراً بمحدودية الإنفاق العام عليه في الأغلبية الساحقة من البلدان العربية.

**إن المنطقة العربية، وبخاصة بعض دول الخليج، تستنزف مواردها الاقتصادية في إنفاق عسكري يتسم بالإفراط، ويخلق آليته الخاصة لتوليد التوترات المحلية والإقليمية الناتجة من تضخم القوة.**

أما الإنفاق الحكومي العالمي على الصحة فقد بلغ نحو 6 بالمئة من الناتج العالمي عام 2014، بينما بلغ الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو 5,2 بالمئة في كل من الجزائر والأردن، ونحو 4 بالمئة في تونس، ونحو 3,7 بالمئة في ليبيا، ونحو 3,5 بالمئة في السعودية، ونحو 3,3 بالمئة في العراق، ونحو 3,2 بالمئة في كل من عمان والبحرين، ونحو 3 بالمئة في لبنان، ونحو 2,6 بالمئة في كل من الكويت والإمارات، ونحو 2,2 بالمئة في مصر، ونحو 2 بالمئة في المغرب، ونحو 1,9 بالمئة في كل من موريتانيا وقطر، ونحو 1,8 بالمئة في السودان، ونحو 1,5 بالمئة في سورية، ونحو 1,3 بالمئة في اليمن، ونحو 6,8 بالمئة في جيبوتي. وبلغ المعدل نحو 2,8 بالمئة في إيران، ونحو 4,2 بالمئة في تركيا، ونحو 4,8 بالمئة في الكيان الصهيوني[37]. ويبلغ الإنفاق العام الحقيقي على الصحة في مصر في العام المالي 2017/2018 نحو 54,9 مليار جنيه وهي تعادل 1,34 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام المالي المذكور بنحو

(35) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, *Global Education Monitoring Report 2017* (Paris: Unesco, 2017), pp. 398-404.

(36) وزارة المالية المصرية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية 2017/2018، ص 97.

(37) <https:\\data.albankaldawli.org\indicator\SH.XPD.PUBL.TOTL.ZS>.

4107 مليار جنيه[38]. وهذا المعدل يمثل تراجعاً كبيراً عن النسبة المخصصة من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق العام على الصحة في مصر في عام 2014 والمشار إليها آنفاً.

وباستثناء الأردن وتونس من الدول العربية وتركيا وإيران من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن الإنفاق العسكري في باقي دول المنطقة يفوق كثيراً الإنفاق العام على الصحة، على عكس الاتجاه العالمي حيث يبلغ الإنفاق العام العالمي على الصحة نحو 6 بالمئة من الناتج العالمي، ويبلغ الإنفاق العسكري العالمي نحو 2,3 بالمئة من الناتج العالمي كما ورد آنفاً.

ويمكن القول إجمالاً إن المنطقة العربية، وبخاصة بعض دول الخليج، تستنزف مواردها الاقتصادية في إنفاق عسكري يتسم بالإفراط، ويخلق آليته الخاصة لتوليد التوترات المحلية والإقليمية الناتجة من تضخم القوة، بما يستنزف دولاً أخرى مثل سورية واليمن وليبيا للدفاع عن نفسها ضد تدخلات بعض الدول الخليجية وعدوانها المباشر، أو عبر المجموعات الإرهابية المرتبطة بها، على سيادة واستقلال وحتى وجود الدول المذكورة. واختصاراً، فإن التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية تتعرض لجور شديد من تضخم الإنفاق العسكري، ومن الصراعات والحروب التي تسهم في إشعالها القوى صاحبة المصلحة والداعمة للإرهاب عالمياً وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا وقطر والسعودية وتركيا. وبما أن الولايات المتحدة تفقد مركزها القيادي في اقتصاد العالم مع احتفاظها بقوة عسكرية تقليدية وغير تقليدية عملاقة، فإنها تنزع لتوظيف تلك القوة في الحصول على عقود عسكرية ومدنية وفي فرض الاستحواذ والهيمنة من خلال الضغوط حتى على حلفائها، لذا لا يمكن التعويل عليها في حل أزمات المنطقة ومعالجة جذور الإرهاب والتطرف فيها، لأنها ببساطة أكبر راعية للإرهاب، وهي متحالفة مع الرعاة الإقليميين للتطرف والإرهاب. وترتيباً على ذلك، فإن إخراج المنطقة من الدائرة الجهنمية للصراعات والحروب والتطرف والإرهاب مرهون بجهود ونضال القوى الحية في شعوب المنطقة والدول التي ترغب في مواجهة الإرهاب باستقامة بالعلم والثقافة والتنوير والتحضر والتنمية والتشغيل والعدالة الاجتماعية والمساواة الإنسانية، بغض النظر عن الدين والمذهب والنوع واللون والأصل العرقي، وأيضاً بتضامن الدول التي لم تتورط في دعم التطرف والإرهاب، وبمساندة القوى الحية والمحبة للسلام في كل شعوب العالم □

(38) وزارة المالية المصرية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية 2017/2018، ص 97.

# حول بعض قضايا التسلح في الشرق الأوسط

**وحيد عبد المجيد(*)**

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة.

رغم أن منطقة الشرق الأوسط (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA كما تُسمى في الكتاب [سيبري]، وفي الأدبيات الغربية بوجه عام) لا تحظى بمساحة كبيرة، فقد وُضعت في صدارة المناطق الأكثر إثارة للمخاوف الأمنية عام 2016.

رصد الكتاب 16 نزاعاً مسلحاً نشطاً في هذه المنطقة من بين 49 نزاعاً في العالم. ويُقصد بالنزاع المسلح النشط ذلك الذي يؤدي إلى قتل أكثر من 25 شخصاً في عمليات مرتبطة به. وأُشير في هذا السياق إلى أن نصف الحروب المسلحة في العالم عام 2016 كانت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأنها تُعد الأكثر دموية.

ووفق منهجية الكتاب، تُقسم هذه النزاعات إلى نوعين: يشمل الأول النزاعات المناطقية، ويتضمن النوع الثاني النزاعات حول الحكم، أو الصراعات على السلطة. وحسب ما توصل إليه معدّو الكتاب، كانت الغلبة للنزاعات المناطقية، التي انخرط تنظيم ما يسمى «الدولة الإسلامية» في ستة منها.

ووفق منهجية الكتاب أيضاً، تُعد الحرب مستوى أعلى من الصراع مقارنة بالنزاع المسلح. فالحرب هي النزاع المسلح الذي يؤدي إلى قتل أكثر من ألف شخص في حوادث مرتبطة بالقتال خلال عام واحد. والمقصود هنا حروب داخلية أو أهلية، أي حروب بسبب صراعات على السلطة، أو حروب بسبب صراعات من أجل بسط النفوذ على مناطق داخل هذا البلد أو ذاك، وتُسمى في بعض الأدبيات العربية حروباً مناطقية. وقد استخدم الكتاب هذا الاسم. والحال أن حروب العالم الآن كلها داخلية وليست بين دول. ولكن الدول تنخرط في الحروب الداخلية بأشكال غير مباشرة، أي بالوكالة (By Proxy). والكتاب ثري بالمعلومات، ويقدم تحليلاً مهماً معتمداً على منهج واضح إلى حد كبير.

ولا يقل أهمية عن ذلك أنه يثير التفكير والتأمل سواء في بعض جوانب هذا المنهج، أو في بعض التصنيفات التي يعتمدها تأسيساً عليه، أو في بعض الاستنتاجات أو الاستخلاصات التي ينتهي إليها.

(*) البريد الإلكتروني: wwahied8@gmail.com.

تتناول هذه الورقة الموجزة صراعات منطقة الشرق الأوسط (أو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، ونزاعاتها المسلحة وحروبها.

## أولاً: منهجية تصنيف الصراعات والنزاعات المسلحة والحروب

يفيد التصنيف الذي يعتمده معدّو الكتاب في التمييز بين أنواع الصراعات العنيفة في المنطقة من حيث مستوى حدتها، عبر تقسيمها إلى مستويين هما النزاع المسلح، والحرب. ويحق للباحث أن يحدد المعيار الذي يراه ملائماً لتصنيف أي أمر إلى مستويات متفاوتة، والتمييز فيها بين الأكثر والأقل، أو بين الأكبر والأصغر، أو بين الأقوى والأضعف.

وقد اختار معدّو الكتاب عدد القتلى معياراً للتمييز بين ما يسمونه نزاعاً مسلحاً، وما يعتبرونه حرباً. ومن الطبيعي أن تختلف الاجتهادات بشأن العدد الذي تم تحديده في كل منهما، وأن يُطرح سؤال معتاد من نوع: لماذا أكثر من 25 قتيلاً على وجه التحديد ليكون الصراع نزاعاً مسلحاً، ولم يصبح هذا النزاع حرباً عندما يزيد عدد القتلى على ألف، وهل يوجد فرق كبير إلى هذه الدرجة بين نزاع يُقتل فيه 900 أو 950 شخصاً، وحرب يُقتل فيها ألف وعشرين، أو ألف ومئة؟

غير أن هذا النوع من الأسئلة ليس هو الأهم. كما أن أسئلة من هذا الصنف تبدو أحياناً أقرب إلى مماحكات منها إلى مناقشات، طالما أن تحديد أي عدد (للقتلى في النزاع المسلح، وفي الحرب، في حالتنا هذه) يثير التساؤل، وما دام صعباً أن يتفق الجميع أو الكثرة على عدد معين في مثل هذه الحالات.

لذا، ليس هذا ما تجدر مناقشته في تصنيف الصراعات العنيفة إلى نزاعات مسلحة وحروب. فقد وردت في موضع آخر من الكتاب إشارة إلى نزاعات وحروب مباشرة أو بالأصالة، وأخرى غير مباشرة أي بالوكالة، أي إلى ما يُعد تصنيفاً ثانياً لا يقل أهمية، بل يزيد، لأنه يفيد في فهم حركية (دينامية) الصراعات العنيفة، والتفاعلات المرتبط بها، وعلاقتها بالتحالفات الإقليمية والدولية في مرحلة هي الأكثر اضطراباً في هذه المنطقة منذ عقود طويلة.

لذا نقترح تصنيفاً مُركَّباً أو «أكثر تركيباً» يتضمن نمطين رئيسين من النزاعات المسلحة والحروب على هذا النحو، مع ملاحظة وجود تداخل بينها.

النمط الأول: الحرب بالوكالة، حيث تعتمد دولة على ذراع أو أذرع تابعة لها أو مرتبطة بها للقيام بعمليات مسلحة، أو التهديد بها، في دولة أو دول أخرى.

النمط الثاني: هو الحرب غير المتماثلة التي تدور بين قوات نظامية، ومنظمات مسلحة في هذه الدولة أو تلك. وكانت حرب الإرهاب، والحرب عليه، هي الأبرز في هذا النمط الثاني الذي لا يُعد جديداً. فقد عرف العالم الحرب غير المتماثلة المرتبطة بالإرهاب منذ منتصف العقد الماضي عبر مرحلتين. كان الإرهاب في المرحلة الأولى يسارواياً مارسته منظمات ماركسوية متطرفة في عدة مناطق تحت رايات حُمر.

وصار هذا النوع من الإرهاب في مرحلته الثانية إسلامواياً أو مستتراً برداء إسلامي، ومعتمداً على تأويلات متطرفة وعنيفة لبعض النصوص الدينية والفقهية، ويرفع أعلاماً سوداً. بدأ هذا الإرهاب

حربه داخل بلدان عربية وإسلامية منذ سبعينيات القرن الماضي، وأدت هجمات 9/11 إلى تحول جوهري في هذه الحرب التي صارت عالمية ضد تنظيم «القاعدة» والجماعات المرتبطة به في العقد الماضي، ثم في مواجهة تنظيم ما يسمى «الدولة الاسلامية» الذي أُنشئ تحالف دولي عريض ضده في أيلول/سبتمبر 2014 بعد أن شن حرباً غير مسبوقة في حجمها وتداعياتها، واحتل مساحات كبيرة في سورية والعراق.

وأدى ذلك إلى نمط ثالث من الحرب غير التقليدية امتزجت فيها عمليات عسكرية نظامية بأخرى غير نظامية. فقد ساندت قوات جوية، ووحدات برية صغيرة، تابعة للتحالف الدولي منظمات وجماعات مسلحة في المعارك ضد تنظيم ما يُسمى «الدولة الإسلامية» في سورية والعراق. وحدث مثل ذلك في مواجهة جماعة «أنصار الله» وبعض فرق الجيش في اليمن من طريق تحالف عربي. ولكن التحالف الوثيق على الأرض بين قوات نظامية في سورية والعراق وفصائل مسلحة تابع بعضها لإيران أدى إلى ارتباط بين الحرب على الإرهاب في هذين البلدين، وأحد أشكال الحرب بالوكالة.

وربما يكون هذا التصنيف المقترح مفيداً في تحليل صراعات المنطقة لفترة قادمة، رغم أن الحرب على الإرهاب حققت معظم أهدافها في سورية والعراق، لأن خطر تنظيم ما يسمى «الدولة الاسلامية» لم ينته سواء في هذين البلدين، حيث أعاد التموضع في مناطق صحراوية على الحدود بينهما، أو في بلدان أخرى يتوجه إليها بعض مقاتليه، وخصوصاً في شمال أفريقيا وساحلها الغربي.

## ثانياً: حول النزاعين الجديدين في المنطقة 2016

رصد معدّو الكتاب نزاعين مسلحين جديدين أُضيفا إلى قائمة النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2016، بعد أن وصل عدد القتلى في عمليات مرتبطة بكل منهما إلى أكثر من 25 قتيلاً. ويجمع النزاعين أنهما بين النظام القائم أو سلطة الدولة، وبين جماعة مسلحة.

النزاع الأول بين السلطة الأردنية وتنظيم ما يسمى «الدولة الإسلامية»، إذ رصد معدّو الكتاب أن أنشطة هذا التنظيم شملت الأردن في العام المذكور، وأدت إلى اشتباكات أوقعت 25 قتيلاً، بعد أن ظل الصراع بين الطرفين كامناً في السنوات السابقة.

والنزاع الثاني بين النظام السوري وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي PYD، وحلفائه في إطار قوات سورية الديمقراطية – قسد SDF.

والملاحظ أن كلاً من الصراعين لم يبدأ عام 2016. فقد انضم الأردن إلى التحالف الدولي ضد تنظيم ما يُسمى «الدولة الإسلامية» منذ أن قامت الولايات المتحدة بتأسيسه في خريف عام 2014، وشاركت قواته الجوية في قصف مواقع لهذا التنظيم في سورية. ولكنه نجح في تأمين حدوده مع سورية اعتماداً على تحالف فصائل معارضة في ما يُسمى الجبهة الجنوبية. لذلك لم يستطع تنظيم ما يُسمى «الدولة الإسلامية» تهديد هذه الحدود بصورة جدية. ولكنه تمكن من تجنيد أنصار أو أتباع

في داخل الأردن، واستخدامهم في عمليات إرهابية، بحيث أدى إلى تصاعد الصراع على النحو الذي دفع معدي الكتاب إلى تصنيفه نزاعاً مسلحاً عام 2016.

ولكن هذا الصراع كان قد وصل إلى مستوى متقدم في كانون الأول/ديسمبر 2014 عندما أُسقطت طائرة أردنية فوق سماء الرقة السورية أثناء تنفيذها عملية قصف وأُسر الطيار الذي كان يقودها معاذ الكساسبة، ثم أُحرق في مشهد مأسوي وقف العالم على أصابعه من فرط هوله، قبل أن ينساه كما أصبح معتاداً.

وهذه حالة يمكن أن تثير جدلاً حول مغزى معيار عدد القتلى للتمييز بين صراع عنيف ونزاع مسلح، ويبدو فيها السؤال وجيهاً عن سلامة اعتماد هذا المعيار وحيداً، حين يُسأل على هذا النحو مثلاً: أليس إقلاع طائرات لقصف مواقع مستهدفة تعبيراً عن نزاع مسلح، وهل ينبغي الانتظار إلى أن ينفذ تنظيم ما يُسمى «الدولة الإسلامية» تفجيرات أو عمليات انتحارية في الأردن للتأكد من وجود هذا النزاع؟ السؤال وجيه بالفعل، ولكن الباحث يحتاج دائماً إلى تحديد معيار عندما يتعلق الأمر بأي تصنيف. والمهم هو أن يفي هذا المعيار بالغرض في النهاية، حتى إذا بدا قاصراً في حالة أو أخرى.

أما النزاع الجديد الثاني الذي رصده معدّو الكتاب في العام 2016 فكان بين النظام السوري وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وحلفائه في «قوات سورية الديمقراطية». ويثير ذلك قضية العلاقة المعقدة بين الطرفين، التي يصعب اختزالها في نزاع مسلح، لأن لها جوانب أخرى. فالعلاقة بين هذين الطرفين تجمع الصراع والتعاون في سياق واحد. يغلب التعاون في بعض المراحل، بينما يبدو الصراع هو الغالب في فترات أخرى. وقد يكون الفرق الزمني بين التعاون في موقف تجمعهما فيه مصالح مشتركة، والصراع في لحظة تفرض صداماً حول موقف تتعارض فيه هذه المصالح، أسابيع أو أشهر قليلة في بعض الحالات. فهذه علاقة تُدار تكتيكياً من جانب الطرفين في الأغلب الأعم.

وربما تكون القاعدة الوحيدة فيها أن النظام يرحب بأي تمدد لحزب العمال الديمقراطي الكردي ما دام على حساب فصائل معارضة يعتبرها عدوه الأول، أو حين لا يكون عليه رفض هذا التمدد حين يكون على حساب تنظيم ما يسمى «الدولة الإسلامية» حتى لا يبدو أنه يفضل بقاء الإرهاب مصدر تهديد يتيح له استهداف الأطراف التي يرغب في الإجهاز عليها تحت لافتة مواجهة هذا الإرهاب. ولكن قلق النظام يزداد كلما ازداد تمدد الحزب الكردي وحلفائه، وبخاصة بعد أن شرع في إقامة منطقة حكم ذاتي واسعة النطاق في إطار مشروعه الذي يهدف إلى إقامة نظام فدرالي في نهاية الحرب السورية.

ولعل هذا يفسر تصاعد الصراع منذ أن أفصح حزب العمال الديمقراطي الكردي عن خطته لإجراء انتخابات الإدارات الذاتية في المناطق التي يسيطر عليها، وبلوغه مبلغاً أدى إلى أن ينطبق عليه المعيار الذي حدده معدّو الكتاب للنزاع المسلح عام 2016.

ولكن ربما كان ضرورياً توضيح هذه الخلفية بإيجاز شديد، في فقرة على الأقل، لكي يفهم القارئ المتابع لتطورات الحرب السورية دلالة تحول العلاقة بين النظام والحزب الكردي الرئيسي وحلفائه من حالة تجمع بين الصراع والتعاون، إلى حالة النزاع المسلح.

والملاحظ أيضاً أن الاهتمام بهذا التحول، وما اقترن به من رصد نزاع مسلح جديد، طغى على النزاع بين الحزب الكردي وحلفائه في «قوات سورية الديمقراطية» وتنظيم ما يُسمى «الدولة الإسلامية». فلم يعط معدّو هذا الجزء اهتماماً كافياً لهذا النزاع المحوري الذي قاد إلى حرب بكل معنى الكلمة، حتى إذا كان عدد القتلى فيها لم يزد على ألف، رغم وجود إشارة واضحة إلى أن «قوات سورية الديمقراطية» هي الخصم الرئيس لهذا التنظيم في شمال سورية. ولم يرد في الكتاب ما يمهد إلى التحول الكبير الذي حدث في هذا الصراع عام 2017، عندما تمكنت «قوات سورية الديمقراطية» مدعومة من التحالف الدولي، من إلحاق هزيمة كبيرة بتنظيم ما يُسمى «الدولة الإسلامية» وطرد مقاتليه من محافظة الرقة التي كانت معقله الأساسي في سورية. والمتوقع أن يُدرج هذا النزاع في كتاب 2017 بوصفه حرباً، وليس نزاعاً مسلحاً، إذا أحصى معدّوه عدداً من القتلى يزيد على الألف وفق المعيار الذي يعتمدونه. ونتوقع أيضاً أن يتضمن كتاب 2017 تحليلاً لخلفيات ومقدمات العملية العسكرية التركية في ضد المكوّن الرئيسي في «قوات سورية الديمقراطية»، وهي «وحدات حماية الشعب» في شمال سورية، وتأثيرها في خريطة النزاعات المسلحة.

## ثالثاً: حول الميل المتزايد إلى تدخل قوى إقليمية في شؤون بلدان أخرى في المنطقة

رصد الكتاب تزايد تدخل بعض الدول في شؤون بلدان أخرى في المنطقة، حيث استخدمت 11 دولة القوة العسكرية على هذا النحو. ولكن الكتاب لم يُميِّز بين استخدام القوة العسكرية في أراضي بلد آخر بصورة مباشرة (قصف جوي في الأساس)، واستخدام ميليشيات مسلحة في هذا التدخل. كما لم يقارن بين تدخل عدد كبير من دول المنطقة عسكرياً في بلدان أخرى، والعمليات العسكرية التي قامت بها قوى دولية في هذه البلدان أو بعضها. غير أن الأكثر أهمية، هنا، هو أن هذا التدخل العسكري بصورتيه أدى إلى إيجاد مناطق نفوذ تابعة لبعض الدول التي استخدمت القوة المسلحة خارج أراضيها.

ويعني هذا أننا إزاء نوعين من نتائج استخدام دولة أو دول القوة العسكرية في أراضي غيرها، لأن التدخل العسكري العابر يختلف عن التدخل العسكري المستمر أو المتواتر. كما أن التدخل العسكري لضرب هدف معين، تعتبره سلطة الدولة المتدخلة مصدر خطر، أو تهديد، يختلف من تدخل يهدف إلى إيجاد منطقة نفوذ دائمة أو مستمرة لفترة طويلة أو قصيرة، أو لتوسيع مثل هذه المنطقة. وقد يؤدي التدخل العسكري لإيجاد منطقة أو مناطق نفوذ مستمرة إلى تدخل عسكري مضاد للتأثير في هذه المنطقة أو المناطق، من دون السعي إلى إقامة منطقة نفوذ تابعة للدولة التي تقوم بهذا التدخل المضاد. وأبرز الأمثال في هذا المجال استخدام إسرائيل القوة المسلحة

في سورية على نحوٍ متكرر بدعوى الرد على سعي إيران إلى تحقيق تطور نوعي في وجودها في بعض مناطق النفوذ التي أقامتها، وخاصة تلك القريبة من الحدود.

وتُعد سورية بوجه عام نموذجاً لاستخدام قوى دولية وإقليمية القوة المسلحة من أجل إيجاد مناطق نفوذ، أو توسيعها، إذ بسطت كل من روسيا والولايات المتحدة وإيران وتركيا، نفوذها في بعض المناطق في مختلف أنحاء سورية. ولكن نوع النفوذ يختلف في حالتي روسيا وإيران عنه في حالتَي الولايات المتحدة وتركيا. فقد بسطت كل من روسيا وإيران نفوذهما على النظام السوري نفسه، وامتلكت تأثيراً مباشراً في مواقفه وقراراته، إلى جانب النفوذ الذي تملكانه على الأرض في عدة مناطق في مختلف أنحاء البلاد. وما قاعدة حميميم الجوية، وقاعدة طرطوس البحرية، إلا مجرد رمزين للنفوذ الروسي في سورية، رغم أهميتهما الكبرى في تأمين مصالح موسكو الاستراتيجية في المنطقة. وتُعد هاتان القاعدتان مثالاً واضحاً على حجم النفوذ الروسي في صنع قرارات النظام السوري، إذ حصَّنت موسكو سيطرتها عليهما عبر اتفاق طويل المدى وقعته مع هذا النظام.

أما نفوذ كل من الولايات المتحدة وتركيا فهو محصور في منطقة أو مناطق محددة. تتركز منطقة نفوذ تركيا في الشمال، بينما تبسط الولايات المتحدة نفوذها في منطقتين إحداهما في الشمال الشرقي، والثانية أصغر في الجنوب الغربي.

وسيكون الكتاب السنوي حول التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي أكثر فائدة لقرائه، وبخاصة الباحثون المهتمون بالأوضاع في الشرق الأوسط، عندما يُعنى بنتائج استخدام القوة المسلحة والتدخلات العسكرية، وليس باتجاهات هذا الاستخدام فقط.

كما أن الاهتمام بمثل هذه النتائج مهم لاستشراف ما يمكن أن يترتب عليها، وبخاصة إذا كان ممكناً أن تؤدي إلى حرب جديدة أو أكثر في مدى زمني معين، أو آخر. على سبيل المثال، يثير دور إيران العسكري غير المباشر في سورية أسئلة عن المدى الذي يمكن أن يبلغه رد فعل إسرائيل، وهل تؤدي إحدى العمليات العسكرية في سورية إلى حالة يمكن أن تتطور باتجاه حرب.

وحريٌّ بهذا الكتاب أن يُقيِّم التوقعات الرائجة في مثل هذا الموضوع، وبخاصة بعد أن شهد عام 2016 بداية اتجاه إسرائيل إلى استهداف مواقع تدعي أنها تُمثِّل تهديداً إيرانياً لأمنها، وأن يُحلّل حسابات الكيان العبري في هذا المجال.

فقد ركزت الهجمات الجوية الصاروخية التي شنتها إسرائيل على ما ادعت أنها مخازن وقوافل أسلحة عائدة لحزب الله، وسيكون على كتاب سيبري إعطاء اهتمام أكبر لآفاق رد الفعل الإسرائيلي على تدخل إيران العسكري غير المباشر في سورية في عدده عن عام 2017. فقد شهد هذا العام تطوراً نوعياً في الهجمات الجوية الصاروخية الإسرائيلية، وبخاصة منذ 9 أيلول/سبتمبر عندما نفذت هجمة ضد مخزن صواريخ ومركز بحوث في محافظة حماة بدعوى أن المخزن يحتوي على صواريخ أرض-أرض متطورة. وأن المركز يُستخدم في تطوير بعض هذه الصواريخ. وكانت هذه هي الضربة الأولى من بين ثلاث ضربات خلال خمسة أسابيع فقط. استهدفت الضربة الثانية في 22 أيلول/سبتمبر مخزن أسلحة في محيط مطار دمشق الدولي، فيما وُجهت الثالثة التي حدثت في 16 تشرين الأول/أكتوبر ضد بطارية صواريخ شرق دمشق.

ولكن الأهم من رصد هذا التحول تحليل أبعاده، ومحاولة استشراف آفاقه، والمدى الذي يمكن أن يبلغه التدخل العسكري الإسرائيلي الذي يحدث حتى الآن تحت شعار إبعاد حلفاء إيران عن الحدود، وعدم إقامة مخازن أسلحة في مناطق قريبة إلى هذه الحدود، ومنع وصول أي شحنات إلى حزب الله في لبنان، بعد أن أصبحت الحدود العراقية – السورية مفتوحة عند معبر البوكمال على نحو يمكن أن يجعلها معبراً لهذه الأسلحة، وكذلك الحدود السورية-اللبنانية عند جبل الشيخ. ومن المهم، هنا، اختبار مدى جدية المجادلات الإسرائيلية بأن إيران تسعى إلى فتح جبهة ثالثة، إلى جانب جبهتي غزة وجنوب لبنان، عن طريق إقامة قواعد عسكرية، ونشر مجموعات تابعة أو موالية لها في مناطق قريبة من خط الفصل في الجولان المحتلة.

ومن المفيد، أيضاً، في الكتاب السنوي للعام 2017، تحليل التغير الذي يحدث في جنوب سورية، وتداعياته المحتملة، وخصوصاً من زاوية آثاره في السياسة الإسرائيلية التي تعطي اهتماماً غير مسبوق لهذه المنطقة ربما منذ انتهاء حرب 1973. فقد ظلت هذه المنطقة هادئة في الأغلب الأعم على مدى عقود. ولم تتعرض إسرائيل لأي تهديد منها باستثناء وصول أسلحة إلى حزب الله عبر الحدود السورية-اللبنانية.

لذا، سيكون ضرورياً في كتاب عام 2017 تحليل حسابات إسرائيل التكتيكية والاستراتيجية نتيجة تغير الوضع في جنوب سورية، ومدى قدرتها على تحقيق ما بدأت تسعى إليه عام 2016، سواء على صعيد إبعاد القوات والميليشيات التي تعتبرها موالية لإيران مسافة كافية من حدودها (لا تقل عن 40كم)، ومنع إقامة قواعد ومنشآت عسكرية أو أي بنى تحتية مرتبطة بإيران فيها، أو على مستوى الهدف الاستراتيجي المتمثل بإخراج ما تعتبرها ميليشيات موالية لإيران، في ضوء التطورات المستمرة في هذا الصراع □

# النزاع المسلّح وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

**أمين حطيط**(*)

أستاذ جامعي، عسكري وباحث استراتيجي.

## تمهيد

يُصدر معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري)، كعادته سنوياً، كتاباً سنوياً يتناول فيه مسائل التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي وما يؤثر فيه من نزاعات مسلحة. ويقدم في كتابه المعلومات والمعطيات التي تتاح له من مصادرها الأصلية إن وجدت، ومن أرقى مراكز ومصادر الاطلاع المعروفة في العالم على هذا الصعيد، مرفقة بأبحاث خاصة حول الأوضاع الأمنية والمواجهات والصراعات العسكرية في العالم؛ في إطار عمل موسوعي يمكن وصفه بأنه رسم للواقع العسكري والأمني وحالات النزاعات المسلحة وما يستتبعها من تجارة السلاح وتصنيعه وتأثير ذلك في الواقع.

وقد دأب مركز دراسات الوحدة العربية على ترجمة الكتاب الدوري السنوي، وتقديم نسخة عربية منه لتكون مادة معلومات مهمة يضعها بوجه خاص بتصرف المسؤولين والمعنيين من الخبراء والباحثين العسكريين والاستراتيجيين والسياسيين العرب المهتمين بمسائل الأمن والسلام وحركة السلاح وتجارته أيضاً.

فالكتاب يُعد موضوعياً وثيقة مفيدة في الموضوعات التي يتناولها والمشار إليها، وبخاصة أنها تتركز على البيانات الإحصائية العالية المستوى من حيث الشفافية الممكنة. وتزداد أهمية الكتاب أيضاً كونه يأتي نتاج عمل مجموعة كبيرة من الخبراء والباحثين المعنيين كل في اختصاصه، مع جهد مبذول ليكون البحث أقرب ما يمكن إلى الموضوعية والشفافية، وهذا ما يرفع من المستوى العلمي والأهمية الفعلية للكتاب.

وكتاب عام 2017 الذي صدر تحت عنوان التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي تداول الموضوع المبحوث فيه في أقسام أربعة قدم لها بفصل تمهيدي، فتناول في القسم الأول النزاعات المسلحة

(*) البريد الإلكتروني: sageamin@gmail.com.

وإدارة النزاعات في عام 2016 وعالج القسم في أربعة فصول جاء الأول منها (الفصل الثاني حسب ترتيب الكتاب) تحت عنوان النزاع المسلح وعمليات السلام، والفصل الثالث بعنوان النزاع المسلح وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والرابع الأمن الأوروبي، والخامس عمليات السلام وإدارة النزاعات. أما الأقسام الباقية من الكتاب فكانت مخصصة للأمن والتنمية 2016 (القسم الثاني)، والإنفاق العسكري 2016 (القسم الثالث)، وعدم الانتشار ومراقبة الأسلحة ونزع السلاح (القسم الرابع). وقد عولجت جميعها في عدد من الفصول بلغ مجموعها 15 فصلاً هي فصول الكتاب.

سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على ما جاء في الفصل الثالث من الكتاب حسب ترتيب المصنف وهو الفصل الثاني من القسم الأول، الذي عولج في ثلاثة أبحاث (I وII وIII) وردت تحت ثلاثة عناوين: الأول منها هو «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2016 من منظور شامل»؛ والثاني «الدولة الإسلامية في سنة 2016 خلافة فاشلة لكنها تهديد متعاظم عابر للدول»؛ والثالث «الإنفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». وسنعرض في هذه الدراسة لأهم ما جاء في كل بحث أو جزء مما ذكر، ثم نناقشه، لنخلص إلى موقف مما تضمنه الفصل من تحليل ومعلومة واستنتاج.

## أولاً: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2016 من منظور شامل

عولج هذا الجزء من قبل ثلاثة باحثين هم إيان ديفيس ودان سميث وبيتر وايزمان، وتناول الوضع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والنزاعات المسلحة والصراعات القائمة في هذه المنطقة، وركز بوجه خاص على كل من سورية وليبيا واليمن، فضلاً عن العلاقات الإيرانية – السعودية الآخذة مسار توتر تصعيدي، وأفرد فقرة خاصة لمعركة حلب التي اعتبرت نقطة تحول استراتيجي في مسار الصراع الدائر على الأرض السورية. ونسجل هنا الملاحظات التالية، وبالتحديد على ما عرض في هذا الجزء الذي عولج في 15 صفحة شملت خرائط إيضاحية لمناطق النفوذ والصراع في كل من سورية وليبيا واليمن، مع جداول تُظهر الدول المشاركة في الصراعات والنزاعات المسلحة بصورة مباشرة بقواتها أو عبر دعم قوى أخرى منخرطة في الصراع وتقود عمليات مواجهة في الميدان:

1 ـ من حيث التسمية، اعتمد عبارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكان بإمكانه الاقتصار على عبارة الشرق الأوسط لأنها في مدلولها الاصطلاحي الجديد المتطور تشمل الجزء العربي من شمال أفريقيا أو كان بإمكانه استعمال الوطن العربي ودول الجوار، ولكن يبدو أن النية اتجهت إلى التعيين الجغرافي مع اعتماد المصطلح الضيق لعبارة الشرق الأوسط.

2 ـ اعتبر أن «الربيع العربي» «أثمر في تونس» ورأى أن تونس وحدها التي استفادت من الأمن والاستقرار والتغيير السياسي الذي تبتغيه ولم يتعرض للحال المصرية؛ في حين أن الواقع يُظهر صورة أخرى اليوم، حيث إن تونس تعاني حالة الإحباط والاضطراب، وأنها في وضع لا يقل اختلالاً في الوضع الأمني والاضطراب عن مصر لا بل يتقدم عليها. وبالمقابل فإن مصر استطاعت

أن تحدث تغييراً سياسياً مرتين، في أقل من سنتين: كان الأول في العام 2011 والثاني في العام 2013؛ وهي تتهيأ اليوم للبناء على نتائج التغيير الثاني وتستعد لإجراء انتخابات رئاسية للمرة الثالثة خلال ثماني سنوات واستبقت بالانتخابات النيابية.

3 ـ اعتبر أن هناك تغييراً في السياسة التركية جعلها تبتعد من الصورة التي بدأت فيها التدخل في صراعات المنطقة، ولم يحدد بالضبط ما هو اتجاه التغيير وما هو سببه الحقيقي وما هو مداه. وهنا نقول إن تركيا خاضت حتى الآن معارك فاشلة في حروب لم تحقق منها ما ابتغت، وأن مشروع الإخوان المسلمين الذي تبنَّته وعملت به لإقامة الإمبراطورية العثمانية الجديدة سقط بشكل واضح. واضطرت تركيا في السنوات الأخيرة، وبخاصة في عام 2016 إلى الانتقال من الاستراتيجية الهجومية العدوانية التي اعتمدتها بوجه خاص ضد سورية والعراق، وإلى التحول إلى استراتيجية دفاعية عن ذاتها ـ وإن كان في هذه الاستراتيجية أكثر من سلوك وأسلوب هجومي ـ وهو ينفذ بالفهم التركي تحت عنوان الهجوم في معرض الدفاع. وبهذا المنطق نفذت تركيا الهجوم على سورية في عملية أسمتها درع الفرات وأدخلت قوات عسكرية إلى العراق ركزتها في بعشيقة رغم رفض الحكومة العراقية لها.

ثم إن التحول التركي باتجاه إيران وروسيا لم يصل حتى اليوم إلى مرحلة انتزاع الثقة وإقامة العلاقات المطمئنة، وبخاصة أن تركيا ما زالت تمارس نهجاً عدوانياً ضد سورية حمل الأخيرة في الآونة الأخيرة على توجيه تحذير وإنذار لردعها عن التدخل العسكري في الأرض السورية مع احتمال المواجهة العسكرية معها لمنع احتلالها لأرض سورية. ولكن من المهم أن يثير الباحث هذا الموضوع ويسلط الضوء على المتغير في الموقف التركي الذي يمكن أن يحمل باحثاً آخر على استنتاج الاضطراب والتضعضع في السياسة الخارجية التركية حيال أزمات المنطقة.

4 ـ في موضوع العلاقات الإيرانية ـ السعودية وحرب اليمن، كان واضحاً تركيز الباحث على أن الحرب هي حرب أهلية وأن التنافس أو الصراع بين السعودية وإيران هو مذهبي. وهنا نبدأ بالنقطة الأخيرة، إذ نرى أن من غير الموضوعي حصر الصراع بين الدولتين بالمذهبية واعتباره صراعاً بين السنة والشيعة؛ فالصراع في العمق سياسي ويتخذ من الانقسام المذهبي قناعاً أو تبريراً وذريعة له. ورغم أن الباحث ينطلق من هذا المصطلح بشكل يوحي بأنه يقيني لديه، لكن الواقع يظهر خلاف هذا الأمر. ففي اليمن عدوان أجنبي على دولة مستقلة ذات سيادة، اتخذ من عناصر محلية متكأً له. ولو كانت الحرب أهلية حقيقة وكانت الأرض تتوزع كما تبين الصورة المنشورة في الكتاب والتي تظهر أن أكثر من 75 بالمئة من الأرض اليمنية بيد حكومة رئيس الجمهورية المستقيل والمنتهية ولايته والمتراجع عن الاستقالة رغم انتهاء الولاية. لكن يُطرح سؤال مركزي لماذا لا تقيم حكومة هذا الرئيس على الأرض اليمنية التي يسيطر عليها؟ في حين نجد أن الحكومة الأخرى التي يقودها أنصار الله (الحوثيون)، والذين تسميهم السعودية بالمتمردين والانقلابيين، تقيم في العاصمة صنعاء وتدير الجزء الذي تسيطر عليه من مساحة اليمن وهو يكاد يصل إلى نصف المساحة المأهولة بالسكان في اليمن.

إننا نرى هنا أن الموضوعية تفرض أمرين: أولاً، تحديد خلفية الصراع في اليمن وهو عدوان ومواجهة محلية وطنية للعدوان؛ ونوع من التوازن الميداني بحيث إن أحداً من الطرفين لن

يحسم الحرب؛ فلا الدفاع الوطني اليمني قادر على سحق الهجوم الخارجي الذي ينفذه التحالف السعودي- الإماراتي المدعوم من قوى أجنبية أخرى عربية وغربية أطلسية، ولا هذا التحالف قادر على سحق المقاومة اليمنية رغم الحصار المفروض الذي أدى إلى تجويع ملايين اليمنيين ونشر الأوبئة في أفظع كارثة إنسانية يشهدها العصر الحديث، وهذا ما أغفل الباحث التركيز عليه رغم تعلقه جوهرياً بمسائل الأمن الإنساني والدولي. وكان يمكن أن يعرض لوجهتَي النظر في الصراع اللتين تقول إحداهما ـ وهو ما تقول به السعودية ـ إن هناك انقلاباً على الشرعية التي يمثلها هادي، وإن السعودية أنشأت تحالفاً لنجدة هادي ومنع الانقلاب عليه. وهذا ما يقود حسب زعم هذا الاتجاه إلى القول إنه في اليمن حرب أهلية، رغم التحفظ الشديد موضوعياً عن هذا الادعاء لكنه موقف طرف ويتداول؛ في حين تقول وجهة النظر الأخرى إن في المواجهة عدواناً تشنه السعودية ومقاومة للعدوان تمارسه لجان شعبية وقسم من الجيش الوطني اليمني، وهنا يمكن الإشارة إلى الدعم الذي يتلقاه هذا الفريق من محور المقاومة، وبخاصة إيران وحزب الله، وطبيعة هذا الدعم وحدوده. كما يمكن التركيز أكثر على الدور الأمريكي والإسرائيلي في هذا الصراع وما هو مرتقب أو محتمل حول نتائجه.

أما من وجهة نظرنا فإننا نرى أن الصراع في اليمن ليس حرباً أهلية، وإن ارتدت طابع وقناع هذه الحرب، إلا أنه جزء من الصراع في المنطقة بين مشروعين: مشروع تقوده أمريكا وتنفذه السعودية وآخرون معها؛ ومشروع يقوده محور المقاومة، ويمكن اعتبار أنصار الله الحوثيين وفصائل مقاومة أخرى في اليمن وَمَنْ معهم من جيش ولجان شعبية جزءاً، أو مكوِّناً وثيق الصلة بهذا المحور. وهذا ما يقود إلى القول بأن الحرب في اليمن هي أحد ميادين المواجهة بين المحورين عامة وبين السعودية وإيران خاصة، رغم أنه لا توجد أدلة حسية قاطعة تثبت التدخل الإيراني العسكري أو تدخل حزب الله حليف إيران في الساحة اليمنية. أما التوصيف الظاهري للأمور كما جاء في البحث فإنه يشكل مادة معلومات أولية تفرض على الباحث أن يتحرى عن الخلفية والأهداف ويتوقع النتائج.

5 ـ في الموضوع السوري. حاول الباحث في هذا القسم رسم الواقع كما هو معتمداً على ما أتيح له من مصادر معلومات، وهي تبدو في أكثرها غربية. وهنا وصف ما يجري بأنه «حرب أهلية» أدت إلى اقتلاع نصف السكان من بيوتهم وتشريد قسم منهم في داخل سورية إلى المناطق الآمنة، وقسم إلى خارجها وبخاصة دول الجوار. واعتمد في هذا الموضوع على الإحصاءات المتداولة لعدد القتلى وحجم المهجَّرين ورسم خريطة مناطق النفوذ. وهنا نوافق على ما عرضه الباحث في المسألة الأخيرة لجهة تقلص سلطة الدولة السورية إلى الحد الأدنى له في صيف عام 2015. كما نوافق الباحث على ما أشار إليه من تغيير استراتيجي مهم في المسرح السوري نتيجة التدخل الروسي والدعم الإيراني ومساعدة حزب الله؛ فكل هذه الأمور شكلت عاملاً مهماً أدى إلى قلب وجهة مسار الأحداث وعكستها لمصلحة الدولة السورية بدءاً من عام 2016 حتى كانت معركة حلب التي شكلت الخط الفاصل بين مرحلتين بالنسبة إلى سورية، وهي مرحلة التقهقر والتراجع والتقلص في مساحات السيطرة ومرحلة التقدم والاقتحام واستعادة السيطرة على الأرض. وفي هذا حقيقة لا بد من إظهارها عندما يكتب تاريخ الصراع على الأرض السورية.

لكن رغم كل ما ذكر فإن هناك مَواطن وحقائق أغفلها الباحث تتصل بطبيعة الصراع بذاته، وبالقوى المشاركة فعلياً فيه، ودور الدولة السورية في الصمود الذي أدى إلى عكس مسار الأحداث، وإلى مشروعية وجود قوى وعدم مشروعية وجود قوى أخرى، وكلها مسائل هامة تفيد الباحث عن الحقيقة وتساعده في إرساء تصور موضوعي وواقعي وشفاف ومتوازن عندما يقارب المسألة السورية.

ففي أسباب الحرب التي ركز الباحث على كونها أهلية قد يكون الوضع المعيشي وحاجات السكان وطلباتهم من الدولة سبباً في انطلاق شرارة الحرب، لكننا نرى أن السبب الرئيسي للحرب هو القرار الخارجي الذي حضّر للحرب وأطلق شرارتها واستند إلى الإرهاب في تنفيذها. ومع عدم إهمالنا للمطالب الإصلاحية التي شكلت حافزاً، فإننا نرى أن العامل الخارجي هو المحرك الرئيسي؛ وإلا كيف نبرر هذا السخاء الخارجي بالأموال والتجييش الإعلامي ضد الدولة السورية وصولاً إلى تحشيد أكثر من 260 ألف مسلح ضد النظام السوري منهم أكثر من 80 ألف مسلح غير سوري.

أما في المسلحين والجماعات المناهضة للدولة، فيكاد الباحث يقول إن «الدولة الإسلامية هي الأساس شبه الوحيد في المواجهة المسلحة في سورية، بينما نرى أن الحقيقة أن هذا التنظيم الإرهابي استعمل في سورية ما لا يزيد على 35 إلى 40 ألف مسلح وفقاً لأقل وأقصى الإحصاءات بينما بقي الآخرون (220 ألف مسلح) ينتمون إلى أكثر من 220 تنظيماً مسلحاً أساسياً كبيراً أو متوسطاً يتبعون أو تقودهم أكثر من دولة أجنبية مثل تركيا والسعودية وقطر والولايات المتحدة طبعاً.

أما من حيث الحكم فيورد أن سورية تحكمها جماعة علوية وهو توصيف غير دقيق. صحيح أن رئيس الدولة هو علوي، ولكن الوظائف العامة في الدولة ومنظومة القرار والحكم هي بيد ممثلين لكافة شرائح المجتمع السوري وأن نسبة 65 بالمئة من المناصب الرسمية في الحكم والإدارة والجيش والقضاء بيد المسلمين السنّة.

أما بالنسبة إلى التدخل الروسي، فقد أغفل الباحث أن هذا حصل نتيجة لطلب من الحكومة السورية الشرعية، وبالتالي هو ينطبق على قواعد القانون العام، شأنه في ذلك شأن الوجود العسكري لحزب الله ولوجود الخبراء الإيرانيين (كان الباحث موضوعياً في الإشارة إلى تدخل هاتين القوتين)، بينما يصنَّف وجود القوى الأخرى وفقاً لقواعد القانون الدولي العام بالوجود غير المشروع، وينطبق ذلك على قوات التحالف بقيادة أمريكا التي أطلقت عملية العزم الصلب ضد داعش وفقاً لما زعمت، كما يطبَّق على الوجود التركي الذي يُعتبر مع الأمريكي احتلالاً لأرض دولة ذات سيادة.

أما في تفسير بعض العمليات العسكرية وإعادة الانتشار فقد اكتفى الباحث بظاهر الأمور أحياناً؛ ففي معركة تدمر مثلاً صحيح أن الجيش العربي السوري انسحب منها تحت ضغط داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) لكن المبرر هو عدم خوض معارك إشغال تصرفه عن تحرير حلب، وبالفعل ما إن تمت عملية تحرير المدينة حتى عادت القوى السورية للمدينة بعد 3 أشهر من تحرير حلب. أما بتناوله لمعركة حلب وبسرده للوقائع المتصلة بها وما تمخض عنها فإننا نرى أنه كان على قدر كبير من الموضوعية، كما شكل الإطار الذي تضمنه البحث المتصل بمعركة حلب مادة مفيدة للتوثيق والاستعمال البحثي الموضوعي إلى حد ما.

وفي نهاية الحديث عن الشأن السوري لا بد من التنويه بأن ما أورده الباحث من متغيرات ثلاثة سببت انقلاباً في المشهد الميداني نراه في جزء منه موضوعياً وبخاصة التطور المتمثل بالدخول الروسي وبهزيمة المسلحين في حلب. لكن القول بأن التصالح الروسي- التركي كان عاملاً إيجابياً في هذا التغيير فإننا هنا نضع علامة استفهام كبيرة، لأن تركيا استفادت من المصالحة واستمرت بتأدية الدور السلبي ضد سورية ودعم الإرهابيين الذين تستثمر بهم. لذلك نجد أن الحكومة السورية لم تطمئن يوماً إلى الدور التركي ولم تثق يوماً به منذ بدء العدوان عليها وتراه دوراً تخريبياً وعدوانياً ضد الدولة لسورية.

نكتفي بهذه الملاحظات في المسألة السورية، وهي على أهميتها لا تُفقد البحث الأهمية التي هو فيها لجهة التوصيف والسرد للوقائع، لكن السلبية التي نسجلها هي إهماله حيناً لبعض الأحداث والوقائع، وعدم تحليل وقائع أخرى.

6 ـ في الموضوع الليبي: كان مهماً جداً أن يتناول الكتاب الحال الليبي وما آل إليه. وكان مهماً أيضاً أن يدعم السرد النظري الوصفي بخريطة إيضاحية، ولكنه خفف قسوة المشهد بقوله إن ليبيا تعيش حالة عدم استقرار. بيد أن الواقع هو أفظع من ذلك كثيراً، حيث هي تفتقد اليوم مقومات الدولة، وليست دولة بالمعنى الدقيق للكلمة، حتى وليست دولة فاشلة؛ بل إن الحال الليبي يشير إلى أن الدولة في ليبيا دُفنت ومقوماتها ومستلزمات بناء الدولة فُقدت حالياً. وكان هذا الوضع نتيجة لدور الحلف الأطلسي بعامة، وأمريكا وفرنسا وبريطانيا بخاصة، واستجابة لطلب من الجامعة العربية الذي ترجم قراراً من مجلس الأمن، الذي قام بعمل عسكري أدى إلى تدمير الدولة والإجهاز على بناها التحتية وبعض المؤسسات التي كانت قائمة فيها على ندرتها.

بيد أن الباحث لم يعرِّج على الأسباب التي جعلت ليبيا تدخل في هذا النفق وتتخبط في هذا الوضع، كما أنه لم يتعرض للدور الذي شاءه من دمَّر لبيبا. حيث تبين أن ليبيا تحولت بعد تدميرها إلى قاعدة تحشد وتوزِّع الإرهابيين، وإلى قاعدة لوجستية لتزويد الإرهابيين بالسلاح خدمة للميادين المشتعلة في كل من سورية والعراق ومصر. وهنا نسجل غياب التحليل والاستنتاج. لكن نسجل أيضاً أهمية التوصيف والرسم بالحروف والخطوط لواقع ليبيا وابتعادها من عتبة حالة الاستقرار الذي يبدو بعيداً وغير متوقع لا في شهور ولا سنوات. وهنا تبدو أهمية البحث في الإضاءة على هذا الواقع. ومهما يكن من أمر فإن تناول الموضوع الليبي كان مهماً من الناحية الوصفية وجاء شبه خلو من الجانب التحليلي وإظهار الأدوار والمهام التي قام بها هذا الطرف أو ذاك في إنتاج هذا الوضع.

## ثانياً: الدولة الإسلامية في سنة 2016 خلافة فاشلة لكنها تهديد متعاظم عابر للدول

خُصص الجزء الثاني من هذا الفصل للبحث في ما أسماه الباحث (إيان ديفيس) أو اعتمده من تسمية «الدولة الإسلامية»؛ وقد جاء في 17 صفحة عالج فيها تحديد من هي الدولة الإسلامية ونشأتها والمنتسبين إليها ومناطق سيطرتها وما أسماه «مزاعم ارتكاب جرائم حرب وفظاعات

واستعمال أسلحة كيميائية»، وكيفية تجنيد مقاتلين محليين وأجانب، وأهدافها في العراق وسورية، والمعارضة التي تواجهها، والعمليات العسكرية الدولية التي تنفذ ضدها بقيادة أمريكية؛ فضلاً عما يقال بأنه حصار اقتصادي يفرض عليها، وصولاً إلى التوقعات التي تنتظرها في عام 2017.

وفي دراسة لما ورد في هذا البحث نتبيَّن أن الباحث اكتفى من الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة المبحوث فيها (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) بتنظيم ما أسماه «الدولة الإسلامية» باعتبارها العامل الأساس في حالة عدم استقرار المنطقة تلك، ولم يعالج ما تبقى من تنظيمات ومن حركات مسلحة في هذا البلد أو ذاك، بدءاً من ليبيا مروراً بمصر واليمن وصولاً إلى سورية والعراق، ولم يكن لبنان بعيداً من عمليات إرهابية أيضاً نفذها هذا التنظيم أو ذاك. وقد يكون تفسير مشروع الدولة الإسلامية بالأهداف المزعومة التي أطلقتها هو الذي حدا الباحث على اقتصار بحثه أو تخصيص بحث قائم بذاته عن هذا التنظيم، فتجاوز تنظيمات لا تقل خطورة عنه رغم أنها تختلف عنه من حيث النطاق الجغرافي الذي تتحرك فيه؛ ففي حين يعتبر تنظيم الدولة عابراً للحدود نجد التنظيمات الأخرى قطرية أو محلية، باستثناء تنظيم القاعدة، ومع هذا يبقى البحث يثير الاهتمام ولكن يبقى هناك ملاحظات لا بد من تسجيلها كالتالي:

1 ـ في التسمية: يعتمد الباحث اسم الدولة الإسلامية حتى من دون قوسين، بشكل يوحي بأن هناك دولة فعلية قامت وباتت جزءاً من المجتمع الدولي. ولكن الحقيقة هي خلاف ذلك كلياً، لأنه في الواقع هناك تنظيم إرهابي مسلح سيطر على أرض في العراق وسورية واستقبل المتطوعين من خارجهما واستفاد من ثرواتهما الطبيعية لتأمين موارد مالية له وأعلن أن مشروعها السياسي قائم على بناء الدولة الإسلامية التي تعتمد الخلافة الإسلامية نهجاً للحكم فيها، وأنها ستمتد على أراضٍ يشغلها اليوم كل من سورية والعراق ولبنان وفلسطين والأردن والكويت، أيْ جزء مهم من منطقة الشرق الأوسط. وكل هذا لم يذكره الباحث ولم يلمح إليه. وفضلاً عن ذلك فإن هذا التنظيم تركز جهده في العراق وسورية، ولذلك كانت تسميته تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، واختصرت التسمية بعبارة «داعش» وبالأجنبية «ISIS» Islamic State in Iraq and Sham وكنا نفضل من أجل الحقيقة والموضوعية أن يعتمد الباحث هذه المصطلحات، وأن يشير أخيراً إلى أن «داعش» كيان متفرع من تنظيم «قاعدة الجهاد» الإرهابية والمصطلح على تسميتها أيضاً بالقاعدة ذات الفكر الوهابي التكفيري.

2 ـ استعل الباحث عبارة «إذلال المالكي للسنّة في العراق» وهو كان سبباً من أسباب قيام داعش، وهو أمر يتنافى مع الحقيقة، لأن داعش نشأت في العراق بتسمية الدولة الإسلامية في العراق في عام 2004، مباشرة بعد الاحتلال الأمريكي له في عام 2003، أما توسعها إلى سورية فقد حصل في أواخر عام 2013، ثم كان تمددها وتوسعها في العراق في عام 2014. صحيح أن هناك ممارسات في الدولة العراقية تطرح فوقها علامات استفهام لجهة علاقة السلطة بالشعب وبعض شرائحه؛ إلا أننا لا نستطيع أن نرتقي بها إلى مصاف اعتبارها سبباً لنشوء الإرهاب في العراق. لأن الإرهاب برأينا صناعة أمريكية؛ اعترفت أمريكا على لسان أكثر من مسؤول سابق وحالي أنه ابتُدع أمريكياً واستُعمل في العراق من أجل تقسيمه بعد استشراء النعرات المذهبية والقومية، وتمدد إلى سورية لهدم الدولة وفعل الشيء ذاته فيها.

3 ـ أما من حيث مصادر التحشيد فقد وُفق الكاتب في تحديد المصادر المحلية والأجنبية لهذا التنظيم وشكل الجدول الرقم (3ـ2) مادة مرجعية مهمة في الموضوع؛ لكنه أغفل الإشارة الواضحة إلى أن أعضاء داعش الوافدين من الدول الأوروبية وأمريكا، مع أنه أشار إلى أن القارات الأربع تشكل مصدراً لعناصر هذا التنظيم. ولكن تبقى الإحصاءات التي أوردها الباحث مهمة جداً وقريبة من واقع الحال وفقاً لمصادر المعلومات التي لدينا.

4 ـ وفي مناطق السيطرة وُفِّق الباحث برسم المشهد العام للسيطرة التي مارستها داعش في العراق وسورية ولكن الخرائط التي استُعملت ـ وعلى أهميتها ـ لم تكن كافية في هذا المجال، غير أنها تبقى تشكل مادة مرجعية موثوقة لإظهار الواقع في تاريخها.

5 ـ من حيث ذكر وتوصيف ممارسات داعش، استعمل الباحث في عنوانه عبارة «مزاعم ارتكاب» وهنا كنا نفضل القول «ممارسات داعش الميدانية» ونذكر فيها ما ترمي به داعش من ارتكاب أفعال إجرامية مع ذكر ما هو ثابت وموثق خاصة مثلاً حرق الطيار الأردني أو القتل تحت عدسة الكاميرا، وما تهتم به داعش من أعمال إجرامية واستعمال الأسلحة الكيميائية وقول الجهة التي تتهمها.

6 ـ أما بالنسبة إلى المعارضة العسكرية «للدولة الإسلامية» والعمليات التي تنفذ ضدها بقيادة أمريكية، فإن الباحث تبنى كلياً وجهة النظر الأمريكية، وساق في بحثه كل ما زعمته أمريكا من قتالها لداعش في هذا السياق. لكننا، وخدمة للحقيقة والموضوعية، نرى أن يطرح الرأي الآخر في النظرة لعلاقة داعش بأمريكا ودور التحالف في المواجهة وأدوار الآخرين، حيث نرى أن داعش هي مكوِّن إرهابي اتخذته أمريكا أداة استثمار ميداني لتبرر لها العودة إلى العراق، ولتتخذها جسر عبور في الداخل إلى سورية، ولطالما قدمت أمريكا الدعم العملاني واللوجستي لداعش في العراق وسورية في مواجهة الحشد الشعبي والجيشين العراقي والعربي السوري، ويكفي أن نعطي مثلين ما حصل في جرف الصخر في العراق لتمكين داعش من كسر الطوق والخروج بسلام بدعم من الطيران الأمريكي وما حصل في دير الزور لتمكين داعش من اقتحام مراكز عسكرية سورية بعد أن قدمت أمريكا الدعم الناري التمهيدي المباشر لها.

لكن لا يمكن إلا أن يسجل للباحث ذكره بشكل موضوعي لعمليات قام بها التحالف الأمريكي ضد داعش بالنار، أو بالتفاهم، من أجل إخراجها من مناطق احتلالها وتسليم بعضها لقوى أخرى تعمل بأمرة أمريكا كما حصل في الرقة، وتسليمها بعد تدميرها إلى قوات سورية الديمقراطية الكردية، أو كما حصل في الموصل خدمة للعملية العسكرية التطهيرية التي نفذها الجيش العراقي والحشد الشعبي.

بيد أننا نرى أن مسألة مواجهة داعش عسكرياً مسألة يكتنفها الغموض في كثير من جوانبها، إذا نظرنا إليها من زاوية التحالف الدولي بقيادة أمريكية، ولكنها قطعاً واضحة منظوراً إليها من زاوية الجيش العربي السوري وحلفائه في محور المقاومة وروسيا، كما والجيش العراقي والحشد الشعبي؛ فجميع هؤلاء قاتلوا داعش بجدية وشراسة، ويعود لهم الفضل الرئيسي في الإجهاز على مشروع «تنظيم الدولة الإسلامية» في العراق وسورية؛ وهذا ما كان يفضَّل أن يُظهره الباحث بوضوح.

هنا لا بد من التنويه بالتقييم العام الذي اعتمده الباحث لهذا التنظيم الذي أسماه الدولة الإسلامية لجهة اعتبار الخلافة التي على أساسها، ومن أجلها، أطلقت الدولة المزعومة هي خلافة فاشلة، وأن المشروع لم يمتلك من القدرات التي تجعله قابلاً للحياة والاستمرار.

بيد أن البحث لم يتضمن بوضوح ودقة العناصر التي جعلت من الخلافة المزعومة خلافة فاشلة، وكان بإمكانه أن يتوقف عند 3 عناصر أساسية في هذا الشأن؛ تبدأ أولاً بالنزعة التكفيرية التي يتميز بها الفكر الوهابي الأساسي، والوهابية الجديدة الأشد غلواً وتكفيراً التي تعتمدها داعش، وهذا منع الامتداد الشعبي والجماهيري اللازم لحياة هذه الفكرة؛ والأمر الثاني الحالة الدولية المناهضة لهذا التنظيم، باعتبارها تنظيماً إرهابياً إجرامياً رغم احتضان قوى دولية أساسية لها؛ والثالث، المواجهة العسكرية الجدية التي ووجه بها في العراق وسورية على يد جيشَي البلدين والحشد الشعبي وقوى محور المقاومة، الأمر الذي أدى إلى فقدان التنظيم للأرض وارتداد بعض من والاه عن موقفه.

لكن أهم ما يسجل للباحث هنا هو توقعه عودة الأفراد الأجانب من داعش ـ بعد هزيمتها في العراق وسورية ـ إلى أوروبا وغيرها ويمكن أن ينفذوا مزيداً من الهجمات، ونحن نرى أن هذا الأمر احتمال جدي ويفرض قيام منظومة تعاون وتنسيق دولي جدي في مواجهة الإرهاب، لاتّقاء مخاطره ومنع الجرائم المحتملة التي قد يرتكبها. وهذا يفرض أيضاً الإقلاع عن الازدواجية في التعامل مع التنظيمات الإرهابية لجهة احتضانها عندما تكون حاجة لخدمة مشروع عدواني، ومواجهتها عندما تنقلب على محتضنيها وتلسعهم. لكن يبقى أن نحذر من المغالاة في تقدير قدرات داعش والتخويف منها لإثارة الرعب في النفوس ما يخدم فكرة الإرهاب أصلاً، بل يجب النظر إلى المسألة بموضوعية، باعتبار داعش تنظيماً إرهابياً يمكنه الانتقال وتشكيل خلايا إرهابية هنا وهناك وارتكاب الجرائم، لكن أيضاً لا يملك القوة والإمكانات التي تجعله يتفلت من الملاحقة والاحتواء.

## ثالثاً: الإنفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أعد هذا البحث في الجزء الثالث من الفصل ويزمان، وعالجه في 14 صفحة ضمَّنها الإنفاق العسكري في المنطقة المبحوث فيها مرفقاً بجداول الإنفاق التفصيلية للدول فيها، وعمليات نقل الأسلحة مع جدول إيضاحي، وصناعة الأسلحة مع تخصيص فقرات خاصة تبيِّن ذلك كله في الدول الرئيسية، وبخاصة دول الإنفاق العسكري الأعلى بينها. وفي هذا النطاق نرى أن هذا البحث يعتبر من البحوث المميزة في القسم وفي كامل الكتاب، ولا سيَّما أنه يبين جزئيات وتفاصيل الموضوعات المبحوث فيها، ويظهر الأرقام بشفافية بعد أن يتقصاها من مراجعها ومصادرها الأقرب إلى الدقة والشفافية وفقاً لما هو متاح.

وقد أظهرات البيانات والإحصاءات أن الدول الأكثر إنفاقاً في المجال العسكري في المنطقة في عام 2016 هي وحسب الترتيب: السعودية (61.4 مليار دولار)؛ إسرائيل (17.8مليار دولار)؛ تركيا (15مليار دولار)؛ إيران (12.4مليار دولار). وتبقى الإمارات المعتبرة بين الدول الخمس الأولى

الأعلى إنفاقاً بالاستناد إلى إنفاقها في عام 2014 (23.7 مليار دولار)؛ لكنها لم تعلن ولم تتوافر للباحث مصادر موثوقة تحدد إنفاق الإمارات في عام 2016 فتجنب التقدير. وهذا ما يميز البحث من حيث الصدقية والشفافية، بحيث إنه إذا لم يصل إلى المعلومة من مصادرها لا يقتحم الموضوع باختراع رقم أو معلومة من غير مستند. هنا نسجل أهمية الجدول الإحصائي الذي تضمنه البحث حول شراء الأسلحة في المنطقة.

بيد أنه لا بد من لفت النظر إلى أنه من تصنيف ومقارنة للإنفاق حسب المشاريع القائمة في المنطقة نجد أن الدول التي تسير في مدار السياسة الأمريكية وتنفذ مشاريعها العسكرية في المنطقة هي الدول الأعلى إنفاقاً (السعودية، إسرائيل، وتركيا، والإمارات) وهي تنفق ما يتعدى الـ100 مليار دولار، في حين أن إيران المعتبرة في الضفة المواجهة لا يتعدى إنفاقها عُشر ما تنفقه الدول الأربع الأخرى، وفي هذا دلالة بالغة الأهمية يمكن أن يستفيد منها الباحثون الاستراتيجيون والعسكريون في مسائل الأمن والاستقرار في المنطقة، حيث إن إنفاقاً بهذا الحجم يقود إلى استبعاد مسألة الاستقرار لأكثر من سبب واعتبار.

أما في الموضوع الثاني من البحث، فقد أجرى الباحث إحصاءات أظهرها في جدول إيضاحي عما أسماها عمليات نقل الأسلحة الرئيسية إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2012ـ2016، وهو جدول يظهر عمليات تجارة الأسلحة وتصديرها من مصادر تصنيعها إلى الدول المستهلكة. كذلك فإنه من تحليل هذا الجدول والإيضاحات المرفقة به تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأولى في العالم التي تتحكم بتجارة الأسلحة وتصديرها إلى الشرق الأوسط (وكان الأصح عنونة الجدول بعبارة مصادر السلاح إلى الشرق الأوسط والدول المتحكمة بتجارته)، تليها روسيا وفرنسا وبريطانيا. وفي عملية تحليل واستنتاج، وبعد طرح السؤال التالي: هل من مصلحة هذه الدول الاستقرار في المنطقة والهدوء الذي يدفع السلاح إلى الصدأ وانتفاء الحاجة إليه وإلى تجارته؟ ويكون الجواب قطعاً لا؛ فالخوف والاضطراب حاجة لصنّاع السلاح وهنا المشهد القاتم الذي يرتسم على صعيد المنطقة.

لكن هنا لا بد من التوقف عند ما أورده الباحث في ما خص الجماعات المسلحة العاملة في سورية، بالإضافة إلى داعش حول مصادر تسليحها، حيث يشير إلى الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر في مقدمة مصادر تسليح تلك الجماعات التي لم يشر الباحث إلى صفتها الإرهابية مع أنه سمى بعضها «الثوار السوريين». وهنا تسجَّل ملاحظة سلبية حول حياد الباحث. ومع هذا يبقى للبحث قيمة مرجعية ووثائقية هامة يستفاد منها في أكثر من باب من أبواب البحث وتساعد على توقع ما يمكن أن يواجه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستقبلاً.

## خاتمة

عالج الفصل المبحوث فيه موضوعات أساسية من المسائل التي تعني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي المنطقة التي يشغلها الوطن العربي بشكل أساس، واهتم بالمسائل الأمنية والتسليحية التي تعني العرب؛ مضافاً إليها كلاً من تركيا وإسرائيل وإيران حيث تعرّض لهذه الدول من باب تأثيرها في ميادين النار الملتهبة، ولم يركز كثيراً على المسائل المتصلة بعمق بتلك

الدول. فقد كان اهتمام الباحثين موجهاً إلى مناطق التوتر والجماعات المسلحة التي تعمل فيها في مواجهات حكومة الدول أو في مواجهات فيما بينها. وفي نظرة تقييمية نجد تفاوتاً في الموضوعية التي قارب بها الباحثون الموضوعات. ففي حين نجد مقاربة الإنفاق العسكري وتجارة السلاح تتم وفقاً لأعلى درجات المصداقية والشفافية ما يعطي قيمة مرجعية للموضوع؛ نجد أنه في معالجته لواقع النزاعات في الشرق الأوسط فيه الكثير من الثغر واتجاه البحث لاعتماد وجهة نظر واحدة إلى حد التبني أو شبه التبني. وكذلك غاب عن البحث المنهج التحليلي وكشف الخلفيات التي تعين الباحثين في أعمالهم.

بيد أنه لا بد من التوقف عند ملاحظة تتصل بتنظيم الدولة الإسلامية، الذي عالجه الباحث بما يوحي أنه التنظيم المسلح الرئيسي شبه الوحيد في المنطقة وهو أمر غير دقيق، لأن هذا التنظيم هو جزء من جماعات مسلحة منتشرة في كل دول النار الملتهبة، وهو لا يشكل من مجموعها ما يصل إلى 15 بالمئة منها، حيث إن لكل دولة تنظيماً مسلحاً أو تنظيمات مسلحة أخرى إلى جانب داعش.

كما أنه لا بد من ذكر ملاحظة تتصل بخلفيات وأسباب ما أُسمي «الربيع العربي» وهي خلفيات نراها تتصل بقرار أجنبي يستهدف المنطقة للسيطرة عليها، وينفذ بيد محلية أو تتكئ على قوى محلية، أو القول أو تكرار القول والنظرة بأن هناك حروباً أهلية اتُّخذت سببها القهر والذل والظلم على يد الحكومات. ومن جميل ما جاء في البحث الثالث أنه رد بشكل ضمني على ما اتخذه البحث الأول من وجهة نظر، إذ يكفي أن نعلم من هي مصادر التسليح وكيفية تسليح الجماعات المسلحة المناهضة للأنظمة السياسية القائمة لنعلم مدى أهمية القرار الخارجي في صنع كل ما يدور في المنطقة.

أخيراً، لا بد من التنويه بما في هذا الفصل من بيانات ومعطيات إحصائية هامة يستند أو يركن إليها لمعرفة البيئة الأمنية والتسليحية القائمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتمكين الباحث من توقع مستقبل هذه المنطقة من حيث الاستقرار والأمن. وهنا نوافق الباحثين في هذا الفصل على شكهم في إمكان إرساء استقرار وأمن في المنطقة في مدة قريبة، وقد يكون الباحثون فسروا ذلك بشكل غير مباشر عندما شددوا على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة من باب نفطها وموقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية الأخرى التي تغري القوى العظمى باقتحامها، ومن باب الصراع الدولي عليها ما يجعل توقع الاستقرار القريب فيها مستبعداً. هذا رغم أنه لم يُعر الانتباه والتركيز الكافي على الصراع العربي- الإسرائيلي وما يتصل به من مجالات التصفية أو المواجهة □

# اتجاهات الإنفاق العسكري والتسلّح في المنطقة العربية وعلاقتها بالسلم والأمن الإقليمي

**بشير رجب الصفصاف**(*)

خبير في شؤون الدفاع والأمن القومي.

## مقدمة

قد تتنوع المقاربات، وتختلف المنهجيات، وتتعدد أساليب البحث عن الحقائق؛ لكنها تسعى – أو تدّعي أنها تسعى- إلى سبر أغوار الأحداث، والولوج في دهاليز الوقائع وصولاً إلى ما يمكن اعتباره الحقيقة.

وفي هذا السياق اتُّبع في تقرير «سيبري» منهجية علمية «تطرح الحقائق كما هي» بِزعم مواجهة ظاهرة «الأخبار الزائفة»، وبخاصة في ظل ما يحدُث في العالم من اضطرابات جيوبوليتيكة كبرى مع «تزايد وتيرة العنف المسلح وفتكه، والنزوح الواسع النطاق، والتنافس الحاد بين الدول الكبرى والإقليمية، وتراجع الديمقراطية الناجم عن انعدام المساواة والشعوبية»[2].

والحقيقة، مهما ادّعت أي جهة امتلاكها، وخاصة عندما تقدّم بالدلائل والبراهين ومن خلال إحصاءات وأرقام لحوادث ووقائع وتواريخ، فتُقبل على أساس مبادئ العلمية والواقعية، ومع ذلك فهي لا تعدو أن تكون إلا «حقيقة نسبية».

مع تقديري لمنهجية سيبري وتفاعُلي مع هدفها «لمجابهة المعلومات الخاطئة وتقديم الوقائع و،... وللمحافظة على الوقائع، والتاريخ، والحقيقة»[3] إلا أنني في هذه الدراسة أُقدم تفسيراً لا تبريراً لأحداثٍ تاريخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ارتأيتُ تقديمها وتحليلها، للبرهنة والاستدلال على منطق التاريخ الذي تحركه القوى، وصولاً إلى استكمال مضامين موضوعة البحث عن الحقيقة لا للدوران حولها، وبالتالي الذهاب مباشرة إلى الأسباب التي شكلت هذا الواقع، لا

(*) البريد الإلكتروني: basher.safsaf@gmail.com.

(2) انظر: التمهيد، في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2017**، فريق الترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017).

(3) المصدر نفسه.

لوصفه بتقديم إحصاءات واستنتاجات والإيماءة فقط لمفاعيل تلك الأحداث في بيئتها المحلية والإقليمية والدولية، فيضحي التاريخ الذي نرصُده ونراهُ يسير في اتجاه تفاعلي دراماتيكي لتصنعه الأحداث، ولتصبح الأحداث مادة التاريخ وموضوعه.

ففي هذه الدراسة سأتجاوز قليلاً منهجية سيبري من خلال مقاربة تاريخية لأحداث منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي سأُشير إليها هُنا بـ«المنطقة»، والهدف الذي أسعى للوصول إليه هو إثبات فرضية تمثل قناعتي بأن قدر المنطقة قد صيغ من خارجها متمثلاً بالتفكيك المُنظّم لدولها في ظل عَولمة «تكنوترونية»، وسُلطة النفوذ السائد للدول الكبرى ومؤسساتها الاستخباراتية، وسيطرتها على مراكز النفوذ والقرار في العالم.

جاءت ثورات الربيع العربي لإثبات صحة الفرضية بعدما أدركت شعوب المنطقة حقيقة المأساة التي صيغت لتُعيّشها حروباً ونزاعات فتاكة، ونزوحاً وتهجيراً لم يشهده تاريخها من قبل، حيث قامت الثورات لإسقاط أنظمة الاستبداد السياسي، والقضاء على الفساد الاقتصادي، ولإنهاء حالة الزيف الاجتماعي لتُقيم دُوَلاً مدنية حديثة تنعم بالحرية، وتُطبق الديمقراطية الحقه، وإقامة المؤسسات وإنفاذ القانون وتحقيق العدالة.

أدركت شعوب المنطقة، ووَعت جيداً بأن ثوراتها التي اعتقدت في البداية – وكانت محقة في اعتقادها ـ بأنها هبّة شعبية في وجه حُكام مستبدين لإسقاط أنظمتهم، وإنها تلقائية من دون قيادات وتنظيم حركي يصيغ مبادئها ويُناضل لتحقيقها، بل جاءت كَرد فعل جماهيري بعدما حرق البوعزيزي نفسه في سيدي بوزيد، ونحن نعرف الباقي لِمَا حدث ولا يزال يحدث.

إذا لم يكُن ذلك كذلك، فمن يقف وراء ما حدث ويحدث في المنطقة؟ هل ما حدث زماناً ومكاناً جاء طُفره تاريخية؟ أم تتويجاً لتخطيط مسبق كان في حالة كُمون إلى الوقت الذي تهيأت فيه الشروط الموضوعية للإعلان عن نفسه؟

لقد كانت الثورات، وكما يقولون، يفكر بها الفلاسفة، ويُنفذها المجانين، ويستفيد منها الحذّاق. أما في حالة المنطقة وما يحدُث فإن ثوراتها فكّر فيها المتآمرون ونفذها السُذّج ويستفيد منها اللصوص. فالمتآمرون دفعوا بالقوى الوطنية في اتجاه إسقاط الأنظمة المستبدة؛ لم يكن بشكل مباشر، ولكن من خلال استراتيجية غير مباشرة لتوظيف حالة الفوضى لتمرير مخططاتهم. والسذَّج هم المغرر بهم لإسقاط الأنظمة والأغلبية العظمى من الشعوب الثائرة عن حكامها، وهم وقود الثورات ومنفذوها في هبّة جماهيرية خُطط لها لتنقلب إلى نزاعات وفوضى عارمة. واللصوص هم الذين استغلوا الثورات لمصالحهم الشخصية أو العرقية ولاتجاهاتهم الدينية؛ فهم سرّاق الثورات.

في هذه الدراسة، ولإثبات الفرضية، وللعمل وفقاً لعنوانها، سنُعالج ثلاثة مواضيع: أولها الصراع من أجل القوة للعلاقة الجدلية بين القوة والصراع وما يترتب على ذلك من إنفاق من ميزانية الدولة على الدفاع، وما ينجُم عن ذلك من حروب ونزاعات التي هي مادة الموضوع الثاني، ومن خلال تحليله تاريخياً نُبرهن على صحة قناعاتنا لأسباب وعلّة هذه النزاعات في المنطقة، لننتقل بعدها إلى الموضوع الثالث ومادته اتجاهات الإنفاق العسكري والسلمي في المنطقة ومدى

ارتباطها بإرادة إدارة الصراعات في العالم، ومدى تأثير النسق الدولي ونفوذ الدول الكبرى في خلق النزاعات وحلها.

## أولاً: القدرة العسكرية في الدولة ومؤشرات الإنفاق العسكري

### 1 ـ الإنفاق العسكري والصراع من أجل القوة

منذ القدم والقوى المهيمنة على السلطة باختلاف أنظمة الحكم؛ ممالك، إمارات، إقطاعيات، سلطنات، إمبراطوريات؛ أو أي شكل للتحكم في الشعوب المرغمة في أغلب الأحيان للوقوع تحت إرادتها، تسعى لامتلاك «مصادر القوة» التي تمكنها من زيادة مساحة الأرض التي تخضع لها ومن ثم زيادة أعداد العبيد وجنْي الإتاوات والمكوس والضرائب. زيادة القوة تعني الحصول على الهيبة والمكانة والسطوة في داخل البلاد أو خارجها.

يُعبَّر عن القوة في الدولة بمحصّلة القدرات المادية (الملموسة)، والقدرات المعنوية (غير الملموسة) التي حاول العديد من الفلاسفة والمفكرين تحديد مفهومها، وكان في مقدمتهم «أفلاطون» الذي اهتم بالبحث عن قوة الدولة في جغرافيتها، و«أرسطو» الذي ربط قوة الدولة في وحدتها باستقرارها الأمني ومدى تحقيقها للاكتفاء الذاتي، من خلال القوة العسكرية والموقع الجغرافي والدعم الشعبي لها. أما أليكس دي توكفيل فيرى أن شيوع الديمقراطية في الداخل يؤدي إلى تقوية نفوذ الدولة في الخارج.

في القرن العشرين قام عدد من المفكرين بدراسة قوة الدولة باتباع عدد من المناهج كان أبرزها:

#### أ ـ المنهج التحليلي

حصر المنهج التحليلي لكوهين (Cohen) قوة الدولة في خمسة عناصر وهي: البيئة الطبيعية والمواد الخام والسكان والحركة والأسلوب السياسي.

#### ب- المنهج التاريخي

المنهج التاريخي لويتلسي (Whittlesey) من خلال دراسته للتطور التاريخي لفرنسا وتطورها من نواتها الأولى إلى ما وصلت إليه أي ربط بين النمو وطبيعة الإقليم.

#### ج- المنهج المورفولوجي

يرصد هذا المنهج الخصائص المورفولوجية للإقليم (الموقع، الحدود السياسية، الطوبوغرافيا) وهو منهج أسسه هار شهورن عام 1935.

## د ـ المنهج الوظيفي

وفي اعتقادي بأن المنهج الوظيفي أفضل المناهج لإمكان استخدامه دراسة عوامل تفكك الدول. يحدد هذا المنهج عناصر قوة الطرد المركزي المؤدية إلى تشظي الدولة وانقسامها بوجود عدم التجانس بين السكان إثنياً أو عقائدياً أو بوجود حواجز طبيعية تمنع التواصل. كما يتناول مقاومات وحدة الدولة كاللغة، والدين، والجنس (العرق).

## هـ ـ المنهج الإقليمي

اتبع هذا المنهج بومان (Bowman)؛ فمن خلال هذا المنهج تتم دراسة العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية، والتاريخ السياسي للدولة وعلاقاتها الخارجية.

كما قام عدد من المفكرين في مجال العلاقات الدولية وعلى رأسهم هانز مورجاتو بتحديد قوة الدولة في تسعة عناصر، وأسهم المفكر راي. أس. كلاين بوضع نظريته المتضمنة خمسة عناصر أخصها بالذكر وهي:

| | |
|---|---|
| Critical Mass | الكتلة الحيوية (الحرجة) |
| Economic Capability | القدرة الاقتصادية |
| Military Capability | القدرة العسكرية |
| Strategic Target | الهدف الاستراتيجي |
| National Will | الإرادة الوطنية |

ومن أهم دارسيها العرب المفكر الاستراتيجي العربي جمال زهران في نمط جديد وفي صيغة رياضية اشتملت على سبعة عناصر وتدخل في إطار تطوير لنظرية كلاين.

أثناء سعي الدول لامتلاك القوة بمعنى تنمية وتطوير قواها الشاملة فهي تسعى في ذات الوقت لتحقيق مصلحتها الوطنية العليا لوجود علاقة جدلية بين القوة والمصلحة، فزيادة القوة تحقق الأهداف الوطنية، وتكفل الأمن القومي للدولة.

القوة العسكرية أكثر أبعاد الأمن القومي تأثيراً وفاعلية ولا يُسمح بضعفها أبداً؛ لأن ذلك يؤدي إلى انهيار الدولة وهذا ما نلحظه في دول الربيع العربي التي تعرضت قواتها المسلحة للتدمير.

إن ضعف القوة العسكرية يُعرض الدولة للأخطار والتهديدات العنيفة، فتكون بذلك هدفاً مباشراً للاحتلال الأجنبي، أو إلغاء الدولة تماماً وضمّها إلى دولة أخرى، أو تقسيمها إلى دويلات وكانتونات، أو اقتسامها مع آخرين. ولكن؟

وبتوافر قدر مناسب من القوه العسكرية مع إرادة استخدامها يعطي للدولة قدراً من الصدقية لردع الآخرين من الاعتداء عليها. وكثير من الدول جعلت من استراتيجية الردع أساساً لعقيدتها الدفاعية.

والدولة في حراكها الدولي وعلاقتها بمحيطها يكون للقوى العسكرية لديها دلالات واعتبارات تعطيها الهيبة والمكانة؛ فعلى الرغم من ظاهرية الإتفاقيات والمعاهدات للتعاون وحسن الجوار، لكن وفي ذات الوقت يوجد باستمرار حالة الشك والخوف المتبادل بين الدول. وبناءً على هذه الحالة وُجدت الأحلاف العسكرية واتفاقيات الدفاع المشترك. فالدولة تعمل على زيادة قوتها باتباع ثلاثة أساليب: أولها رفع قدراتها الذاتية؛ وهنا يدخل الإنفاق العسكري لاقتناء الأسلحة والمعدات العسكرية في البر والبحر والجو والتي تسعى على أن تكون متطورة تواكب آخر مستجدات العصر وهذا بدوره يعتمد على العلاقات السياسية مع الدول المصنعة؛ وثانيهما، الدخول في أحلاف، أو علاقات دولية أو الارتهان لدولة أخرى لحمايتها؛ وثالثهما، العمل على إضعاف العدو بإنزال ضربات في قدراته العسكرية وخلق الذرائع لذلك (ضرب إسرائيل لمفاعلات العراق النووية مثلاً).

الصراع بين الدول هو صراع من أجل القوة، والدولة الضعيفة عرضة للأطماع، وبخاصة عندما تكون غنية بالثروات الطبيعية وحولها جيران في تنام ديمغرافي مُطرد يعانون الفقر والعوز. وما السياسة إلا إدارة رشيدة لمعطيات القوة بإيجاد السُبل والأساليب لمعالجة القصور في حالة الضعف أو وضع السياسات لاستخدام القوة في حالة تراكمها وطفحها بالدولة.

وللسيطرة على القوة في المجال الدولي، ولكي لا تصبح أداة غير عاقلة في يد مجانين، أو وسيلة لتحقيق رغبات وطموحات مغامرين يسعون من خلالها لأمجاد وهمية وإضفاء فلسفات وأفكار شوفينية تُغرق العالم في القتل والدمار (والأمثلة في ذلك كثيرة ويشهد بها التاريخ)؛ قُدمت محاولات للعديد من الأفكار لمعالجة هذه الظاهرة ولجم استخدام القوة، وكان أهمها توازن القوى وبذل الجهود لإيجاد هذا التوازن، الذي على الرغم من أهميته، وبخاصة في مجال التوازن النووي واتفاقيات الدول الكبرى بتخفيض عدد الرؤوس النووية بينها فهو غير منصف، وغير عادل عند تطبيقه على الدول غير النووية، حيث يخضع التوازن العسكري الدولي لقانون هيمنة الدول الكبرى في ترجيح كفة التوازن بما يحقق مصالحها وتحالفاتها، وما حقيقة التوازن إلا سياسة اللاتوازن بالنسبة إلى دول العالم الثالث، وما غايته إلا السيطرة على تطلعات بعض الدول الصغرى وتحجيمها عسكرياً، ومنعها من الوصول إلى مستوى مُعين من التسلح والحصول على قدرات دفاعية تمكنها من الدفاع عن سياستها، لتتمكن الدول الكبرى المهيمنة وفي أي وقت تشاء، من التدخل وإخضاع الدول الصغرى الطموحة بدواعي مكافحة الإرهاب أو إسقاط الأنظمة الاستبدادية وحماية حقوق الإنسان وغيرها.

ترتبط القوة بالسيادة ارتباطاً طردياً، فالدولة التي تملك القوة قادرة على عدم الخضوع لأي قوى داخلية كانت أم خارجية، وأن تأخذ القرارات من دون إعاقة أو إذن من أي كان؛ أي اتخاذ قرارات بلا إملاءات.

## 2 ـ مفهوم الإنفاق العسكري ودلالاته ومعاييره

من أهم وظائف الدولة إعداد مؤسساتها كافة للدفاع ضد أي تهديد يتعرض له الوطن. وفي مقدمة هذه المؤسسات تأتي المؤسسة العسكرية التي يتضمن إعدادها تزويدها بمتطلباتها القتالية من أسلحة وعتاد ومعدات وتجهيزها بالإمكانات للدخول بفاعلية قتالية في المعركة الحديثة.

تزويد المؤسسة العسكرية يعني الإنفاق العسكري ولدراسة موضوعه كأي مسألة توضع تحت المجهر ينبغي التحليل العلمي والموضوعي لمادته، وتحديد عناصره والعوامل المؤثرة في تكوين اتجاهاته، وبالتالي إمكان التعاطي معه من خلال القوانين والإجراءات المنظمة له والمعايير المطبقة لإعداده والشفافية في كافة مراحل تنفيذها.

## أ ـ المفهوم والمشتملات

يتيح وضع تعريف محدد للانفاق العسكري إمكان قياس ومقارنة تخصيص الموارد المالية للمؤسسة الدفاعية من ضمن ما يخصص من الموازنة العامة، بمعنى التعرف إلى ميزانية الدفاع للسنة المالية مقارنة بميزانيات الوزارات الأخرى في الدولة. وبالتالي يتيح أيضاً مقارنة وقياس ما يخصص من موازنات لمكونات (وظائف) المؤسسة الدفاعية، أي ما يتم تخصيصه للقيادة العامة، وهيئة الأركان، وقيادات القوات النوعية البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي الاستراتيجي، والهيئات والإدارات التابعة لوزارة الدفاع.

لا يوجد تعريف دولي جامع مانع للإنفاق العسكري، وكمقاربة لنظام معياري بالإمكان الاتكاء على ما وصفته الأمم المتحدة (نظام الناتو المرجعي) وهو ما تقوم به لمراجعة انفاقها العسكري السنوي اعتماداً على التقارير المرفوعة من الدول الأعضاء، والذي يصدر تحت عنوان «معلومات موضوعية حول المسائل العسكرية» مطبقة لمعاييرها في شفافية الإنفاق العسكري.

تُقسم الأمم المتحدة تقريرها هذا إلى خمسة أقسام، وهي: الأفراد، التشغيل والصيانة (O&M)، المشتريات، الإنشاءات، البحوث والتطوير (R&D)، وتحت أحد عشر عنواناً رئيسياً تقسم وظائف الإنفاق على أفرع صنوف القوات والإدارات الرئيسية بالمؤسسات الدفاعية في الدول وبشكل عام تتفرع إلى: القوات الاستراتيجية، القوات البرية، القوات البحرية، القوات الجوية، القوات الخاصة القيادة المركزية، الإسناد اللوجستي المركزي، قوات شبه نظامية، دفاع مدني، قوات مساعدات عسكرية (حفظ الأمن الوطني/ الأمن الإقليمي/ قوات حفظ السلام).

وكما أسلفنا فإن التعريف المقترح للإنفاق العسكري في الأمم المتحدة هو ذاته المطبق في منظمة حلف الأطلسي (NATO) وينص على أن: الإنفاق العسكري هو ما يتم تخصيصه من أموال الميزانية العامة في الدول لتغطية تكاليف نفقات القوات المسلحة.

عادة ما يتم تدوين التقرير وفقاً للوظائف التالية:

تكاليف التشغيل: وتسمى في ليبيا مثلاً الميزانية التسييرية وتُغطي بدورها وظيفتين رئيسيتين: أولاهما: الأفراد مشتملة الرواتب والعلاوات. ثانيتهما: تُغطي تكلفة إعداد وتدريب الوحدات والهيئات وعناصر الإسناد، كذلك تكلفة صيانة وإصلاح البُنية التحتية والمعدات العسكرية.

## ب ـ تكاليف (نفقات) المشتريات والأشغال العسكرية

وتسمى في ليبيا ميزانية التحول، وتغطي القسم الأكبر من ميزانية الدفاع، وهي مخصصة لتزويد القوات المسلحة بالأنواع الجديدة من الأسلحة والعتاد، أو ما هو معروف بالتسلّح. كما تشتمل على نفقات بناء القواعد البحرية والجوية والمعسكرات والمرافق وتغطية نفقات متطلبات تطوير

البُنية التحتية، ويدخل ضمن هذا القسم من الميزانية تكاليف المساعدات العسكرية الخارجية للدول المانحة وبالطبع ليس من جانب الدول المتلقية للمساعدة.

## ج ـ البحوث والتطوير

تخصص للبحوث والتطوير(R&D) ميزانية منفصلة لغرض تطوير القدرة القتالية للقوات المسلحة بإمدادها بكل ما هو مستجد ومتطور من تقنيات حديثة في مجال الدفاع حيث يشهد العالم تنافساً محموماً في الدول المصنعة لأجل الحصول على الأسلحة الأشد تدميراً والأكثر دقةً والأعلى ارتفاعاً والأطول مسافةً والأقل تعرضاً للاكتشاف والإصابة والتدمير. وتنتهي البحوث عند النقطة التي عندها تدخل الأصناف الجديدة في الخدمة.

## د ـ نفقات عسكرية مساعدة

ميزانية إضافية تخصص لتغطية تكاليف لها علاقة بالمؤسسة الدفاعية من قبيل دعم الصناعات العسكرية أو تلك التي تغطي نفقات المنظمات شبه العسكرية مثل الحرس الوطني أو ما يسمى الجندرمة أو الدرك وغيرها.

## هـ ـ أساليب إعداد ميزانيات الإنفاق العسكري دولياً

لإعطاء فكرة عن كيفية حساب إعداد الميزانيات العسكرية وبإيجاز، يوجد أسلوبان تعمل بهما الدول وفقاً لقوانينها ولوائحها المتبعة في إعداد الميزانية العامة للدولة.

الأسلوب الأول أو الكلاسيكي والمتبع في أغلبية دول العالم ويطلق عليها أيضاً «ميزانية الإنفاق النقدي السنوي»، وتقتضي هذه الطريقة إعداد تخمينات بالحاجات السنوية لكل مكونات البنيان التنظيمي للمؤسسة الدفاعية، وبالتالي يتم إعداد كشف بالتدفقات النقدية (المخصصات) أي ما يتم تخصيصه من الميزانية العامة لوزارة الدفاع وهو المكون الأول، أما المكون الثاني فهو (الإنفاق) الذي يتم وفق بنود وأوجه الصرف من الميزانية. الأسلوب الثاني يُسمى «محاسبة المستحقات» ويطبق حالياً في المملكة المتحدة وبعض دول الكومنولث، وطريقة تنفيذه تسمح بالقياس الدقيق للتكاليف الفعلية للدفاع مع انفتاحية وشفافية أكثر، والتحسن في استخدام الأصول، والتمكن من القيام بالتقييم الصارم لأداء وإجراءات المراقبة.

## و ـ عرض الميزانية ومعايير إعدادها وتقييمها

تُعرض الميزانية للاعتماد، أي أخذ الموافقة من ممثلي الشعب (البرلمان) وهنا أيضاً تتباين الدول في نشر تفاصيل ميزانية الدفاع، فهناك من يعرض عناوين فقط دون ذكر تفاصيل أوجه الإنفاق، وهي الدول الواقعة تحت أنظمة غير ديمقراطية، وأحياناً لا تُعرض إطلاقاً في الدول ذات الأنظمة الاستبدادية.

ظهرت في منتصف القرن الماضي اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، الأمر الذي استلزم ضرورة وجود آلية ومعايير محاسبية تلقى قبولاً وطنياً ودولياً، فتكونت ثلاث

منظمات مهنية في وقت متزامن تقريباً، وهي: لجنة توحيد المعايير المحاسبية ABC في المملكة المتحدة؛ مجلس معايير المحاسبة الأمريكي؛ لجنة معايير المحاسبة الدولية ASC عام 1973.

أثمرت جهود هذه المنظمات الثلاث وضع معايير وطنية مؤسسة على تحديد مضامين المصطلحات والمفاهيم المحاسبية، والقوائم المالية الدورية ذات الأغراض العامة متضمنة: الميزانية العامة، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية،... إلخ مع تبيان أشكال عرضها والحد الأدنى من الإفصاح المحاسبي اللازم.

تلا ذلك في خطوة ثانية وضع وصوغ المعايير المحاسبية الدولية استناداً إلى إطار نظري اتُّفق عليه من جانب المنظمات الوطنية والدولية.

وبتطبيق هذه المعايير في المؤسسة الدفاعية يعني إنفاقاً عسكرياً يتم بشكل صحيح يتجاوز أشكال الاتهامات والشكوك حول احتمالية وجود فساد مالي أو الاتجار بالأسلحة في سوق سوداء عابرة للحدود مع الدول التي تعمل على تفاقم الجريمة المنظمة، وتقوية قدرات الإرهاب في العالم.

## ز ـ الشفافية في الإنفاق العسكري

تعتبر الشفافية كمبدأ مهني أخلاقي من أهم ما يتم تطبيقه لمنع أي تصرفات غير سوية من أفراد يتولون مسؤولية الإنفاق العسكري أو مراقبة وإيقاف أي سلوك سياسي لدول قد تتخذ من الإنفاق العسكري، وبخاصة في مجال التسلح، وسيلة للابتزاز أو شراء الذمم لدعم العمليات الانتخابية أو الدخول بشكل مباشر أو غير مباشر في تجارة الأسلحة غير المرخصة العابرة للحدود.

يتباين تطبيق الشفافية بين الدول، وهي أبعد ما تكون عن النزاهة في الدول التي لا تتمتع بقسط وافر من الديمقراطية والحكم الرشيد، ويتفاوت التطبيق بشكل أو بآخر بتفاوت مدى الالتزام بالمعايير المعبرة عنها والمجسدة لها، وبمدى الأخذ بجملة من المبادئ من قبيل:

(1) مبدأ الصدقية في إعداد القوائم المالية التي تستجيب للاشتراطات والمعايير الدولية وإقامة الظروف التي تسمح بالتحقق من واقعية ومصداقية الإنفاق.

(2) مبدأ الاستمرارية: من خلال وضع وإعداد الميزانيات وفق استراتيجية تنفذ وفق رؤية عامة في الدولة تضمن استمراريتها على فترة زمنية طويلة نسبياً.

(3) مبدأ التجانس: بين مكونات ميزانية الدفاع ومع باقي مكونات الميزانية العامة في الدولة.

(4) مبدأ القابلية للمقارنة: إعداد الميزانية بالشكل والأسلوب الذي يكفل إظهار أي تغيرات فيها مع إمكانية تحديد اتجاهات الإنفاق.

(5) مبدأ الاستحقاق المحاسبي: يتطلب المهنية بالكيفية التي تتماشى مع الاستحقاق المحاسبي في الدولة.

(6) مبدأ الأهمية: حيث يتم إبراز البنود الأكثر أهمية عن تلك الأقل أهمية.

## ح ـ نفقات تأهيل المؤسسة الدفاعية

من نافل القول بأن إعادة تنظيم وتحديث المؤسسة العسكرية في الدولة يعتبر عملية مكلفة للغاية، وبخاصة في بيئة الأمن العالمي المعاصر وما يشهده من توترات ونزاعات وحروب، حيث تواجه الكثير من الدول طائفة متنوعة من التهديدات والأخطار اختلفت في طبيعتها وآلياتها وأهدافها عن تلك التي شهدتها البشرية في السابق.

تقوم السياسة الدفاعية بحشد طاقات الأمة لمواجهة التهديدات، وتعمل المؤسسة العسكرية لوضع استراتيجية إعداد القوات المسلحة وقت السلم والدفع بها لصد العدائيات ودفع الأخطار. فالسياسة متمثلة بالحكومة وكيلة الدولة هي المسؤولة عن بقاء القوة وتوفير متطلباتها، بينما تكون مهمة الإدارة العسكرية إدارة هذه القوة بإعدادها للعمل واستخدامها في العمل القتالي.

توجد عدة مفاهيم في المجال الدفاعي متشابكة ومترابطة وبتحديد العلاقات بينها يتسنى الخروج بمفهوم محدد من العلاقة بين الإنفاق من جانب والبناء والإعداد للمؤسسة العسكرية. وبإيجاز شديد يكون الإنفاق وفقاً لمتطلبات الدفاع كالتالي:

(1) العلاقة ما بين التهديدات والإنفاق العسكري

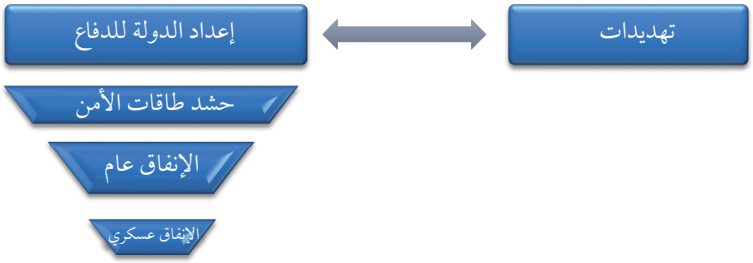


(2) متطلبات إعداد الدولة للدفاع

(3) شكل عام يوضح الإنفاق العسكري لمواجهة التهديدات

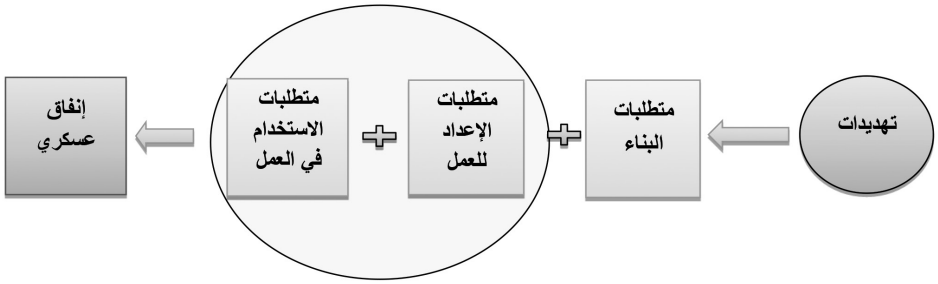


تتطلب التحديات الأمنية الراهنة قوات مسلحة أكثر مرونة، مدربة لتنفيذ نوعيات واسعة من المهام، في سياقات متعددة الأطراف في أحيان كثيرة.

تقود التحديات الأمنية المعاصرة كذلك إلى تطوير المبادئ والعقائد العسكرية التي كان أغلبها يعتمد على تحديد جانب معادٍ (دولة معادية)، يتم في إثرها تحديد كم من القوات التي يتطلب تكوينها لمواجهة العدو، وما هي نوعية العتاد المطلوب توفيره لتجهيز القوات وفقاً لمتطلبات المعركة الحديثة، وبالتالي وضع البنيان التنظيمي وتكوين التشكيلات المقاتلة وأساليب القتال في ظل استراتيجية دفاعية عن الدولة.

يستوجب العمل الدفاعي التحليل المستمر للعدائيات الوشيكة والمحتملة أو ضعيفة الاحتمال على الدولة تلك، مع تحديد درجة خطورتها ومصادرها، خارجية كانت أم داخلية. يتبعها تصميم سيناريوهات مواجهتها، ووضع تقديرات لتوفير الوسائل من الأسلحة والعتاد القادرة على درء هذه التهديدات وإلحاق الهزيمة بالقوات المعادية.

وفي هذا الشأن يمكن الركون إلى ما كتبه يوماً، روبرت مكنمارا في كتابه **ثمن الفاعلية** (Cost of Efficiency) وما معناه أن على القائد العسكري أن يتذكر وباستمرار أن لا ينفق إلى ما لانهاية لإحراز النصر، لكن عليه الإنفاق بالقدر المناسب. فالقوات المسلحة مؤسسة استهلاكية غير منتجة وتكاليفها باهظة وأثرها سلبي في ميزانية الدولة، بمعنى إنفاق من دون إيراد لمؤسسة في حالة دائمة للتطوير والتحديث مما يعني إرهاقاً مستمراً لميزانية الدولة.

## ثانياً: النزاعات والإنفاق العسكري

### 1 ـ الإنفاق العسكري والنزاعات في المنطقة

يرتبط الإنفاق العسكري بالسياسة الدفاعية للدولة المنبثقة من العقيدة الدفاعية لها والمعبرة عن جملة من المبادئ والآراء التي يتبعها النظام السياسي في ما يتعلق بمسائل السلم والحرب.

وهدف الإنفاق العسكري أساساً لتغطية تكاليف المسائل الدفاعية التي من أهمها التسلح، وهنا يكمن مربط الفرس لارتباط التسلح بالعديد من القضايا الوطنية منها والدولية، فهو العامل

الأقوى في تحديد قوة الدولة وحراكها في المجتمع الدولي، كذلك فهو وسيلة للضغط، كما أنه أداة للابتزاز السياسي وموضوع للتجارة وانطلاق الفساد إلى آخر مداه بين شعوب مُصنّعة وأخرى تفتح أسواقها لقمع مواطنيها، وفي أغلب الأحيان أقصر السُبل للإثراء الفاحش لنخبة من الأمراء أو السياسيين على حساب شعب مغلوب على أمره.

لا تهتم الدول المصنعة للأسلحة إلا بإيجاد أسواق لها، ولا أسواق إلا بخلق الحروب والنزاعات وإثارة الفتن بداعٍ أو بلا داعٍ، بمبرر أو بمبررات واهية. ليس المهم تدمير وإفقار الشعوب بل الأهم للشركات والحكومات تصريف ما في مخازنها من أسلحة أو تصريف أسلحة خردة أصبحت عبئاً على ميزانياتها.

من هذا المنطلق سنلقي الضوء فيما بعد على ما يجري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جانب ما ينفق على السلاح في النزاعات القائمة والآفاق إلى إمكانات التوصل إلى الأمن والسلام. ولمعرفة اتجاهات الإنفاق العسكري في المنطقة يستلزم تحليل مواطن النزاعات وأسبابها وطبيعتها والأطراف الداخلة فيها وتلك المؤثرة فيها.

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد نهاية الاستعمار وبداية الاستقلال المنقوص السيادة عدداً محدوداً من الحروب كان أغلبها الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والعراقي ـ الإيراني مع بعض النزاعات المسلحة، لا مجال لتعدادها في هذه الدراسة، والتي أزعم الوصول فيها إلى أن المنطقة كانت شبه مستقرة، وتتفاوت الأنظمة السياسية ما بين النمط الأسري الوراثي يقوم على وراثة أسرة (ملكية أو سلطانية أو إمارة) يعتمد فيها الحكم على التوريث أو التبعية، أو النمط الشمولي تحكمه أيديولوجيا الحزب الواحد أو الفرد القائد الذي أفرزته الانقلابات العسكرية.

زال شبه الاستقرار بظهور النفط، وبخاصة بعد استخدامه كسلاح في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 في الحرب العربية- الإسرائيلية كوسيلة ضغط على الولايات المتحدة والدول الغربية لتطبيق قرار الأمم المتحدة 242 لإرغام إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967.

إضافة إلى ذلك يمكن الإشارة إلى ما شهدته الجيوش العربية في السبعينيات من زيادة ملحوظة في بناء قدراتها الدفاعية، وعلى وجه الخصوص تكوين «جبهة الصمود والتصدي» بين جيوش العراق وليبيا والجزائر واليمن والتي اعتبرها الكاتب الإسرائيلي يهودا شافاط بمنزلة الاستراتيجية العربية في كتابه الذي يحمل هذا العنوان.

إذاً هذان العاملان اللذان كان لهما الأثر الأكبر في تشكيل بيئة الصراع الدولي في المنطقة: النفط والسلاح، بمعنى قوة المال والقوة العسكرية لدى الدول العربية والإسلامية، قدَّما المبرر لتقويض هذه القوة وتدميرها، حيث ترتكز السياسة الأمريكية في المنطقة على مبدأين هما مصلحتها القومية في النفط بالمنطقة وأمن إسرائيل الذي يمثل تنامي القدرات العسكرية العربية تهديداً لها.

بالرجوع إلى موضوع الإنفاق العسكري في تلك الفترة، فقد كان يتم بغرض الحفاظ على التوازن العسكري في المنطقة ما بين إسرائيل من جهة والبلدان العربية من جهة أخرى. فمن كان

يتجه إلى التسليح له فلسفته وطبيعة علاقته بالدول المصدرة للسلاح؛ فمعظم أسلحة دول الصمود والتصدي كانت روسية الصنع، أما الدول العربية الملكية في الغالب فكانت تتسلح من الغرب، وبالذات من الولايات المتحدة.

ارتبط التسلح في الدول الغربية وبخاصة فرنسا بظهور الفساد على شكل رشى وعمولات ودخول سماسرة في تجارة السلاح. وكنظير لأعمالهم فهُم يمكنون الأمراء والسياسيين من الحصول على أموال يوظفونها كاستثمارات في الغرب لحسابهم وبسرية تامة من خلال شركات (من قبيل مجموعة تاغ (Tag) المكوّنة من حوالى أربعين شركة يرتبط بعضها ببعض بطرق قانونية مُحكمة، ومقيمة في مراكز مالية دولية في سويسرا ولوكسمبورغ وغيرها)[4].

يعمل السماسرة على كسب ثقة الأمراء وأصحاب القرار في عقد الصفقات وأيضاً ثقة مسؤولي الشركات، فعلى سبيل المثال (أدّى رئيس مجموعة تاغ دوراً رئيسياً في عقد صفقات كبرى عام 1975 ما بين السعودية وشركات فرنسية لتزويد المملكة بنظام دفاع جوي للارتفاعات المنخفضة، وفي عام 1980 صفقة لتزويد السعودية بأربع فرقاطات بقيمة 14 مليار دولار مع ناقلتي نفط حمولة 10 آلاف طن وأربع وعشرين طائرة هليكوبتر. وفي عام 1984 اشترت المملكة بمبلغ 35 مليار فرنك وهي أكبر صفقة منظومة دفاع جوي منخفض وكانت العمولة 10 بالمئة أي ما قيمته 3.5 مليار فرنك)[5].

هذا مثال يقدم المبرر لطرح جملة من الأسئلة في مقدمتها هل يمكن تبرير هذه العمولات؟ ولمن تذهب؟ أيْ مَن المستفيد؟

وأظهر السكوت من قبل الدولة المصدِّرة عن هذه السلوكيات الاستفادة على الصعيد الشخصي. وتنسحب الاستفادة، لتصل إلى الأحزاب التي تتشكل منها الحكومات وإلى البرامج الانتخابية.

والسؤال الأهم هو لماذا السلاح؟ وما دوره في الدولة؟ وللإجابة يكفي أن نقتبس ما ورد في الكتاب الأشهر في الاقتصاد **ثروة الأمم** لأبي الاقتصاد السياسي الرأسمالي آدم سميث والذي جاء فيه «هناك مأزق اختيار في الدولة ما بين البندقية والخبز» والذي يُعبّر عنه في أيامنا هذه بمأزق اختيار ما بين التسلح والتنمية.

عادةً ما يتم الاختيار لاعتبارات يتخذها النظام السياسي في الدولة حيث ترسمها الأيديولوجيا وتصاغ في العقيدة الدفاعية لتتجه سياسات الدولة نحو التنمية على حساب التسلح، كوريا الجنوبية نموذجاً، أو التسلح على حساب التنمية، كوريا الشمالية واقعاً.

وللسياسة الدولية دور مهم في تغذية اتجاهات التسلح بما يتوافق مع أمنها القومي وبما يصب في تعظيم مصالحها القومية، وخلق توازنات بين مختلف القوى العالمية والإقليمية تنسجم مع سياساتها ومخططاتها.

---

(4) Pierre Payson, *Black Money* (Sayders International Publishing, 1992).

(5) المصدر نفسه.

## 2 ـ جذور النزاعات في المنطقة

كمثال على تدخل القوى المؤثرة في السياسة الدولية في شكلها القبيح وبأدواتها لاستعمال الفتن والحروب وخلق النزاعات، يمكننا الرجوع إلى السؤال الذي طرحه في بداية سبعينيات القرن الماضي زبيغنيو بريجنسكي: لمَ لا (Why Not)، بمعنى لِماذا لا يمكن إعادة صياغة تاريخ المنطقة من خلال إعادة إنتاج الخلافات ما بين الشعوب القاطنة بها وخلق النزاعات والحروب بين دُولها؟ لِم لا يتم التفكيك المنظم لها؟ وهو ما سُمي فيما بعد بالفوضى الخلّاقة.

يُعتبر بريجنسكي المهندس الأول لما سُمي «النظام العالمي الجديد» وهو العقل المدبر لخطة تدمير المنطقة والتي تعتمد على ضرورة استخدام البطاقة الإسلامية لزرع الفتنة في عموم منطقة الشرق الأوسط لتقسيمها، استرشد في ذلك بالتاريخ واستقراء أحداثه واستخلص حقيقة هامة مفادها أن الحضارة الإسلامية العربية انتشرت بالعقيدة الجديدة التي كانت واحدة في البداية ولم تسقط وتتشظى إلى دويلات وممالك وطوائف إلا بتشظي العقيدة ذاتها؛ فالكل يدَّعي امتلاك الحقيقة المطلقة، وهم الفرق الناجية. بدايةً كان هناك مواقف متعددة في خلافة النبي مُحمد: هل في آل البيت أم في قريش؟ وهل في المهاجرين أم الأنصار؟ ومن ذلك الوقت بدأ الانقسام الذي تجسّد واقعاً الشيعة والسُنة، ثم ظهرت المذاهب والملل والنحل من خوارج ورافضة ومرجئة وقدرية وغيرها الكثير، وتعدد الأتباع وبدأ الصراع بينها الكل يدّعي تمثيله الدين الصحيح والكل يسعى إلى السلطة والنفوذ.

إعادة إنتاج تاريخ المنطقة كي يحارب الإسلام ذاته هو ما ذهب إليه مستشار الأمن القومي السابق، الذي طلب من لجنة العلاقات الخارجية إجراء دراسة عن الأصولية الإسلامية، نظراً إلى ما لها من أثر سياسي متعاظم يمكن توظيفه لصالح السياسات الأمريكية والغرب وأمن إسرائيل في المنطقة.

السؤال ذاته لمَ لا؟ كُلّفت به العديد من المراكز البحثية الأمريكية كما كُلفت به وكالة الاستخبارات (CIA) لتجميع المعلومات التي تخدم غرض الخطة.

تطورت الفكرة وأصبحت خطة كاملة سنة 1975 في «مشروع مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية لحقبة الثمانينيات» يشتمل على استقراء مستقبلي في ثلاثين مُجلداً تم إعدادها من كبار العقول في الدراسات المستقبلية والتخطيط الاستراتيجي من أمثال أنطوني سالمون، سايروس فانس، بريجنسكي ، هارولد براون ... وغيرهم.

أعود وأُذكّر بأن النقطة المفصلية في الموضوع كان استخدام النفط كسلاح في 1973 من قبل العرب، كذلك القدرات العسكرية المتنامية لدول المنطقة، فجاءت الخطة لاحتواء ما تم اعتباره تهديداً خطيراً للاقتصاد العالمي ومصلحة أمريكا العليا وأمن إسرائيل. وفي خطوطها العريضة كانت تهدف إلى: إشاعة الفوضى الاجتماعية؛ الحروب الإقليمية بين دول الجوار؛ الحروب الأهلية في البلد الواحد.

نتائج تلك الخطة ما نشهده الآن من قتل ودمار في دول المنطقة، تتبدل أشكال زرع الفتن والمؤامرات والنتائج واحدة:

ـ تدمير القدرات العسكرية وبالذات في دول الصمود والتصدي في العراق وسورية وليبيا واليمن كما جرت محاولات لتدميرها في الجزائر مع تحييد مصر، مما نجم عنه أمن قومي مُطلق لدولة اسرائيل.

ـ تدمير البُنية التحتية في أغلب دول المنطقة وإبطال مشاريع التحول الحضاري.

ـ زيادة نسبة الوفيات وبشكل كبير فيما يشبه أعمال الإبادة الجماعية في البلدان العربية والإسلامية وهي اتجاهات مدروسة وممنهجة في دراسات سوسيولوجية إنثروبولوجية لتقليص ما أمكن من الزيادات في أعداد المسلمين والعرب ذوي النسب الكبرى في عدد الولادات، وبخاصة بين الفلسطينيين، بمعدل 7 أفراد في الأسرة الواحدة في ورقة قدمها بروفيسور نمسوي في «مؤتمر الدفاع 2020» في لندن في أيلول/ سبتمبر2008 عن الديمغرافيا في العالم والذي قال في آخر الدراسة «للأسف لم يفعل الإسرائيليون ما يجب فعله».

ـ تدمير الاقتصاد الوطني لدول المنطقة ومؤشر ذلك الهبوط الكارثي لقيمة عملتها في مقابل الدولار فيكفي ملاحظة ما حدث للدينار العراقي الذي كان يساوي ثلاثة دولارات ما قبل حرب الخليج إلى وضعه الحالي الذي يساوي فيه الدولار 1200 دينار عراقي.

تدمير النسيج الاجتماعي بخلق الفتن الدينية بتشجيع طائفة ضد أخرى وخلق قيادات وتنصيب زعماء بين هذه الطوائف، وإشاعة الفوضى بين الأقاليم ونشر روح الكراهية والحقد، بل يصل إلى حد التكفير والتطرف في أعمال القتل بين أبناء الوطن الواحد تحت راية الدين، فكان تنظيم القاعدة في البداية ثم تنظيم الدولة الإسلامية داعش كتجسيد ممنهج لتحويل خطة «لـمَ لا؟» إلى واقع سرطاني ينهش جسد المنطقة ويفكك دولها.

لقد أعطت النتائج ما كانت ترنو له خطة لمَ لا؟ لتحقيقه. فكل ما يحدث في المنطقة ما هو إلا نِتاج لمفاعيل ما تم تصميمه كواقع افتراضي في الرؤية المستقبلية في الثمانينيات ليتحول إلى واقع حي معاش في أوقاتنا الراهنة.

## ثالثاً: اتجاهات الإنفاق العسكري في المنطقة

### 1 ـ من يدفع الفاتورة؟

كلما اندلعت حرب أو شبَّ نزاع يتبادر إلى الذهن العديد من الأسئلة تصب أغلبها في اتجاه من في مصلحته هذه الحرب أو هذا النزاع المسلح؟ ومن سيتحمل نفقاته؟ وفي كثير من التجرد، وفي محاولة لتتبع نتائج ما حدث في المنطقة من حروب ونزاعات مُنذ حرب 1973 (التي شكلت مرحلة مِفصلية في تاريخها، وما زالت مفاعيلها تحدث آثارها المدمرة في صراعات الخاسر الأكبر فيها شعوب المنطقة)، يمكن استخلاص ما تؤول إليه خارطة النزاعات، وما تُفضى إليه من اتجاهات التسلح والذي يعني وفي ذات الوقت العامل الأكبر في النزاعات وفي الإنفاق العسكري.

كما تجدُر الإشارة إلى ارتباط تحديد اتجاهات الإنفاق العسكري بالأهداف المستوحاة من هذه النزاعات، التي يعتقد أن أطراف النزاع هم من يرسمونها ويخططون لها ويسعون لتحقيقها، بينما

قد بيَّنت الأحداث أنها صراع بين قوى كبرى لأجل مصالحها ولأجل رؤية جديدة لصياغة عالم جديد يتشكّل وفق مفاهيم جديدة.

تعددت المشاريع السياسية للسيطرة على المنطقة، تقاطعت مصالح بعضها وتعارضت في أوقاتٍ أخرى، تدعم أطراف النزاع أحياناً، وتقف في وجه أطرافٍ أخرى، وفي الداخل تولد مشاريع قوميةٍ كثيراً ما تصطدم بتلك القادمة من خارج المنطقة. وأنتج تفاعل هذه المشاريع نزاعات وحروباً فيما بينها، فأبقى دول المنطقة في حالة استنفار دائم استعداداً للمُواجهة. عملت حالة الخوف هذه على تهيئة الظروف الملائمة، والأسباب الموضوعية، لبناء القدرات الدفاعية ولكن في إطار ما تتفضل عليهم به الدول المُصنعة للأسلحة وتحديد نوعية وعدد الأسلحة الممكن تزويدهم بها، أو من ناحية شروط استخدامها، وفي ذلك تعمل الدول المصدرة للأسلحة من خلال استراتيجية مشروعها، ومع حُلفائها في المنطقة، بما يُحقق توازن القوه لصالحها، وبما يترتب عليه استنزاف دول المنطقة بعقود شراء الأسلحة، وزرع القواعد على أراضيها.

ويكفي أن نُشير إلى بعض من هذه المشاريع من دون الدخول في تفاصيلها، والتذكير فقط بأن لكل مشروع ذراعه المُسلح جيشاً نظامياً كان أم ميليشياوياً، وسواء كان طرفاً مباشراً في النزاعات أو غير مباشر، وما ينجم عنه من تمويل الأعمال العسكرية التي يخوضونها مباشرةً أو بالإنابة، ومن هذه المشاريع:

- المشروع الصفوي (الإيراني) يهدف إلى إقامة الإمبراطورية الفارسية.
- المشروع العثماني (التركي) يهدف إلى استرجاع أمجاد الخلافة العثمانية.
- مشروع الخلافة (السُنِي) يهدف إلى نظام سياسي مبني على الحاكمية.
- المشروع النهضوي (العربي) يهدف إلى إقامة الوحدة القومية العربية.
- المشروع الصهيوني يهدف إلى إقامة دولة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل.
- مشروع الفوضى الخلّاقة يهدف إلى تفكيك دول المنطقة.

ترتبط اتجاهات السلم والأمن في المنطقة جَوهرياً بمدى تحقيق هذه المشاريع أهدافها. وبإلقاء نظرة سريعة فاحصة على أهم الأحداث في المنطقة مُنذ سبعينيات القرن الماضي وإلى وقتنا الحاضر، وبتتابع زمني (كرونولوجي) لما يمكن اعتباره الاشتراطات الموضوعية التي شكلت البيئة الأمنية، والعلاقات الجيوبوليتيكية في المنطقة، نجد أنها أنتجت واقعاً مأسوياً لمجموعة من دول المنطقة تُعاني ويلاته دماراً وقتلاً وتهجيراً.

ومن أهم هذه الأحداث:

- الحرب العربية ـ الإسرائيلية تشرين الأول/أكتوبر 1973؛
- نزاعات حدودية مسلحة مثل ليبيا- مصر 1977؛
- الحرب العراقية – الإيرانية 1978؛
- حرب الخليج الأولى (الحرب على العراق) 1991؛
- مكافحة الإرهاب 2001.

بعد تولّي بوش الابن وظهور اليمين المسيحي ونظرية النظام العالمي الجديد، ووصول المحافظين الجدد للحُكم:

- حرب الخليج الثانية (الحرب على العراق) 2008.
- الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006.
- ثورات الربيع العربي 2011.

اندلعت في ست دول عربية: تونس، ليبيا، مصر، سورية، البحرين، اليمن. ولا تزال ارتداداتُها المدمرة فاعلة لوقتنا الحاضر.

## 2 ـ فرضيات أهداف المشاريع في المنطقة

تعددت أهداف المشاريع وبالتالي تعددت طبيعة النزاعات وقوتها ومداها الزمني والمكاني، وإجمالاً نضع كل الأطراف الداخلة في هذه الحروب والنزاعات لتقريب المفاهيم، في فرضيتين رئيسيتين:

- الفرضية الأولى: الليبراليون (الغرب) وهم يفترضون:

ـ المنطقة تُعاني التخلف؛

ـ الغرب يعيش أزمة اقتصادية ولا يرغب عن التنازل عن نمط العيش وحالة الرفاه الاجتماعي والتقدم الحضاري؛

ـ إعادة تشكيل العالم بشكل جديد ثقافي اقتصادي بدلاً من العسكري؛

- الفرضية الثانية: الإسلاميّون:

من خلال نقل مفاهيم قديمة ومحاولة إعادة إنتاجها للعيش بها في وقتنا الحاضر.

ليس المجال للخوض تحليلاً في هذه الفرضيات، إنما نسعى لاستنباط ما يخدم هدف الدراسة المتمثل بتحديد الاتجاهات وتكاليف الإنفاق.

## 3 ـ السلم والأمن والإنفاق العسكري

من خلال استقراء ما جاء في تقرير سيبري من إحصاءات لِما تم إنفاقه عام 2016 قد بلغ 1686 مليار دولار، بزيادة 0.4 في المئة. وبالرجوع إلى ما جاء في التقرير تحت عنوان الاتجاهات والأنماط الإقليمية، زاد عدد النزاعات المسلحة الإسلامية فيما تقلصت أعداد النزاعات من أنواع أخرى أو بقيت مستقرة. ووفقاً لـ «بنكر» فإن العالم الإسلامي، في الظاهر مُستثنى من انحسار العنف، فقد زاد عدد النزاعات المسلحة الإسلامية في الفترة 1975ـ2015 فيما بقي نمط أنواع النزاعات المسلحة الأخرى منتظماً.

تواجه دول المنطقة تحديات أمنية خطيرة تصل إلى حد تقسيمها أو وضعها تحت الوصاية، وإعادة بنائها كدولة تؤدّي وظائفها في عالم يُعاد تشكيله.

البناء والإعمار والتنمية، طموحات وآمال الشعوب وهدف الإنفاق الرشيد، كما أنها أحد أهداف افتعال خلق الأزمات والنزاعات، وتقديم مشاريع إعادة البناء إلى الشركات الاحتكارية التي تملكها الدول الكبرى، فهي التي تخطط وتعمل على التدمير بأسلحة لا تهديها، بل تبيعها، ثم تجيء للإعمار. وبين الدمار والإعمار تُرسل بمراقبيها وشركاتها الأمنية (عُملائها)، ومن خلال منظمات دولية تعمل في فلكها، ومنظمات غير حكومية (NGO) تقودها بشكل غير مباشر. والنتيجة واحدة إفقار الدولة التي تقع فريسةً لهم لتتحول إلى دولة فاشلة واقتصادها «النفط مقابل الغذاء» رهينة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تكمن المفارقة في الموضوع في دفع الفاتورة، أي من يدفع التكاليف هو الضحية، على الدولة المستهدفة بالنزاع أو الحرب راضيةً أو مُرغمة دفع الحساب لتعويض نفقات الحرب وتكاليف إعادة البناء الذي دمرته الحرب.

## 4 ـ اتجاهات السلم والأمن في المنطقة

لا تتحدد الاتجاهات التاريخية عشوائياً، كما لا تأتي تلقائياً، إنما هناك إرادة تُحركها، والنزاعات الدولية توجهها إرادة دولية نحو التصعيد أو إحلال السلم والأمن، ومصطلح «دولية» لا يعني إرادة كل دول العالم أو شعوبها بل لإضفاء صفة لمن بيده قرار الحرب والسلم في العالم.

انحصر الصراع ما بعد الحرب العالمية الثانية في القطبين الرئيسيين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، كان صراعاً محموماً وسباقاً في التسلح، وارتياد الفضاء والسيطرة على سياسات ومصائر دول وشعوب فيما كان يُعرف بالحرب الباردة؛ وهو في حقيقته صراع من أجل القوة والنفوذ والحضور الدولي.

في أزماتنا الراهنة وبعد سقوط حائط برلين ومعه الأنظمة الشيوعية تربعت الولايات المتحدة على سيادة العالم كقطب أوحد ولفترة محدودة. وبصعود دول مهمة تضاعف التنافس على النفوذ مع روسيا والاتحاد الأوروبي، والصين، والهند، ولا يزال التنافس على أشدِّه في كثير من مناطق العالم وعلى وجه الخصوص منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

تُصاغ استراتيجيات الدول لتحقيق مصالحها، وكسب التنافس لصالحها، مع أكبر قدر من المكاسب، وأقل ما يمكن من الخسائر. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عملت الدول ذات النفوذ لتحقيق الأهداف المتوخاة بالتدخل المباشر أحياناً، أو بتقديم مساعدات عسكرية لأطراف النزاع، وفي نمط جديد للحروب تتحقق بتدمير الدولة (أو الدول) من الداخل، و«الفوضى الخلّاقة» خير مثال لذلك، والذرائع للقيام بذلك واضحة. يقول فوكوياما في كتابه **بناء الدولة:** «ولما كانت أشكال الردع أو الاحتواء التقليدية لا تنفع مع هذا النمط من اللاعبين الجُدد الذين لا دولة لهم (يقصد الإرهاب)، اقتضت الاعتبارات الأمنية الوصول إلى داخل تلك الدول وتغيير أنظمتها»[6].

---

(6) فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة (النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين)**، ترجمة مجاب الإمام (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).

صحيح أن العالم يتشكّل وفق أُطروحات مفكرين أمثال فوكوياما وهي أفكار تدعو إلى «شرعنة الاستعمار» في القرن الحادي والعشرين، لم يُرد تقسيم العالم لمناطق نفوذ لاعتبارات عسكرية، وإنما يُجرى تقسيمه لاعتبارات أمنية: الأولى اعتبارات لتوازن القوى والنفوذ والثانية للتنسيق الأمني لتجنب حدوث مواجهات مباشرة أثناء التدخل في النزاعات، والنتيجة كما أعلن عنها صراحةً الرئيس السابق للولايات المتحدة بوش «أن الحرب بِحد ذاتها إن هي إلا المرحلة الأولى في خطة أوسع لتغيير سياسات الشرق الأوسط الكبير»[7].

«إعادة الإعمار» هذه العبارة الساحرة هي منطلق وخط النهاية فكراً وممارسةً للدول المهيمنة على سياسات العالم. واتجاهات تصعيد النزاعات أو تقليصها تبقى تحت سطوة إرادة من يحكم العالم، كما تبقى رهين وعي الشعوب بخطورة ما يُحاك ضدها من مؤامرات □


صدر حديثاً

## مفهوم العروبة عند عبد العزيز الدوري

**مارينا أحمد الشيّاب**

يتناول هذا الكتاب الذي أعدته الباحثة مارينا الشيّاب مفهوم العروبة عند عبد العزيز الدوري. وهي عملت جاهدة، في قراءة متأنية لآراء الدوري وتحليلاته المنتشرة في مختلف مؤلفاته وبحوثه، على دراسة مسارات تشكل وعيه ومعالجته للمفهوم بمنهجية علمية رصينة، في محاولة لإلقاء الضوء على ملامح الوحدة والتنوع في تاريخ الأمة العربية، وللتأسيس على ما جاء به الدوري لآفاق جديدة تساعد على تجاوز العرب ما وصلوا إليه اليوم من تفتيت وتجزئة وفوضى فكرية وتدمير للذات.

**192 صفحة**

**الثمن: 10 دولارات أو ما يعادلها**


(7) المصدر نفسه.

# النزاع المسلح وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط

**يوسف مكي**(*)

خبير في العلاقات الدولية ـ السعودية.

## ـ 1 ـ

**التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، كتاب سنوى[1]، يصدر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي. الذي تأسس عام 1966. وقد بدأ مركز دراسات الوحدة العربية، منذ عام 2003، بالاتفاق مع المعهد في إصدار الطبعة العربية من التقرير. ويمثل كتاب هذا العام الإصدار الثامن والأربعين، ويقدم عرضاً موسعاً ومفصّلاً، من وجة نظر معهد السلام الدولي، للأحداث والتطورات واتجاه النزاعات والسلام والأمن في العالم خلال عام، وقد شارك في إعداده خمسة وخمسون باحثاً، من واحد وعشرين بلداً مختلفاً.

تكمن أهمية الكتاب في ما يحتويه من معلومات ورصد للوقائع، والتحولات والاتجاهات والصراعات العسكرية، والأمنية والاستراتيجية، ومن عرض لتطور عمليات الإنفاق على التسلح، وتجارة السلاح، أو الحد من التسلح، وتطور التقنيات العسكرية والأمنية، والمخاطر التي تواجه العالم على هذا الصعيد، فضلاً عن مخاطر التغيرات البيئية، وما تحدثه من تزايد في الكوارث الطبيعية.

إن الكتاب، على هذا الأساس، يقدم مادة مرجعية، تهم العاملين والمهتمين بالشؤون العسكرية والأمنية، وشؤون الصراعات، من باحثين وخبراء ودبلوماسيين وقادة وصنّاع قرار وصحافيين.

يقع الكتاب في 864 صفحة، ويضم أربعة أقسام: النزاعات المسلحة وإدارة النزاعات 2016، والأمن والتنمية للعام نفسه، والإنفاق العسكري. أما القسم الرابع، فيتناول عدم الانتشار، ومراقبة الأسلحة، ونزع الأسلحة، للعام 2016. والكتاب مؤلف من خمسة عشر فصلاً.

## ـ 2 ـ

هناك إشكالات تتعلق بفرز المواضيع في الأقسام الثلاثة، وفي استخدام المصطلحات الجيوسياسية، التي غالباً ما تنطلق من مركزية أوروبية. فمثلاً يحضر مصطلح الربيع العربي،

(*) البريد الإلكتروني: yousifmakki@yahoo.com.

بوصفه تعبيراً أطلقه الغرب، على الأحداث التي عمّت عدداً من الأقطار العربية عام 2011، وتحديداً في تونس ومصر وسورية وليبيا والبحرين واليمن. لكن الإشارة إلى عروبة هذه البلدان سرعان، ما تختفي في مواضع أخرى، ليحل محلها، تعبير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في الحديث عن الشرق الأوسط، كمنطقة جيوسياسية، تضم تركيا وإيران والكيان الصهيوني، مع قائمة البلدان العربية. وهي قراءة غير تاريخية، وليست لها علاقة بالرابطة القومية، التي تجمع العرب جميعاً، في مشروع قومي عربي واحد، يخلق منهم أمة واحدة.

يتضمن الكتاب عملاً مكثفاً يناقش الأقسام الثلاثة التي أشرنا إليها، وليس في غاية هذه القراءة تناول هذه المواضيع إلا بقدر علاقتها بالأوضاع التي أثرت في المنطقة العربية، خلال العام 2016. ولذلك سيكون التركيز، على ما يهم القارئ العربي بشكل خاص، وتحديداً، الدراسات التي تضمنها الفصل الثالث من القسم الأول، والذي حمل عنوان النزاع المسلح وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## ـ 3 ـ

يقع الفصل الثالث في خمسين صفحة 111ـ160. وقد شارك في كتابته دان سميث، من المملكة المتحدة، وهو مدير معهد سيبري، ولديه عدد كبير من البحوث، حول مسائل النزاع والسلام، وتركز بحوثه الحالية على العلاقة بين تغيُّر المناخ، واتجاهات النزاعات العالمية. وقد عمل أربع سنوات في الفريق الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، ويعمل منذ عام 2014 أستاذاً للسلام، والنزاع بجامعة مانشستر. وهو مؤلف إصدارات متتالية، أطالس السياسة والحرب والسلام، والشرق الأوسط، ومدونة عن السياسة الدولية.

والكاتب الثاني هو إيان ديفيس، من المملكة المتحدة، وهو المحرر التنفيذي لكتاب سيبري السنوي، وزميل أول مشارك في مشروع نزع السلاح، ولديه سجل طويل من البحوث، والمنشورات في مسائل الأمن الدولي والإقليمي، والمدونات ذات الصلة، بحلف الناتو.

الكاتب الثالث، والأخير، هو بيتر د. ويزمان، من هولندا. وهو باحث في برنامج سيبري المعني بالأسلحة والإنفاق العسكري. وقد عمل محللاً رئيسياً في وزارة الدفاع الهولندية، في مجال انتشار تكنولوجيا الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية. وله عدة دراسات، منها تدفق الأسلحة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، والنفقات والقدرات العسكرية، في الشرق الأوسط، وتدفق الأسلحة إلى سورية، وحظر الأسلحة المتعدد الأطراف.

قدم الكتّاب الثلاثة، عرضاً عاماً مشتركاً للنزاع المسلح وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكتب دان سميث دراسة حملت عنوان «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2016: منظور شامل». كما كتب إيان ديفيس دراسة عن الدولة الإسلامية، في سنة 2016 «خلافة فاشلة، لكنها تهديد متعاظم عابر للدول». أما القسم الأخير، من الفصل، فكتبه بيتر د. ويزمان، وحمل عنوان «الإنفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

## ـ 4 ـ

مباشرة بعد العرض العام للكتّاب الثلاثة، قدّم دان سميث دراسته التي حملت عنوان «الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا 2016 من منظور شامل». وقد أبان فيه أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقيت خلال عام 2016 في صميم الشواغل الأمنية للباحثين.

ومن وجهة نظر الكاتب، هناك جملة من العوامل التي تفسر عدم الاستقرار المزمن وقابلية هذه المنطقة الدائمة على النزاعات المسلحة. أهم هذه العوامل هو إخفاقات الحوكمة في أغلب البلدان العربية، والعلاقات المعقدة والمنافسات بين القوى الإقليمة. إن سبعة بلدان على الأقل من بلدان المنطقة استخدمت القوة العسكرية في قتال على أراضيها، وأحد عشر بلداً استخدمها في القتال على أراضي بلدان أخرى عام 2016.

ومن وجهة نظر دان سميث، فإن ما تشهده المنطقة الآن هو ذيول لموسم الربيع العربي عام 2011. لقد انقضت خمس سنوات ولم يتحقق أي تحول ديمقراطي في أي من بلدان الربيع العربي إلا في تونس، رغم أن التحول الذي جرى في تونس لا يزال محفوفاً بالمخاطر. وتغرق سورية وليبيا واليمن في بحور من الفوضى.

لقد شردت الحرب في سورية نصف سكانها، فهناك أكثر من 4.8 مليون لاجئ دولي وأكثر من 6.3 مليون شخص نزحوا محلياً، وأزهقت أرواح أكثر من 400 ألف شخص. إن هذه مجرد تقديرات، حيث لا توجد إحصاءات لعدد الضحايا يمكن الوثوق بها. في السنة الأخيرة مال ميزان القوة بشدة في مصلحة الحكومة السورية برئاسة الرئيس بشار الأسد. لقد تحقق ذلك بفعل ثلاثة تطورات مهمة: الحملة الجوية الروسية الداعمة للحكومة والمتلازمة مع دعم عسكري أرضي من قبل إيران وحزب الله. يضاف إلى ذلك اتفاق تركيا مع روسيا، وتغيُّر السياسة التركية الذي تلى ذلك، من سعي لتغيير النظام إلى ضمان استمرار النفوذ التركي، وهزيمة القوى المناوئة للحكومة في حلب في كانون الأول/ديسمبر 2016. وما إن حلت نهاية السنة حتى هُمِّش دور الولايات المتحدة في محادثات السلام الإقليمية، وتصدرت إيران وروسيا وتركيا المناقشات الدائرة حول مستقبل سورية.

أنهت ليبيا عام 2016، وهي لا تزال غارقة في الفوضى التي أعقبت الحرب الأهلية والتدخل الدولي عام 2011. ولا تزال تتلمس طريقاً يتيح لمواطنيها الأمن والاستقرار.

العلاقات بين إيران والسعودية هي الأكثر تعقيداً وخطورة بين الدول في المنطقة. ومن القضايا الرئيسية التي تلهب العلاقات الضعيفة أصلاً بين البلدين هي اليمن، التي لا تزال تعاني حرباً أهلية متقطعة منذ عام 2004 وهي حرب انخرطت فيها السعودية وقوات عربية أخرى منذ سنة 2015. ومنذ أواخر 2016 تلازم التدخل السعودي مع أزمة إنسانية كبيرة، وقد أخفق في إلحاق هزائم حاسمة بالقوات الحوثية.

بقي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، قوة مقتدرة ومحط اهتمام دولي في سنة 2016، مع أنها تعرضت لنكسات كبيرة في العراق وسورية وليبيا. لكن العراق وسورية بقيا خزاناً لمقاتلي هذه الدولة. وقد أودت الهجمات الإرهابية التي نُسبت إلى داعش أو إلى أفراد كانت مصدر إلهامهم، بحياة المئات في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا وأوروبا ككل في عام 2016.

وتعتمد داعش على بنية أساسية، ومؤسسات أكثر ارتباطاً في العادة بكيان دولة، إن هذا يشمل مبيعات نفط، وجباية ضرائب وموجودات مالية، وبيع قطع أثرية، والحصول على فديات، إضافة إلى النفاذ للنظم المالية.

نقطة الضعف في موارد داعش هي قابليتها للاستهداف، حيث هي محط تركيز حرب اقتصادية دولية تخوضها دول كثيرة؛ وهي حرب لها بعد عسكري، مثل تنفيذ غارات جوية على البنية الأساسية للنفط، والموجودات المالية، والمسؤولين الماليين الأساسيين لداعش؛ ولها بُعد غير عسكري مثل تلافي عمليات تفجير وتجميد أصول ومنع مزاولة التجارة مع الجماعة.

خلال 2016 مال الإنفاق العسكري في المنطقة إلى الارتفاع، ازداد بنسبة 54 بالمئة خلال الحقبة 2006 ـ 2015. إلا أنه يتعذر تقدير الإنفاق العسكري في العامين 2015ـ2016 لعدم توافر بيانات. ويعكس الافتقار إلى بيانات انعدام الشفافية والمساءلة عموماً في المسائل العسكرية بالمنطقة. والسعودية هي أكبر منفق على الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلا منازع، وكانت رابع أكبر المُنفقين على الأسلحة في العالم عام 2016.

زادت واردات المنطقة من الأسلحة بنسبة 68 بالمئة بين السنوات الخمس (2007 ـ 2011) والسنوات الخمس 2012 ـ 2016. واستحودت المنطقة على 34 بالمئة من واردات الأسلحة العالمية بين عامي 2012ـ2016. واشترت بلدان كثيرة بالمنطقة نظم أسلحة معقدة يظهر أنها زادت قدراتها العسكرية بشكل كبير. وتظل الولايات المتحدة وبلدان غربية عديدة المورد الرئيسي للأسلحة لأغلب دول المنطقة طوال الحقبة 2012 ـ 2016. وقد أسهمت هذه الواردات في عدم الاستقرار، وفي النزاعات العنيفة وانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة.

## ـ 5 ـ

في دراسته المعنونة «الدولة الإسلامية في سنة 2016: خلافة فاشلة، لكنها تهديد متعاظم عابر للدول»، عرَّف إيان ديفيس الدولة الاسلامية، على أنها جماعة إسلامية ثورية إرهابية، عابرة للحدود الوطنية، سيطرت منذ 2014 على مساحات شاسعة في العراق وسورية، حيث أعلنت إقامة خلافة إسلامية في حزيران/ يونيو من العام نفسه.

هناك جماعات وداعمون انتسبوا إلى داعش في دول أخرى، ويسيطرون على مساحات محدودة في ليبيا وبعض الأقاليم في أفغانستان. وهولاء يعكِّرون الأمن الإقليمي والدولي باستخدام العنف. إن هذا التنظيم هو من نوع غير مألوف، كونه حركة اجتماعية معتمدة على أيديولوجيا ولديها قدرات عسكرية. وغالباً ما تُجرى مقارنات بين داعش وسلفها الأيديولوجي ومنافستها العملانية (القاعدة) التي انشقت عنها عام 2013.

يرى الكاتب، أن صعود داعش يعكس في الأساس التاريخ الحديث للعراق وكذلك سورية، وهو على الأغلب نتاج إقصاء السنّة وتشتتهم عقب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، والمعاملة المذلة، التي تلقاها السنّة في عهد رئيس الحكومة العراقي نوري المالكي، وقسوة الحكومة السورية برئاسة بشار الأسد وحلفائها اتجاههم. لكن المشكلة، من وجهة نظره، هي أعمق من النزاعات الحالية. لقد

أضحت داعش مشكلة أكبر مما تخيلته أغلبية الحكومات والمراقبين، نتيجة مزيج معقد من الأسباب في مقدمها إعطاء بعض الدول الأولوية لشواغل أخرى، مثل تركيز تركيا على الأكراد، ومخاوف مجلس التعاون الخليجي من تصاعد النفوذ الشيعي.

لكن مع تقهقر الجماعة المطّرد على الأرض في العراق وسورية وليبيا عام 2016، بقيت الهجمات الإرهابية المعزوّة إلى داعش أو إلى أفراد تستلهم منها، تحصد مئات الأرواح في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا وأوروبا بوجه عام.

مع أن الحضور الأساسي لداعش هو في العراق وسورية، إلا أن حضورها بالبلدين قد تعزز بفضل شبكة من المقاتلين الأجانب والجماعات المنتسبة في دول كثيرة في أربع قارات. وفي آخر عام 2015، قدرت الأمم المتحدة وجود 34 جماعة مسلحة، اعترفت بخلافة الدولة الإسلامية وبايعت قائدها، أبا بكر البغدادي. وأهم الجماعات المنتسبة إلى داعش وأكثرها قدرة موجودة في أفغانستان وباكستان ومصر وليبيا ونيجيريا وشمال القوقاز والفيليبين والسعودية والصومال واليمن.

بقيت داعش عام 2016 تسيطر على أراضي شمال العراق وغربها وشمال سورية وشرقها، لكن مساحاتها تقلصت كثيراً عن ذروتها في أواسط 2015. كما أن المناطق التي بقيت تحت سيطرتها زادت تفككاً في مواجهات عمليات عسكرية جارية ومزمعة تسهم فيها دول عديدة. ويبدو أن هذا التنظيم بات في انحسار على الصعيد العسكري بعد أن خسر معظم أراضيه في سورية والعراق.

في ليبيا حوصر تنظيم داعش في معقله بمدينة سرت الساحلية في أيار/مايو 2016 وسقطت المدينة في أيدي مقاتلين محليين وإقليميين موالين لحكومة الوفاق الوطني الجديدة في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه.

وفي أفغانستان تراجع تنظيم داعش أمام هجمات طالبان العسكرية المضادة، إضافة إلى أنشطة مكافحة الإرهاب من جانب الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة. ولم يعد في حوزة داعش غير بقعة صغيرة، ولم يتمكن من تنفيذ سوى عدد محدود من الهجمات طوال السنة. وأخفق تنظيم داعش في نيل دعم أغلب السكان المحليين.

خلال سيطرة داعش على المحافظات ذات الأغلبية السنية، في الأنبار وديالى وصلاح الدين ونينوى، ارتكب جرائم وصفت بأنها جرائم حرب. وفي هذا السياق، أكدت وزارة الخارجية الأمريكية، في آذار/ مارس عام 2017 أن الدولة الإسلامية، ارتكبت جرائم إبادة جماعية، في حق الأقليات، مثل الأيزيديين والمسيحيين والشبك الشيعة، والتركمان الشيعة، والصابئة المندائية والكاكائية. إضافة إلى ذلك، خلص مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة في حزيران/يونيو، إلى أن الدولة الإسلامية ارتكبت ولا تزال ترتكب جرائم الإبادة الجماعية، بالإضافة إلى جرائم متعددة، بحق الإنسانية، وجرائم حرب بحق الأيزيديين وبخاصة في منطقة سنجار الواقعة شمال غرب العراق.

وبعد أن استعادت الحكومة العراقية والميليشيات الشيعية، وقوات البشمركة الكردية، مناطق تحت سيطرة داعش، وردت تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، وعمليات قتل جماعي، للمدنيين

واكتشاف مقابر جماعية، وهو ما يضاعف الفظاعات المنسوبة إلى داعش. يضاف إلى ذلك الهجمات الانتحارية، في مناطق غير خاضعة لسيطرتها في العراق وسورية.

كما استخدم تنظيم داعش إمدادات المياه سلاحاً لتحقيق أهدافه السياسية والعسكرية، في سورية والعراق، بحبس المياه وقطع إمداداتها الحيوية، فيما أغرق مساحات واسعة، ولوَّث موارد طبيعية.

وقد اعتمد داعش على تجنيد المقاتلين من مختلف أنحاء العالم. واستناداً إلى تقديرات أمريكية، سافر ما يقدر بـ 36500 فرد من أكثر من 100 دولة، إلى سورية للانخراط في القتال، كأعضاء في جماعات مسلحة، متنوعة منذ عام 2012، منهم أكثر من 6600 مواطن من دول غربية، يعتقد أن أغلبيتهم التحقوا بالدولة الإسلامية.

أشار الباحث إلى دور عسكري للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية، وغيّب الدور المركزي الروسي، ودور الجيش العربي السوري وحلفائه، في إلحاق الهزيمة بهذا التنظيم، على الأراضي السورية، ودور الجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي في العراق.

وفي ما يتعلق بالتكاليف البشرية، التي نتجت من قيام الدولة الإسلامية، لا توجد أرقام دقيقة، توضح حجم الخسائر في الأرواح البشرية. إلا أنه استناداً إلى تقارير الأمم المتحدة، قُتل أكثر من 26200 مدني، في عمليات إرهابية، وأحداث عنف، منذ كانون الثاني/يناير 2014. لكن الأمم المتحدة توقفت، عن متابعة أرقام الضحايا في سورية، لتعذر الوصول إلى مناطق كثيرة، ولتضارب التقارير الصادرة، عن الأطراف المنخرطة في الحرب هناك.

إلا أن التقديرات، تشير إلى أن عدد القتلى في الأزمة السورية، قد تجاوز 400 ألف قتيل، منذ آذار/ مارس عام 2011. وهذا يشمل عدداً كبيراً، وغير معروف من المدنيين.

## ـ 6 ـ

وفي المقالة التي كتبها بيتر د. ويزمان، والتي حملت عنوان «الإنفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»؛ أشار إلى أن الثغرات في البيانات توضح استحالة تقدير الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2015ـ2016؛ فليس هناك بيانات عن كلا العامين، في حالة قطر والإمارات العربية المتحدة، ولا في حالات ليبيا وسورية واليمن. لذلك يعتمد الباحث على معلومات أخرى، عن دول أخرى، تشتهر أنها من كبار المنفقين على الأسلحة.

إن غياب البيانات هذا، هو مؤشر على غياب عام للشفافية والمساءلة، في ما يختص بالمسائل العسكرية في المنطقة. يضاف إلى ذلك أن بيانات الإنفاق العسكري الخاصة بمصر والعراق والسعودية، غير مؤكدة، لعدم ذكر التفاصيل في البيانات العامة.

يُظهر الإنفاق العسكري الإجمالي الكلي، لتلك الدول، التي تتوافر بيانات بشأنها، زيادة بلغت 54 بالمئة، بين عامي 2006 و2015. لكن تلا هذه الزيادة انخفاض في الإنفاق بنسبة 15 بالمئة،

بين عامي 2015 و2016، وذلك عقب انخفاض أسعار النفط، الذي كان له وقع كبير، منذ عام 2014، على اقتصاد عدد من كبار المنفقين على الأسلحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يهمين على الإنفاق الإجمالي الإقليمي عدد قليل من كبار المنفقين، ولا سيَّما السعودية، التي استحوذت على 42 بالمئة من الإنفاق العسكري الإقليمي، عام 2016. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن إنفاق السعودية انخفض بنحو 30 بالمئة، بين عامي 2015 و2016. لكن هذا الانخفاض، لا يعني مطلقاً تقلُّص نسبة الإنفاق العسكري العالية، إذا ما قورنت نسبة هذا الإنفاق بأوجه الإنفاق الأخرى، على الصحة والتعليم والخدمات الأخرى التي تقدمها الدولة.

يعَدُّ الإنفاق العسكري، حصة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعرف بالعبء العسكري أيضاً. وهذه النسبة كبيرة جداً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن ذلك يشير إلى أهمية الأنشطة العسكرية، أو القدرات العسكرية، بالنسبة إلى دول كثيرة.

ففي عام 2016، بلغت المخصصات المتوسطة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة، التي تتوافر بيانات بشأنها 5.6 بالمئة، مقارنة بالحصة العالمية التي تبلغ في المتوسط 2.2 بالمئة. وضمت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ثماني دول على الأقل، من بين الدول العشر، ذات العبء العسكري الأقصى في عام 2016.

وقد كانت سلطنة عمان هي الأكثر إنفاقاً على الشؤون العسكرية، نسبة إلى دخلها القومي إذ بلغت نسبة إنفاقها العسكري منه 17 بالمئة، وتلتها السعودية، بعبء عسكري، بلغ 10 بالمئة. وفي عام 2014، وهي آخر سنة تتوافر فيها بيانات عن الإمارات العربية المتحدة، كانت هي الأخرى في عداد الدول العشر، بعبء عسكري بلغ 5.7 بالمئة من دخلها القومي.

وتشير الدراسات إلى أن مستوى الإنفاق العسكري مرتفع نسبياً، ولا سيّما في دول الخليج العربية الغنية (السعودية وعمان والكويت والبحرين)، حيث إنها تشكل بمجموعها 0.6 بالمئة من السكان في العالم، لكن حصتها تبلغ 4.8 بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي.

وفي ما يتعلق بواردات المنطقة من الأسلحة فإنها زادت بنسبة 68 بالمئة بين الفترتين من 2007ـ2011 إلى 2012ـ2016. وقد استأثرت المنطقة بنسبة 34 بالمئة من واردات الأسلحة العالمية في السنوات 2012ـ2016. وثمة 5 بلدان من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بين مستوردي الأسلحة العشرة الكبار في العالم، عام 2016.

هناك بلدان كثيرة في المنطقة، اشترت منظومات عسكرية معقدة، يمكن أن تزيد قدراتها العسكرية، بدرجة كبيرة، إذا ما تم استخدامها بفاعلية، كالطائرات الحربية المتطورة، والصواريخ الجوالة كروز، وأجهزة الاستشعار المنقولة جواً، والموجودة في الفضاء، والتي تزيد مدى ترسانتها ودقتها. كما أن هناك طلباً مرتفعاً على منظومة الدفاع الجوي والصاروخي المتطورة.

حصلت الجزائر ومصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة على أسلحة من مجموعة متنوعة من الموردين، بالمقابل حصلت سورية وإيران على أسلحة من روسيا أساساً، فيما حصل الكيان الصهيوني على أسلحته من الولايات المتحدة وألمانيا. وصدّرت الولايات المتحدة 47 بالمئة

من إجمالي واردات المنطقة من الأسلحة، بين عامي 2012ـ2016. وصدرت فرنسا 8.1 بالمئة، والمملكة المتحدة 7.7 بالمئة.

ورغم أن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعتمد كثيراً على واردات الأسلحة، لكن الكيان الصهيوني، بات مقراً لثلاث من الشركات المنتجة للأسلحة المئة الكبرى في العالم. كما أن تركيا هي مقر اثنتين من هذه الشركات. وتعمل السعودية والإمارات على تصنيع أسلحة داخل بلدانهما، اعتماداً على تكنولوجيا مستوردة، في تجميع السفن، وإنتاج مركبات خفيفة، وذخائر، ومكونات لعدد من الأسلحة المنتجة في العالم.

## ـ 7 ـ

رغم المحاولات الجادة، لتقديم قراءة رصينة، التي بذلها كتَّاب الدراسات الثلاث، التي تضمنها الفصل الثالث، فإن هناك جملة من نقاط الضعف، في معالجة مواضيعها. على سبيل المثال، أشار دان سميث، إلى جملة من العوامل، رأى أنها تفسر أسباب عدم الاستقرار المزمن وقابلية هذه المنطقة الدائمة على النزاعات المسلحة. أهمها إخفاقات الحوكمة في أغلب البلدان العربية، والعلاقات المعقدة والمنافسات بين القوى الإقليمية.

في يقيني أن هناك أسباباً أخرى أهم كثيراً مما تطرق إليها الباحث؛ فإخفاقات الحوكمة، تعود إلى معضلة أكبر في الواقع العربي، هي أن الدولة بالمفهوم الحديث لم تتأسس بعد في معظم البلدان العربية، نتيجة ضعف التشكيلات الاجتماعية، والعجز عن تجاوز النظام القبلي شبه الاقطاعي، وعدم القدرة على الولوج في عصر كوني جديد، نتيجة لاستمرار تبعية معظم هذه البلدان للخارج، وعجزها عن شق طريق تنموي مستقل، يحقق اكتفاءها الذاتي، ويعزز قدراتها الاقتصادية.

إضافة إلى أن خرائط هذه المنطقة، تمت صياغتها في الغالب بالضد من إرادة السكان الأصليين، وتشكلت بالضد من حقائق الجغرافيا والتاريخ. ولذلك جاء التشكيل الجغرافي والديمغرافي، مشوّهاً لهذه البلدان، الأمر الذي يعبِّر عنه بوضوح الاختلال المريع في التركيب السكاني لهذه البلدان، وتكدُّس الثروة النفطية في البلدان الأقل كثافة في السكان؛ والأكثر هشاشة في عمقها الحضاري.

إن خطورة هذا التشكيل المشوَّه، لا تكمن فقط في غياب التوزيع العادل للثروة، وانتشار الأمية والبطالة، ولكن في وضع مقدرات هذه البلدان، لدى المركز، تحت هيمنة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، نتيجة رخاوة هذه الكيانات وضعف مقاومتها للسياسات التي تمليها القوى الكبرى. وذلك ما يفسر انخراط هذه الدول المباشر في ممارسات تخريبية، من غير توافر أسباب ذاتية تستحق الذكر في ما بات معروفاً بالربيع العربي. كما يفسر عدم قدرتها على شق طريقها نحو التنمية، والعمل على إيجاد خيارات اقتصادية بديلة عن الثروة النفطية، وتحولها إلى أنظمة ريعية.

أغفلت الدراسات الثلاث دور الكيان الصهيوني في عدم الاستقرار بالمنطقة بشكل عام. إن القراءة الصحيحة لموضوع التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي لن تكون دقيقة، إن هي أخذت أحداث عام بعينه، معزولاً عن سوابقه وعن سياق التطور التاريخي في عموم المنطقة. فقد أثبت

تطور صراع العرب مع الصهاينة، أن محطات الهدوء في الصراع ليست سوى نُذُر لعواصف قادمة. وأن القراءة الصحيحة، ينبغي باستمرار أن لا تعزل الحاضر عن أحداث الماضي، ولا احتمالات المستقبل، وإلا فإن القراءة ستكون ناقصة ومبتسرة.

خلال أكثر من سبعة عقود كان الكيان الصهيوني، مصدراً لعدم استقرار شامل بالمنطقة بأسرها، وتهديداً جاثماً للأمن القومي العربي بأسره. وقد فُرض على العرب خوض كثير من الحروب، بسبب اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها، وعدم مقابلة الكيان الصهيوني للقرارات الدولية التي طالبت بإنهاء احتلال الضفة الغربية والقطاع والقدس الشرقية، وعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. ولا تزال تهديدات الكيان الصهيوني للبلدان العربية، مستمرة حتى يومنا هذا، وآخرها تهديده الصريح لأمن لبنان واستقراره.

يضاف إلى هذه التهديدات، التدخلات الأمريكية الفاقعة في شؤون البلدان العربية، التي يمثل احتلال العراق عام 2003 قمتها، وكيف أقامت في هذا البلد العريق نظاماً غيَّبت فيه حقوق المواطنة، وأديرت به البلاد على أساس القسمة بين الطوائف والأقليات. لقد أعاقت السياسات الأمريكية النمو السياسي والاقتصادي في هذه البلدان، وحالت دون وجود تنمية مستقلة فيها. كما أنها أسهمت في مساندة أنظمة الفساد والاستبداد في البلدان العربية، متى ما وجدت أن ذلك يتسق مع سياساتها في الهيمنة والإخضاع.

وحين انطلقت الحركة الاحتجاجية، بأشكالها العفوية، كانت الحركة السياسية قد جرفت بالكامل، من قبل الأنظمة الحليفة للغرب. لذلك لم تكن هناك قوة منظمة قادرة على القفز فوق الحراك، واقتناص موجات الغضب وتوجيه بوصلتها لمصلحتها، سوى قوى الإسلام السياسي وقوى التطرف والإرهاب، ممثلة ببقايا القاعدة وتنظيم داعش؛ فكانت النتيجة اختفاء شعارات الحرية والكرامة والديمقراطية ودولة القانون، لتحل محلها شعارات الماضوية والسلفية.

إن القراءات السياسية لأوضاع هذه المنطقة تشي بوجود علاقة جدلية بين التبعية وغياب الاستقلال، وبين غياب الممارسة الديمقراطية والعمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني، وانعدام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وترفع أصابع الاتهام للغرب، الذي شارك بفعالية في حماية أنظمة الفساد والاستبداد، وحال دون انبثاق أي قوى مدنية حقيقية. ويشار إلى ثورة مصدق في إيران، ودعم الولايات المتحدة لشاه إيران لسحق تلك الثورة، كدليل على ذلك.

وفي هذا السياق، يُنظر إلى صفقات السلاح الضخمة، التي تستوردها الأنظمة الخليجية، كالسعودية والإمارات وعمان والبحرين وقطر، على أنها تتم وفق سياق إعادة تدوير الأموال المتأتية من إنتاج النفط، وإعادتها إلى المركز. وأن هذه الصفقات تتم بضغوط معلنة وصريحة من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، وأن هدفها ليس بناء قوة عسكرية ذاتية، بقدر ما هو إعادة تدوير هذه الأموال في شكل صفقات أسلحة ومشاريع تبدو وهمية في كثير من الحالات. والحديث في هذا الموضوع يطول ويطول. وقد اعتمدت الولايات المتحدة هذه السياسة منذ الطفرة النفطية الأولى، بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973. وقد استمرت هذه السياسة حتى يومنا هذا.

وتأتي هذه الصفقات في الغالب، ليس ضمن خطط وطنية دفاعية بقدر ما هي تلبية واستجابة لمصالح صنّاع الأسلحة، الذين يدعون أنهم يقدمون الحماية للنظم الحليفة في المنطقة مقابل عقد هذه الصفقات.

إن أمن ومستقبل هذه المنطقة هو رهن بإرادة أبنائها، ولن يكون تحقيق أمنها ممكناً إلا بوجود نظام عربي قوي قادر... نظام يتقيد بالحدود الدنيا من نصوص المواثيق والمعاهدات التي وقعها القادة العرب منذ أكثر من خمسة عقود حول الأمن القومي العربي الجماعي ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، وأن يتزامن ذلك بالعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي العربيين، وتحقيق الانتقال السياسي، بما يعزز الكرامة الإنسانية واحترام الحريات الأساسية، والانتقال نحو المجتمع الديمقراطي. فذلك هو ما ينزع فتيل الصراعات المحلية والإقليمية، ويعضد من قوة هذه البلدان، ويجعلها أكثر أمناً ومشروعية □


صدر حديثاً

## مجلس الأمة الجزائري

### بعده التمثيلي ودوره في الاستقرار المؤسسي

**محمد عمران بوليفة**

يتناول هذا الكتاب تجربة نظام الغرفتين في الجزائر، ويركز أساساً على مجلس الأمة الجزائري الذي انبثق عن ذلك النظام كغرفة تشريعية ثانية ـ إلى جانب المجلس الشعبي الوطني ـ أقرها التعديل الدستوري عام 1996.

ويفسّر الكتاب إقرار نظام الغرفتين في الجزائر بوظيفته التمثيلية أساساً، في دولة موحدة فتية تحظى بثقافة ديمقراطية حديثة في ظل مجتمع معقّد يمتاز بمجموعات متعددة ذات طبيعة قبلية بالأساس، وبطبقة سياسية غير متجانسة. وفي ظل هذا الوضع، تتكفل الثنائية البرلمانية في أخذ خصوصيات المجتمع الجزائري في الحسبان.

يتناول الكتاب وظائف مجلس الأمة وصلاحياته وفاعليته، ودوره في تأمين الاستقرار المؤسسي والتوازن بين السلطات، وفي تعزيز تعددية التمثيل التي تعبّر عن التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي في الجزائر، ويساهم بالتالي في تحقيق الاستقرار السياسي.

**320 صفحة**

**الثمن: 16 دولاراً أو ما يعادلها**

# تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن

**شيماء حسن**(*)

طالبة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قناة السويس.

ما لا شك فيه، أن الوضع في اليمن أشبه بكارثة حقيقية، وقد زاد الأمر تعقيداً أنه لا توجد شروط أولية لحل بسبب غياب النشاط الدولي للتوفيق بين الأطراف المتحاربة، الذي إن وجد فإنه ببساطة يفتقر إلى الكفاءة[1].

وبحسب وصف الولايات المتحدة الأمريكية لليمن فإنها تقع في إطار جغرافي مهم وحيوي لمصالح الولايات المتحدة، وهي تبدي اهتماماً بالسيطرة على مضيق باب المندب الذي يمر عبره كل يوم 4.7 مليون طن من النفط الخام. لذلك حرصت الولايات المتحدة منذ اندلاع الأزمة على أن تكون قريبة من جميع الأطراف المتحاربة في اليمن، وهو ما أكدته كاثرين زيمرمان الباحثة بمعهد أميركان إنتربرايز (American Enterprise Institute) حين ذكرت «أن الولايات المتحدة اختارت ألا يكون لها تأثير على الأطراف المتحاربة في اليمن، لأنها تقيد نفسها في ما يخص اختيار المتحاورين وطريقة التعامل معهم»[2].

## أولاً: حسابات المصالح والواقعية الأمريكية

من الجدير بالذكر أنه لا يمكن الحديث عن السياسة الأمريكية في منطقة حيوية بالنسبة إليها من دون الإشارة إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يستهدف تقسيم المقسّم وتجزئة المجزَّأ على أنقاض اتفاق سايكس- بيكو 1917، والذي يستهدف بالنهاية إعادة هندسة المنطقة العربية بما يتناسب مع مصلحة إسرائيل وإشراكها ضمن نظام شرق أوسطي تؤدي فيه دوراً واسعاً، ولا يمكننا أن نغفل أن الحركات المتطرفة المتأسلمة، سواء السنية أو الشيعية منها، تمثل الأداة الرئيسية لتحقيق هذا المخطط الذي يستهدف تفتيت وحدة الدولة الوطنية العربية.

(*) البريد الإلكتروني: c.starstar1988@gmail.com.

(1) «الكارثة في اليمن: كيف تدمر الولايات المتحدة وبريطانيا دولة أخرى،» موقع روسيا اليوم، 23 تموز/يوليو 2017، <https://arabic.rt.com/press/890043-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9->.

(2) المصدر نفسه.

ويطرح هذا الوضع سؤالاً مفاده: هل تتأثر مصالح الولايات المتحدة بما يجري في منطقة حيوية لأمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية وبخاصة في مضيق باب المندب، وهو المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي توليه الولايات المتحدة اهتماما بالغاً؟ وحيث إن من أهم أهدافها في تلك المنطقة منع نفوذ أي قوة دولية (روسيا، الصين) أو إقليمية (إيران) وضمان أمن إسرائيل وضمان تدفق الغاز لحلفائها الأوروبيين عبر البحر الأحمر.

تمتاز هذه المنطقة بصراعات عديدة، من أهمها الصراع على النفوذ بين إيران والسعودية، الذي يبرز بشكل واضح في اليمن، وهو سيؤثر بالطبع في مصالح الولايات المتحدة من هنا برز الطرح الأمريكي لإنشاء ما يسمى «تحالف الخليج والبحر الأحمر»[3] على غرار حلف شمال الأطلسي يستهدف بالأساس القضاء على التنظيمات الإرهابية بما ينهي الصراعات الإقليمية[4].

كما دفعت الرغبة الأمريكية في النفاذ من سيطرة إيران على مضيق هرمز إلى تأمين خطوط النفط في أنابيب ومنها إلى أوروبا، مما استوجب إعلان الولايات المتحدة عن إنشاء أكبر قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط داخل أراضي سلطنة عمان.

## ثانياً: تقارب حذر ... الموقف الأمريكي خلال رئاسة أوباما قبل عاصفة الحزم

سارعت إدارة أوباما إلى دعم العملية الانتقالية في اليمن، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في آذار/مارس 2014 أن إجمالي المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة لليمن منذ بداية العملية الانتقالية في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، تجاوزت مبلغ 630 مليون دولار، بالإضافة إلى 247 مليون دولار خلال السنة المالية 2012ـ2013 لبناء قدرات قوات الأمن اليمنية على مكافحة الإرهاب[5].

وقد كان مكتب العقوبات التابع لوزارة الخزانة الأمريكية أصدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 برنامج العقوبات على اليمن، ضد الأفراد والكيانات التي تهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي في اليمن. وقد فرضت الإدارة الأمريكية العقوبات على كل شخص أو كيان عرقل عملية تنفيذ المبادرة الخليجية بين الحكومة اليمنية والمعارضة[6].

---

(3) يضم دول مصر والأردن والسعودية والكويت والبحرين، والولايات المتحدة ، وإسرائيل ضمنياً)، وحيث اتفق هذا الطرح مع مشروع الشرق الأوسط الجديد لشيمون بيريز.

(4) دلال محمود السيد، «رؤية لإدارة أمن البحر الأحمر،» **السياسة الدولية**، العدد 209 (تموز/يوليو 2017)، ص 100.

(5) الموقع الإلكتروني «الثورة نيوز»، تاريخ الاطلاع 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <http://www.althawranews.net/wp-content/uploads/pdf/2014/03/07/03.pdf>.

(6) الموقع الرسمي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/yemen.pdf>.

على الرغم من أن الحوثيين جماعة مسلحة ترفع شعار «الموت لأمريكا وإسرائيل» وتحرّض عليها في إعلامها، إلا أن الولايات المتحدة لم تصنِّفها كجماعة إرهابية، الأمر الذي جعل البعض يعتقد بأن هناك دعماً ضمنياً لتلك الجماعة، والتي حرصت إدارة أوباما على أن تنال 30 مقعداً في مؤتمر الحوار الوطني، التي وصفتها آنذاك تصريحات السفير الأمريكي السابق جيرالد فايرستاين «أن جماعة الحوثي فصيل سياسي يمني ولا بد من مشاركتها في الحياة السياسية كأي تيار سلمي». كان ذلك عقب إجراء المبادرة الخليجية 2012، كما أن الحكومة التي دعمتها الولايات المتحدة لن تحرك ساكناً لوقف زحف مسلحي الحوثي في المناطق الشمالية[7].

ويزعم البعض أن موقف إدارة أوباما في ذلك الوقت كان منسجماً مع الرغبة الأمريكية والأوروبية في إتمام الاتفاق الإيراني (مجموعه العمل المشتركة 5+1)، وحيث مكّنت سياسة أوباما الرخوة تجاه الحوثيين مكانتهم، مما أدى إلى انقلابهم على السلطة والسيطرة على مناطق الشمال اليمني في مقابل عجز حكومة هادي عن وقف زحفهم باتجاه العاصمة صنعاء[8].

من جهتها شكلت السعودية تحالفاً «عربياً» وشنت حرباً على اليمن فارضة عليه حصاراً جوياً وبحرياً، بذريعة حماية أمنها القومي ودعم «الشرعية» المتمثلة بحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، كما وفرت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم الأمني والاستخباراتي والعسكري للتحالف العربي في اليمن.

## ثالثاً: أشكال الدعم الأمريكي للتحالف العربي

سياسياً، منذ بدء العمليات العسكرية في اليمن دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد اليمن؛ وقد أثنى وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري على العمليات العسكرية التي تخوضها السعودية هناك، كما أشار إلى أن بلاده تدعم التحالف الذي تقوده السعودية من خلال مشاركة المعلومات الاستخبارية والإسناد اللوجستي إلى جانب المساعدة في عمليات التحديد والاستهداف[9]. وفي بيان للمتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، برناديت ميهان، ذكرت رفضها العمليات العسكرية للحوثيين ضد الحكومة اليمنية، لافتة إلى أن أعمال الحوثيين «تسببت في الفوضى، وهددت أمن وسلام المواطنين اليمنيين»[10].

---

(7) أحمد خشافة، «الوجود الأمريكي في اليمن،» مجلة **البيان** (اليمن) (17 أيار/مايو 2014)، <http://albayan.co.uk/article2.aspx?id=3652>.

(8) المصدر نفسه.

(9) «عاصفة الحزم: أمريكا تدعم السعودية،» الموقع الإخباري CNN، بتاريخ 26 آذار/مارس 2015، <https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/03/26/yemen-us-support-coalition-strikes-urgent-1>.

(10) «واشنطن تقدم الدعم الاستخباراتي والعسكري،» **الرياض**، 2015/3/26، <http://www.alriyadh.com/1033578>.

أما على صعيد الدعم اللوجستي والاستخباري والعسكري، فقد أنشأت الولايات المتحدة غرفة عمليات مع السعودية «خلية التخطيط المشترك» لتنسيق العمليات العسكرية والاستخبارية في اليمن وتوفير الدعم الأمريكي لتزويد طائرات التحالف بالوقود في الجو والتبادل المحدود للمعلومات[11].

كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان/أبريل 2015 توسيع دورها في عمليات «عاصفة الحزم»، لتشمل مشاركة واشنطن في اختيار الأهداف التي تضربها طائرات التحالف، إلى جانب الإسهام في تفتيش السفن ومحاولة اعتراض شحنات الأسلحة الإيرانية التي قد تكون متوجهة إلى اليمن[12].

وتباشر السفارة الأمريكية باليمن أعمالها من مقرها بجدة في السعودية، الأمر الذي يوحي بدعم الولايات المتحدة لطرف على حساب الطرف الآخر. وتشير التقارير إلى أن الدعم الأمريكي اللوجستي والعسكري لعاصفة الحزم قد بلغ نحو 174 مليار دولار[13].

من جهة أخرى، شنت الولايات المتحدة هجمات صاروخية على مقاتلي تنظيم القاعدة في اليمن، وذلك انطلاقاً من اعتقادها بأن إيران تقوم بتزويد جماعة أنصار الله (الحوثيين) بالأسلحة والمستشارين وبدعمها مقاتلي تنظيم القاعدة في اليمن أيضاً.

## رابعاً: تراجع محسوب ... أخطاء التحالف العربي تجبر واشنطن على تقليص دعمها له

أعلنت واشنطن خلال آب/أغسطس 2016 تقليص عدد مستشاريها العسكريين، حيث صرح اللفتنانت أيان ماكونهي ـ المتحدث باسم سلاح البحرية الأمريكية في البحرين ـ لرويترز «أن أقل من خمسة أفراد أمريكيين يعملون حالياً كامل الوقت في «خلية التخطيط المشترك» التي أنشئت عام 2015 لتنسيق الدعم الأمريكي، ومنه تزويد طائرات التحالف بالوقود في الجو والتبادل المحدود للمعلومات»[14]، بينما اعتبر اللواء الركن أحمد عسيري ـ المتحدث باسم التحالف العربي ـ الخطوة الأمريكية مجرد «إجراء على مستوى التخطيط»[15].

---

(11) «مساندة التدخل العسكري في اليمن،» معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (آذار/مارس 2015)، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/assisting-the-arab-military-intervention-in-yemen>.

(12) «أمريكا تقرر توسيع عملياتها في اليمن،» صحيفة **عاجل** الإلكترونية، 14/4/2015، <http://www.ajel.sa/local/1554306>.

(13) «174 مليار تكاليف الدعم الأمريكي اللوجيستي لعاصفة الحزم بأموال خليجية،» مركز الروابط، 8 شباط/فبراير 2016، <http://www.thelinkyemen.net/?q=news/8748>

(14) «رويترز: واشنطن تسحب مستشاريها العسكريين الخاصين بحرب اليمن من السعودية،» **اليوم السابع**، 16/8/2016، <http://www.youm7.com/story/2016/8/19/%D8%B1%D9%88%D9%8A%D8%A%D8%B1%D8%B2->.

(15) «عسيري: سحب المستشارين الأمريكيين من الرياض «إجراء تخطيطي،» صحيفة **عاجل** الإلكترونية، 16/8/2016، <http://www.ajel.sa/local/1779831>.

وعلى الرغم من الإجراء الأمريكي بسحب بعض المستشارين من خلية التخطيط المشترك ودعوات الكونغرس الأمريكي إلى تأجيل صفقة أسلحة للسعودية تبلغ 1.5 مليار دولار، إلا أن الدعم الأمريكي لم يتوقف، حيث استمرت الولايات المتحدة في تزويد الرياض بمعلومات عن مصادر الهجمات الصاروخية الحوثية على المدن والبلدات جنوب السعودية، وإعادة تزويد المقاتلات السعودية بالوقود في الجو[16].

## خامساً: استراتيجية إدارة طرمب تجاه إيران وانعكاسها على اليمن

خلافاً لتوجهات أوباما السابقة، دشنت إدارة طرمب استراتيجية جديدة تجاه إيران تضمنت فرض عقوبات جديدة وصلت إلى حد التهديد بالانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، بل وصلت الضغوط الأمريكية على إيران إلى الدعوة إلى تغيير النظام بحسب جون بولتون ـ السفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة.

وقد شملت الاستراتيجية الجديدة عدة أمور، أهمها فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران، وبخاصة الحرس الثوري، والعمل على مواجهة التهديدات الموجهة لحلفائها في الخليج التي تشمل الصواريخ البالستية وغيرها، بالإضافة إلى حشد مكثف للدبلوماسية الأمريكية من شأنه الترويج لمقولة أن إيران تدعم الإرهاب وأنّ الحرس الثوري منظمة إرهابية تنتهك حقوق الإنسان وتزعزع الاستقرار[17].

من دون شك، إن الإدارة الأمريكية ترى أن اليمن مسرح الحرب المفتوح للمواجهة مع إيران، ولذلك فمنذ مجيء إدارة طرمب إلى السلطة زادت دعمها المقدم إلى التحالف بقيادة السعودية في الحرب على اليمن، وبحسب تصريحات مسؤولين أمريكيين فإن الدعم الاستخباري واللوجستي الذي يقدمه البنتاغون للرياض وأبو ظبي ازداد بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة الفائتة، كما عمدت إدارة طرمب إلى رفع الحظر المفروض عن بيع صفقة الأسلحة الأمريكية للرياض والبالغ قدرها 1.3 مليار دولار[18].

كما جاء الدعم الأمريكي للسعودية خلال زيارة طرمب للسعودية وعقد اتفاقيات بقيمة 480 مليار دولار في مختلف المجالات، وقد استحوذت صفقات السلاح وحدها مبلغ 110 مليارات

---

(16) «أعضاء بالكونغرس الأمريكي يُحاربون لتأجيل صفقة بيع أسلحة تساوي 1.5 مليار دولار للسعودية بحجة ارتفاع أعداد الضحايا المدنيين في اليمن،» موقع CNN، بتاريخ 7 أيلول/سبتمبر 2017، <https://arabic.cnn.com/world/2016/09/07/saudi-arabia-arms-sale-congress-yemen>.

(17) عبد الرحمن الحبيب، «الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة،» موقع العربية. نت، بتاريخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2017/10/16/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%>.

(18) «الخطر يحدق بممرّ باب المندب المزدحم للشحن،» معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، آذار/مارس 2017، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/bab-al-mandab-shipping-chokepoint-under-threat>.

دولار[19]؛ فضلاً عن إعلان الإمارات في شباط/فبراير 2017 عن عقد صفقة أسلحة بمقدار 3 مليارات دولار[20].

وفي إثر مهاجمة سفن إماراتية وسعودية كانت تحاول فرض الحصار على المناطق اليمنية التي تسيطر عليها حركة أنصار الله استهدفتها صواريخ الحركة كما استهدفت بعض السفن الأمريكية، جاءت الضربات الأمريكية بصاروخ «توما هوك» لضرب مواقع الرادار الساحلية المشتبه في أن تكون قد جمعت المعلومات اللازمة لتنفيذ الهجمات، كما نجحت المدمرة «يو أس أس ميسون» بردّ ثلاثة اعتداءات مماثلة. والجدير بالذكر، أن الضربات الأمريكية جاءت بعد استهداف التحالف العربي مجلس عزاء في العاصمة صنعاء كان يحضره عدد من أهم قيادات حركة أنصار الله، وأسفر هذا القصف وقوع أكثر من 140 قتيلاً و525 جريحاً ممن حضروا مجلس العزاء[21].

كما عملت الولايات المتحدة على تشديد حظر الأسلحة المفروض على حركة أنصار الله (ومن شأن هذا الإجراء منع وصول الصواريخ الباليستية للحركة)، ومن ثم عززت دعمها المتواصل لدفاعات صواريخ «باتريوت» الحيوية إلى جانب تقديم مساعدة إضافية في جوانب أخرى من أمن الحدود والدفاع المدني[22].

وعقب الضربة الأمريكية لمواقع أنصار الله أصدر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى مبادئ توجيهية للرد الأمريكي إذا ما حدث وأُعيد استهداف السفن الأمريكية في باب المندب، حيث جاءت المبادئ كالتالي[23]:

ـ وضع أهداف يمكن تحقيقها وتعزز صدقية الولايات المتحدة، وهذا يعني الرد الفوري على أي استهداف محتمل للسفن الأمريكية، سواء كانت الضربات ناجحة أم لا.

ـ إبداء الاستعداد لقبول المخاطر، بمعنى تشديد الرقابة وإنفاذ حظر الأمم المتحدة على عمليات نقل الأسلحة الإيرانية (أي قرار مجلس الأمن الرقم (2231))، وبالإضافة إلى تقييد إيران لمنعها من إعادة تجهيز الترسانة الصاروخية لدى أنصار الله. ويتعدى هذا العامل ليشمل تشكيل

---

(19) «البيت الأبيض يكشف عن صفقة أسلحة للسعودية بـ 110 مليار دولار،» موقع فرنسا 24، بتاريخ 2 أيار/مايو 2017، <http://www.france24.com/ar/20170520->

(20) «صفقات عسكرية بـ3 مليار دولار في الإمارات»، موقع CNN، بتاريخ 21 شباط/فبراير 2017، <https://arabic.cnn.com/business/2017/02/21/uae-idex-military-deals-3-billion>.

(21) سايمون همدوراس، «الخطر يحدق بباب المندب،» معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط (آذار/مارس 2017)، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/bab-al-mandab-shipping-chokepoint-under-threat>.

(22) لوري بولتكين، «معارك الحدود قد تغيّر حسابات السعودية لحرب اليمن،» معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط كانون الأول/ديسمبر 2016، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/border-fight-could-shift-saudi-arabias-yemen-war-calculus>.

(23) كوماندر جيرمي، «هجمات صاروخية على المدمّرة «يو أس أس ميسون»: مبادئ لتوجيه الرد الأمريكي، معهد واشنطن (تشرين الأول/أكتوبر 2016)، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/missile-attacks-on-the-uss-mason-principles-to-guide-a-u.s.-response>.

القوات البحرية الأمريكية ائتلافاً بحريّاً لإبقاء الممار المائية الاستراتيجية مفتوحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن أن تعوّل على «قوة المهام المشتركة 151» المؤلفة من عشرين دولة التي تركّز حاليّاً على عمليات مكافحة القرصنة قبالة شواطئ القرن الأفريقي.

ـ إبعاد إيران من حركة أنصار الله، من خلال تعزيز الحصار على الحركة، الذي قد يؤدي إلى تخفيف قدرة إيران على مساعدتها، وفي نفس الوقت قد يشكل ذلك ضغطاً على الحركة للتوصل إلى اتفاق «سلام عادل».

وعلى الرغم من الدعم الأمريكي للتحالف العربي، إلا أن إخفاقات التحالف مؤخراً قد ازدادت، كما أن تدهور الأوضاع الإنسانية وتفشي وباء الكوليرا وتشديد الحصار المفروض على مداخل ومخارج اليمن أدت إلى عدم إيصال المساعدات الإنسانية إليها، وهو ما رفع الأصوات داخل الكونغرس الأمريكي، التي تدعو إلى ضرورة تقليص الدعم الأمريكي ووقف دعم الولايات المتحدة للحملة العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن[24].

## سادساً: تحولات دراماتيكية في المشهد اليمني... مقتل علي عبد الله صالح

ازداد الوضع اليمني تعقيداً بعد مقتل علي عبد الله صالح ومجموعة من قيادات حزب المؤتمر الشعبي في 5 كانون الأول/ديسمبر 2017 على يد حلفائه السابقين جماعة أنصار الله، وقد تضاربت المعلومات بشأن مقتل صالح والأسباب التي أدت به إلى الانقلاب على حلفائه الحوثيين في كانون الأول/ديسمبر 2017.

فبالرغم من الدور النافذ الذي اضطلع به صالح منذ توليه حكم اليمن وخلال أحداث الثورة اليمنية، وما تمخضت عنه من اتفاق المبادرة الخليجية 2012 لم يفقد صالح اتصالاته مع جميع الأطراف المؤثرة في المشهد اليمني بمن فيهم جماعة أنصار الله، وكذلك قيادة التحالف العربي بعد انطلاق عملية عاصفة الحزم 2014. وتحدثت تقارير عن الدور السعودي والإماراتي المؤثر في صالح وإقناعه بالانقلاب على جماعة أنصار الله مقابل توفير الدعم الأمني والعسكري له واستعادة السيطرة على صنعاء، وهو ما دعا إليه صالح في 2 كانون الأول/ديسمبر 2017 عبر مطالبة أنصاره للانتفاض ضد جماعة أنصار الله وعدم تنفيذ الأوامر العسكرية الصادرة من قياداتهم[25].

ويتحدث البعض عن الدور الإماراتي- الإسرائيلي في تدريب عناصر موالية لصالح وإمدادهم بالمال والسلاح خلال اجتماعات عقدت بين الطرفين في جزيرة سقطرى (صالح من جهة وضباط إماراتيين وإسرائيليين من جهة أخرى). كما تعهد الجانب الإماراتي إعادة تدريب 1200 عنصر من

---

(24) «عضو بـ«الكونغرس» الأمريكي: السعودية تسببت بكارثة إنسانية في اليمن،» موقع الخليج الجديد، بتاريخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <http://thenewkhalij.org/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%B9%D8%B6%D9%88->.

(25) «الصحف الأوروبية: بن سلمان وبن زايد أقنعا صالح بالتحالف معهما منذ عام،» جريدة **المساء برس** اليمنية، 2017/12/6، <http://www.masa-press.net/2017/12/06/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81->.

الموالين لصالح، وذلك في معسكرات للقوات الإماراتية في مدينة عدن، ليكونوا نواة القوة التي سيتمّ تدريبها في صنعاء والتي ستكلّف بتنفيذ خطوات الانقلاب بمعزل عن قيادة حزب الرئيس المقتول، وقد شارك في التدريب ضباط «إسرائيليون» سابقون[26].

## سابعاً: تداعيات مقتل صالح على الموقف الأمريكي من الأحداث في اليمن

على الرغم من تصريحات الخارجية الأمريكية عقب مقتل صالح بضرورة استئناف المفاوضات السياسية بين جميع الأطراف المتحاربة وضرورة الالتفاف حول مائدة المفاوضات[27]، إلا أن استمرار استهداف حركة أنصار الله لحلفاء واشنطن في الخليج العربي وتهديد سلامة الملاحة الدولية في باب المندب قد يؤدي بواشنطن إلى اتخاذ بعض الخطوات التصعيدية من شأنها أن تؤمن خطوط الملاحة الدولية وتحد من تهريب الأسلحة الإيرانية لأنصار الله عبر ميناء الحديدة، وبخاصة بعد أن أعلن التحالف العربي انتهاك إيران للحظر المفروض لتهريب الأسلحة لجماعة أنصار الله ودعمها لهم بالطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية المصنعة محلياً[28].

ومن دون شك، فإن الإدارة الأمريكية الحالية تعتبر اليمن مسرح الحرب للعمليات ضد إيران وبخاصة بعد إعلان طرمب استراتيجيته للأمن القومي. لذلك فمن المحتمل أن تأتي الخطوات التصعيدية التي يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة ضد جماعة أنصار الله في اليمن من خلال إمكان نشر مستشارين عسكريين لمساعدة قوات الشرعية وزيادة المعلومات الاستخبارية مع حلفاء واشنطن في الخليج وإلغاء الحظر المفروض من إدارة أوباما حول الدعم العسكري الأمريكي لدول التحالف العربي في اليمن[29].

ختاماً، فإن الإدارة الأمريكية وإيران يدركان جيداً أن الدعم الخارجي لطرفي الصراع في اليمن من شأنه أن يزيد الأمور تعقيداً ويثني رغبة الطرفين المتحاربين عن التوصل إلى حل سياسي، وبخاصة في ظل ما تمر به المنطقة من تصاعد الأزمات الإقليمية واحتمال فتح جبهات حرب بالوكالة لطرفي الصراع السني- الشيعي في مناطق أخرى في المنطقة بما ينذر بعواقب وخيمة على شعوب المنطقة التي تعاني أساساً من انتشار خطر الفوضى والإرهاب □

---

(26) «صحيفة لبنانية تكشف عن دور إسرائيلي في أحداث صنعاء ومقتل صالح»، **المساء برس اليمنية**، 5/12/2017، <http://www.masa-press.net/2017/12/05/%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D9%81%D8%A9->.

(27) "US Official on Saleh's Death: "Iranian Regime Exploiting Yemen War"" Alarabiya.net (5 December 2017), <http://english.alarabiya.net/en/News/gulf/2017/12/05/US-official-on-Saleh-s-death-Iranian-regime-exploiting-Yemen-war-.html>.

(28) «التحالف: تزويد إيران الحوثيين بصواريخ لضرب السعودية «إعلان حرب»،» **الشرق الأوسط**، 6/11/2017، <https://aawsat.com/home/article/1075176/%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D>.

(29) قدم وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس مشروع قانون للكونغرس الأمريكي في آذار/مارس 2017 بضرورة رفع الحظر عن الدعم العسكري الأمريكي للتحالف العربي في اليمن.

# المسألة الدينية ومسارات التحول السياسية والاجتماعية في الدول المغاربية

(بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2017). 424 ص. (سلسلة دراسات فكرية؛ 11)

**سعيد جليل**(*)

باحث من المغرب.

## ـ 1 ـ

يتضمن هذا الكتاب الجماعي أعمال الملتقى المغاربي الثاني للباحثين الشباب في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المنظم بمدينة الرباط أيام 16 و17 و18 تشرين الأول/أكتوبر من سنة 2015، حول موضوع «المسألة الدينية ومسارات التحول في الدول المغاربية»، من طرف مركز أفكار للدراسات والأبحاث بتعاون مع مؤسسة هانس زايدل الألمانية.

إن الإسهامات التي يتضمنها هذا العمل كانت نتاج بحث ونقاش هادئ وأصيل انصبّ على فهم ما يقع في المجتمعات المغاربية من أشكال التديُّن ومظاهره وحضور وتمثل الرصيد الديني، والأسباب التي تفسر توظيفه من طرف الجماعات الدينية المتطرفة، وجماعات الإسلام السياسي، وكذا عند المؤسسات الدينية الرسمية ذات الطابع التقليدي، من خلال اعتماد المقاربات والمناهج المعتمدة في العلوم الإنسانية.

وكانت محاور الملتقى الذي ضم هذا العمل قد توزعت إسهامات المشاركين على قضايا: تأثير الدين في المجال العام، وحدود التأثير والتأثر بين المؤسسة الدينية والدولة المغاربية، وعلاقة المسألة الدينية بالانتقال الديمقراطي ودور الفاعل الديني في تلك العملية من خلال خبرات وتجارب، ثم حضور الديني في المؤسسات الحزبية، وفي الوثيقة الدستورية، وأخيراً إشكالية تعددية الخطاب الديني أهو مؤشر على ممارسةٍ ديمقراطية أم على فوضى روحية؟

## ـ 2 ـ

في موضوع الدولة والشأن الديني بالمغرب أو مسار بناء «الإسلامية» في المغرب المستقل (1956 ـ 2015) تتبع الباحث المغربي امحمد جبرون الشأن الديني بالمغرب منذ ما بعد الاستقلال؛ فسنة 1961 هي البداية الفعلية لمشروع تحديث الحقل الديني بالمغرب وإدماجه في بنية الدولة الحديثة. وقد تميز عهد الحسن الثاني ـ في نظره ـ باستعادة الوعي بالخصوصية وبالبحث عن النموذج السياسي الديني، وتميز في عهد محمد السادس باستكمال بناء «الدولة الإسلامية» من خلال اهتمام استثنائي بالشأن الديني شمل

(*) البريد الإلكتروني: jalilwigmani@hotmail.com.

الهيكلة والتكوين والإعلام... ليخلص الباحث إلى أن الجهود التي بذلتها الدولة المغربية في اتجاه إدماج الدين في السياسة والتخلص من الجوهر العلماني للدولة الحديثة أفضت في النهاية إلى بناء ما سمّاه «الدولة الإسلامية» الحديثة و«النموذجية بكل المقاييس» التي يتكامل فيها الدين مع السياسة ولا يتصارعان.

وفي دراسة المؤسسات الدينية السياسية ودورها في التحولات الراهنة ـ مقاربة سوسيوتاريخية، تناول الباحث عبد الرزاق السعيدي أشكال التدين والتعاطي مع تاريخ المجال المغاربي (الإسلام الرسمي، الإسلام الشعبي، الإسلام السياسي)، وخلص إلى أنه لا يمكن اختزال كل أشكال التدين في نموذج واحد، إذ لا بد من الإقرار بأن تلك الأشكال خاضعة للتطور والتحول بحكم طبيعتها الثقافية، الشيء الذي يتطلب في نظره التمييز بين عدة مستويات لفهم الإسلام؛ المستوى القيمي الثابت في الإسلام ذو الطابع الوجودي الذي يتجاوز الزمان والمكان بل ويمثل جوهر الإسلام. أما مستوى الممارسة التاريخية للإسلام التي لها طابع بشري نسبي، فإنها تأسست على فاعلية تأويلية لتبيئة مبادئ الدين مع الحياة وأنتجت جملة من الاجتهادات الفقهية التي قامت عليها العلوم الإسلامية من جهة، وأنتجت علاقة العلماء المسلمين مع السلطة السياسية من جهة أخرى. كما أدى إلى إضفاء القداسة على بعض الخطابات الفقهية، فاستدعى التمييز بين الإسلام كدين أولاً، وتاريخ الإسلام كممارسة يومية ذات طابع إنساني ثانياً. وهنا يُدرج الباحث الإسلام الرسمي للدولة والإسلام السياسي لبعض التنظيمات السياسية. أما مستوى البعد الفردي في الإيمان كشكل من أشكال التدين فيتيح إمكان تفسير اختلاف التعاطي مع الدين بين الفلاسفة والمتصوفة والفقهاء والعوام... وذلك تبعاً لطبيعة شخصية المتدين ومحيطه وثقافته.

ويلح الباحث على «ضرورة قراءة الدين وفهمه فهماً معاصراً حديثاً مواكباً للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية...» رغم اختلاف أشكال وأنماط التدين وتنافسها، وإلا فإن مختلف أشكال التطرف الديني والتوظيف السياسي الهجين للدين ستفضي لا محالة إلى تكرار تجربة المسيحية في أوروبا نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث، حين عجزت عن مواكبة التحولات الكبرى بسبب هيمنة رجال الدين على الحقل الديني والسياسي معاً.

**ـ 3 ـ**

أما الباحث المغربي يونس الوكيلي فتطرق في موضوع «الجسد وأمراضه: قراءة أنثروبولوجية في المهمل من أشكال الدعوة الوهابية بالمغرب»؛ إلى مرتكزات الدعوة الوهابية وأسسها النظرية والمنهجية، وحضورها بالمغرب منذ القرن 18، متوقفاً عند مسألة «الرقية الشرعية» عند التيار السلفي الوهابي بوصفها مسألة جديدة مختلفة عن غيرها أولاً، واستنادها إلى كتابات دعاة الوهابية ثانياً، ويخلص إلى تماهي المعالجين بالرقية مع الخطاب والمرجعية السلفية متجسدة في هيئة كبار العلماء (العثيمين، ابن باز، آل الفوزان...) الأمر الذي أنتج راقين محليين، كما هو شأن مصطفى لقصير بالمغرب، الذي تشرب المرجعية الوهابية من الدعاة السلفيين المغاربة (محمد زحل، القاضي برهون، المغراوي، المدني، الهلالي...).

ولم يغفل الباحث الرهانات الأيديولوجية للرقية الشرعية، والتي تجلت أولاً على صعيد دينيّ باعتبار الرقية في نظر الوهابيين من صميم الدعوة، لذلك كانت ممارسةً تطوعية تستهدف علاج المسحورين والممسوسين... مجاناً مع دعوة المريض والجن معاً إلى طاعة الله والامتثال لأوامره حسب لقصير. إنه علاج من طريق ممارسة التلاوة والتحصين كطقوس حمائية تتحقق بتفاعل الجسد مع

الدين كتعبير مقدس شافٍ في محاولة للتعالي عن المدنس (الدنيوي) الذي ليس إلا مدخلاً من مداخل الجن والشيطان والمرض، ولا سيَّما إذا كانت المظاهر باذخة مخالفة لدين الله. وثانياً؛ على صعيد اجتماعي (المرأة) حيث يُشترط في علاج المرأة لباس الحجاب وإخفاء كل مظاهر الجسد إلى درجة المبالغة في عدد الإزارات المستعملة للتغطية، لأن الراقي يعرف النساء بكونهن «كائنات جنسية» يُعرفن بأعضائهن الجنسية أكثر مما يعرفن بواسطة معتقداتهن (ص 81). كما أن هذا يمنع الراقي من وضع يده على المريضة، بل منهم من صار يمتنع عن معالجة النساء حالياً لما يخلقه لهم ذلك من متاعب. على أن مكان العلاج هو المنزل ومن لواحق العلاج أن ينصح الراقي المرأة بالحجاب لأنه يحصنها من أمراض الجن (المسُّ العاشق خصوصاً)، ويجعل المجتمع في مأمن من فتنتها.

وهكذا لا تنفصل الرقية كشكل علاجي في التصور الوهابي عن رؤية أيديولوجية متكاملة حول الجسد والمجتمع، الذكورة والأنوثة، في علاقة مع المنظومة الأخلاقية التي تعمل على تشييء جسد المرأة وعلى تأثيمه معاً، ما يؤكد بشكل أو بآخر حسب الباحث حضور النظرة الإيروتيكية للجسد.

تحت عنوان الدين والدولة في المجتمعات الإسلامية؛ مقاربة في فض الاشتباك، يعرض الباحث اليمني عبد القوي حسان مقاربة لإشكال الدين والدولة باعتباره معضلة تقليدية عاد إليها السجال الفكري بعد «الربيع العربي» بظهور دعوات مطالبة بفصل الدولة عن الدين وعلمنة الدولة وعقلنة التراث... وبعد وقوفه على جذور الإشكالية وتحريرها، خلص إلى وجود اتجاهين رئيسين؛ واحد يرى أن الإسلام دين لا دولة، وآخر يرى أن الإسلام دين ودولة. وبعد وقوفه على مرتكزات وأسس ومفاهيم التصورين، خلص الباحث إلى أن الرؤية التمايزية لا تدمج الدين بالدولة، ولا تفصل بين الأمرين لوجود الرابط الوثيق في نظره بينهما، وهذه الرؤية تؤكد أن الممارسة السياسية تدور بين الخطأ والصواب لا بين الحق والباطل، مما يستوجب سحب المفردات العقدية من الممارسة السياسية (ص 112)؛ لذا فالتمييز بين الدين والسياسة يؤسس لأرضية الاعتراف بالآخر وحقه في التقدير ودوره في الفعل السياسي.

## ـ 4 ـ

وفي موضوع «المؤسسات الدينية العبادية مجالاً للصراع الأيديولوجي: المساجد أنموذجاً» تناول الباحث سعيد جليل عبر مقاربة سوسيولوجية علاقة المسجد بالحياة الدينية للمغاربة بخصوصياتها، ومسألة ارتباط المساجد بالمجال، وكذا علاقة المسجد بالمؤسسات الدينية الأخرى؛ وهل هي علاقة اتصال أم انفصال؟ ثم وقف عند حالة المساجد بين الضبط الرسمي والانفلات «المذهبي»، والاستقطاب الديني، والمساجد بين الشكل المغربي وبعض مضامين ومظاهر التمذهب السلفية الوافدة، وصولاً إلى المسجد بوصفه مجالاً لصراع الخطابات والأنماط التدينية المختلفة التي تدّعي كلها الانتماء إلى أصل واحد موحِّد ويحمل خطابها رسائل التوحيد ونبذ التفرقة، بالقدر الذي تعكس الممارسات التدينية للفاعل الديني الانكفاء على مرجعية خصوصية تمايزية تدّعي امتلاك الحقيقة واحتكار تأويل وتجسيد المقدس! كل ذلك بمنظور اجتماعي دينامي وليس بمنظور نصوصي أو حتى تشريعي سكوني؛ أي النظر إلى المؤسسة الدينية في محيطها السوسيوثقافي وما يخضع له من دينامية وتحولات قد لا تكون جلية بما فيه الكفاية، ذلك أن الدين يقوم من خلال مؤسساته بوظائف متعددة، ويلبي حاجات مختلفة تعرف تغيرات معينة، ولاتصال الدين بكثير من المؤسسات الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية

فمن الطبيعي أن يكون متأثراً ومؤثراً، فاعلاً ومنفعلاً في ذات الوقت.

أما الباحث يوسف بن الغياثية فقد استند في دراسته بلدان المغارب بين كوابح الخطاب الديني وحوافز الدين المؤسِّس: قضايا أساسية، إلى ما اعتبره قضايا أساسية ثلاث هي؛ قضايا الوحي، أيّ إسلام نريد؟ ثم إعادة صياغة النموذج (Paradigm)، ليصل إلى قضية حرية التفكير وفصل الدولة عن الدين التي لها راهنيتها، مذكراً بخطاب فيخته (1762 ـ 1814) حول حرية التعبير والتفكير وضرورة فصل السلطات وإقرار حقوق إنسان كونية... وإذ يتوقف الباحث عند الحالة الدينية في بلدان الغرب الإسلامي الحديثة، يتساءل عن طبيعة الخطاب الديني المناسب للخروج من حالة الاحتقان والتطرف الحداثوي والتديني معاً، في ظل التقلبات والتحديات التي تواجهها الحالة الدينية مغاربياً ولا سيَّما أن الإشكالية القديمة الجديدة التي تتمثل بعلاقة الدين بالمؤسسة السياسية تتعقد أكثر فأكثر.

وفي محاولة لمواكبة النقد، من الضروري التساؤل عن موضوعه، أهو موجَّهٌ لفهم القرآن أم موجّه للقرآن ذاته؟ مع ما يستتبعه ذلك من أسئلة فرعية تستدعيها مكانة النص المؤسس في المنظومة الاعتقادية والسلوكية للأمة. وفي علاقة ذلك بالتاريخ الديني تبدو جملة من الثنائيات التصنيفية التي تضر بكل عمل تشاركي والتي تتطلب الفحص والتمعن، وهي: ثنائية علماني/ديني، وضعي/شرعي، قرآن/حديث...

يخلص الباحث إلى ضرورة الانتقال إلى عصر جديد، وهو ما يتطلب انقلاباً إيمانياً قائماً على ثورة أخلاقية وثورة اجتماعية من ناحية، وضرورة دراسة الحالة الدينية لبلاد المغارب المرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا الهوية، مع الحسم في قضية فصل الدين عن السياسة وقضايا المرأة والعلاقة مع الآخر وتأويل النص الديني من ناحية أخرى (ص 172ـ173).

## ـ 5 ـ

يقف الباحث التونسي بدر الدين هوشاتي عند موضوع الحركات الدينية وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان المغاربية، حالة تونس ما بعد الثورة، متسائلاً في البداية حول ما إذا كانت هناك مواصفات دينية للديمقراطية أولاً، وكيفية تطبيق الديمقراطية في مجتمع أغلبيته متدينة ثانياً، متناولاً الإشكال من زاوية منطقية اعتقادية، ثم تاريخية، ثم أيديولوجية؛ متوقفا عند الحرية مشتركاً بين الديمقراطية والإسلام. وبتناوله للحالة التونسية يُسائل الباحث الاتجاه الإسلامي، خصوصاً حركة النهضة، وما عرفته من انتقالات ومواجهات مع السلطة، ثم محاولاتها للاندماج والتكيف مع مكونات المشهد السياسي التونسي من خلال القبول بالديمقراطية منهجاً في الحكم (ص 197). ويسجل الباحث انتهاءً أن أهم تحدٍ يواجه التيارات الإسلامية هو العجز عن تحويل أمل الناس في الكرامة والحرية والعدالة... إلى نظام سياسي ديمقراطي يضمن مشاركة الجميع في الشأن العام ويصون حقوقهم (ص200).

وحظي الدين في الوثيقة الدستورية للدول المغاربية باهتمام الباحثة المغربية في العلوم السياسية فاطمة الزهراء هيرات، التي تتبعت حضور الدين الإسلامي في الوثائق الدستورية للبلدان المغاربية، باعتباره مكوناً رئيساً لهوية الدول المغاربية، ودينا لرئيس الدولة، ثم مصدراً هاماً من مصادر التشريع، ثم علاقة الدين بالقانون والحريات الدينية، ومختلف الضمانات الدستورية التي تكفل الحق في ممارسة الشعائر الدينية، وحماية الأقليات الدينية ومحاربة التمييز على أساس الانتماء الديني، وكذا حماية دور العبادة دستورياً، حيث أصبح الدستور التونسي الجديد مثلاً، ينص على ضمان الدولة لحياد المساجد ودُور العبادة بعيداً من الخلافات

السياسية (ص230) وحفظاً للتوازنات والتوافقات القائمة، كما نصت دساتير الدول المغاربية الأخرى على مؤسسات دستورية دينية (المجلس الإسلامي الأعلى بالجزائر وموريتانيا، المجلس العلمي الأعلى بالمغرب...) لحفظ الهوية الدينية للبلاد وضبط الفتوى...

أما التدين وسياقاته ما بين الشرط الموضوعي والفاعل الثقافي فقد عرض له الباحث جمال لخلوفي من خلال النبش في العلاقة بين أنماط التديُّن التي عرفها المغرب عبر تاريخه وبين السياقات التاريخية والثقافية التي نشأت فيها وتأثرت بها وتفاعلت معها، ساعياً إلى المزاوجة بين تحليل الفعل الإنساني وبين الشروط والعوامل الموضوعية التي تحيط به، وقد حدد العنصر الأول في المحاكاة التي جسدت نوعاً من الإبداع يهدف إلى تجاوز المفارقات التي طرحها الإسلام أمام المغاربة إبان دخوله إلى المغرب. أما العنصر الثاني فهو تحليل شكل المحاكاة التي ارتبطت بالصلاح والولاية، فيما تجسد العنصر الثالث في النسب أو «الشرف» حيث اتجه فعل المحاكاة إلى تجربة النبوة معبراً عن مرحلة الجمود الفكري والانغلاق الثقافي.

يوظف الباحث مفهوم المحاكاة لتناول الحركات الجهادية من خلال فحص رؤيتها للتاريخ متوصلاً إلى أنها تحاول استعادة الماضي وإلغاء التاريخ، مدفوعة بالرغبة في استنساخ الحدث التاريخي وإعادته، سواء كان معجزات أو غزوات أو طقوساً... في ما يشبه «العود الأبدي»، ما يسم رؤيتها بالثبات والانتقائية ويجعلها أسيرة تمثل المخيال الجماعي للتاريخ.

## ـ 6 ـ

في موضوع الإسلام السياسي في موريتانيا... بين جدلية الدور ومشكل الإطار؛ يقدم الباحث الموريتاني محمد بابا ولد موهدا، عرضاً وتقييماً شاملاً عن 45 سنة من تجربة الحركة الإسلامية في موريتانيا في المجال السياسي والنقابي والثقافي والمدني والإنساني، التي واجهت خلالها مسألة «الدور» الذي عليها أن تلعبه أهو دعوي-ثقافي أم سياسي؟ ومسألة «الإطار» الذي عليها أن تعمل من خلاله؛ أتكون مستقلة به أم تكون فيه مع تكتلات سياسية أخرى؟ متتبعاً تياراتها ورؤاها، نجاحاتها ومكاسبها وطموحاتها، مسجلاً الوتيرة البطيئة لتطور الحركة الإسلامية، التي يعزوها إلى أسباب سياسية كالصراع مع النظام والانقسامات والصراعات الداخلية بين أجنحة الحركة ذاتها.

أما الحركات الإسلامية ومستقبل التحول الديمقراطي في الأنموذج الليبي، فكانت موضوع اهتمام الباحثة المصرية مروة وصفي حيث وقفت عند تداعيات انهيار نظام القذافي بليبيا وتأثيره في الدولة الليبية، مقارنة بتونس ومصر التي أبدت فيها الدولة مقاومة ولم تتأثر كثيراً بانهيار النظام، وتبحث ديناميات الخريطة السياسية الليبية التي تجسدت لديها في النظام القبلي وتوازناته، والذي لعب عليه النظام السابق، واعتمده لتقسيم الثروات وخلق الولاءات، ثم الثروة النفطية كمورد اقتصادي محرك للسياسة؛ فالدين الإسلامي كمحدد هوياتي يدين به أغلبية الليبيين.

تتناول الباحثة معضلة المنطقة الشرقية والحركات الإسلامية التي ظهرت بليبيا عقب سقوط نظام القذافي وحددتها بـ: جماعة الإخوان المسلمين، الحركة الإسلامية المقاتلة، تنظيم الدولة الإسلامية، تنظيم القاعدة وأنصار الشريعة... وهذه الحركات أدت دوراً مهماً في رسم خريطة المرحلة الانتقالية. وقد أسهمت عدة عوامل في جنوح ميزان القوى لصالح الحركات الإسلامية، وانقسام ليبيا إلى كتلتين: تحالف الكرامة بزعامة خليفة حفتر، وفجر ليبيا المساند للحركات الإسلامية، مما يطرح مشكلة إعادة بناء الدولة والنظام والمؤسسات،

وإنهاء التناحر الداخلي واستثباب الأمن... وهو ما يُعقّد فرص بناء الدولة على المدى القصير.

**- 7 -**

أكـبّ البـاحث المـغربي عبد الرحمن الشعيري منظور على علاقة علماء الدين بالتحول الديمقراطي بالمغرب، وضرورة الانتقال من الحياد إلى التأثير منطلقاً من أن تطوير المسار الديمقراطي يحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية تهدف إلى إدماج نخبة العلماء بمختلف أطيافهم في سياق الدعم الديني والثقافي للديمقراطية الناشئة في المجتمع، وذلك عبر الإقرار الدستوري باستقلاليتهم التنظيمية مالياً وإدارياً، والتعايش الإيجابي مع العلماء المستقلين، كمدخل للإسهام في التحول الديمقراطي، وسلطتهم العلمية في مجال المعرفة الدينية، الذي يرتكز بالأساس على المنظومة التعاقدية والتنظيمية للدولة المدنية الحديثة الضامنة لحقهم في الوجود الاعتباري الفاعل ضمن المؤسسات التمثيلية المتعلقة بالخبرة والاستشارة والتحكيم، وبالحضور الاقتراحي في المجتمع المدني، وذلك بوصفهم نخبة مجتمعية فاعلة ومؤثرة.

إن الحضور المؤسسي للعالم برأي الباحث قمين بتقوية الجبهة الوطنية الديمقراطية في اتجاه تجذير الوسطية الدينية وتحرير الخطاب الديني من نزعات التسييس المفرطة والتمركز حول الحكم إلى الاهتمام بالقيم والتغيير الحضاري الإنساني (ص 389).

ومن زاوية نظر تاريخية بحث محمد مزيان التدين في المغرب بين التقليد والتحديث منطلقاً من الأسئلة: هل هناك تطابق بين الدين والتديُّن؟ وهل المغاربة متدينون بالطريقة نفسها؟ وما تأثير الحداثة في التدين؟ وما الموقف منها؟ لذا فقد سعى الباحث بداية إلى التمييز بين مفهومَي الدين والتدين مستنداً إلى المرجعيات النظرية السوسيولوجية والأنثروبولوجية (دوركهايم، فيبر، غيرتز...)، ثم وقف عند الإسلام المغربي ومؤشراته الظاهرة (ارتياد المساجد، الصوم، الحج، التعليم الديني، اللباس...) ليصل إلى مستويات التدين المغربي التي حددها في أربعة: التديُّن المعياري، التديُّن الشعبي، التديُّن الوسطي والتديُّن الحركي (الإسلام السياسي/الحركة الإسلامية).

أما في خصوص مدى تأثير الحداثة في التديُّن والموقف منها، فيظهر من كلام الباحث نوع من المقاومة التي تبديها مختلف أشكال التدين إزاء الحداثة من خلال التمسك بالنصوص والطقوس، أو بالتقاليد والقيم الدينية المتوارثة مع أن العولمة الثقافية والاتصالية تدفع نحو خلق نوع من التناغم بين المعتقدات الدينية وروح الحداثة، وهو ما يتجلى في انفجار وتناسل المواقع الدينية على الفضائيات والإنترنت (ص 418). لكن السؤال المطروح هو: هل يُعتبر توظيف النواتج التقنية للحداثة من طرف التقليد انخراطاً في الحداثة أم تكريساً للتقليد وإعادة لإنتاجه؟

# من طريق الحرير الجديد إلى الجسر البري العالمي

ترجمة حسين العسكري

(مؤسسة إكزكتف انتلجنس ريفيو، تقرير خاص، 2016). 411 ص.

**جلة سماعين(*)**

أستاذ جامعي وباحث – الجزائر.

عالم جديد بدأ يتشكل مع إعلان الصين عن مبادرة «حزام واحد، طريق واحد» وإحياء طريق الحرير التاريخية وتوسيعها بشبكات جديدة من الطرق التجارية التي تربط آسيا وأوروبا وأفريقيا. بذلك تثبت الصين أنها شريك عالمي في التنمية والنهضة المشتركة، ولاعب أساسي في دفع العملية الصناعية ورفع الطاقات الإنتاجية، فضلاً عن التواصل الثقافي والحضاري وتبادل الخبرات بين الشعوب التي يكرسها المشروع. وتراهن الصين وشركاؤها على أن خطة التنمية العالمية ستكون تجربة إنسانية غير مسبوقة وبرنامجاً فعلياً لتحقيق السلام العالمي.

يعد التقرير الذي وضعته مؤسسة **إكزكتف انتلجنس ريفيو** *(Executive Intelligence Review)* بعنوان **من طريق الحرير الجديد إلى الجسر البري العالمي** *(The New Silk Road Becomes the World Land-Bridge)* والصادر عام 2014 باللغة الإنكليزية وبنسخته العربية في 2016 دليلاً للتنمية العالمية يستكمل مبادرة «الحزام والطريق» التي أعلن عنها الرئيس الصيني شي جينبينغ في 2013 ويضعها في إطارها الأوسع؛ إذ يوضح التقرير للحكومات والمسؤولين عبر العالم مزايا وعوائد الانخراط في هذا المشروع ودعم إنشاء البنى التحتية والمشروعات الكبرى. لقد أعد التقرير الذي تفوق عدد صفحاته الأربعمئة أكثر من 19 خبيراً من مختلف مناطق العالم، يوضح كل واحد من مجال تخصصه الحاجات الرئيسية التي تلزم الدول والأقاليم من أجل التنمية السريعة والربط مع طريق الحرير الجديدة؛ تنسجم أفكارهم واقتراحاتهم ضمن مبدأ واحد هو «السلام عبر التنمية».

لا يستثني حزام هذه التنمية العالمية أحداً، ويشمل القوى الكبرى كما القوى الصغرى ضمن قاعدة «رابح-رابح»، وهو يسعى للارتقاء بالجنس البشري وتطوير شروط وجوده وتأسيس نظام عالمي عادل بديلاً من نظام اللامساواة السائد. لهذا السبب، «يتوقف مصير البشرية كلها على تحقيق هذا البرنامج التنموي» كما صرحت بذلك في مقدمة

(*) البريد الإلكتروني: hid2sm@hotmail.com.

التقرير هيلجا تسيب لاروش، مؤسِّسة ورئيسة المعهد العالمي شيلر (Schiller) وزوجة ليندن لاروش (L. LaRouche) المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغن، والعقل الملهم لمشروع طريق الحرير الجديد. وهذه هي أفكار لاروش عن «الاقتصاد الفيزيائي» مقابل «الاقتصاد المالي» تشهد تجسيدها اليوم؛ إذ اقترح حينما انهار الاتحاد السوفياتي تنفيذ برنامج تنمية البنية التحتية الذي سماه «المثلث الإنتاجي باريس ـ برلين ـ فيينا» وقامت مجاميع من معهد شيلر بتوسيع وتطوير هذا البرنامج ليصبح فكرة الجسر البري الأوراسيوي والذي تشبه خريطته كثيراً خريطة الجسر البري العالمي الجديد. إضافة إلى ذلك لا يمكن إهمال الدراسات والأطروحات التي وضعها خبراء «المجلس الروسي لدراسة القوى الإنتاجية» (SOPS) والتي كان لها الدور البارز في صياغة العديد من اقتراحات لاروش.

## أولاً: ما الذي نحتاج إليه في هذا المشروع؟

يحتوي هذا التقرير ـ الدليل على أكثر من 200 خريطة وصورة توضيحية دقيقة لأهم مشاريع البنية التحتية الأساسية في العالم، التي ستغير خريطته الاقتصادية والثقافية والسياسية خلال الأعوام المئة القادمة، بل إن التقرير يرفع مشروع طريق الحرير الجديد درجة ليصبح «الجسر البري العالمي» الذي سيربط قارات أفريقيا وأمريكا ببقية أجزاء العالم برياً. وقد وضع الخبراء النظريات العلمية والاقتصادية والشروح التقنية التي تجعل متطلبات المشروع قابلة للتطبيق. وهي خطة تنموية مستقبلية طموحة، وخصوصاً أن مبادرة الحزام والطريق أضحت تنال مزيداً من الاعتراف العالمي وتشهد في كل مرة انخراط دول أخرى ومساندة المؤسسات والمنظمات عبر أنحاء العالم. علاوة على ذلك، أثبتت العديد من دراسات الجدوى التي باشرت بها الحكومات والهيئات الرسمية قدرة المشاريع المدرجة ضمن برنامج الجسر البري العالمي على تحقيق الأهداف والمصالح المرجوة. وتوجد دعوات لاستعادة دراسات أجريت في عقود سابقة.

يعمل المشروع على خلق بنية اقتصادية جديدة هدفها بناء نظام اقتصادي عالمي جديد يلغي النظام المالي عبر الأطلسي، وقد رصدت الصين لطريق الحرير الجديد ميزانية كبيرة، حيث يموله بنك الصين للتنمية بقيمة 890 مليار دولار، و»صندوق طريق الحرير» الذي تشارك فيه الدول المعنية بـ 40 مليار دولار، و»البنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية" برأسمال أولي مقداره 100 مليار دولار. سيساعد كل ذلك على الاندماج الاقتصادي العالمي، إذ يُرحّب بمشاركة كل الدول حتى وإن لم تكن آسيوية، مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية. في هذه النقطة يدعو خبراء التقرير إلى استكمال طريق الحرير لتصل إلى القارة الأمريكية وتتغلغل شبكتها في أفريقيا، ومن بين المشاريع التي يحتاج الجسر البري العالمي إليها حتى يكتمل، أو بلغة أخرى، ما يقترحه على شركاء المشروع:

### 1 ـ الاستثمارات في البنية التحتية

جوهر طريق الحرير الجديد والجسر البري العالمي هو خلق نقاط ربط بين جميع

الدول والقارات تجعلها تشترك في نظام تنمية عالمي، لذلك يكون بناء الطرق والممار الطويلة والعملاقة حاجة حيوية. وعصب هذه الممار هو بناء سكك الحديد واستعمال القطارات العالية السرعة مثل قطارات الرفع المغناطيسي ماغليف (Maglev) ، فهي «محرك الإنتاجية». يرافق ذلك خلق مناطق للنشاطات الزراعية والصناعية ومشاريع المياه والطاقة وتشييد البنية التحتية للتجارة. من بين الممار المقترحة التي شرع في تنفيذ بعضها نذكر: سكة حديد بيرو ـالبرازيل القارية؛ فجوة داريان؛ سكة حديد ما بين الأمريكتين؛ خط سكة حديد ألاسكا ـ كندا وبقية الولايات الـ 48؛ رابط مضيق بيرينغ؛ الممار عبر السيبيرية. ممار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الذي يتكون من ثلاثة مسارات: ممر النقل العالمي الشمالي ـ الجنوبي (من الهند إلى إيران)؛ ممر النقل الشمالي الشرقي (من الهند إلى ميانمار وصولاً إلى الصين)؛ خطوط السكك عبر القارة الأفريقية؛ سكة الحديد الدائرية الأسترالية. أما طريق الحرير البحري فيمتد من جنوب أوراسيا إلى شرق أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط؛ الممر البحري الشمالي (من الموانئ الآسيوية لحدود روسيا). سيحفز المشروع الدول على تطوير شبكات النقل الوطنية وربطها بالشبكات العالمية والإقليمية، وبذلك تضمن استفادتها من خطوط التجارة العالمية وتتمكن من خلق صناعات جديدة بمحاذاة هذه الخطوط.

لا تقتصر مشاريع الطريق البري العالمي فقط على الممار البرية، بل تتسع لتشييد القنوات البحرية والأنفاق والجسور لتشمل كل الدول والشعوب، ومن بين ما يقترحه خبراء التقرير: قناة نيكاراغوا العظمى الرابطة للمحيطات (الأطلسي والهادي)؛ نفق مضيق بيرينغ الذي يربط القارة الأمريكية بالقارة الأوراسية؛ رابط بين جزيرة ساخالين والأراضي الروسية؛ نفق هوكايدو ـ ساخالين؛ نفق سايكان؛ نفق اليابان ـ كوريا تحت البحر؛ نفق بوهاي؛ جسر مضيق ملقا؛ جسر مضيق سوندا (إندونيسيا)؛ قناة برزخ كرا (تايلند)؛ نفق سكك حديد البوسفور؛ توسيع قناة السويس؛ رابط إيطاليا ـ تونس (بناء جزر اصطناعية وأنفاق)؛ نفق مضيق جبل طارق؛ القنال الإنكليزي (بين فرنسا وإنكلترا)؛ رابط شبه الجزيرة الاسكندنافية بالقارة الأوروبية.

يعد الماء أساس الوجود الطبيعي، وقد طُرحت في التقرير سبل تطوير استغلال الموارد المائية. وتضمنت الخطط المعروضة أفكاراً وأساليب حول تحويل المياه وربط الأنهار بما يوسع مساحات المناطق المروية، أو يوفر المياه لمناطق داخلية ودول حبيسة مثل الدول الأفريقية. وهناك مبادرة نهر تومين لتنمية شمال شرق آسيا، وتنمية نهر ميكونغ جنوب شرق آسيا. وقد نجحت الصين في إنجاز «مشروع تحويل المياه من الجنوب إلى الشمال» (SNWD).

يمكن أن تسهم الممار المائية في إعمار أنهار وبحار تعاني الجفاف أو الاختفاء مثل بحر آرال الذي باشرت روسيا بعمليات ربطه مع سبيريا بقنوات، وهو ما سيسهم أيضاً في تسوية الصراعات بين الدول المشتركة في وادي فرغانة. يتضمن التقرير أيضاً خطة بناء السدود العملاقة التي تمنع تسرب المياه في البحر من دون الاستفادة منها كما هو حاصل في أفريقيا وأمريكا الجنوبية. ومن شأن هذه السدود توفير الطاقة الكهرومائية.

إن تطوير البنى التحتية لاستغلال وربط الأنهار يسهم في مكافحة التصحر والقضاء على شح المياه وما تسببه من صراعات. مثلاً، يقترح التقرير مشروع إدارة المياه جنوب شرق الأناضول (GAP) القائمة على بناء السدود على نهرَي دجلة والفرات وخلق خزانات مياه هائلة خلفها، مثل خزان سد أتاتورك وتأسيس منظومة مشتركة لإدارة المياه تضم تركيا وسورية والعراق وحتى إيران التي تشترك مع العراق. وهناك مقترح مشروع الحزام الأخضر حول حوضَي الرافدين الذي سيسهم في مكافحة التصحر. إن التقرير وهو يعرض كل هذه الخطط يوضح أن هذه المشاريع يمكن أن تستفيد من تجربة نموذجية هي مشروع تنمية وادي تينيسي في الولايات المتحدة.

### 2 ـ رفع كثافة تدفق الطاقة

من بين النقاط المشتركة التي تجمع جميع الدول في هذا المشروع الضخم هو رفع معدل الطاقة لتتناسب مع العملية الإنتاجية الضخمة المرجوّة، والسبيل إلى ذلك اعتماد الدول مشاريع الطاقة النووية الحرارية التي ستستعمل في تشغيل مصانع تحلية المياه والصناعات الأخرى، وتمكّن الدول من سد العجز الطاقي وتجعلها تعتمد على ذاتها وتتفادى تكاليف الاستيراد وأن توفر لشعوبها الطاقة الرخيصة. يعرض التقرير العديد من الدول المحتاجة إلى التكنولوجيا النووية (دول جنوب شرق آسيا، آسيا الوسطى، جنوب غرب آسيا، المنطقة العربية، أمريكا اللاتينية) أو تلك التي يجب أن تعود إلى برامجها (ألمانيا، اليابان، أستراليا). أكثر من ذلك تدعو هيلغا لاروش إلى استغلال موارد هيليوم 3 الموجودة فوق القمر من أجل تشغيل اقتصاد الدمج النووي على الأرض.

يعترف التقرير أن الحركات الخضر وحركات الدفاع عن البيئة المرتبطة بالأجندات الإمبريالية البريطانية وبعض الدوائر في الولايات المتحدة تهدف إلى سلب الدول حقها في الطاقة النووية، وتسعى لكبح تطورها بما يديم هيمنة القوى الإمبريالية؛ فالعديد من الدول الفقيرة في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وأفريقيا تعاني شعوبها والقوى الاقتصادية فيها نقص الطاقة والموارد المائية، وخصوصاً إذا ما علمنا أن المحطات النووية ضرورية لمصانع تحلية المياه. لذلك يمثل مشروع الجسر البري العالمي المجال الذي يمكّنها من بناء محطات الطاقة النووية مع الشركاء مثل الصين، أو روسيا التي تملك شركة «روساتوم» الرائدة في هذا المجال والتي يمكنها أيضاً إعادة تشغيل وتطوير بعض المفاعلات التي بنيت في العديد من الجمهوريات أيام الحقبة السوفياتية.

إضافة إلى هذا، يوجد على جدول أعمال الجسر البري العالمي: تطوير علوم وتقنيات الفضاء والاندماج النووي وإنشاء محطات الفضاء والمخططات طويلة الأمد لاستكشاف القمر والفضاء العميق. وبإمكان هذا الميدان أن يكرس التعاون المثمر بين الدول الكبرى في مجال الملاحة العالمية ودفع عجلة التقدم الإنسانية.

## ثانياً: الآليات الاقتصادية الضرورية لتنفيذ المشروع

ذكرنا أن هدف المشروع تحقيق تنمية عالمية قائمة على الاقتصاد الفيزيائي الحقيقي، لذلك يقترح التقرير انطلاقاً من أفكار لاروش الاقتصادية آلية جديدة لتمويل البنية التحتية تستند إلى قانون غلاس ستيغال (Glass Steagall Act) يقوم على المحافظة

على نظام بنكي منفصل، حيث تتولى البنوك الوطنية تمويل المشاريع الإنتاجية ويجب أن تكون منفصلة قانونياً وعملياً عن البنوك التجارية التي تقوم على المضاربة وترتبط بنظام مالي عبر أطلسي. بهذه الطريقة يمنع القانون استعمال أموال الزبائن للمضاربة بالأوراق المالية وتوجيهها في بناء المشاريع التي تحتاج الدولة إليها. أما الآلية الثانية فهي توليد الائتمانات الوطنية للمشاريع المنتجة تماماً مثل السياسة التي اعتمدها المصرفي الأمريكي ألكسندر هاملتون الرامية إلى سيطرة الدولة من طريق البنوك الوطنية على العملة والائتمانات وتوجيهها نحو تطوير الاقتصاد الفيزيائي للأمة. بينما في حالة الجسر البري العالمي فيتم، مثلما اقترح لاروش في 1985، تأسيس نظام ائتمانات عالمي جديد تشارك فيه الاقتصادات الكبرى، وقد تجسدت هذه الفكرة في شكلها الأولي من خلال «بنك التنمية الجديد» التابع لمجموعة البريكس(NDB) و«البنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية» (AIIB)، ويمكن تطوير ذلك إلى «بنك تنمية دولي» يمول المشاريع المطروحة ويسهم في تطوير منصات البنية التحتية الجديدة والتطور التكنولوجي.

## ثالثاً: موقع الوطن العربي ضمن الحزام القاري العالمي

يمثل هذا المشروع فرصة اقتصادية تاريخية للوطن العربي تسهم في تنميته وتخفيف معاناة شعوبه. وقد قدم حسين العسكري رؤية شاملة لما يمكن إنجازه في جنوب غرب آسيا (متفادياً استعمال تقسيمات جيوبوليتيكية وضعتها قوى الإمبريالية مثل مصطلح الشرق الأوسط) وخصوصاً أن هذا المجال الذي تقع فيه البلدان العربية يعد ملتقى تقاطع طرق القارات بما يمنحها امتيازات إضافية. يمكن للبلدان العربية بناء شبكة مشتركة لنقل الكهرباء وأنابيب الغاز الطبيعي، وإنشاء «خطوط السكك العربية» وإدارة مشتركة للمياه، فضلاً عن التوجه نحو التكنولوجيا النووية لضمان أمن الطاقة وتحلية المياه في المنطقة، والاستمرار في تشجيع الصناعات البتروكيميائية، وإنشاء حزام أخضر لمكافحة التصحر في «الهلال الخصيب» وخصوصاً المنطقة الواقعة بين سورية والعراق والأردن. هذا وتقترح مؤسسة «إكزكتف إنتلجنس ريفيو» أيضاً تأسيس منظومة ائتمانية إقليمية باسم «البنك العربي لاستثمارات البنية التحتية» يسهم في بناء مشاريع البنية التحتية الكبرى والمشتركة. لقد باتت البلدان العربية بالفعل جزءاً من هذا المشروع الضخم منذ زيارة الرئيس الصيني جينبينغ مصر والسعودية اللتين كانتا سباقتين للانخراط بلا تردد في مبادرة الحزام والطريق.

يقترح العسكري مع أولف سانمارك مشروعاً لإعادة إعمار سورية يقوم على آلية تمويل إعادة إعمار الدولة التي دمرتها الحرب من خلال نظام ائتماني هاميلتوني؛ فبعد الإعلان عن خطة الإعمار يكون بمقدور الحكومة إصدار كمية الائتمانات المطلوبة لتشغيل كل ما توافر من اليد العاملة والأدوات والمواد الأساسية. تمنح الحكومة التراخيص لكل مشروع ليتم الشروع به، وفي ذات الوقت توفر الائتمانات لتمويله، وتقوم بإنشاء «البنك الوطني لإعادة الإعمار» يتكفل بإصدار هذه الائتمانات، مع الحرص على وجود صيغ قانونية يشرك بها القطاع الخاص في هذه

الخطة الموجهة نحو المستقبل. يمكن التعويل على هذه الاستثمارات وعلى دور سورية في طريق الحرير، فقد كانت المدن السورية محورية في طريق الحرير التاريخي. إن بناء طرق برية بواسطة سكك الحديد سيربط سورية بالخليج والبحر العربي والمحيط الهندي، كما سيربط سورية ببحر قزوين، وهناك خطوط تجارية بحرية ستستمر نحو سورية والبحر المتوسط، وخصوصاً مع افتتاح قناة السويس الجديدة، كما أن الشمال السوري مؤهل للقيام بدور استراتيجي مع تشييد سكك الحديد العالية السرعة التي تمر عبر تركيا وتربط أفريقيا وآسيا وأوروبا.

## رابعاً: التحديات

رغم هذه الآفاق الواعدة، يجب عدم رفع سقف التفاؤلية بالمطلق، فالعديد من القوى الأوروبية واللوبيات المنتمية إلى المحافظين الجدد ترفض خطة الصين، وقد تحاول عرقلتها من خلال خلق بؤر التوتر في المناطق التي يمر بها المشروع. في هذا الصدد يمكن مثلاً استشراف خلفيات دعم بعض الجماعات الأمريكية لاحتجاجات الإيغور في إقليم شينغيانغ شمال غرب الصين، وهو إقليم يمثل نقطة استراتيجية في تقاطع ممار الطرق بين روسيا والصين وكازاخستان التي تعد بوابة آسيا الوسطى وأوروبا. والأمر المثير للقلق إعلان جماعة متشددة من عرقية الإيغور منضوية تحت لواء التنظيم الإرهابي «داعش» الجهاد ضد الصين، وهناك احتمالات أن تنفذ مستقبلاً عمليات إرهابية في الإقليم بما يشوش على الطريق الاقتصادي، وخصوصاً مع وجود تقارير وشهادات تفيد أن هذا التنظيم الإرهابي صناعة استخبارية أمريكية. يضاف إلى ذلك رفض قوات الناتو الخروج من أفغانستان لاعتبارات استراتيجية ولتجنب حصول فراغ القوة الذي يتخوف من أن تشغله الصين أو روسيا بشكل عسكري أو اقتصادي. أما في الحالة السورية فقد كانت بوادر الحرب التي أشعلت فتيلها بعض الدوائر الغربية منع إنشاء مشروع أنابيب الغاز والنفط التي تنطلق من إيران ثم العراق وصولاً إلى سورية. كما اشتدت الصراعات بوجود مشروع بديل يقترح خطوط أنابيب تنطلق من الخليج وصولاً إلى تركيا مروراً بالأردن وسورية. لذلك تبقى التخوفات قائمة من اقتراحات طريق الحرير التي تهدف إلى ربط إيران وسورية والعراق والتي هي في قائمة الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية «دول مارقة»، ناهيك بالدور الذي يمكن أن تؤديه إسرائيل في منع تنمية هذه الدول التي هي بالنسبة إليها (ومعها الدول العربية) خصم وجودي. أما في القارة الأفريقية فهناك تدخلات عسكرية أجنبية وصراعات دموية عرقية ودينية يصعب حلّها، ناهيك بهشاشة الدول والأنظمة وغياب الأطر القانونية والاقتصادية لعمليات التنمية. في رأينا أن التقرير لم يناقش التداعيات السياسة الاستراتيجية التي يخلقها المشروع؛ فالعديد من الدول الغربية والشرقية تتخوف من المشروع وتعتبره هيمنة صينية ناعمة، وأن السلام الصيني (Paxa Senica) سيحقق طموحات الصين الاقتصادية على حساب اقتصادات الدول التي يشملها المشروع. أيضاً، فالحضور الصيني ـ شئنا أم أبينا ـ سيكون له تأثيرات سياسية استراتيجية على أي قرارات

حاسمة قد تأخذها الدول المنخرطة في طريق الحزام والحرير، فالصين لن تسمح بأي قرارات قد تؤثر في استثماراتها، ويزيد من هذا التأثير امتلاكها حق الفيتو في مجلس الأمن.

من الناحية التقنية، تبرز البنى الطبيعية والاجتماعية كعقبات أمام شيْد الممار (مناخ، تربة، جبال، مسافات، أنهار ووديان، طبقات الأرض، ثقافات ومكونات اجتماعية، أنظمة سياسية...) وهو ما سيتطلب نفقات إضافية وجهوداً سياسية ودبلوماسية لتجازوها. لكن رغم ذلك ينتظر أن تشكل تحديات الطبيعة هذه حافزاً للعقل البشري من أجل ابتكار التكنولوجيات القادرة على التعامل معها. تظهر بعض التحديات الأخرى المتعلقة باختلاف قياسات السكك، وهو ما يتطلب إما تغيير القطارات، وذلك يستدعي جهداً ووقتاً في إعادة الشحن بما ينعكس على تكلفة المنتجات، وإما تغيير السكك، وهو بدوره مكلف ناهيك بالاختلافات بين القادة والمسؤولين فيمن يجدر به تغيير السكك بالقياس المطلوب. ربما يكون بوسع التكنولوجيا أن تخترع مستقبلاً حلاً يجمع القياسات العريضة والضيقة. على الرغم من كل هذه التحديات والعقبات، يبقى الأمل معقوداً على ما سيحققه الجسر البري العالمي، وعلى الحماسة والموارد التي ترصدها الصين والشركاء لتحقيق رفاهية الشعوب؛ فقد أثبتت الحضارة الإنسانية أن إرادة الإنسان على التطور والارتقاء لا يمكن قهرها، وإلا لما وصل إلى مرحلة بات يحضر فيها الوسائل لغزو الكواكب.

## خامساً: الجسر البري العالمي ونهاية الجيوبوليتيكا: لاروش مقابل ماكيندر

على الضد من الصيغ الداعية إلى مواجهات جيوبوليتيكية كبرى بين الفواعل الرئيسية في النظام الدولي كما افترضت صيغة ماكيندر الجيوبوليتيكية بالمواجهة بين قوى البر (التيليروكراتيا) والتي تعبّر الآن عن الصين وروسيا والدول التي تعادي السياسات الأطلسية، وقوى البحر (التالاسوكراتيا) التي على رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا ومن يسير في ركبهما، يؤكد أصحاب مشروع الحزام والطريق أنه يتيح مستويات من التعاون والتبادل بين كل القوى العالمية؛ فالصين ستتعاون مع روسيا في كل المنطقة الأوراسية الكبرى متجاوزة بعض الحساسيات التاريخية أو المواجهة بين المشاريع الإقليمية. على سبيل المثال تعهد الرئيسان الروسي بوتين والصيني شي في أيار/مايو 2014 السعي إلى إيجاد فرص لدمج مفهوم الحزام الاقتصادي لطريق الحرير مع مفهوم الاتحاد الاقتصادي الأوراسيوي. وبخصوص الهند فليس من مصلحتها أن تستمر في منافستها للصين في المحيطين الهادي والهندي، بل تجد الدولتان نفسيهما في مواجهة التحديات لتوفير سبل العيش اللائقة لما يقارب ثلاثة مليارات نسمة، وقد خطتا خطوات هامة في التنسيق والتعاون من طريق البريكس. أما الولايات المتحدة الأمريكية المتهالكة بناها التحتية والمتراجع اقتصادها فتحتاج إلى ربطها مع القارة الأوراسية من طريق مضيق بيرينغ والانضمام إلى طريق الحرير بما يحقق مصالحها، ومضطرة إلى أن تضع قطيعة مع استراتيجيات الهيمنة والاستثنائية. كما أن اليابان هي الأخرى تحتاج إلى عدم

البقاء جزيرة منعزلة أمام هذا التكتل التنموي العالمي. فالمشروع كما تصرّح خاتمة التقرير هو دعوة لأن «نتخلص من الجيوبوليتيك ونصنع مستقبلاً يليق بالبشرية».

يمكننا أن نؤكد في هذه النقطة أن نموذج ماكيندر مستمر تفصح عنه الصراعات الحالية التي تقودها القوى الأطلسية، بل إن هذه القوى تعتبر مشروع الطريق الصيني ينتمي إلى الاستراتيجيات البرية وأن حتمية صراع البر والبحر لا مفر منها. مقابله هناك صيغة الجسر البري العالمي التي تدعو إلى تصور جديد للعالم ينشد التعاون بين الدول ويراهن على الفطرة الإنسانية الخيّرة. لذلك يمكن القول إن رؤية العالم (Weltanschauung) تتجاذب بين مشروع لاروش وبين حتميات ماكيندر.

تدرك الصين ومعها العديد من السياسيين والخبراء في العالم ككل أن الصراعات والتوترات وأعمال العنف والاقتتال مصدرها في الأول غياب التنمية وتهميش المناطق والفئات المجتمعية، لذلك سيسمح المشروع بتغيير أوضاع الفقر واللاعدالة من طريق الاستثمارات الضخمة وإتاحة فرص التشغيل للطاقات الشابة في الدول المعنية سواء في آسيا الوسطى أو جنوب غرب آسيا وصولاً إلى شمال أفريقيا. وبذلك يحقق المشروع ميزات أمنية تتمثل بالتالي: (1) العمل على استقرار الدول المنخرطة في المشروع والمساهمة في تمتين علاقات الأنظمة فيها بمجتمعاتها؛ (2) نجاح المشروع في تنمية المناطق يحولها من بؤر توتر إلى بؤر للسلام بما يؤمِّن ممرات النقل. (3) ينعكس مثل هذا الاستقرار والسلام حتى على الأمن العالمي فينقص تجنيد الشباب في الجماعات الإرهابية ومنظمات الجريمة العابرة للحدود، وخصوصاً من المناطق المعوزة، والإسهام في تقليص حركة الهجرة العالمية والاختلال الديمغرافي في دول العالم، وكبح حركة النزوح الريفي إلى المدن.

إن مشروع الجسر البري العالمي هو صوت حركة لاروش العالمية وهي الحركة التي تكمل نضال لاروش من أجل إصلاح النظام الاقتصادي العالمي وإطلاق مشاريع تنموية كبرى تغيِّر واقع الشعوب وتحقق المصالح المتبادلة بين الدول، وتنتج السلام.

# كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

## أولاً: كتب عربية

### (1)

سعد محيو. **الأتراك، الإيرانيون، الأكراد والعرب: تكامل أم انتحار**. بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2018، 336 ص.

يعتمد هذا الكتاب ـ كما يأتي في خلاصته ـ الاطلالات الكلية على التاريخ عبر منظور الأمد البعيد التي ترى في الحروب والأوبئة «مجرد فقاعات في مسيرة التاريخ، وأن الأهم هو التبدلات العميقة ـ المنعطفات ـ التي تتم على «المدى الطويل»، بحيث إنها تستغرق أجيالاً كاملة».

هكذا تحدث فرناند بردويل الذي يتقاطع مع الفلسفات الآسيوية الشرقية، التي أطلت هي الأخرى على التاريخ عبر منظور الأمد الطويل، مثل علم الكونيات الهندي الذي يرى أن النظام العالمي يتكون من دورات زمنية ضخمة، تسقط فيها الممالك ويدمر خلالها الكون، لكن يُعاد خلقه من جديد وتنشأ ممالك جديدة، وكذلك الفلسفة الصينية التي تعتبر أن التاريخ دورات طويلة لا نهائية تتطور من اللاتوازن إلى التوازن، ثم إلى اللاتوازن مجدداً. وفي كل دورة ثمة مستوى أعلى من التطور؛ اللاتوازن هو القاعدة المطلقة، بينما التوازن مؤقت ونسبي.

وتسمح هذه الإطلالات الكلية ـ كما يفيد المؤلف ـ بالقفز فوق شجرة الفوضى والانهيارات والحروب الراهنة التي تعصف بعنف بالمشرق المتوسطي لرؤية الغابة الكاملة التي تختفي وراءها: غابة المدى الأبعد التي تكشف عن أن ثمة نظاماً ما وراء هذه الفوضى، وأن الظروف الموضوعية تبدو مؤاتية لولادة جديدة للحضارة المشرقية – الإسلامية من رحم الآلام والكوارث والمآسي الراهنة في إقليم المشرق المتوسطي؛ الكيان الوسطي بين حضارات العالم، بأممه الأربعة: الإيرانية والتركية والعربية والكردية.

وقد تبدو هذه الفرضية مجرد تفكير رغبوي. لكن الصورة كما تبدو للمؤلف لن تكون كذلك، حين نأخذ بالاعتبار التطورات الهائلة التي يمر بها النظام الدولي، وأبرزها بدء الانحسار النسبي لهيمنة الغرب المطلقة عليه منذ معاهدة وستفاليا (1648)؛ وعودة الحضارات الآسيوية الشرقية إلى ساحة الفعل التاريخي، والتحولات الجارفة في المشرق المتوسطي بعد عودة تركيا وإيران إلى كنف

الحضارة الإسلامية، كل على طريقتها بعد محاولات دامت نيفاً وقرن لتنضم إلى زميلاتها الآسيويات في بناء النظام العالمي الجديد متعدد الحضارات.

وتوفر هذه التطورات-المنعطفات، فرصة ثمينة لنهوض إقليم المشرق المتوسطي. لكن ذلك يتطلب بروز من يمسك بتلك الفرصة. ومن دون بروز نخب تركية وإيرانية وكردية وعربية تنشط بشكل مشترك، ستتبدد هذه الفرصة التاريخية التي ستسمح بنهوض الإقليم على كل المستويات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، وحينها ستتحول «حروب الثلاثين عاماً» الطائفية-الجيو-سياسية التي نشبت في المنطقة في مطالع القرن الحادي والعشرين إلى حرب المئة عام.

يبدي المؤلف في كل الأحوال ثقة بوجود فرصة تاريخية لنهوض المنطقة للمرة الأولى منذ قرنين. وإذا ما أقدمت نخب الأمم الإيرانية والتركية والكردية والعربية على «تغيير ما في نفسها» وتحريرها من الصناديق الصدئة التي تعبق منذ قرن ونيف بأوهام المصالح القومية أو المذهبية الضيقة والمشاريع الإمبراطورية الفردية المستحيلة، سيكون في وسعنا ترقب ولادة قريبة لـ «مانيفستو» مشترك بين هذه النخب يمهد لقيامة «فيفيق» المشرق والحضارة المشرقية الإسلامية من بين رماد الحروب الأهلية العبثية. والخيار هنا ليس فقط بين الحكمة والجنون، بل أيضاً بين الحياة والموت؛ بين الحوار (والوفاق) الجماعي وبين الانتحار (والانقراض) الجماعي .

## (2)

محمد عمران بوليفة. **مجلس الأمة الجزائري: بعده التمثيلي ودوره في الاستقرار المؤسسي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018. 320 ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 129)

يعرض هذا الكتاب لتجربة نظام الغرفتين في الجزائر، متناولاً بالتفصيل مجلس الأمة الجزائري الذي انبثق عن ذلك النظام كغرفة تشريعية ثانية ـ إلى جانب المجلس الشعبي الوطني – أقرها التعديل الدستوري عام 1996. وإذ يسعى إلى الإفادة من التجارب البرلمانية في العالم التي اعتمدت نموذج المجلس النيابي المزدوج أو نظام المجلسين أو الغرفتين، كخيار لمعالجة التمثيل السياسي والاجتماعي في المجتمعات المتنوعة ثقافياً واجتماعياً وسياسياً ، يبحث الكتاب في نظام الغرفتين في الجزائر ووظيفته التمثيلية وصلاحياته وفاعليته، ودوره في تأمين الاستقرار المؤسسي والتوازن بين السلطات، وفي تعزيز تعددية التمثيل التي تعبّر عن التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي في الجزائر، ومدى مساهمته في تحقيق الاستقرار السياسي.

يضم الكتاب أربعة فصول، يتناول الأول الثنائية البرلمانية كإطار مؤسساتي مناسب لدمج المطالب الاجتماعية والسياسية لقوى تفتقر إلى الامتداد الاجتماعي، لكنها ذات حظوة على الصعيد السياسي، ما يجعل مجلس الأمة (الغرفة الثانية) يبرز كنظام فرعي لتعديل مجال التمثيل الوطني ، وتأمين استمرارية الدولة واستقرارها.

ويعرض الفصل الثاني لدور مجلس الأمة في تأمين استمرار الدولة من خلال تمثيل

السكان على الصعيد الإقليمي أو الجغرافي، بحيث يأخذ البعد الجغرافي في تمثيل المناطق مع الحرص على المساواة في تمثيلها وتصحيح أي اختلال إن وجد، وذلك تعزيزاً للوحدة الوطنية.

أما الفصل الثالث، فيركز على مجلس الأمة كإطار مؤسساتي له مشروعية غير معترض عليها، يُفاد من قراراته للتأثير في ماجريات الحياة الوطنية، وتجاوز الاختلالات السياسية والمؤسساتية الملاحظة. ويحكم إسهام مجلس الأمة في اتخاذ القرارات السياسية التي تخص الحياة العامة، مبدآن أساسيان هما: الحوار والوفاق.

ويبحث الفصل الرابع في دور مجلس الأمة في دعم الاستمرار والتوازن المؤسساتي من خلال دراسة دوره المصمم أساساً كي يمثل مختلف العناصر الوطنية، السياسية والاجتماعية ، ولا سيّما الأقليات، ويعمل على اعتدال السلطة، وتأمين عصرنة العمل البرلماني كي لا يكون تراكماً فارغاً.

## (3)

إبراهيم العريس. **السينما والمجتمع في الوطن العربي: القاموس النقدي للمخرجين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018. 464 ص.

احتاجت السينما العالمية وكذلك العربية ـ كما يرى المؤلف ـ إلى الانتظار سنوات عديدة قبل أن تصل إلى اليوم الذي استساغ فيه الجمهور العريض فكرة أن الأفلام تعرف بمخرجيها قبل نجومها. وقد خاض المخرجون عدة معارك ضد المنتجين والموزعين، ومرات ضد الممثلين النجوم، ليفرضوا أخيراً أن توضع أسماؤهم على ملصقات الأفلام في أماكن بارزة، وأحياناً قبل أسماء النجوم، بوصفهم المسؤولين الأول عند جودة الأفلام أو عن وجودها أصلاً.

وهذا الواقع لا يعني أن تاريخ السينما العربية هو في الدرجة الأولى تأريخ لمخرجي هذه السينما، بل يشير إلى الوضع التاريخي الحقيقي للسينمات العربية، من خلال رسم خطوط أساسية للمخرج الصانع الحقيقي للسينما، رغم أضواء نجوم الفن اللامعة. لذا يتابع هذ الكتاب تاريخ المخرجين المبدعين من صناع المتن السينمائي العربي الذي صار يشكل التاريخ الفني للسينما العربية الذي نتطلع إلى دراسته، مع استبعاد الصناعة السينمائية، بالمعنى التجاري والجماهيري للكلمة.

ويوضح الباحث والناقد إبراهيم العريس في مؤلفه هذا أنه في النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين صارت هناك سينما موازية للسينما التجارية الترفيهية السائدة، في مصر وعدد من البلدان العربية تركز أساساً على مبدعين بدأوا يرون في السينما وسيلة تعبير فنية وربما اجتماعية وإنسانية، وولد مع هؤلاء أيضاً الموضوع السينمائي العربي، أحياناً مقتبساً ومعرباً من روايات عربية وأجنبية، وأحياناً من واقع الحياة. وهكذا صار الفن السينمائي الأكثر جدية، مشروعاً اجتماعياً . وهو ما ساد خلال الخمسينيات في السينما المصرية خاصة، ليرفد العقد الأول من عمر مصر الناصرية بسينما واقعية واخرى اجتماعية تساير الفكر الثوري في تطلعاته القومية ثم الوطنية. وانعكس ذلك في محاولات متزامنة لصنع سينما جدية في الجزائر وسورية والعراق، وكذلك من حول

القضية الفلسطينية مع إرهاصات في بعض مناطق المغرب العربي لمحاكاة السينما المصرية وربما منافستها.

ثم كانت مساهمات القطاعات العامة في الدول العربية وخاصة في مصر وسورية والعراق والجزائر في النهوض بالفن السينمائي الجاد في مقابل سينما الترفيه التجارية الخالصة، فنجم عن ذلك إدخال مبدعين جدد في دائرة العمل السينمائي، إلى أن كان الانتقال الأساسي في السبعينيات من السينما الاجتماعية إلى السينما الواقعية وصولاً إلى السينما الاحتجاجية الناقدة ولا سيما بعد هزائم أول الستينيات وهزيمة حزيران. وربما كان هذا الانتقال من أهم ما حدث للسينما العربية ولا سيما بعد أن تحررت السينما من قيود القطاع العام التي تكبلها لتعود مشروعاً فردياً يضم مخرجين مبدعين جدد أفادوا مما سبق من أحداث وتطورات ليكتسبوا وعياً اجتماعياً جديداً.

في ضوء ما تقدم يأتي هذا الكتاب بعد «القاموس النقدي للأفلام» ليقدم نوعاً من التحليل لأعمال عدد من السينمائيين العرب الذين قدموا منذ بدايات السينما العربية مجموعة كبيرة من الأفلام، شكلت متناً سينمائياً متكاملاً يمكن ربطه «بتاريخ المخرج في السينما العربية»، بوصفه مؤلفاً وصاحب رؤية وحامل مشروع يتعامل مع «الفن السابع» كفن له سمات اجتماعية واضحة جعلت من هذا المتن السينمائي الذي امتد انتاجه نحو قرن من الزمن، فاعلية إبداعية تمارس تأثيرها الفعال في الذهنيات الاجتماعية لدى أجيال متعددة من المواطنين العرب وغير العرب أحياناً .

وبذلك لا يقدم كما من المعلومات فحسب، بل يضعنا أمام تحليل يجتهد في رسم الصلات التي قامت طوال تاريخ السينما العربية بين المخرج كمبدع فرد ذي هم اجتماعي ، والسينما كفن وفاعلية اجتماعية في آن معاً.

## (4)

علي غريب. **مأزق النظام السياسي وأزمة قوى التغيير في لبنان**. بيروت: دار الفارابي، 2018. 328 ص.

يعرض هذا الكتاب لمأزق النظام اللبناني المزمن الناجم عن التمسك بالطائفية والإقطاع السياسي ، متناولاً ما نجم عن هذا النظام من شلل في السياسات العامة وفساد في إدارات الدولة ومحاصصة في تنفيذ المشاريع العامة . كما يعرض لغياب المواقف الوطنية الموحدة إزاء القضايا الوطنية والإقليمية نتيجة الخلاف على السياسة الخارجية، والتبعية للسفارات الخارجية التي طالما امتهنها عدد كبير من السياسيين والمسؤولين في لبنان للاستقواء بالخارج ، ما سهل تدخل القوى الخارجية في شؤون لبنان الداخلية.

ويشير الكتاب إلى صعوبة تغيير النظام السياسي اللبناني نظراً لتغلغل الطائفية في الصيغة اللبنانية سواء أكانت صيغة 1943 أو صيغة اتفاق الطائف 1989، وما تسببه مثل هذه الصيغ من انقسامات عمودية ، ناهيك بالاقطاع السياسي الذي يغلق الأبواب على صعود قوى التغيير والتجديد ويحكم على أي حراك اجتماعي أو وطني بالفشل.

## (5)

مهدي أبو بكر. **تأثير الثقافة السياسية في الأنظمة الاستبدادية والديمقراطية**. بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2018. 192 ص.

يؤكد هذا الكتاب-كما يأتي في تعريفه- أهمية الثقافة السياسية بوصفها قيماً ومعايير سلوكية تحدد العلاقة بين الفرد والسلطة السياسية، وتتمحور حول اتجاهات وقناعات ومعتقدات ورموز تبلور نظرة المواطن إلى هويته وعلاقته بالسطة.

وقد تقوم هذه العلاقة على المشاركة والمساءلة أو على الخوف والخضوع، الأمر الذي يميز بين نظامي الحكم الديمقراطي والاستبدادي، ويسمح بالحكم على مدى شرعية الأنظمة، إضافة إلى قياس مدى استيعاب ثقافتنا السياسية للتعددية الحضارية وتحدي التحول نحو الديمقراطية.

من هنا يعرض الكتاب لمسارات التحول في الثقافة السياسية من خلال قراءة مكثفة لتطورها التاريخي، وبوصفها جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع، وصولاً إلى ما رست عليه من قيم إنسانية واجتماعية تحدد العلاقة بين المواطن والسلطة، بما فيها من حقوق وواجبات متبادلة بين المواطن والنظام السياسي .

# ثانياً: كتب أجنبية

## (1)

Khaled A. Beydoun

**American Islamophobia: Understanding the Roots and Rise of Fear**

Oakland, CA: University of California Press, 2018. 264 p.

يجدد مؤلف هذا الكتاب الحديث عن انتشار ظاهرة «الإسلاموفوبيا» في الولايات المتحدة الأمريكية، وتزايد ممارسات التحريض على كراهية المسلمين، ولا سيما في ظل سلوكيات وسياسات الرئيس الأمريكي دونالد طرمب الذي حظر سفر المسلمين والمهاجرين من دول ذات أغلبية مسلمة إلى الولايات المتحدة عموماً، وذلك بعدما أثار المخاوف من المسلمين، والمهاجرين المهمشين والأقليات، حتى بات العديد من المسلمين يعودون بالذاكرة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 وما رافقها من حملات عشوائية سعت إلى ربطهم بالإرهاب، ناهيك بمجاهرة المتعصبين للعرق الأبيض بعنصريتهم وعدائهم لغير البيض والمهاجرين إلى الولايات المتحدة عموماً.

ويثير المؤلف تساؤلات حول ما إذا كانت الإسلاموفوبيا متجذرة في العنصرية، يُعبر عنها في الخطاب المعادي للمسلمين في الولايات المتحدة الذي يسمح به النظام القانوني، متناولاً الطرق العديدة التي غذى بها القانون والسياسة والخطاب الرسمي للدولة الانبعاث المخيف للإسلاموفوبيا في الولايات المتحدة، عبر خطوط عرقية وإثنية واجتماعية اقتصادية مختلفة، إضافة إلى الاتهامات التي توجه إلى العديد من المسلمين الأمريكيين عند وقوع أي حادث إرهابي، والمحاكمات التي قد يواجهونها نتيجة هذه الاتهامات وما يلحق ذلك من ضرر على المسلمين وغير المسلمين .

من هنا تصاعدت الاحتجاجات في الولايات المتحدة لمواجهة العنصرية. ولا يخفى أن العديد من المواطنين والنشطاء والسياسيين والإعلاميين الأمريكيين نظموا احتجاجات عديدة ضد سياسات التحريض على المسلمين، وانتقدوا سياسات طرمب العنصرية التي سعى إلى تطبيقها من خلال حظر دخول مواطني عدة بلدان عربية وإسلامية مثل سورية والعراق وليبيا والصومال والسودان واليمن وإيران، إلى الولايات المتحدة، بعد اعتبارهم مصدر خطر على الأمن القومي الأمريكي. كما كان هناك احتجاجات نددت بتصريحات طرمب العنصرية التي طاولت المهاجرين عموماً والأفارقة على وجه الخصوص.

مع ذلك، لا يلوح في الأفق ما يشير إلى أن هذه الاحتجاجات ستؤدي إلى وقف حملات التحريض والعنصرية على أنواعها في ظل تمسك طرمب بمواقفه في غير مناسبة، مع تراجعه قليلاً عن بعض المواقف من حيث الشكل لا المضمون .

## (2)

Michael Isikoff and David Corn

**Russian Roulette: The Inside Story of Putin's War on America and the Election of Donald Trump**

Colorado, CO: Twelve Publishing, 2018. 352 p.

هل تمكنت روسيا فعلياً من خلال القرصنة الإلكترونية من التدخل في مسار الانتخابات الرئاسية الأمريكية كجزء من عملية سرية للتأثير في هذه الانتخابات ومساعدة مرشح الحزب الجمهوري دونالد طرمب على الوصول إلى الرئاسة عام 2016؟

تفيد وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي آي إيه) بأن لديها معلومات تخولها توجيه الاتهام إلى الحكومة الروسية بأنها حاولت استخدام القرصنة لإرباك الانتخابات الأمريكية ومساعدة طرمب في حملته للوصول إلى الرئاسة، وأنها تعتقد بأن الروس اخترقوا النظام الإلكتروني للجنة الوطنية للحزب الجمهوري، فيما التحقيق مستمر لمعرفة ما إذا كانو قد حصلوا على معلومات أم لا خلال هذا الاختراق. وتضيف الوكالة أن تقويض الثقة في النظام الانتخابي الأمريكي كان من أبرز أهداف الكرملين. وينفي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الاتهامات الأمريكية للكرملين بالتدخل بالانتخابات، فيما يصفها الرئيس الأمريكي طرمب بأنها «سخيفة».

وسط هذا الجدل، يأتي هذا الكتاب ليقدم رواية يصفها البعض بأنها «مخيفة» «عن كيفية اختراق النظام الانتخابي الأمريكي من قبل موسكو كجزء من عملية سرية للتأثير في الديمقراطية الأمريكية ومساعدة طرمب على الفوز بالرئاسة، وذلك بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الأمريكي. وتتمحور هذه الرواية حول عملية تجسس إلكتروني في سياق التنافس بين القوى العظمى، في ظل توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، وتحرك بوتين لإعادة تأكيد القوة الروسية على الساحة العالمية. وتفيد الرواية أن موسكو دربت أفضل قراصنتها واستغلت موقع ويكيليكس لنشر معلومات حصلت عليها من خلال القرصنة للتأثير في انتخابات 2016. وكان لها ما أرادت، إذ فاز طرمب الذي تولى صفقات تجارية في روسيا بالرئاسة، وسط

ذهول أصاب ملايين الأمريكيين الذين أثاروا التساؤلات حول المعطيات التي أدت إلى فوز طرمب.

ويتحدث الكتاب عن علاقة غريبة بين دوائر بوتين وطرمب، مسلطاً الضوء على اتصالات رئيس حملة طرمب الانتخابية السابق، بول مانافورت مع روسيا، وكذلك مايكل فلين، الذي أقاله طرمب من منصب مستشار الأمن القومي.

يركز الجانب الأمريكي على عملية القرصنة باعتبارها «مسألة خطيرة جداً» تمس الأمن القومي الأمريكي، بينما يقلل الجانب الروسي من شأنها، حتى أن الرئيس الروسي أكد مؤخراً أنه لا يعطي أهمية لهذا الموضوع إذا ما تبين أن مواطنين روس قاموا بالقرصنة. والواقع، أن موضوع القرصنة ليس أكثر من مؤشر من بين مؤشرات عديدة على تصاعد التوتر بين روسيا وأمريكا، ولا سيما في سورية، وعودة الولايات المتحدة إلى مناخ الحرب الباردة من خلال اعتبار روسيا التي تسعى إلى العودة بقوة إلى المسرح الدولي كقوة عظمى لها اعتبارها العدو الأول للولايات المتحدة.

## (3)

Ronen Bergman

**Rise and Kill First: The Secret History of Israel's Targeted Assassinations**

New York: Random House, 2018.

784 p.

يضم هذا الكتاب انهض واقتل أولاً: **التاريخ السري للاغتيالات المستهدفة في إسرائيل**، للكاتب الإسرائيلي رونين بيرغمان، آلاف الوثائق السرية الإسرائيلية ومئات المقابلات مع مسؤولين عسكريين وأمنيين وسياسيين في وزارة الدفاع والموساد (الاستخبارات الخارجية) والشين بيت (الأمن الداخلي) التي تؤكد التزام المسؤولين الإسرائيليين والقائمين على «دولة إسرائيل» منذ إعلانها، بالتلمود الذي يقول : «إذا جاء شخص ليقتلك، إنهض واقتله أولاً»، وذلك كنهج وعقيدة وممارسة في السياسات الخارجية والدفاعية والأمنية لإسرائيل بغض النظر عن أي اعتبار أخلاقي، إنساني أو قانوني. وقد ترجم ذلك بإطلاق يد الاستخبارات والمؤسسات الأمنية الإسرائيلية بممارسة الاغتيالات وكافة أنواع الانتهاكات للقوانين الدولية كلما استشعر القائمون على هذه المؤسسات تهديداً أو خطراً على أمن إسرائيل ومصالحها ، أو سنحت الفرصة لتصفية أشخاص متهمين بتنفيذ عمليات ضد إسرائيل أو علماء يشكلون خطراً عليها، مع ما يعني ذلك من تنفيذ للسياسات التي تصب في خدمة أهداف إسرائيل الاستراتيجية المتمثلة بإنهاء القضية الفلسطينية وتفتيت البلدان العربية وإنهاء كل مقاومة مستقبلية للاحتلال الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، يقدم الكاتب قائمة بعمليات الاغتيال التي نفذتها أجهزة الأمن الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة –وهي لا تشمل كل الاغتيالات، بل تمثل عيِّنة منها– وأبرزها: العمليات التي استهدفت القادة الميدانيين والسياسيين للانتفاضة – الأولى والثانية – وكذلك اغتيال مؤسس وقائد حركة حماس الشيخ أحمد ياسين في آذار/مارس 2004، ثم رئيس الحركة الذي خلفه عبد العزيز الرنتيسي في نيسان/ أبريل 2004.

وفيما يتعلق بالعمليات في الخارج، فقد نفذ الموساد عمليات تصفية لعدد من العلماء الألمان الذين عملوا في مصر لتطوير القدرات

الصاروخية للجيش المصري في عهد عبد الناصر، واغتال أبو حسن سلامة في بيروت رئيس الأمن والمخابرات التابعة لمنظمة فتح وقوات الحرس الداخلي – التي يطلق عليها «القوة 17» أوائل 1978 ، وكذلك القيادي في الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين وديع حداد بدس السم له في ألمانيا الشرقية عام 1978. كما كان للموساد دور في تدمير المفاعل النووي العراقي سنة 1981 وتصفية عدد من العلماء ممن عملوا فيه، وكذلك عمليات الاغتيال التي استهدفت عدداً من العلماء الإيرانيين ممن عملوا في المفاعل النووي الإيراني في طهران بين عامي 2010 و2013.

وينظر المسؤولون الإسرائيليون بارتياح إلى خيار الاغتيالات في مواجهة ممن كانوا يعتبرونهم «مخربين» في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي و«إرهابيين» حالياً، في إشارة إلى رجال المقاومة ضد الاحتلال، كما يشيد بهذا الخيار ضمناً الكثير من المسؤولين الأمريكيين والغربيين ممن يبررون اعتماد الخيار نفسه بذريعة محاربة «الإرهاب». لكن المؤسف أن هناك بعض العرب، يحاول تجاهل «إرهاب الدولة» الإسرائيلية، ويروج لتطبيع وسلام مع دولة إرهابية ـ برعاية أمريكية ـ هو في نهاية المطاف ضرب من ضروب الخيال.

## (4)

Patrick J. Deneen

**Why Liberalism Failed**

New Haven, CT: Yale University Press, 2018. 248 p. (Politics and Culture)

يعرض مؤلف هذا الكتاب لأبرز الأيديولوجيات التني كانت سائدة في القرن العشرين: الفاشية والشيوعية والليبرالية، ليتناول منها الأكثر تداولاً في وقتنا الراهن، ألا وهي الليبرالية. ويرى أن هناك وضعاً غريباً أوجده أنصار الليبرالية، ناجم عن تعاملهم مع الليبرالية بوصفها حالة طبيعية للتطور السياسي البشري، متجاهلين واقعها الأيديولوجي.

ويعتبر أن الليبرالية مبنية على أساس من التناقضات: فهي تبشر بحقوق متساوية بينما تعزز عدم مساواة مادية لا تضاهى. وفيما تستند شرعيتها إلى الإجماع، تميل إلى الاهتمام بالأفكار أو القضايا المؤثرة بالفرد كفرد. وفيما تسعى إلى حكومة محدودة الحجم، أدى اتساع اهتمام الحكومة بالحقوق الفردية وتطبيقاتها إلى قيام أضخم البيروقراطيات وأكثرها شمولاً في تاريخ البشرية. من هنا، يرى المؤلف أن السمات التي أدت إلى نجاح الليبرالية، تحمل في الوقت نفسه طياتها تناقضات تؤدي إلى فشلها. ولا يخفى أن تزايد عدم المساواة بين المواطنين، وتركيز الثروة في يد القلة، وتلاشي العقد الاجتماعي العادل يهدد استقرار الديمقراطية في مختلف المجتمعات الرأسمالية.

## (5)

David Pilling

**The Growth Delusion: Wealth, Poverty, and the Well-Being of Nations**

New York: Tim Duggan Books, 2018. 304 p.

يوجه مؤلف هذا الكتاب انتقادات عديدة لخبراء الاقتصاد الذين يركزون على مسألة النمو الاقتصادي لتحديد مستوى

الرفاهية في بلد ما، موضحاً أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يترجم بالضرورة زيادة في الرفاهية، ولا يشكل المقياس الوحيد لتحديد مستوى المعيشة. لذا يدعو إلى دراسة حاجات المجتمع لدى وضع البرامج الاقتصادية بدلاً من التركيز على صيغ رياضية مغلقة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي بأي ثمن دون الأخذ بالاعتبار حاجات الناس الفعلية وتجاربهم.

وإذ يشدد المؤلف على تحقيق النمو الاقتصادي الذي يأخذ بالاعتبار تحسين المستوى المعيشي للناس، ينبه إلى العوامل الأخرى التي تفرغ النمو من مضمونه مثل عدم المساواة في الدخول وسوء توزيع الثروة في المجتمع، إذ إن ثمار النمو قد لا تتوزع بصورة عادلة، وقد تستأثر بها القلة، ما يعني أن الرفاهية قد تطال فئة قليلة من أفراد المجتمع بينما يبقى الجزء الأكبر في حال من التهميش والفقر. والواقع، هناك الكثير من الاقتصاديين والسياسيين ممن يرفع شعار النمو لتغطية الخلل البنيوي في الاقتصاد، حتى بات تحقيق نسبة معينة من النمو الاقتصادي هدفاً بحد ذاته، دون أي معالجة فعلية لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

## ثالثاً: تقارير بحثية

### (1)

International Crisis Group [ICG],

**"Averting Disaster in Syria's Idlib Province,"**

Middle East and North Africa Briefing, no. 56 (9 February 2018).

يعتبر هذا التقرير الموجز أن محافظة إدلب، شمال غرب سورية، باتت تشكل أكبر معقل للمعارضة المسلحة في البلاد، وقد تشهد كارثة إنسانية كبيرة، إذا شنت القوات السورية هجوماً شاملاً لاستعادتها، وذلك نظراً لعنف المعارك المتوقعة مع المسلحين في آخر مواقعهم المتبقية.

من هنا يرى التقرير أنه على تركيا التعاون مع روسيا بما يسمح للقوات التركية بالانتشار بشكل أوسع على طول خط الجبهة بين مجموعات المعارضة المسلحة وقوات الحكومة السورية لتحاشي الهجوم على إدلب، علماً مثل هذا الخيار يشكل مناورة خطرة، لكنه قد يجنب السكان الويلات والنزوح الجماعي نحو الحدود التركية في حال تقرر الهجوم.

### (2)

Omar Lamrani,

**"An Arms Race Toward Global Instability,"**

Stratfor Worldview (20 February 2018).

يسلط هذا التقرير الضوء على تركيز الولايات المتحدة على منافسة و مواجهة تحديات الثقة والقدرات المتنامية لروسيا والصين، وذلك في ظل ضعف أنظمة التحكم في الأسلحة وظهور تكنولوجيات الأسلحة المدمرة. وقد يؤدي ذلك إلى تراجع الثقة وزيادة الخلاف والصراع بين الولايات المتحدة

من جهة وروسيا والصين من ناحية أخرى، وإلى تآكل الاستقرار الجيوسياسي العالمي.

وفي هذا السياق، أصدر البنتاغون استراتيجية جديدة للدفاع الوطني في 19 كانون الثاني / يناير الماضي، هي الأولى منذ عشر سنوات، حذر فيها من توسع القدرات العسكرية الروسية والصينية، ووضع تنامي هذه القدرات في سياق المنافسة الاستراتيجية والتحدي الرئيسي للازدهار والأمن في الولايات المتحدة. وأكد وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس القلق الأمريكي من المنافسة الروسية والصينية في 2 شباط/ فبراير الجاري، إذ أعلن أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تحمل سياسة خفض الأسلحة النووية نظراً للنمو المطرد للترسانتين النووية الروسية والصينية. ومن المتوقع أن يركز تقرير الدفاع الصاروخي البالستي الأمريكي، المقرر نشره قريباً، على أنه يتعين على الولايات المتحدة تعزيز دفاعاتها الصاروخية من أجل صد التهديدات بشكل أفضل مع بناء المنافسة الاستراتيجية.

وبدرهما، لا تظهر بكين وموسكو أي علامة على التراجع عن المنافسة، فيما تتدهور اتفاقات تحديد الأسلحة القديمة العهد. وتؤشر هذه التطورات على احتدام المنافسة الدولية والعودة إلى الحرب الباردة.

## (3)

**"Youth Unemployment: The Middle East's Ticking Time Bomb,"** Stratfor Worldview (28 February 2018).

يتناول هذا التقرير معدلات البطالة المرتفعة في منطقة الشرق الأوسط، بوصفها قنبلة موقوتة في المنطقة، في ظل ارتفاع معدلات الولادة، والعقبات الشاقة التي تواجه جهود حكومات المنطقة لبناء قطاعات خاصة قوية، وقدرات هذه الحكومات المحدودة على التخفيف من المصاعب الاقتصادية التني تواجه مواطنيها، وذلك بسبب طبيعة السوق الحرة أو قوى السوق التي لا يمكن السيطرة عليها.

ويتحدث التقرير عن احتمال دخول 5 ملايين عامل سوق العمل في الشرق الأوسط كل عام، الأمر الذي يستدعي حكومات دول المنطقة معالجة بطالة الشباب على وجه السرعة لما للأمر من تداعيات خطيرة على استقرار على دول المنطقة.

تقرير عن:

# الندوة الشبابية العربية الثامنة: «دور الشباب في مناهضة التطبيع ومقاطعة العدو وداعميه»

بيروت، 23 ـ 24 شباط/فبراير 2018

في رحاب بيروت، عاصمة الكلمة الحرّة والانتصار لكل قضية عادلة، وفي ربوع لبنان المقاوم ذي الرسالة الإنسانية المضيئة، وبمبادرة كريمة من المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن والمنتدى القومي العربي، انعقدت في 23 و24 شباط/فبراير 2018 الدورة الثامنة «لندوة التواصل الفكري الشبابي العربي»، تحت عنوان «دور الشباب في مناهضة التطبيع ومقاطعة العدو وداعميه» بمشاركة 250 شابة وشاباً من 17 دولة عربية حيث جرى الافتتاح في الجامعة اللبنانية الدولية بكلمات لعدد من ممثلي المؤسسات القومية والمعنية بالقضية الفلسطينية.

ولقد انعقدت الندوة في إطار الاحتفاء بالذكرى المئوية للزعيم جمال عبد الناصر، والذكرى الستينية لميلاد الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية، وتحت شعار «القدس الموحدة عاصمة أبدية لفلسطين» وفي ظل الرفض الشعبي العربي العارم لإعلان ترمب المشؤوم، ولصفقة القرن الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية وتفتيت الوطن العربي وفرض التطبيع الشامل على الدول العربية على طريق التحالف مع كيان العدو الغاصب.

ناقش المشاركون والمشاركات أوراقاً أعدّها زملاؤهم حول التطبيع السياسي والقانوني والثقافي والإعلامي والاقتصادي، كما خصصوا جلسة لمناقشة سبل مناهضة التطبيع تحت عنوان «ما العمل؟».

ورأى المشاركون والمشاركات الذين ناقشوا أوراق الندوة باهتمام واضح، أن الندوة تكتسب أهميتها في هذه الظروف بالذات حيث تهرول دول ونخب ثقافية وإعلامية واقتصادية إلى التطبيع مع العدو، وتغيير بوصلة الصراع الرئيسي في الأمّة مع المشروع الصهيو – استعماري، إلى صراع بين أبناء الأمّة والإقليم، وداخل كل قطر، عبر إثارة كل أنواع الفتن وأشكال الاحتراب والاقتتال والتدمير الممنهج للأقطار الرئيسية في الأمّة ولمجتمعاتها وجيوشها، بما يخدم العدو الصهيوني وحلفاءه ويمهد للتطبيع والتحالف معهم.

ولقد أقر المشاركون والمشاركات تحويل الندوة إلى «منتدى شبابي عربي دائم لمناهضة العدو وداعميه» يسعى إلى التنسيق مع كل هيئات مناهضة التطبيع في الأمّة، وعلى رأسها «المرصد المغاربي لمناهضة التطبيع» (ذي الدور البارز في حملات تجريم التطبيع في المغرب وتونس)، من أجل عقد مؤتمر شعبي

عربي تنسيقي بين هذه الهيئات لإطلاق حملة شعبية واسعة لمواجهة كل خطوات التطبيع وإطلاق حملات مقاطعة العدو وداعميه، ولا سيّما في الولايات المتحدة والدول الحليفة.

أكّد المشاركون والمشاركات أن مناهضة التطبيع ترتبط بالضرورة بمقاطعة داعمي الكيان الصهيوني وعلى رأسهم الإدارة الأمريكية بما يستوجب توحيد حملات مناهضة التطبيع وحملات المقاطعة التي تقودها هيئات دولية وإقليمية وعربية (BDS) والتي أعطت نتائج ملموسة جعلت أعضاءها ملاحقين من بعض الحكومات الراضخة للنفوذ الصهيوني.

كما وجه المشاركون والمشاركات التحية لكل المبادرات الشعبية المناهضة للتطبيع في عدد من الدول العربية كمصر، والكويت، والبحرين، والمغرب وتونس.

كما حيّوا أيضاً كل مبادرات المقاطعة الأكاديمية والاقتصادية في دول الغرب.

## أولاً: في التطبيع السياسي

1 ـ تنظيم حملات سياسية وإعلامية وثقافية توعوية لمناهضة التطبيع، تشمل وسائل تنشئة الأجيال الصاعدة، ومجموعات الضغط على الأنظمة والأنشطة المطبّعة، وفعاليات التعبئة الوطنية والقومية.

2 ـ البناء على تراكم إنجازات حركات المقاومة والممانعة الشعبية التي تشكّل ظواهر تاريخية منيرة قلبت معادلاتٍ وأعادت الاعتبار لمفاهيم التحرر الوطني والقومي بوجه المسوّقين للتفريط والمهرولين نحو التطبيع.

3 ـ العمل على إعادة الاعتبار لحركة المقاطعة بشكلٍ ممنهج وعلى الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية كافة.

4 ـ التواصل والتكامل مع شبكات مناهضة الاحتلال والاستيطان والعنصرية على الصعيد العالمي، التي تشهد تنامياً مطّرداً غير مسبوق. هنا ينبغي التركيز على الطبيعة العنصرية للكيان الصهيوني وممارساته، والإضاءة على حقيقة أن هذا الكيان هو البؤرة الوحيدة للفصل العنصري الباقية على وجه الأرض، والدولة الشاذة المارقة في خرقها للقوانين والقرارات والشرائع الدولية. وهذا من شأنه إيجاد بيئة مناهضة للتطبيع على الصعيدين العربي والدولي، وبالتالي الضغط على أنصاره من أنظمةٍ وجماعات، بالإضافة إلى إعادة الاعتبار للقرار الدولي 3376 الذي يصنف الصهيونية حركة عنصرية.

5 ـ السعي لتنظيم حملات لمطالبة الدول الداعمة لكيان الاحتلال، قبل وبعد نشأته، بالاعتذار والاعتراف بالحق العربي في فلسطين، وبالتالي الضغط باتجاه وقف هذا الدعم بصفته منافياً للشرعية الدولية.

## ثانياً: في التطبيع الاقتصادي

1. مقاطعة البضائع (الصهيونية الإسرائيلية والأمريكية الداعمة للكيان الصهيوني) الذي يتطلب متابعةً لحركة تلك المنتجات من الكيان عبر المستوطنات وسلطة الحكم الذاتي إلى الأسواق العربية، وهذه المتابعة يمكن القيام بها بالتنسيق ما

بين المناهضين للتطبيع في داخل الأراضي المحتلة وبين اللجان والهيئات الناشطة في هذا المجال في الدول العربية وفي الخارج.

2. العمل على تشكيل لجان مناهضة للتطبيع في الدول العربية لا تنحصر في دوائر ضيقة من النخب ولا تقتصر على مجرد التنظير، وإنما يتم وضع خطط عملية لتفعيل لجان مناهضة التطبيع وإيجاد آليات التواصل والتعاون في ما بينها كي تتمكن من حشد أكبر عدد ممكن من القواعد الشعبية، وتشكيل مجموعات ضاغطة على الحكومات العربية والمؤسسات في اتجاه القطع مع ثقافة التطبيع.

3. تفكيك ثقافة الاستهلاك وتشجيع الاعتماد على الذات من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية تمول من خلال مساهمات المنخرطين في مشروع المقاومة ينخرط فيها الشباب وكل الفئات المعنية بمقاومة المشروع الصهيوني الرأسمالي.

## ثالثاً: التطبيع الثقافي

أ- معركتنا كعرب (مسلمين ومسيحيين) مع الكيان الصهيوني بطبيعته الاستعمارية ونزعته العنصرية، ليست معركة عسكرية، واقتصادية، وإعلامية فقط، ولكنها معركة ثقافية تتطلب حشد الإمكانيات، وتقوية الإرادات حماية لوجودنا التاريخي، وسيرورتنا الحضارية.

ب- لأن حصوننا مهددة من داخلها، يغدو التطبيع الثقافي «حصان طروادة» لتطبيع علاقتنا مع الكيان الصهيوني، وتكييفها مع مشروعه القائم على التجزئة الكيانية، وتأجيج الصراع العرقي، والتناحر المذهبي والديني.

ت- إذا كانت المقاطعة الدولية للمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية قد نجحت في تحقيق أهدافها في عزل «إسرائيل» أكاديمياً ودولياً بسبب تورطها في نظام الاحتلال، والاستعمار الاستيطاني، والفصل العنصري، ودورها المحوري في تطوير أسلحة، وأنظمة عسكرية تستخدم في العدوان على الفلسطينيين، واللبنانيين، فإنه لا يمكن إدراج تعامل المثقفين العرب مع الجامعات الإسرائيلية إلا في خانة الخيانة، والانتهازية، والبراغماتية، ولو على حساب الدم الفلسطيني، وتضحيات الشهداء، وآلام الأسرى في السجون الإسرائيلية.

ث- التطبيع الثقافي مع العدو - وتحت أي مبرر - هو دعم للجلاد على حساب الضحية.

ج- يعد التطبيع الثقافي من أخطر أنواع، وأشكال التطبيع، لأنه يستهدف ترويض العقل العربي، وكسر الحاجز النفسي، وتدمير الوعي الجمعي، وتشويه للهوية الثقافية للمنطقة، وإعادة لكتابة تاريخها وفق الرؤية الإسرائيلية للصراع العربي-الصهيوني.

ح- كل من يدعو إلى التطبيع الثقافي هو في نهاية المطاف جندي يحارب من أجل «إسرائيل» في المنطقة العربية.

خ- التطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني سواء مع الأفراد، أو المؤسسات الأكاديمية هو كسر لعزلة الكيان الصهيوني التي أخذت تتعاظم دولياً.

د- التطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني هو انخراط مباشر في المشروع الصهيوني

والأمريكي لتصفية قوى المقاومة والممانعة في المنطقة.

ذ- يعتقد المطبعون ثقافياً أن اكتساب مكانة ثقافية، وتحقيق مصالح مادية، ونيل جوائز دولية يمر حتماً من خلال التطبيع الثقافي، ومباركة وتزكية من القوى الدولية التي تتقاطع مصالحها واستراتيجياتها مع «إسرائيل».

ر- التمسك بالحق التاريخي والديني، وإرادة الحياة، وتبني مشروع المقاومة، كفيل بقبر مشروع التطبيع وإفشاله.

## رابعاً: في التطبيع القانوني

1 ـ إعادة إحياء مكتب مقاطعة إسرائيل التابع لجامعة الدول العربية.

2 ـ الإعلان عن الشركات المحظورة، وفضح جرائم العدو.

3 – إنشاء دائرة قانونية لرصد كل الخروق.

4 ـ توسيع داتا المعلومات لكشف الجنسيات المتعددة التي يحوزها الأجنبي عند دخوله إلى الأراضي العربية للتأكد من عدم اكتسابه الجنسية الإسرائيلية.

5 ـ التعامل مع المقاطعة الشاملة كأداة استراتيجية طويلة الأمد وبنفس الوتيرة وبديمومة مستمرة.

6 ـ تطبيق قانون المقاطعة والتشريعات ذات الصلة، ورصد ومتابعة جميع المعلومات التي تشكل انتهاكاً لقانون مقاطعة إسرائيل وتحريك الملاحقات القضائية.

7 ـ عدم استهلاك منتوجات داعمة للعدو والعمل على نهوض وتشجيع الصناعات الوطنية ودعمها والارتقاء بمواصفاتها وتحسين جودتها لكي ترقى وتحظى بثقة المستهلك وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وبخاصة في الأشياء الأساسية التي لا يستغنى عنها ومقاطعة ما نستطيع إلى ذلك سبيلاً وكل ما يمتّ إلى الكيان الصهيوني بصلة.

8 ـ إنشاء جبهة عربية تضم كافة الناشطين في مجال المقاطعة، تضم أيضاً المهن الحرة ونقابات العمال وممثلي القوى الشبابية في الجامعات ومؤسسات وجمعيات أهلية وهيئات المجتمع المدني.

9 ـ الضغط على الشركات للتراجع عن دعمها لإسرائيل.

إننا نخلص إلى حقيقة تختزل بمقولة إنه كلما تقدم التطبيع ضعفت المقاطعة وكلما تقدمت المقاطعة ضعف التطبيع.

ختاماً، إن خوض المعركة مع الكيان الصهيوني يتطلّب رؤيةً استراتيجية ونفساً طويلاً ومنهجيةً تكاملية توائم بين كافة مستويات الصراع وتفصّل مراحله. وتشكّل مقاومة التطبيع السياسي أحد أهمّ هذه المراحل، كون هذا التطبيع هو المرتجى الدائم لهذا لكيان منذ نشأته. ومرتجانا هو أن يعي أصحاب مشاريع التطبيع أن قدر هذا الكيان أن يبقى كياناً هجيناً في أمة قدرها المقاومة إلى حين زواله.

## خامساً: التطبيع الإعلامي

1 ـ سبل التصدي لمقاومة التطبيع الإعلامي مع الكيان الصهيوني.

2 ـ الخروج بموقف وطني وعربي جامع يتضمن وقف كافة أشكال الظهور على وسائل إعلام الاحتلال، وحث المؤسسات والقنوات العربية بعدم استضافة أي من الشخصيات الصهيونية.

3 ـ مقاطعة حسابات الاحتلال على مواقع التواصل بإلغاء الإعجاب والمتابعة مهما كانت الذريعة، فالإعجاب قيمة لا تليق بغاصب، قاتل، محتل، وهذا يتضمن وقف كافة أشكال التداول (النشر والمشاركة) لمواده الإعلامية.

4 ـ عدم حضور أي فعالية أو نشاط إعلامي أو ثقافي أو أكاديمي أو شبابي في أي بلد كان، إن كان الاحتلال مدعوّاً للمشاركة فيه، وطلب موقف رسمي من هذه الدول، إذ لا بد من إحكام الحصار الإعلامي على المحتل، وإنهاء حقبة احتضانه بإعادته للإعراب المناسب له، «عدو»، والعدو لا يصير صديقاً، ولم ينته الاحتلال بعد.

5 ـ إطلاق حملة تشهير بكل المطبِّعين، الصغار والكبار، سياسيين، ومثقفين، وإعلاميين، ونشطاء، وكل مَن يساهم في جعل العلاقة مع أي شيء مرتبط بالاحتلال طبيعية.

6 ـ زيادة المحتوى العربي الذي يخدم فكرة الوعي بالاحتلال، والوعي بحقوقنا.

7 ـ على الشباب العربي مسؤولية العمل على توعية بعضه البعض، و الوعي بدورهم في صناعة موقف واتخاذه والتأثير في محيطهم.

8 ـ التوقف الفوري عن استضافة الشخصيات الصهيونية والتعاطي معها في الإعلام العربي، ودعم وجهة النظر السياسية العربية المفندة لادعاءات الصهاينة، وتعميقها في الوعي العربي، والتوقف عن ذكر الأخبار الصادرة من الصحف والقنوات التابعة للكيان الصهيوني من دون تفنيدها وتقديم وجهة النظر العربية لها.

9 ـ زيادة حجم الصورة في المحتوى العربي للسينما العربية والمهرجانات العربية المتخصصة في الأفلام الوثائقية عن خطورة الاحتلال الصهيوني في المنطقة العربية، وإظهار جرائمه بحق الفلسطينيين، والمقدسات الإسلامية، والتركيز من خلال الفيلم الوثائقي كمحطة جديدة لعبور العالم الجديد على سياسات الاحتلال الصهيوني من الاستيطان ومحاولة تهويد المقدسات الفلسطينية من خلال تحويل الإعمار فيها. وإنشاء مجموعات متخصصة في الإعلام الجديد قادرة على إدارة حملات المقاطعة الإعلامية مع الكيان الصهيوني، ونشر جرائم هذا الكيان وخطورة التطبيع بأشكاله المختلفة معه على المنطقة العربية، من خلال الصورة والمعلومة السريعة الموثقة وباستخدام لغات مختلفة.

10 ـ تعرية المطبِّعين مع الكيان الصهيوني في كافة المجالات من خلال ذكر أسمائهم وفضح آرائهم وتفنيدها للمواطن العربي في كافة وسائل الإعلام وبتصنيفاتها المختلفة.

11 ـ ضرورة السعي مع المراكز المتخصصة إلى اعداد دراسة مسحية أو حتى وصفية، تتطرق أو تعالج هذا النوع من التطبيع الخبيث.

12 ـ إطلاق حملة شبابية مستقلة هدفها رفض التطبيع الممنهج إضافة إلى إعداد برنامج بالمناسبات العربية من أجل تنظيم نشاطات مشتركة، مطالبين باستقطاب أكبر عدد ممكن من الشباب العربي عبر تنظيم ندوات ونشاطات وورش عمل في المدارس والجامعات بهدف تعميق الوعي والانتماء لدى شريحة الشباب ومواجهة الفكر الظلامي والتكفيري وإعادة توجيه الشباب نحو بوصلة النضال من أجل القضايا العربية وحقوقها المغتصبة، وإنشاء مواقع إعلامية إلكترونية عربية مشتركة لمواجهة المشروع الأمريكي – الصهيوني – الرجعي والعمل على تطوير الخطاب الإعلامي وتغييره بما يتناسب مع عقلية الشباب والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام البديل بما يحقق المصلحة العليا لأبناء المنطقة.

13 ـ توحيد الخطاب الإعلامي الوطني الذي يخص القضايا العربية المشتركة بين الشباب.

## سادساً: في التطبيع التربوي

1 ـ ضرورة رصد كل محاولات التسرّب والاختراق التطبيعي إلى المناهج التربوية والكتب المدرسية ومواجهتها بكل حزم.

2 ـ ضرورة إيلاء القضية الفلسطينية والطبيعة العنصرية التوسعية الاحتلالية للمشروع الصهيوني موقعاً خاصاً في المناهج التربوية والبرامج الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة.

3 ـ الاهتمام بتحصين ثقافة الأطفال وطنياً وقومياً ودينياً بما يضمن تنشئة وطنية سليمة محصنة بوجه الاختراقات الصهيونية.

وفي الختام أكد المشاركون والمشاركات في الندوة أن مناهضة التطبيع ومقاطعة العدو تشكل مستوى هاماً من مستويات المقاومة، ورديفاً للمقاومة المسلحة التي لا يفهم العدو إلا لغتها، وكما قال جمال عبد الناصر «ما أُخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة».